الجمـهورية الجـزائرية الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعـليم العـالي والبحث العـلمي

جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 3-

معهد تسيير التقنيات الحضرية

الرقم التسلسلي: .....

السلسلة :.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تسيير التقنيات الحضرية

تخصص : الحوكمة الحضرية والتسيير الجواري

بـعنوان:

رصد تطورات العمران الصحراوي واستطلاع ممارساته المستقبلية

حالة مدينة وادي سوف

من إعداد الطالب :

لامعه أحمد

تحت إشـراف الأستاذ الدكتور:

بن ميسي أحسن

لجنة المناقشة :

أ.د/ علقمة جمال.....أستاذ التعليم العالي .....رئيسا.....جامعة 08ماي 1945 - قالمة -

أ.د/ بن ميسي أحسن.....أستاذ التعليم العالي..... مشرفا ومقررا.....جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 3-

أ/ جغار عائشة.....أستاذة محاضرة (أ) .....عضوا.....جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 3-

أ/ بوزحزح فؤاد.....أستاذ محاضر (أ) .....عضوا.....جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة -3-

السنة الجامعية : 2018- 2019

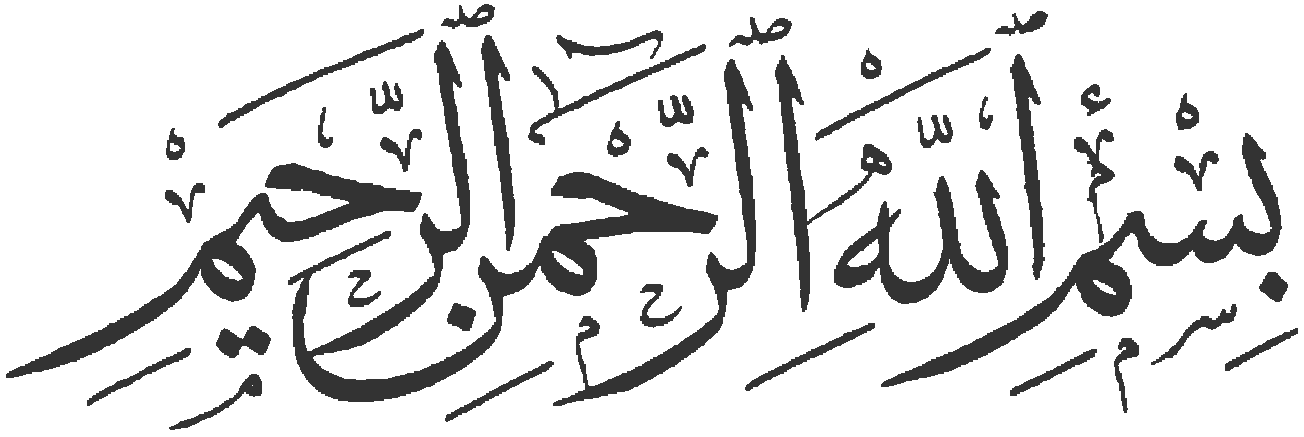
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقني وقدرني على انجاز هذا العمل

حمدا لا يوافي نعمه عز وجل

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني وعرفاني الى أستاذي الفاضل

الاستاذ الدكتور:"بن ميسي أحسن"

جزيل الشكر على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات

شكرا ....

الى عائلتي الكريمة

الى كل من ساهم في تعليمي واوصلني بعد الله لهذا المستوى

الى من ساهم من قريب أو بعيد في سبيل نجاح هذا العمل حتى

ولو بكلمة طيبة

لكل هؤلاء الف شكر وتحية وأمنتنان.

فهرس الموضوعات

الفهارس أ–س

المقدمة العامة

مقدمة 02
الاشكالية 04
الفرضيات 05
اسباب اختيار الموضوع 05
أهمية الدراسة 06
أهداف الدراسة 07
منهج الدراسة 07
التقنيات المستعملة 07
صعوبات اليحث 09
خطة البحث 09

الجزء الاول

الفصل الأول: المدينة كمجال دراسة

مقدمة الفصل 15
1- مفهوم المدينة 16
2- المدن التقليدية قبل الاسلام 16
3- المدن الاسلامية 24
4-المدينة في القرون الوسطى 26
5- المدينة في عصر النهضة 28
6- مراحل النمو المدن 31
7- وظائف المدن 33
8- مورفولوجية المدينة 34
9- الأفكار والنظريات تخطيط المدن الحديثة 37
10- نظريات استعمالات الارض نطاق المدينة 46
خلاصة الفصل 50

الفصل الثاني : مفاهيم حول التوسع والتخطيط الحضري

مقدمة الفصل 52
1- التخطيط الحضري وخصائصه 53
1-1-مفهوم التخطيط الحضري 53
1-2-مراحل التخطيط الحضري 54
1-3- خصائص التخطيط الحضري 57
2- المدينة الصحراوية 57
2-1- العمران الصحراوي 58
2-2- خصائص المدن الصحراوية 60
3- التجديد الحضري 64
4- التوسع العمراني 67
4-1- تعريف التوسع العمراني 67
4-2- أشكال التوسع العمراني 68
4-3- العوامل المؤثر في توسع المدن 70
4-4- التوسع الذكي للمدن 72
خلاصة الفصل 74

الفصل الثالث : التسيير والتخطيط الحضري في الجزائر

مقدمة الفصل 76
1- الحوكمة والتسيير الحضري 77
1-1- تعريف التسيير الحضري 77
1-2- مفهوم الحوكمة الحضرية 80
1-3- العمران ألتشاركي كأداة فعلية للحوكمة والتسيير الحضري 81
2- سياسة التخطيط الحضري في الجزائر 84
2-1-مرحلة الاستعمار 84
2-2- فترة التسيير المركزي 1962-1990 85
2-3- في ظل اقتصاد السوق (ما بعد 1990) 88
3- مستويات التخطيط 93
3-1- التخطيط على مستوى الإقليم 93

3-1-1- المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT 93
3-1-2- المخطط الجهوي للتهيئة العمرانيةSRAT 93
3-1-3- مخطط التهيئة الولائي PAW 93
3-2- على المستوى المحلي 94
3-2-1- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P.D.A.U 94
3-2-2- مخطط شغل الأراضي POS 97
4- الفاعلين والمتدخلين في مجال التعمير 100
4-1- على المستوى المركزي 100
4-2-على المستوى المحلي 100
4-3- مكاتب الدراسات 103
4-4- السكان 103
5- نحو سياسة جديدة للمدينة 103
5-1- المبادئ العامة لسياسة المدينة 105
5-2- الإطار والأهداف لسياسة المدينة 105
5-3- الأدوات التطبيقية لتحقيق سياسة المدينة 106
5-3-1- مخطط التناسق الحضري SCU 107
5-3-2- الخريطة الاجتماعية الحضرية CSU 108
5-3-3-الخريطة العقارية الحضري CFU 109
5-3-4- نظام المعلومات الجغرافية SIG 109
خلاصة الفصل 110

الجزء الثاني

الفصل الرابع : الدراسة الطبيعية والسكانية لمدينة الوادي

مقدمة الفصل 113
1- الدراسة الطبيعية 114
1-1- تقديم منطقة وادي سوف 114
1-1-1- أصل التسمية 114
1-1-2- الموقع الجغرافي 115
1-1-3- الموقع الفلكي 117

1-1-4- موقع المدينة 117
1-2- تضاريس وطبوغرافية المنطقة 118
1-2-1- تضاريس المنطقة 118
1-2-2- طبوغرافية المنطقة 118
1-3- جيولوجية المنطقة 120
1-4- هيدرولوجية المنطقة 122
1-5- الخصائص المناخية 124
1-5-1- التساقط 124
1-5-2- الرطوبة 125
1-5-3- درجة الحرارة 126
1-5-4- الرياح 127
2- الدراسة السكانية 129
2-1- التطور السكاني لمدينة الوادي 129
2-2- الكثافة السكانية 132
2-3- تركيب السكان 133
2-3-1- توزيع السكان حسب فئات العمر الرئيسية 133
2-3-2- العوامل المتحكمة في النمو السكاني 134
2-3-2-1- العوامل الطبيعية 134
2-3-2-2-العوامل غير الطبيعية 136
3- النشاطات الاقتصادية للسكان 137
3-1- التركيبة الاقتصادية 137
3-1-1- القوة النشطة 137
3-1-2- القوة غير النشطة 137
3-1-3- حساب بعض المؤشرات المستعملة في قياس مستوى النشاط الاقتصادي 138
3-2- توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية 139
خلاصة الفصل 141

الفصل الخامس : الدراسة العمرانية لمدينة الوادي

مقدمة الفصل 143

1- الدراسة العمرانية للمدينة 144
1-1- مراحل التطور العمراني للمدينة 144
1-2- الطبيعة العقارية للأراضي 152
1-3- أشكال النسيج العمراني والأنماط السكنية 153
1-4- الدراسة السكنية 158
1-5- نوعية المساكن 159
1-6- حالة المباني 160
2- دراسة مختلف التجهيزات الموجودة في مدينة الوادي 162
2-1- التجهيزات التعليمية والتكوينية 162
2-2- التجهيزات الإدارية و الخدماتية 163
2-3- التجهيزات السياحية 163
2-4- التجهيزات الصحية 165
2-5- التجهيزات الثقافية 165
2-6-التجهيزات التجارية 166
2-7- التجهيزات الرياضية 167
2-8- الفضاءات الخارجية بمدينة الوادي 169
2-9- الطرق والشبكات المختلفة 175
2-9-1- شبكة الطرق 175
2-9-2- مختلف الشبكات 178
2-9-2-1- شبكة المياه الصالحة للشرب 178
2-9-2-2- شبكة الصرف الصحي 178
2-9-2-3- شبكة الكهرباء 178
2-9-2-4- شبكة الغاز 179
3- أسباب وتأثيرات التوسع على المجال الحضري 180
3-1- تحديد وظيفة المدينة 180
3-2- مستوى أداء وظيفة المدينة 181
3-3- مدى تأثير التغيرات الأخيرة على النسيج الحضري ووظيفة المدينة 181
3-4- مدى تأثر توسع المجال الحضري على هوية المدينة 182
3-5- إبراز أسباب التوسع المجال الحضري 182

3-6- مستوى العجز التوسعات الجديدة 187
3-7- مدى استغلال المساحات الشاغرة في المدينة 187
3-8- مدى تأثير التوسع الحالي على المدينة 189
4- تقدير الاحتياجات المساحية السكنية 190
خلاصة الفصل 192

الفصل السادس :مدينة الوادي نحو مدينة مندمجة

مقدمة الفصل 194
1- تحليل النتائج 195
1-1- بالنسبة للزيادة السكانية 195
1-2- على المستوى السياسة الحضرية 197
1-3- على مستوى الفاعلين الحضريين 201
1-4- على مستوى الإدارة المحلية أو التسيير 204
1-5- على مستوى التسيير الحضري كأداة 208
2- النتائج المستخلصة 211
2-1- بالنسبة للنمو السكاني 211
2-2- على المستوى أدوات التخطيط 211
2-3- بالنسبة للمجال الحضري 212
2-4- على مستوى الادارة والتسيير 213
2-5- على مستوى الفاعلين الحضريين 214
3- حلول مقترحة لتسيير الحضري يهدف لخلق مدينة مندمجة 216
خلاصة الفصل 219
الخاتمة 221
قائمة المراجع 224
الملحق 230
الملخص 235

فهرس الأشكال

الشكل رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط مدينة بابل	17
02	مدينة منف (ممفيس)	18
03	مدينة كاهون مدينة سكنية للعاملين	19
04	قرية دير المدينة الفرعونية	19
05	مخطط مدينة الإسكندرية في العهد اليوناني والروماني	20
06	مخطط مدينة بريين الإغريقية	21
07	مخطط مدينة تيمقاد الرومانية	22
08	مخطط مدينة روما	23
09	تطور مدينة تورنيوم على عدة قرون	27
10	نماذج شوارع لبعض مدن العصور الوسطى	27
11	مدينة ميلانو التخطيط القطري مع الحلقي	29
12	تخطيط عمليات تحصين المدن	29
13	مخطط مدينة فيينا قبل وبعد عام 1850م على الترتيب	30
14	مدينة باكنجهام عام 1849م	31
15	نماذج الاشعاعي	35
16	النموذج النجمية	35
17	المدن للمدن الشبكية	36
18	المدن الحلقية	36
19	المدن التوابع	37
20	المدينة الواسعة الممتدة	38
21	نموذج المدن الشريطية كما تصورها ماتا	39
22	نموذج المدن الحدائقية	40
23	نموذج المدن التابعة	41
24	التوسع الأفقي	42
25	المدينة السداسة	42

26	مدينة عالية التمركز	43
27	مدينة الغد للكوربوزييه	44
28	مخطط المدينة العضوية	45
29	نظريات توزيع استعمالات الأرض	49
30	تمثيل تخطيطي لتوضع القصور	63
31	تمثيل تخطيطي لتوضع القصور	63
32	تمثيل تخطيطي لتوضع القصور	63
33	ملخص التسيير الحضري	79
34	تتابع وتكامل أدوات التخطيط الإقليمي والحضري في الجزائر	107
35	طبقات الأرض	121
36	يمثل وردة الرياح لمدينة الوادي	136
37	التطور السكاني لمدينة الوادي خلال الفترة (1966-2016)	132
38	مختلف الأنسجة العمرانية للمدينة	157
39	عدد السكان بمدينة والوادي وحظيرة السكن	158
40	أنماط السكن بمدينة الوادي	160
41	حالة المباني بمدينة الوادي	161
42	نموذج تخطيط التقليدي	172
43	نموذج التخطيط العفوي	173
44	نموذج التخطيط المختلط	174
45	نموذج التخطيط الحديث	175
46	وظيفة المدينة حسب العينة المستجوبة	180
47	مدى الرضى عن وظيفة المدينة	181
48	مدى التأثير التغيرات على النسيج ووظيفة المدينة	181
49	تأثير التوسع على هوية المدينة	182
50	اسباب توسع المجال الحضري	183
51	مدى جدية سياسة التخطيط	183
52	هيمنة أطراف في توجيه والتحكم العمراني	184
53	تأثير للعوائق الطبيعية على توجه التوسع للمدينة	185

54	مدى وجود نقائص في التوسعات الجديدة	187
55	مدى استغلال المساحات الشاغرة في المدينة	187
56	مدى تأثير التوسع الجالي على المدينة	189
57	مدينة الوادي منطقة جذب سكاني	196
58	مشاريع الموازنة بين البلديات	196
59	مراقبة الهجرة نحو المدينة	197
60	نسبة أخذPDAUالواقع المحلي	198
61	PDAUكالية لتنظيم التوسع	198
62	تطابق أدوات التهيئة والتعمير وفق نصوصها	199
63	مواكبة أدوات التهيئة والتعمير لاحتياجات المدينة	200
64	مساهمة المخططات في تخفيف الضغط على مركز المدينة	200
65	PDAUكآلية واستراتيجية لتنظيم وتسيير توسع المدينة	201
66	التنسيق بين الفاعلين على مستوى المدينة	202
67	العلم بدور أدوات التخطيط في تسيير المدينة	202
68	كفاءة مكاتب الدراسات في ضبط دراسات التخطيط	203
69	كفاءة اللجان المكلفة بمناقشة ومتابعة المخططات	203
70	الدور الذي يقدمه المجتمع المدني ولجان الإحياء كفاعل حضري في إعداد المخططات	204
71	الكفاءة الموجودة في التسيير الإداري والتقني	205
72	أهمية عمل المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي	205
73	أهمية عمل المنتخبين بالمجلس الشعبي البلدي	206
74	الموارد المتاحة لتأطير المخططات	207
75	جدية الدولة في الحفاظ على تجسيد الواقع وفق المخططات	207
76	الخلل القائم حسب رأي الفاعلين	208
77	التسيير الحضري كأحد الأدوات لضبط التوسع العمراني	209
78	كيف يمكن خلق تسيير حضري فعال للمدينة	209
79	توسع على حساب الاراضي الشاغرة	210

فهرس الصور

الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
01	ظاهرة صعود المياه	124
02	ظاهرة صعود المياه	124
03	مدينة الوادي خلال 1949	146
04	مدينة الوادي خلال 1986	148
05	النسيج التقليدي	154
06	النسيج الاستعماري ،بناية استعمارية	155
07	النسيج الاستعماري ،بناية استعمارية	155
8	النسيج المخطط الحديث	156
9	النسيج المخطط الحديث	156
10	سكنات فردية بمدينة الوادي	159
11	سكنات نصف جماعية بمدينة الوادي	159
12	الغزال الذهبي	164
13	الغزال الذهبي	164
14	منطقة التوسع السياحي لمدينة الوادي	164
15	الساحة التجارية	169
16	شوارع تجارية	170
17	ساحة مقام الشهيد	170
19-18	ساحة شرم الشيخ وساحة البشير بن ناصر	171
21-20	الشارع والساحات حي الاعشاش	172
22	شارع بحي سيدي مستور	173
24-23	الشوارع والساحات حي النزلة	174
26-25	الشوارع والساحات حي (400)مسكن	175
27	صورة جوية لأهم الطرق بمدينة الوادي	177
28	صورة جوية تبين العوائق الطبيعية	186
29	صورة جوية توضح المساحات الشاغرة داخل المدينة	188

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ملخص أهم مراحل التخطيط في الجزائر	90
02	التغيرات الشهرية للتساقط المتوسطية (2000-2010)	124
03	يوضح التغيرات الشهرية المتوسطية للرطوبة (2000-2010)	125
04	يوضح التغيرات الشهرية المتوسطية لدرجات الحرارة (2000-2010)	126
05	سرعة الرياح عبر الفصول (2000-2010)	128
06	التطور السكاني لمدينة الوادي	130
07	الفئات العمرية الرئيسية لمدينة الوادي	133
08	تطور عدد المواليد والوفيات بمدينة الوادي للفترة (2005-2016)	135
09	مدينة الوادي معدلات النشاط الاقتصادي ،الإعالة ،البطالة (2008)	138
10	توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط	139
11	تطور عدد السكان بمدينة والوادي وحظيرة السكن	158
12	التوزيع السكني والسكاني	158
13	حالة المسكان في مدينة الوادي	161
14	التجهيزات التعليمة بمدينة الوادي	162
15	المؤسسات الفندقية بمدينة الوادي	163
16	التجهيزات الصحية بمدينة الوادي	165
17	تصنيف الفاعلين في القطاع الصحي بمدينة الوادي	165
18	التجهيزات الثقافية بمدينة الوادي	165
19	التجهيزات الدينية بمدينة الوادي	166
20	توزيع التسجيلات في السجل حسب قطاع النشاط	166
21	تقدير الاحتياجات المساحية السكنية حسب مختلف الآماد	191

فهرس المنحنيات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	كمية التساقط الشهرية المتوسطة للفترة (2000-2010)	125
02	يوضح التغيرات الشهرية المتوسطة للرطوبة للفترة (200-2010)	126
03	يوضح التغيرات الشهرية المتوسطة لدرجات الحرارة للفترة (2000-2010)	127
04	يوضح متوسط سرعة الرياح في مدينة الوادي للفترة (2000-2010)	128

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	توضح موقع ولاية وبلدية الوادي	116
02	طبوغرافية المنطقة	119
03	صعود المياه بمدينة الوادي	123
04	مدينة الوادي 2004	150
05	مراحل التطور العمراني لمدينة الوادي	151
06	الطبيعة العقارية لبلدية الوادي	152
07	تمركز التجهيزات بمدينة الوادي	168

المقدمة العامة

مقدمـــــة

بقيت المدينة القديمة محدودة في أحجامها وأشكالها ومحافظة على توازن سكان المدن وسكان الريف، إلى أن جاءت الثورة الصناعية التي تركت بصماتها على المدينة، فتغيرت أحجامها وأصبحت عامل جذب للمناطق المحيطة بها مما أدى إلى توسع مساحتها، وصاحب ذلك تغير جذري في طبيعة الحركة نتيجة ظهور السيارات، وابتعاد مكان العمل عن السكن، أي إلى عملية انتقال يومي واستعمال أكبر للمساحات، وزيادة الطلب على الخدمات المختلفة داخلها نتيجة التطور التكنولوجي.

وبالنسبة للعالم الثالث فقد عرف نموا سريعا لسكان المدن، حيث "يقدر الخبراء أنه في نهاية القرن الحالي تشهد أمريكا اللاتينية المدارية ومعظم القارة الآسيوية ما عدا الصين ضعفا في النمو، أما أفريقيا فتزداد فيها النسبة إلى ثلاثة أضعاف" [1].

إن هذه الظاهرة صحبها استهلاك مجالي كبير ليس فقط تبعا للنمو العام لنسبة السكان الحضر، ولكن أيضا التغيرات وتحولات الحاجيات السكانية، إضافة إلى ذلك تحسين التقنيات المستعملة في حياة الناس، الشي الذي خلق أزمة حضرية تعاني منها المدن خاصة الجزائر فهي "إحدى الدول التي سجلت معدل نمو حضري يتراوح مابين 3% و 6%"[2]،حيث أصبحت المدن البؤرة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتستقطب معدلات عالية من النمو السكاني والعمراني، الأمر الذي يتطلب التصدي لمشكلات النمو السريع وغير المنظم والعشوائي للمدن.

إن الاهتمام بالمدينة يعد من أفضل الطرق الحضارية لتحقيق التنمية وهذا من خلال تسطير برامج تنموية شاملة تضع في اعتبارها منهجا جديدا في تسيير المدن، لكن رغم المجهودات المبذولة لحد الآن وكل ما تم تسخيره لذلك، لا أصبح الحديث الآن الا عن دور العامل البشري في حل هذه الإشكالية مهما كان حجمها وطريقة مساهمته في ذلك باعتباره العنصر الأول في أي عملية تنموية.

إن هذه الدراسة تركز على جانب دقيق وفعال في عملية تنظيم وتسيير توسع المجال الحضري للمدن، ومعرفة عمليات التخطيط والسياسات المهيكلة في إطار أدوات التهيئة والتعمير التي تتبناها الدولة لتنمية مجال

[1]- Pierre Bloc, Duraffour (les villes dans le monde), Armand colin, 2006, Page5.

[2] -أحمد لمخلطي، التوسع العمراني وأثره على تسيير المدينة دراسة حالة مدينة بوسعادة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المدينة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2008-2009، ص11.

المدن، وذلك بتنظيم استعمال الأفضل للأرض وكذلك تسيير وتخطيط وتنظيم المجال الحضري، وبالتالي المساهمة في ضبط التوسع الحضري والمحافظة على التراث العمراني من أجل الانسجام والتناسق بين المراكز، وكذا رسم آفاق التوسع ومحاولة إيجاد حلول للأزمات الحضرية، وبالتالي محاولة التحكم في التوسع العمراني المنظم، وخلق تسيير حضري يهدف إلى تكامل وتجانس العمل بين مختلف الفاعلين الحضريين من اجل مواجهة الحالة المزرية التي آلت لها مدننا نتيجة انعدام المسؤولية، هذا ما أدى إلى إهمال المجال الحضري، ونتيجة لذلك اندثرت هوية المدن الجزائرية.

والمدن الصحراوية أو ما يصطلح عليها مدن الجنوب ابرز مثال على ذلك فالتغيرات الحالية فرضت عليها واقعا جديدا جعلها تنفتح على غيرها دون شروط أو قيود وأعطت ملامح جديدة للمدن من حيث حجمها او شكل نسيجها العمراني وكذلك البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتميز بها فمدينة الوادي المختارة كمجال للدراسة شهدت نمو سكاني كبير منذ ارتقائها الى مركز ولاية سنة 1984 الشيء الذي خلق زيادة في حجم وشكل المدينة واستهلاك كبير للمجال الحضري الممتد على حواف الطرق في ظل عمليات التخطيط والسياسات الحضرية التي تتبناها الدولة .

الإشكالية :

تشهد المدن العربية ظاهرة تحضر بشكل سريع وملفت للانتباه وكذا توسع عمراني في الأراضي الحضرية بأشكال ومظاهر معينة من الاستعمالات التي تخضع لعوامل واعتبارات متغيرة بتغير هذ العوامل، حيث أن استعمال الأرض هو تجسيد حي لتحركات السكان وأنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية وعليه فإن أي تغيير بالسلب أو بالإيجاب يطرأ على علاقة الإنسان بالأرض التي يعيش عليها سيجد له صدى مباشرا على خريطة استعمالات الأرض.

إن توسع المجال الحضري الذي يتمثل في نمو المدن مساحيا في إطار علاقة تحكمها اعتبارات كثيرة من أهمها معدل نمو كل من السكان والأنشطة الاقتصادية أولا، والظروف الطبيعية البيئية القائمة كالموقع الجغرافي وطبيعة الأرض ثانيا، وطبيعة القيم والمفاهيم الاجتماعية ثالثا، وبناء عليه يتأثر نمو وامتداد الرقعة الجغرافية للمدينة بالاعتبارات الثلاث السابقة، وبالتالي فإن أي توسع في الأراضي لا يمكن لأي مدينة التراجع عنه تحت أي ظرف.

وعلى هذا تتلخص مشكلة الدراسة في أن التغيرات التي طرأت على مدينة الوادي خلقت توسع حضري واستهلاك المجال واستنزاف الاحتياطات العقارية بالمدينة، وهذا التوسع له صلة ايضا بمختلف الجوانب من بينها المخططات العمرانية من خلال عمليات التخطيط والسياسات المهيكلة في أطار أدوات التهيئة والتعمير وكذلك مختلف الهيئات المسؤولة على تبني وتسيير تلك المخططات داخل المدينة فأي خلل في احد تلك الأطراف يظهر جليا في زيادة وتراكم المشاكل الحضرية داخل المدينة .

ومن هنا جاء مقترح هذه الأطروحة من أجل دراسة وتحليل الوضع الحالي في المدينة، لمعرفة أسباب هذا الاختلال وخاصة في تسيير توسع المجال الحضري المتجه على أطراف المدينة بدل استغلال التام للمساحات الفارغة التي تشكلت داخل النسيج وعلى هذا يتمحور السؤال الرئيسي للبحث:

هل بإمكان تسيير التوسع العمراني داخل المدينة على حساب المساحات الشاغرة بدل التوجه نحو المساحات الجديدة على الأطراف؟

وبناء على ذلك نجد أنفسنا أمام التساؤلات التالية:

- ✓ ماهي الآليات المتحكمة في التوسع العمراني للمدينة؟
- ✓ هل الخلل في استعمالات الأرض الحضرية وليدة العامل الاجتماعي أو الفاعلين في المجال أو أدوات التخطيط الحضري والتهيئة العمرانية ؟
- ✓ ما مدى جدية أدوات التخطيط في تنظيم وتسيير المجال الحضري ؟
- ✓ هل الفاعلين الحضريين لهم تأثير في توجيه التوسع الحضري ؟
- ✓ ما دور أدوات التسيير الحضري في تسيير التوسع المستقبلي على حساب المساحات الشاغرة؟

الفرضيات:

- التوسع العمراني العشوائي أثر سلبا على تسيير المدينة الأمر الذي أدى إلى استهلاك للمجال على أطراف المدينة وعدم توازن في الوظيفة الحضرية واختناق الخدمات والبنية التحتية.
- وجود اختلالات في أدوات التخطيط مما أدى إلى تخطيط حضري الذي لم يواكب النمو الحالي وغياب الدور الهام للفاعلين الحضريين.
- الاستغلال الأمثل لاستعمالات الأرض الحضرية يمكن يتحقق بالتكامل العمل بين ادوات التسيير الحضري بتسيير التوسع المستقبلي عبر الاستغلال الجيد للمساحات غير معمرة داخل المدينة ورفع الكثافة إلى أعلى .

أسباب اختيار الموضوع:

من الطبيعي أن لكل موضوع أسباب ينطلق منها ومن أسباب اختيارنا موضوعنا الحالي:

- إن اختيارنا لموضوع تسيير التوسع الحضري ورصد التطورات التي تشهدها المدن من اجل محاولة دراسة وإبراز الحقائق المتعلقة بالمجتمع والمشاكل الحضرية والسياسات المختلفة للتخطيط والهيئات المكلفة بذلك .

- التوسع الذي تشهده مدينة الوادي أثر سلبا على استهلاك المجال الحضري الأمر الذي أدى إلى عدم التوازن بين أطراف واختناق الخدمات والبنية التحتية .
- إن الوضعية الحالية التي وصلت إليها مدينة الوادي من توسع عمراني ظهرت آثارها في نقص الوعاء العقاري وفي غياب الهوية التي تتميز به المدينة مع ظهور أحياء غابت فيها التهئة العمرانية والتجهيزات الضرورية .
- التماس عدم وجود تنسيق بين التخطيط الحضري والمكلفين به ومجال تطبيقه في المدينة ما أدى إلى خلل في تسيير حضري وهذا ما دفعنا لكشف سبب لذلك.

أهمية الدراسة:

- أهمية المواضيع التي تهتم بتنظيم وتسيير المجال الحضري أي المدينة وهياكلها والنشاطات والخدمات التي تقدمها للمواطنين .
- دراسة ملامح التوزيع السكاني لأنماط استخدامات الأرض التي تؤثر سلبا وإيجابا على تحديد محاور التوسع الحضري والعمراني للمدينة.
- إبراز التركيب الداخلي والتركيب الوظيفي للمدينة بصورة تفصيلية وذلك من اجل تحديد أفضل التوزيعات لهذه الأنشطة وتنميتها بتوزيع مشاريع التعمير والتنمية بما يتلاءم وخصائص المنطقة.
- محاولة التعرف عل اتجاهات ومحاور النمو العمراني للمدينة وتحديد أنماطه وخصائصه وكذلك محاوره الرئيسية في كل قطاعات المدينة .
- ومع التطور والنمو السريع فإن المدن تحتاج إلى خطط حضرية استراتيجية تنموية تعتمد على معلومات ومؤشرات حضرية دقيقة.
- إدراك أهمية تكامل العمل بين مختلف الفاعلين في التسيير الحضري في اجل خلق مدنية مندمجة .

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة بشكل عام للبحث في محاولة ضبط تسيير التوسع العمراني في مدينة صحراوية (الوادي) في ضوء حاجة المدينة الى تلبية الطلب المتزايد لمناطق التوسع مستقبلي بسبب الزيادة الطبيعية للسكان ومع تحليل الوضع القائم في المنطقة من الناحية العمرانية، الاقتصادية والديمغرافية...الخ، من اجل وضع اداة وسياسة تخطيطية تساعد في التنسيق والتجانس بين الفاعلين في المجال وكذا تنظيم وتسيير التوسع العمراني في منطقة الدراسة وبشكل تفصيلي تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

- التعرف على امكانات الوضع الحالي التعرف على أهم العوامل التي أثرت في نمو وتوسع المجال الحضري بالمدينة وتركيبها الداخلي وتقييم هذه العوامل لإبراز ما تضمنته من سلبيات أدت الى تشويه بعض مظاهر النمط العمراني بالمدينة وابراز انعكاسات ذلك على تسيير المدينة .
- دراسة مدى مواكبة ادوات التخطيط التي طبقت، والمطبقة حاليا لتوسع العمران ومع ابراز دور الفاعلين في المجال بصفتهم كأداة تسيير فعالة في المدينة .
- إعطاء تصور للتخطيط الحضري المقترح وفق رؤية تشاركيه تأخذ بعين الاعتبار خصوصية ووظيفة المدينة حاليا وما تتطلبه المرحلة القادمة من نهضة عمرانية شاملة في اقليم جنوب الجزائري بصفة عامة ومدينة الوادي بصفة خاصة .

منهج الدراسة :

أي دراسة أو بحث علمي يبنى على منهج معين يتلاءم مع موضوع الدراسة، لذلك ارتأينا أن اختيار المنهج الوصفي التحليلي هو المناسب والموافق للموضوع محل الدراسة بحيث نراه ملائم لتشخيص الوضع القائم من خلال المعطيات والمعلومات المتوفرة وإعطاء صورة واضحة عنها، ثم تحليل تلك المعطيات والمعلومات لمعرفة الحلول الكفيلة لخلق مدينة مندمجة وهذا باستعمال مجموعة من الأدوات المتمثلة في أدوات التخطيط، البيانات والإحصاءات والقوانين والتشريعات

التقنيات المستعملة في البحث:

تقنيات البحث المستعملة التي تتناسب مع الموضوع محل الدراسة كانت كالآتي :

✓ **الملاحظة :**

استعملت تقنية الملاحظة لجمع بعض المعلومات والبيانات التي لا يمكن لأي أداة كالاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والمعلومات النظرية جمعها، وبذلك كانت الملاحظة مكملة للاستمارة عن بعض السلوكيات والتصرفات المختلفة للفاعلين الحضريين .

✓ **المقابلة :**

استعملت تقنية المقابلة مع بعض المسؤولين للإدارات والهيئات المسؤولة عن القطاع أو الذين لهم علاقة بهذا بقطاع التعمير(الفاعلين الحضريين) وذلك للإجابة على أسئلة الموجودة ضمن الاستمارة المخصصة لهم وكذا النقاش حول الوضع القائم للمدينة وما تعانيه، ومن ضمن هذه المصالح المختصة :

- مديرية التعمير والبناء لولاية الوادي.
- مديرية السكن لولاية الوادي
- المصلحة التقنية لبلدية الوادي .
- مديرية التخطيط لولاية الوادي.
- المحافظة العقارية لولاية الوادي.
- مديرية السياحة لولاية الوادي.
- مديرية البيئة لولاية الوادي .....الخ .

✓ **الاستمارة :**

تم توزيع الاستمارة على الفاعلين في المجال وقدر عددها بـ 30 استمارة من اجل المساعدة في تحليل وتشخيص الوضع الحالي وكذلك معرفة مدى التشارك والتكامل بين مختلف الفاعلين الحضريين في التخطيط والنظرة المستقبلية للمدينة .

✓ **الوثائق النظرية :**

بالإضافة إلى جمع البيانات الميدانية فإننا اعتمدت على بعض الوثائق النظرية لجمع المعلومات التي صلة بموضوع الدراسة والمتمثلة في الكتب، المطبوعات الرسائل والبحوث الجامعية، الإحصائيات، المخططات والخرائط والإنترنت.

صعوبات البحث:

تعد معالجتنا لهذا الموضوع كبذرة أولية وسابقة لعهدها، ولا يفوتنا أن نذكر أننا وكغيرنا من الباحثين والدارسين واجهتنا عدة مشاكل وصعوبات نذكر منها :

- نقص البيانات، وتضاربها وعدم دقتها في حالة وجودها فهي غير محدثة.
- النقص الكبير من حيث المراجع والدراسات السابقة حول المدينة الصحراوية ومنطقة التدخل.
- صعوبة التعامل مع الجهات المهتمة بالمجال (تحفظ مسؤولي الادارات والهيئات المعنية عن تزويدنا ببعض المعلومات المهمة في البحث) بالإضافة إلى ندرة وغياب الوثائق الرسمية التي يمكن الاعتماد عليها (الأرشيف).

خطة البحث :

بعد المحاولات العديدة التي تستهدف تنظيم البحث بشكل يتماشى مع الإجابة على التساؤل المطروح في الإشكالية والتساؤلات الفرعية، توصلنا إلى تقسيم الموضوع إلى جزئين الجزء الأول يظم ثلاث فصول وهو يحوي الجانب النظري واهم المفاهيم والمعطيات اللازمة معرفتها لفهم موضوع البحث والجزء الثاني يحوي الجانب التطبيقي مقسمة إلى ثلاثة فصول.

و لتسهيل فهم المذكرة واستيعاب محتواها قد قمنا بتلخيص أهم المعطيات والنتائج الخاصة بهيكل المذكرة كما يلي :

- المقدمة العامة

الجزء الأول:

يمثل السند النظري للموضوع مقسم إلى ثلاث فصول هي:

– الفصل الأول: المدينة كمجال دراسة .

وقد تم في هذا الفصل استعراض مفهوم المدينة وتاريخها بدءا من نشأتها الى الان مع التطرق الى مختلف نظرياتها وقد تم ذلك وفق عشرة نقاط اساسية وهي كالتالي :

1- مفهوم المدينة

2- المدن التقليدية قبل الاسلام

3- المدينة الاسلامية.

4- المدينة في القرون الوسطى

5- المدينة في عصر النهضة

6- مراحل نمو المدن.

7- وظائف المدن.

8- مورفولوجية المدينة .

9- الأفكار والنظريات تخطيط المدن الحديثة

10- استعمالَات الارض نطاق المدينة.

– الفصل الثاني: مفاهيم حول التوسع والتخطيط الحضري .

وقد تناول هذا الفصل عرض مختلف المفاهيم الاساسية المتعلقة بالتخطيط الحضري والتطرق الى مفهوم المدن الصحراوية وخصائصها التي تعتبر مجالا للدراسة وايضا ابراز اهم اشكال التوسعات التي تشهدها المدن وقد تم التطرق لذلك وفق النقاط التالية :

1- التخطيط الحضري وخصائصه .

2- المدينة الصحراوية.

3- التجديد الحضري .

4- التوسع العمراني .

- الفصل الثالث: التسيير والتخطيط الحضري في الجزائر .

وقد تناول هذا الفصل التطرق الى التسيير الحضري والحوكمة الحضرية وكذلك مختلف سياسات التخطيط الحضري في الجزائر وتحديد مستوياتها وكذلك إبراز المتدخلين في المجال الذين يعتبرون كأطراف فاعلة في التسيير الحضري وقد تم التطرق لذلك وفق النقاط التالية :

1- الحوكمة والتسيير الحضري .

2- سياسة التخطيط الحضري في الجزائر.

3- مستويات التخطيط في الجزائر.

4- الفاعلون والمتدخلين في مجال التعمير في الجزائر .

5- نحو سياسة جديدة للمدينة .

الجزء الثاني :

الجزء التطبيقي وينقسم إلى ثلاث فصول وهي :

- الفصل الرابع : الدراسة الطبيعية والسكانية لمدينة الوادي .

يحتوى على :

1- الدراسة الطبيعية .

دراسة الخصائص الطبيعية لمدينة لوادي ومعرفة أهمية الموقع والموضع

2- الدراسة السكانية :

التطرق إلى دراسة الخصائص البشرية ، مراحل نمو السكان و الفئات العمرية .

3- النشاطات الاقتصادية .

التطرق إلى دراسة النشاط الاقتصادي و توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية.

- الفصل الخامس : الدراسة العمرانية لمدينة الوادي.

يحتوي على :

1- مراحل التوسع العمراني لمدينة الوادي .

التطرق إلى مراحل التطور العمراني للمدنية وخصائص النسيج العمراني المميز للمنطقة مع الإلمام بالدراسة السكنية بها.

2- دراسة مختلف التجهيزات الموجودة في مدينة الوادي

3- أسباب وتأثيرات التوسع على المجال الحضري.

4- تقدير الاحتياجات المستقبلية .

– الفصل السادس : مدينة الوادي نحو مدينة مندمجة .

يحتوي على:

1- تحليل النتائج (الاستمارة).

2- قراءة عامة للنتائج المتحصلة .

كحوصلة لاهم ماتم استخلاصه من الاستمارة في تشخيص الوضعية التي عليها الان المدينة .

3- حلول مقترحة لتسيير حضري يهدف خلق مدينة مندمجة .

تم التطرق إلى الحلول المقترحة في التسيير الحضري للتحكم في التوسع الحضري للمدينة من اجل خلق مدينة مندمجة .

– الخاتمة .

الجزء الأول

النظري

الفصل الأول

المدينة كمجال دراسة

1- مفهوم المدينة .

2- المدن التقليدية قبل الاسلام .

3- المدينة الاسلامية .

4- المدينة في القرون الوسطى .

5- المدينة في عصر النهضة .

6- مراحل نمو المدن .

7- وظائف المدن .

8- مورفولوجية المدينة .

9- الأفكار ونظريات تخطيط المدن الحديثة .

10- نظريات استعمالَات الارض نطاق المدينة .

مقدمة الفصل

نشأت المدن في المناطق التي تتوافر فيها فرص معيشية متنوعة مع تنوع أساليب الحياة واماكن لإقامة الناس والعمل والتمتع بعلاقات دائمة ومتميزة ضمن منطقة حضرية فهي تعتبر مركز الإشعاع العلمي والثقافي والخبرة والمعرفة، كما تعتبر المجال الجغرافي الحضري المميز للتنمية الصناعية والثورة المعلوماتية والإنتاج التكنولوجي لخدمة الإنسان ونشاطه الإنتاجي المتطور، وانطلاقا من تعاظم دور المدينة ظهرت من فترة لأخرى وفق مخططات رسمت لها، بعد أن كانت في البداية وريثة استيطان ريفي تطور بمرور الزمن وبشكل غير منتظم ومخطط، اذ تقام الابنية على جانبي الطرق بشكل غير منظم الشي الذي خلف بروز أهم الدراسات العمرانية التي احتلت حيزا واسعا في ميدان التخطيط، وبقدر ما نمت المدن وتطورت زادت معها صعوبة إطار الحياة، وتعقد إمكانيات تنظيم المجال وتلبية احتياجات سكانها والنقل والخدمات الأخرى.

1- مفهوم المدينة:

يختلف تعريف المدينة من عالم إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، وهي ذات مقاييس مختلفة من دولة إلى أخرى، وتعرف المدينة بأنها "قطعة من الأرض يبنى عليها المساكن للعيش فيها مجموعة من السكان، وتختلف عن القرية في وجوه عدة أهمها عدد السكان والتطور التاريخي وطريقة البناء، والأهم من ذلك في وظيفتها وفي أسلوب حياة سكانها"،[1] ويلاحظ أن هذا التعريف يرتبط بالتطور الديموغرافي والمعماري والتاريخي ويشمل جوانب المدينة المتعددة، وفي سياق هذا المفهوم هناك العديد من التعريفات التي خاضت في خصائص المدينة للوصول إلى فهم دقيق لها.

وفقد عرف عاطف غيث المدينة على أنها " المكان الذي يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية، وما يجعل المدينة شيئا محددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية" .[2]

وكما تعرف على أنها عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية وهندسية وفلسفية وإيديولوجية ورمزية، وهي تعبر عن تطور الفن العمراني الذي حاول على مر العصور إبراز الجماليات التي تجذب الناس، والمهابة التي تعبر عن سلطة وقوة الحكام.[3]

وتعتبر كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية. 4

2- المدن التقليدية قبل الاسلام:

- **حضارة بلاد ما بين النهرين:**

هي الحضارة التي نمت في بلاد ما بين النهرين دجلة والفرات، وهذه المناطق لم تكن معزولة مثل وادي النيل بفعل الصحراء الشاسعة، لذا كانت مسرحا للمعارك والحروب بين الفرس والروم، وكان لزراعة النخيل مورد زراعي رئيسي متعدد الجوانب[5].

استقر السومريون في جنوب العراق، وامتهنوا الزراعة وتحكموا في الفيضانات وشيدوا المدن المحصنة مثل أور ولاغاش ونيبور وغيرها، وبعد عدة قرون استقر من الساميين في شمال العراق وعرفوا فنون الزراعة

[1] – فؤاد محمد الصقار ، التخطيط الإقليمي، دار المعارف، الطبعة 2، 1977، ص300.

[2] – القباني، هبة فاروق، دراسة التجمعات الحضرية في سوريا، جامعة دمشق، 2007 .

[3] – خلف الله بوجمعة. العمران والمدينة، دار الهدى، الجزائر، 2005 ص67 .

[4] – المادة 3 من القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006، الذي يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس سنة 2006، العدد 15، ص.18.

[5]– علام أحمد وآخرون، تاريخ تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993، ص 22.

وأسسوا مدن لهم مثل كش وأكد وبابل وغيرها[1].

ومن أهم مدنها مدينة أور (Our) والتي يرجع تاريخها إلى 6000 عام ق.م، وهي أكبر مدينة قديمة في التاريخ، والمدينة لها مرفأ يقع عند ملتقى دجلة والفرات غربي البصرة، وقد بنيت المدينة على شكل بيضاوي ولها أسوار من الآجر يتخللها بوابتان والمدينة محاطة بالمياه من كافة جوانبها، وفي هذه المدينة ولد سيدنا إبراهيم عليه السلام[2].

مدينة بابل والتي أنشأت عام 3000 ق.م، وكانت تحتوي على مباني هامة مثل برج بابل، والمدينة مربعة الشكل شوارعها تتقاطع عموديا وقد بنيت بعهد حمورابي ولها سورين الخارجي بني من الآجر ومزود بأبراج أما الداخلي فبني من الطين وبينهما خندق عرضه 25 م ومحاط السور الخارجي بقناة طولها 8 كلم ويحتوي على مائة بوابة من البرونز، وعام 600 ق.م، أصبحت عاصمة لإمبراطورية نبوخذ نصر[3].

الشكل رقم (1) : مخطط مدينة بابل

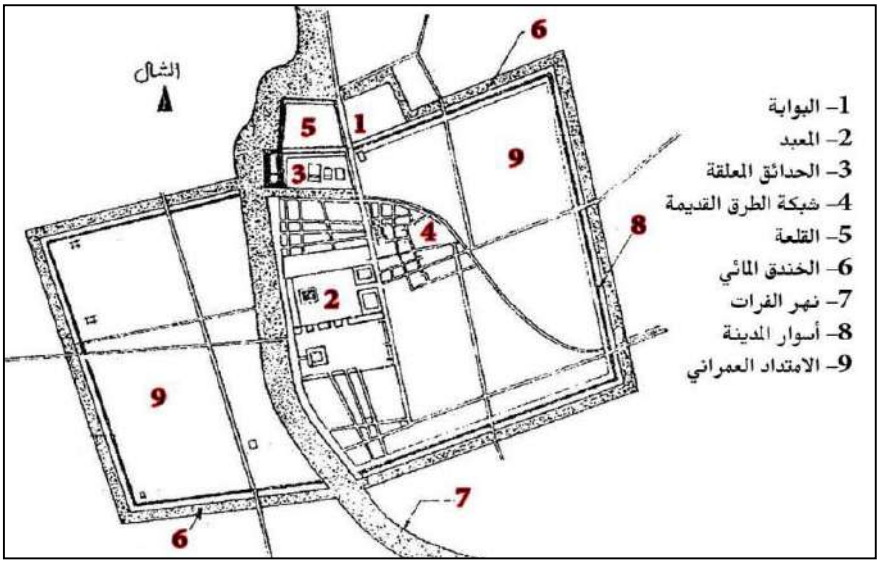

المصدر: الدليمي خلف، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان –الأردن ،2002 ص26.

- **حضارة وادي النيل :**

هي الحضارة التي نمت بمصر، وكان للمعتقد الديني دور لنشأة المدن في وادي النيل، فالمعبد المصري يمثل مركز الحياة والعمران في المدينة المصرية القديمة، ويقع في وسط المدينة ومن حوله المباني ويشرف على

[1] – هاشم الموسوي ، العمارة وحلقات تطورها القديم، دار دجلة، الطبعة الأولى، العراق، 2011 ، ص 31.

[2] – مصطفى فواز، مبادئ تنظيم المدينة، الطبعة الأولى، بيروت، 1980، ص23 .

[3] - مصطفى فواز ، نفس المرجع، ص24.

الحقول الزراعية [1].

نشأة المدن حول نهر النيل وعلى هضبات مرتفعة، وكانت المدن الهامة تحصن جسورها لردع خطر المياه، وتنقسم المدن المصرية القديمة إلى قسمين[2]:

- مدن الأحياء: وهي مدينة الفناء وبها ساحات تدريب الجند والعربات الحربية واسطبلات الجياد، ومدن الأحياء هي العواصم في العهود المزدهرة ومدن شمال الدلتا في عهد الإقطاع .
- مدن الموتى: وهي مدينة البقاء وتضم الأهرامات والمصاطب والمغارات ويصل إليها طرق مرصوفة بالحجر وبجوارها توجد مساكن الحرس الخاص بالمقابر.

ومن أهم مدن حضارة وادي النيل مدينتان هما:

مدينة منف أقيمت حولها حصون كبيرة، وكانت مبانيها تتكون من الأكواخ المصنوعة من الطين واللبن، الذي تدعمه الأعشاب والشجيرات وأساساتها تدعم بقطع من الحجارة الغير منحوتة، وأما المحلات التجارية فكانت توجد عند تقاطع الطرق حول ميدان عام والذي يمثل السوق، وفي وسط المدينة يوجد المعبد وبجواره قصر الحاكم ودور الحكومة[3] .

الشكل رقم (2): مدينة منف (ممفيس)

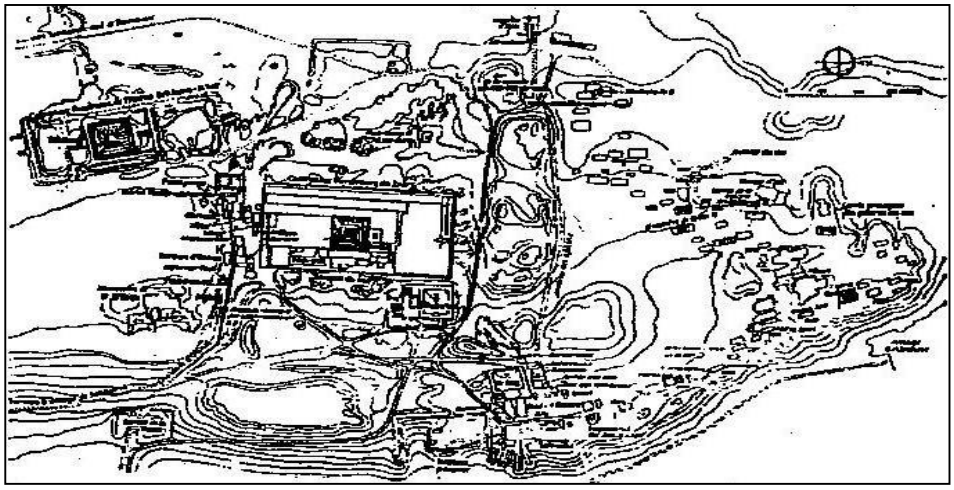

المصدر: عبد اللطيف أبو العطا البقري ، الموسوعة الهندسية المعمارية، مرجع سابق، ص2.

ومدينة كاهون وهي مدينة سكنية للعاملين في بناء الهرم الخاص بسونسرت الثاني، والمدينة تبلغ مساحتها حوالي 20 فدانا، وشوارع المدينة شطرنجية الشكل تتماشى مع الجهات الأصلية، وفي وسط كل

[1] – علي الشواورة ، التخطيط في العمران الريفَي والحضري ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2012، ص96 .

[2] – عبد اللطيف أبو العطا البقري، الموسوعة الهندسية المعمارية، المجلد الأول، مكتبة انجلوا المصرية، القاهرة، 2006 ، ص 246.

[3] - علي الشواورة ، التخطيط في العمران الريفَي والحضري ، مرجع سابق، ص97.

شارع توجد قناة حجرية قليلة العمق سعتها 55 سم تستعمل للصرف الصحي، وبعض المساكن سقفها مبني من الطوب النيء على شكل عقود[1] .

الشكل رقم (3): مدينة كاهون مدينة سكنية للعاملين

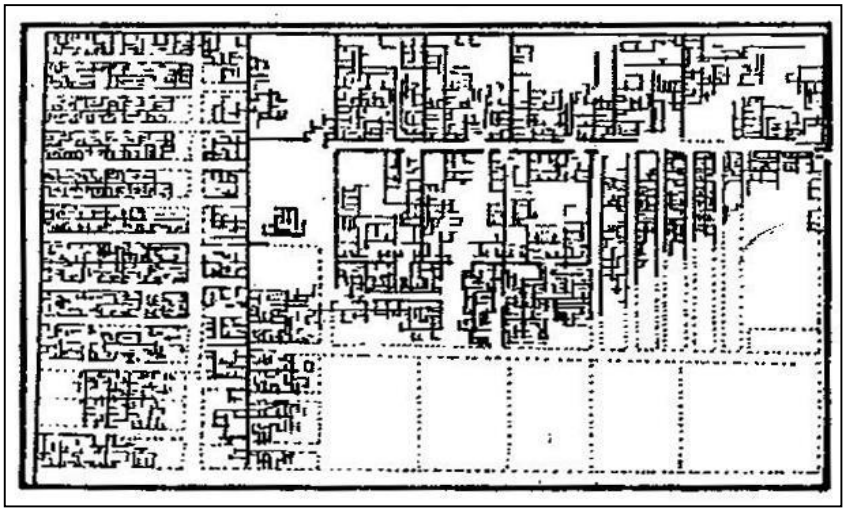

المصدر: عبد اللطيف أبو العطا البقري ، الموسوعة الهندسية المعمارية، مرجع سابق ، ص250.

كانت معظم مدن هذه الحضارة تبنى لتستوعب احتياجات الحكم أكثر منها لخدمة احتياجات السكان الذين يعملون في خدمة الحاكم، وكذلك تنظيم شبكة الطرق الداخلية بخطوطها المستقيمة والمتعامدة وأماكن الدراسة عند أبوابها مظهرا لإمكانية السيطرة والتحكم[2].

الشكل رقم (4) : قرية دير المدينة الفرعونية

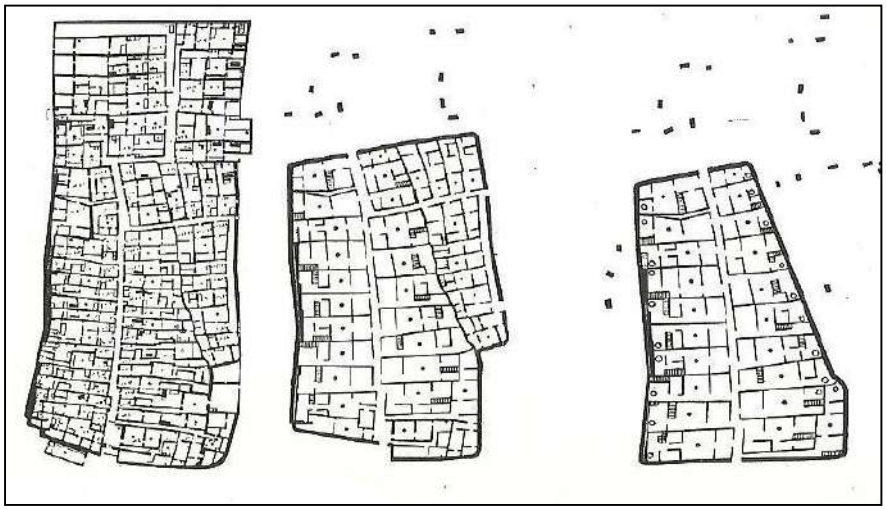

المصدر :إبراهيم عبد الباقي، تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة، مرجع سابق، ص 24 .

[1] – عبد اللطيف أبو العطا البقري ، الموسوعة الهندسية المعمارية، مرجع سابق ، ص2.

[2] – إبراهيم، عبد الباقي، تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة، الناشر: مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، 1982، ص 24 .

- **الحضارة الاغريقية :**

المدن الإغريقية ذات مظهر عمراني بسيط في نشأتها الأولى، ثم تطورت وبدأ الاهتمام بالمعابد من حيث الموقع والزخرفة ومواد البناء، ومن المخططين بيركاس هيبو داموس والذي خطط مدينة ميلتوس، وكان تخطيط المدن يتضمن الطرق الواسعة والمستقيمة وميادين تتوسط المدن وتحتوي على الأسواق، ومعظم مدنها بنيت في مواقع حصينة يسهل الدفاع عنها[1] .

والمدينة اليونانية شوارعها تتقاطع عموديا، والشوارع الرئيسية تنتهي عند الساحة المركزية المسماة بالأغورا (Agora)، التي هي مركز التقاء ديني وسياسي واقتصادي، لذا صممت لتكون بحجم خُمس المدينة لتتسع لمعظم سكان المدينة، والمدينة اليونانية تقع على سفح الجبل لدواعي أمنية، ومن معالم المدينة وجود مياه الشرب ونظام صرف صحي وأماكن جمع النفايات ووجود أنظمة بناء ونظام الضرائب، ومن المدن اليونانية مدينة البيريه (Pyree) وميليه (Milet) التي خططهما اليوناني هيبوداموس (Hypodamos) ، ومن أشهر ما خلفه الإسكندر مدينة الإسكندرية التي بنيت عام 331 ق.م، حيث شارعها الرئيسي طوله 2500 م وعرضه 30 م، والشوارع الأخرى بعرض 15 م، وللمدينة مرفآن وذلك لأهداف أمنية ومناخية.[2]

الشكل رقم (5): مخطط مدينة الإسكندرية في العهد اليوناني والروماني

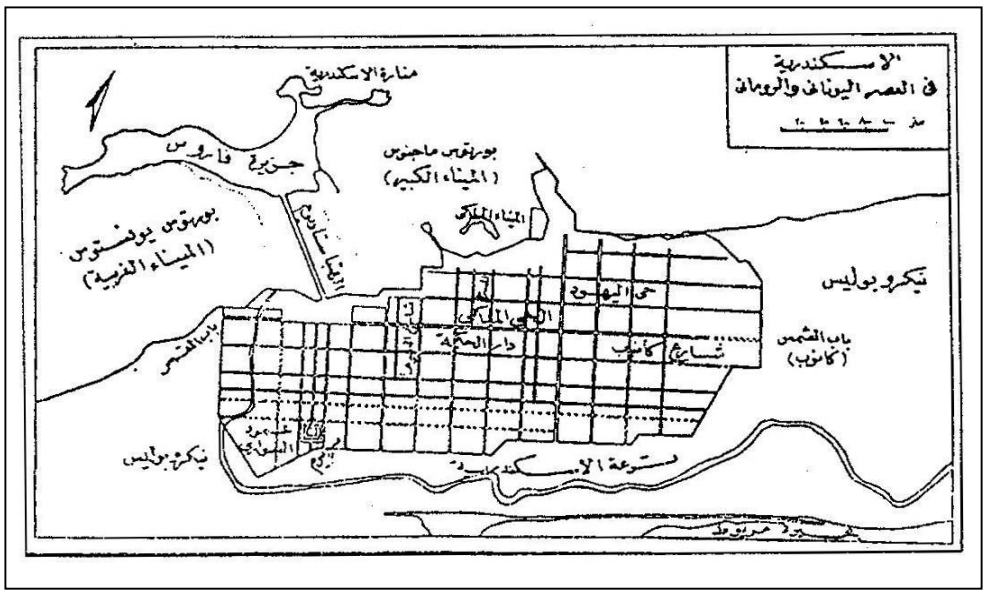

المصدر :الدليمي خلف، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم ، مرجع سابق ، ص29 .

[1] – الدليمي خلف، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان الأردن، 2002، ص36.

[2] – مصطفى فواز، مبادئ تنظيم المدينة ، مرجع سابق، ص24.

والطابع التخطيطي للمدينة الإغريقية وخصائصها[1] :

- ✓ التركيز على أهمية موقع المدينة.
- ✓ المدن تنمو بشكل عضوي وحسب الحاجة ومحصنة بأسوار.
- ✓ البوابات في الأسوار لا تقع على الطرق الرئيسية المؤدية إلى مركز المدينة.
- ✓ الشوارع متأثرة بالطبوغرافية ويستخدم فيها النظام الشبكي المتعامد الذي اعتمد لتوزيع الأبنية.
- ✓ تتميز المدينة بالقلعة الحصينة وهي الأكربول، ومحاط بسور منيع بأعلى منطقة بالمدينة حيث طوبوغرافية الأرض تساعد بذلك، ولها مداخل وبوابات مهيبة والوصول إليها بمدرجات.
- ✓ الأغورا وهي مركز المدينة وتعنى مجلس الشعب وهي مركز اجتماعي وتجاري وتأخذ الشكل المربع أو المستطيل، وتتوزع حولها الأبنية العامة والإدارية والمعابد والأسواق وأماكن الترفيه.
- ✓ المدن تبنى على المنحدرات لتصريف مياه الأمطار، ولدواعي أمنية.
- ✓ استخدام المقياس الإنساني في منحوتاتهم ومعابدهم.
- ✓ المسارح منحوتة على التلال الصخرية وتمثل نصف دائرة غير مغلقة وتتسع لآلاف الأشخاص.
- ✓ ضوابط البناء التي وضعت شكلت أساسا للتشريعات اللاحقة للمباني ومراعية لتخطيط المدينة.

ومن أمثلة المدن الإغريقية مدينة بريين ذات الشوارع المتعامدة .

الشكل رقم (6): مخطط مدينة بريين الإغريقية

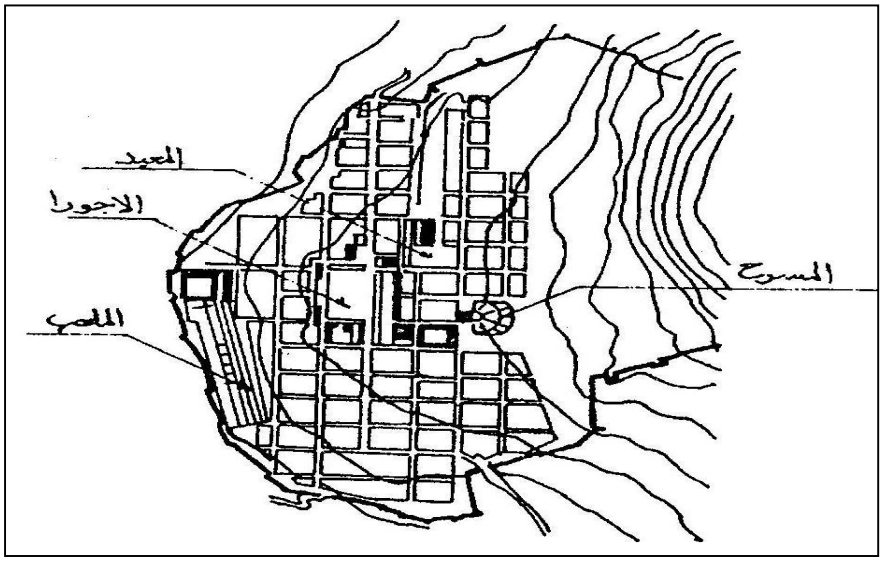

المصدر الدليمي خلف، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، مرجع سابق ، ص37 .

[1] – هاشم الموسوي ، العمارة وحلقات تطورها القديم ، مرجع سابق، ص209 .

- **الحضارة الرومانية:**

تعتبر الحضارة الرومانية واحدة من أهم الحضارات القديمة التي اشتهرت بالازدهار الاقتصادي والمادي، بدأت هذه الحضارة بحدود عام 300 ق.م، وتميزت بعدة ممرات ومباني هامة ومنها :المعابد والحمامات العامة والمسارح والمدرجات والبازيليكا وهي المحكمة، والأضرحة والمقابر وأعمدة النصر والقصور والجسور والقناطر والنافورات العامة[1].

المظهر العام للتخطيط يعتمد الوحدة في التخطيط حيث المسقط المربع والتخطيط المتعامد، مثل مدينة تيمقاد الرومانية الشكل رقم (7)، ويتأثر تخطيط المدينة تحت تأثيرين رئيسين وهما الحربي والديني أو بأحدهما، أما الطابع الحربي فيختلف تبعا للموقع بين المدن الواقعة على الحدود، فالمدن الداخلية غالبا ما تكون مفتوحة وأما المدن الدفاعية فهي على شكل مربع مقسم إلى أربعة أقسام بواسطة شارعين رئيسين متعامدين في الاتجاهات الرئيسية، وأما الطابع الديني فقيام المدينة على أساس عرض ديني فالمدخل الرئيسي للمدينة المربعة مدخل يعلوه تمثال لعربة حربية تجرها بقرة، وتخصص بالمدينة معابد ومذابح، وكانت تراعي النواحي الصحية والاتساع في التصميم[2] .

الشكل رقم (7): مخطط مدينة تيمقاد الرومانية

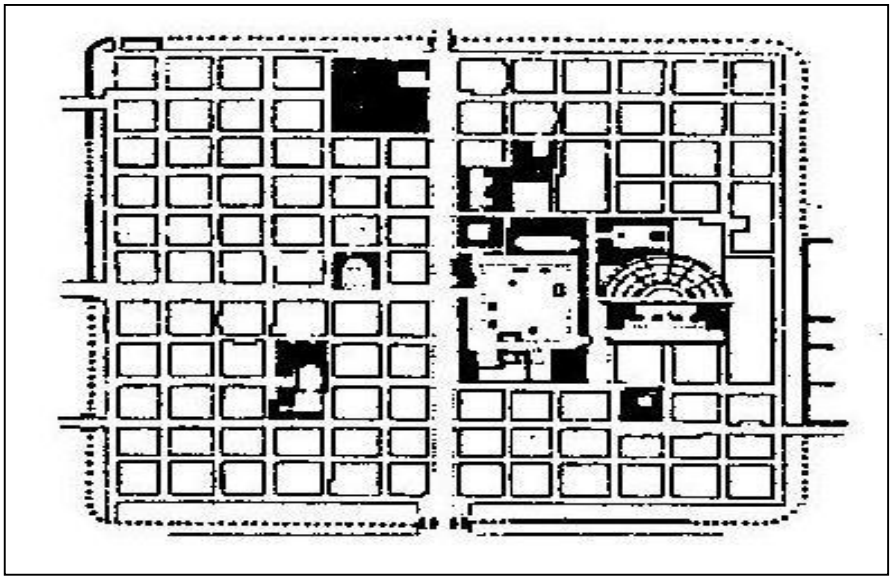

المصدر :عبد اللطيف أبو العطا البقري، الموسوعة الهندسية المعمارية، مرجع سابق، ص265 .

ومن أمثلة الحضارة الرومانية مدينة روما والتي كانت تحاط بالسور الأول الذي بناه الملك سرفيوس

[1] - هاشم الموسوي ، العمارة وحلقات تطورها القديم ، مرجع سابق، ص311 .

[2] - عبد اللطيف أبو العطا البقري ، الموسوعة الهندسية المعمارية ، مرجع سابق، ص256.

Survius Tullius شمل كل التلال التي حول المدينة، وأحاط مساحة حوالي100 فدان وكان عرض السور الأول حوالي 15 مترا يكفي لمسيرة عربتين حربيتين جنبا إلى جنب، وظلت مساحة روما في ازدياد حتى أواخر القرن الثالث الميلادي حيث بنى أوليانوس سورا حول العاصمة عام 247 م وكانت المساحة داخل هذا السور 3323 فدانا، وقد بنى يوليوس قيصر مبنى مجلس الشيوخ الذي يعتبر المركز السياسي على تلة بالاتين وبجواره بنى أغسطس قصرا، وقام بتزيين روما بالبواكي وأروقة الأعمدة وميدان الإله مارس حيث أقام مدرج الكولوسيوم، وقد بلغ مجموع أطوال الطرق التي بها أعمدة حوالي 13 ميلا.[1]

الشكل رقم (8): مخطط مدينة روما

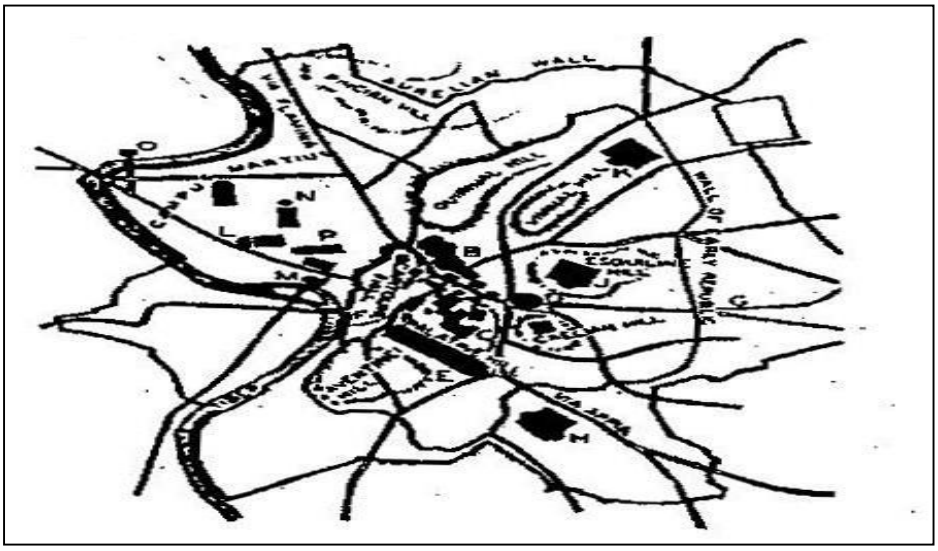

المصدر :عبد اللطيف أبو العطا البقري، الموسوعة الهندسية المعمارية،مرجع سابق، ص261 .

ومن خصائص الطابع العمراني للحضارة الرومانية [2]:

- ✓ أصول البناء الروماني يعود إلى الطابع التروسكاني الذي سبق أسلوب بناء الإغريق.
- ✓ طوروا استعمال القوس والعقد واختاروا طراز الأعمدة والسطح المعمد.
- ✓ استخدام الهياكل الإنشائية الضخمة وأعمدة متراكبة فوق بعضها لدعم الأقواس.
- ✓ استعمال البناء المتعدد الطوابق وجدران الأبنية الرومانية بنيت من الحجر أو الخرسانة.
- ✓ ظهور أكبر ابتكار إنشائي وهو الخرسانة الذي ساعد على صياغة طراز العمارة الرومانية.

[1] - عبد اللطيف أبو العطا البقري، الموسوعة الهندسية المعمارية ، مرجع سابق، ص260.

[2] - هاشم الموسوي، العمارة وحلقات تطورها القديم، مرجع سابق، ص312.

- ✓ عمل بحور واسعة لعدة فضاءات، وهناك أشكال المخططات ذات العقود وعلى عدة أنواع منها شبه الدائري والعقد المتقاطع والقباب.

3- المدينة الاسلامية[1] :

إن تخطيط المدن الإسلامية يخضع للقواعد الشرعية التي وردت في القرآن الكريم أو في السنة الشريفة أو ما أجمع عليه العلماء المسلمون بحيث تكون البداية من اختيار موقع المدينة وتحديد علاقاتها بما يحيط بها وهناك الكثير من المعايير الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار موقع المدن وتخطيط موضعها حيث ذكر" ابن الربيع "شيأين أساسين هما :الماء وتحصين المدينة لضمان الأمن وقد ذكرها بالصيغة الآتية: (سعة المياه العذبة وأن يحيطها جسور تعين أهلها على تحصين منازلهم من الأعداء)إن توفر المياه في موقع التجمع السكاني المزمع إنشاؤه من أهم الخطوات في تكوين المدينة كما أنه يساعد على الاستقرار واستمرارية الحياة، بالإضافة إلى العامل الأمني الذي يضمن معيشة مستقرة وآمنة للسكان ولا يقل عن عامل المياه ونذكر مثالا على ذلك مدينة بغداد التي اختير موقعها لان كل من نهري دجلة والفرات يعتبران بمثابة خندق مائي يزيدها تحصينا، كما أن هناك عاملا ثالثا بالإضافة إلى عامل الماء وعامل الأمن هو عامل توفر المواد الغذائية، حيث يبرهن هذا العامل على أن المعطى الاقتصادي يعد من المؤثرات الأساسية المعتمدة أيضا في تخطيط وإنشاء المدن الإسلامية، ويمكننا هنا أن نضيف إلى هذه العوامل الثلاثة عاملا آخر وهو شرط اعتدال المكان(وجود الهواء النقي مما يبرهن على أن العامل البيئي المرتبط بصحة الإنسان لم يتم إهماله لأهمية التفاعل بين الإنسان وبيئته) وفي هذا المجال يؤكد" القزويني "على الربط بين جودة الهواء والحالة النفسية للإنسان فيذكر في حديثه عن مدينة "الطائف "أنها طيبة الهواء شمالية ربما يجمد ماؤها في الشتاء ويذكر في حديثه عن مدينة صنعاء(اللحم يبقى بها أسبوعا لا يفسد) وهنا يؤكد على صحة هوائها، كما يذكر أيضا عن مدينة طليطلة (من طيب تربتها ولطافة هواؤها تبقى الغلات في مطاميرها سبعين سنة لا تتغير).

كما ذكر بان" أصفهان "طيب هوائها يؤدي إلى أن يبقى التفاح بها غضًا لمدة سنة والحنطة لا تسوس واللحم لا يتغير، ومن خلال ما سبق يمكننا أن نقول أن المناخ يعد من أهم المؤثرات المباشرة في تخطيط المدن الإسلامية وتصميم شوارعها وتحديد اتجاهاتها مما أدى إلى تشابه المدن الإسلامية في الأقاليم المختلفة، بحيث تكون متلاصقة المباني، متدرجة الشوارع من جراء وقوعها جلها في المناطق التي تمتاز بالحرارة الشديدة في فصل

[1] - فارس علي، العقار الحضري وعلاقته بالتوسع والتشكل العمراني حالة مدينة بئر العاتر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014، ص134. بتصرف

الصيف ومن خلال الشروط الذي وضعها" ابن الربيع" نجد أن كلا من" ابن خلدون "و" ابن الأزرق "أضاف شرطا آخر حيث ذكر أن من أصول اختيار موقع المدن " طيب ومرعى السائمة وقربه إذا لابد لذي قرار من دواجن الحيوان للنتاج والضرع والركوب، ومتى كان المرعى الضروري لها كذلك تسهل الحاجة إليه وهي ضرورية "وهذا يعني أن المرعى الطيب وتوفر الحطب عنصران ضروريان للاستقرار وعمارة الأرض، وهكذا يمكننا القول أن هذه المواصفات والعوامل تمثل إنجازا بليغا للشروط التي وضعها المسلمون لمواقع المدن أهمها:

-الشرط الأول :أن يسوق إليها الماء العذب ليشرب ويسهل تناوله من غير تعب وهذا يعني أن تتوفر مصادر المياه العذبة ويكون من الممكن توصيله إلى المدينة بسهولة عن طريق التخطيط ومد شبكات قنوات المياه.

-الشرط الثاني: إنشاء شبكات طرقات متنوعة وضمان صيانتها باستمرار وهذا يعني الحرص على معايير واضحة لتقدير الشوارع لكي تتناسب مع حركة المرور وكثافتها.

-الشرط الثالث: بناء المسجد الجامع في وسطها أي وسط المدينة.

-الشرط الرابع :تقدير أسواق المدينة لينال أهلها حاجتهم عن قرب حيث شرع الأمويون في تخطيط الأسواق وتصنيفها وتوزيع بعض المرافق التجارية على مكونات المدينة.

-الشرط الخامس :تقسيم خططها بين القبائل، وهذا يعني أن التخطيط في المدينة تخطيط البعد المادي ليشمل التخطيط الاجتماعي، فتجميع مجموعة من القبائل في موضع واحد يبرز نظرة الإسلام لتذويب التعصب القبلي بشكل متدرج.

-الشرط السادس :أن يجعل خواصه محيطة بها من كل الجهات، وهذا يعني أن الدفاع عن المدينة يبدأ من مواقع متقدمة.

-الشرط السابع: يتم إحاطة المدينة بصور متين يمنعها أو يحصنها، وهذا يعني أن يضمن تأمين الحاكم ورعيته.

-الشرط الثامن :أن ينقل إليها من أهل العلم والصناع بقدر حاجة سكانها حتى يكتفوا به ويستغنوا عن الخروج إلى غيره وهذا الشرط فيه دلالة واضحة على وجوب (تعمير المدينة وضمان اقتصادها المحلي وتثقيف سكانها .

كما أن مخطط المدينة الإسلامية يجب أن يشمل ويحترم خمسة عناصر أساس وهي كالآتي:

- النهر الجاري ويقصد به توفر عنصر الماء الذي يجب أن يكون عذبا ونقيا، فالماء عنصر يساعد على توفير الشرط الثاني المتمثل في الغذاء.
- المحراث الطيب(المواد الغذائية)يقصد به توفر الغذاء.

- المحطب القريب ويقصد به توفير مصادر الطاقة من حطب وزيوت...الخ.
- الصور الحصين ويقصد به تأمين الموقع وحماية الحاكم والرعية .
- السلطان إذا به صلاح حالها، وأمر سبلها وكفى جبابرتها، وهذا يعني توفر الحاكم العادل الضابط للنظام العام.

ويمكننا القول أن تبدل كيفيات تخطيط المدن حسب الظروف المحيطة حيث أنها كانت مرتبطة في البداية بأهداف عسكرية ثم تحولت بعد ذلك إلى مراكز لإدارة الأقاليم الواسعة وصولا إلى تخطيط جديد بعد أن استتب الأمن واستقرت الأمور.

4- المدينة في القرون الوسطى:

كان السور له قيمة كرمز، وغالبا يحاط بالسور من الخارج خندق أو قناة مياه، وحيث كلما زاد عدد السكان واتسعت المدينة يتم عمل سور جديد بدائرة أكبر، ومثال ذلك مدينة تورنيوم التي اتسعت مساحتها وتم عمل أسوار جديدة لها بدائرة أكبر انظر الشكل رقم (9)، فمدينة فلورنسا زادت مساحتها ببنائها السور الثاني عام 1172 م، وبعد مدة أقيم السور الثالث، وطوال فترة القرون الوسطى كان قطر المدينة لا يتعدى الميل[1] .

وفي القرون الوسطى والتي اقترنت في أوروبا مع عصور الظلام والفقر والحروب المستمرة، أدى ذلك لبناء الأسوار والقلاع والحصون والبوابات حول المدن من المواد المتوفرة حتى القرن الثامن عشر ثم بدأت في الاندثار بسبب وسائل القتال الحديثة، وبعد زوال الأسوار حلت مكانها طرق عريضة دائرية، تخفف الازدحام أو متنزهات للمدينة، وكانت التجمعات السكانية حول المباني الدينية أو قصور الحكام، وظهرت الأسواق عند أبواب المدينة، وتوفرت الساحة بشكل هندسي غير منتظم، وشكل طرق المدينة هو الشعاعي الدائري[2] .

[1] – عبد اللطيف أبو العطا البقري، الموسوعة الهندسية المعمارية ، مرجع سابق، ص 268.

[2] – مصطفى فواز ، مبادئ تنظيم المدينة ، مرجع سابق، ص32.

الشكل رقم (9) : تطور مدينة تورنيوم على عدة قرون .

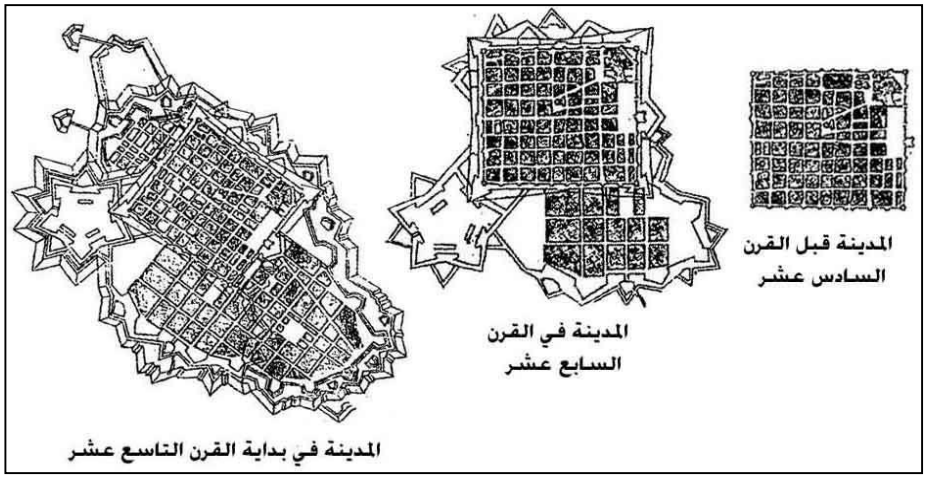

المصدر: مصطفى فواز، مبادئ تنظيم المدينة، مرجع سابق، ص 265.

الشكل رقم (10): نماذج شوارع لبعض مدن العصور الوسطى

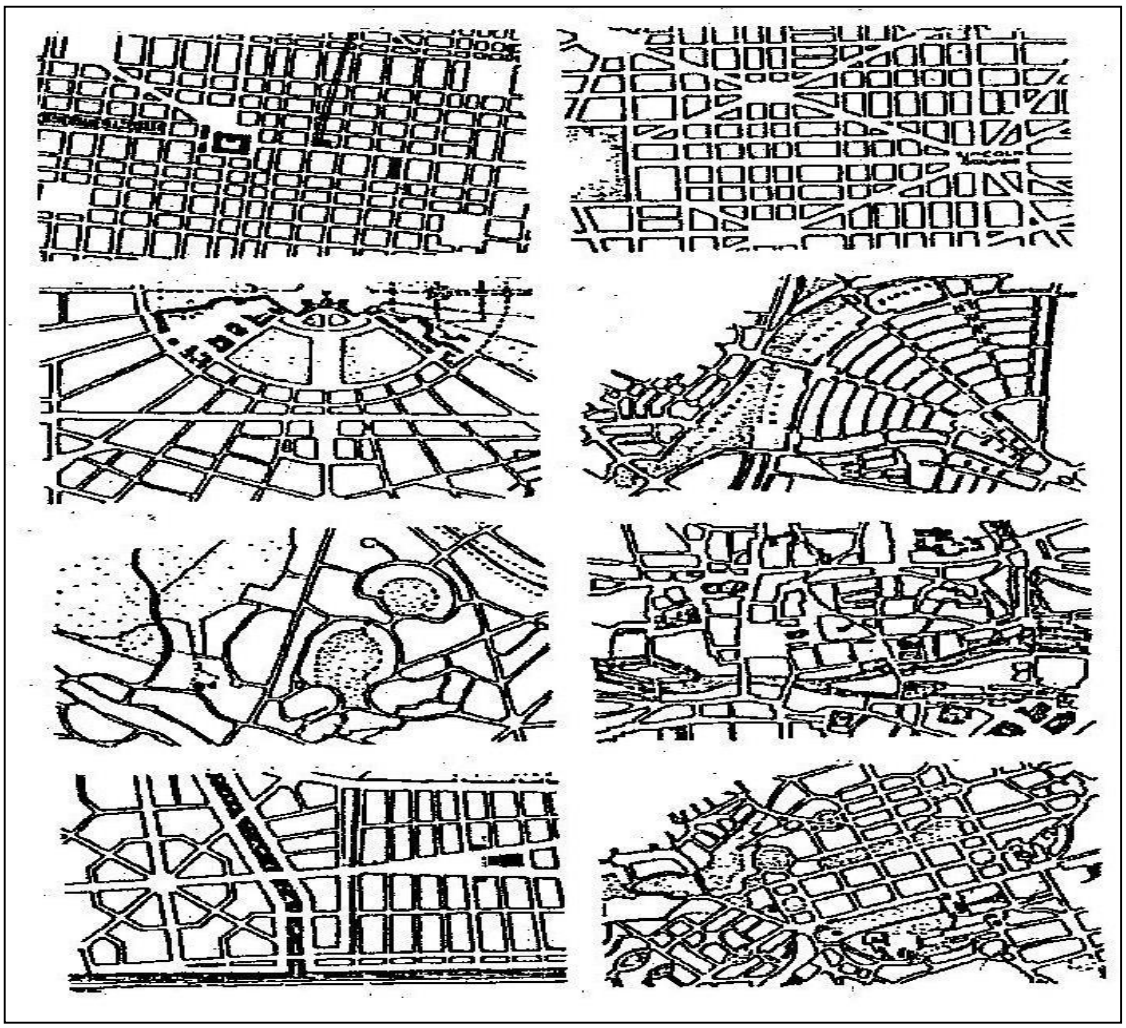

المصدر :عبد اللطيف أبو العطا البقري، الموسوعة الهندسية المعمارية، مرجع سابق، ص27 .

مدينة العصور الوسطى شوارعها الداخلية استعملت كمسارات للمشاة منها[1] :

- شوارع غير مستقيمة بها انحناءات وتتغير المناظر باستمرار نتيجة لذلك.
- جميع الشوارع إشعاعية تتجه للمركز، ويحاط المركز بسلسلة من الحلقات.
- في الأماكن التي بها تضاريس كانت الشوارع تتمشى مع خطوط العوائق الطبيعية.

5- المدينة في عصر النهضة :

في القرن الخامس عشر ظهرت الأسرة المالكة في فرنسا، وفي المدن الأخرى أصبح اللوردات والأمراء يهتمون بمدنهم الخاصة، ظهرت الفنون وخضع التصميم المعماري لمحور التماثل وزاد عرض الشوارع والميادين ووضعت التماثيل و زادت النوافير، وكانت القصور والنصب التذكارية هي أهم ما يؤدي إليها الشوارع، وكانت تشق شوارع مستقيمة وصممت الحدائق وتركت مساحات خضراء واسعة، وكان التحصين عبارة عن امتزاج التخطيط الإشعاعي والتخطيط المركزي ونسيج العنكبوت وذلك كأسلوب للتصميم من خلال الاستخدام الفعلي لحلقات التحصين، كما وكانت المدينة تنحصر داخل محيط بدل جدران وأسوار القرون الوسطى، وأصبح التخطيط دائري واشعاعي، وكانت التحصينات للمدينة في عصر النهضة تشمل على برج مركزي بشكل مميز ويضم فراغات مكشوفة ومعاقل أمامية واستحكامات حديثة وأبراج مراقبة ومن أمثلة ذلك مدينة ميلانو التي أنشأت عام 1521 م، انظر الشكل رقم (11)، ومن مظاهر المدينة الأوروبية في تلك الفترة تحويل التحصينات إلى شوارع متسعة كمتنزهات[2].

[1] – عبد اللطيف أبو العطا البقري، الموسوعة الهندسية المعمارية ، مرجع سابق، ص 275.

[2] - عبد اللطيف أبو العطا البقري، نفس المرجع، ص 278.

الشكل رقم (11): مدينة ميلانو التخطيط القطري مع الحلقي

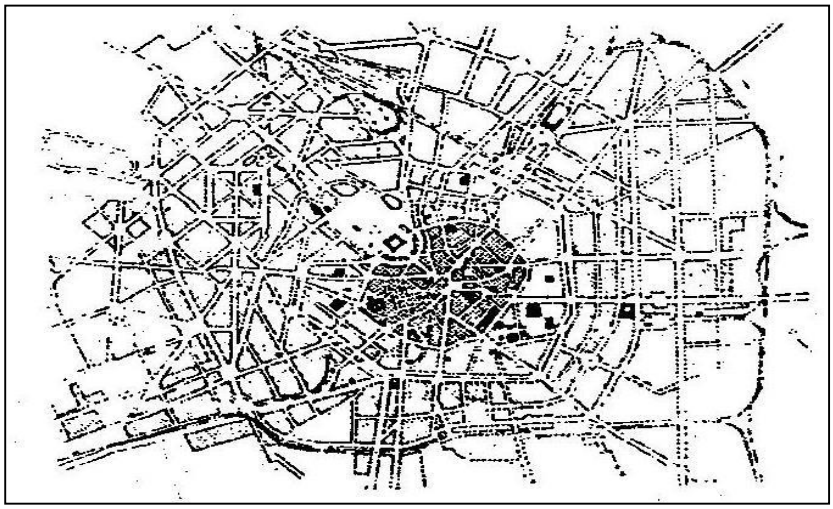

المصدر :عبد اللطيف أبو العطا البقري، الموسوعة الهندسية المعمارية ، مرجع سابق، ص 265 .

وتميز هذا العصر بالزخرفة فأعطيت أهمية كبيرة لواجهات البناء والساحات العامة، وقد امتد العمران حول قصور الأمراء، الذين بنوا مدنا حول قصورهم، ومن معالم التخطيط في عصر النهضة بناء المدن الدائرية الشعاعية لأسباب عدة منها سبب حربي وذلك لحسن استعمال المدافع في الشوارع المستقيمة، وسبب فني جمالي وهو بناء تمثال وسط الساحة التي تتجمع بها جميع الشوارع، وسبب سياسي فالقصر هو قلب الحياة السياسية الذي تنطلق منه الشوارع الرئيسية، والساحة المركزية لها شكل هندسي منتظم فهي مربعة أو مستطيلة أو دائرية[1].

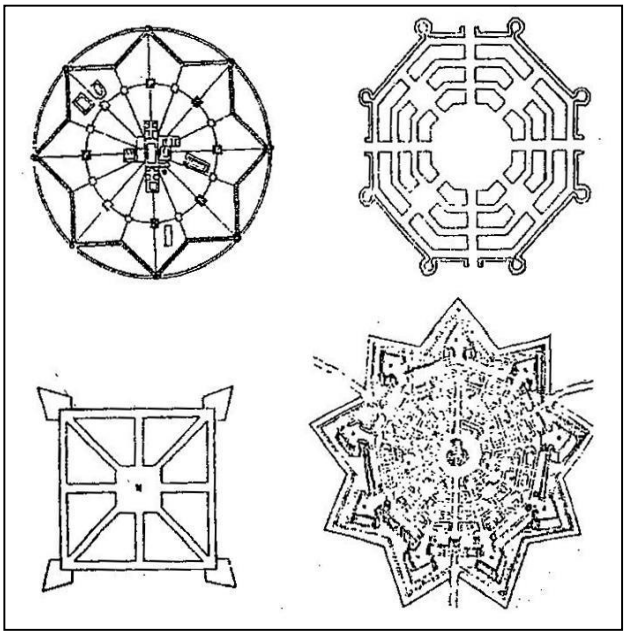

الشكل رقم (12) : تخطيط عمليات تحصين المدن (امتزاج التخطيط المركزي والإشعاعي والعنكبوتي)

المصدر :عبد اللطيف أبو العطا البقري، الموسوعة الهندسية المعمارية، مرجع سابق ،ص 279 .

[1] - مصطفى فواز ، مبادئ تنظيم المدينة، مرجع سابق، ص34.

شكل رقم (13): مخطط مدينة فيينا قبل وبعد عام 1850 م على الترتيب

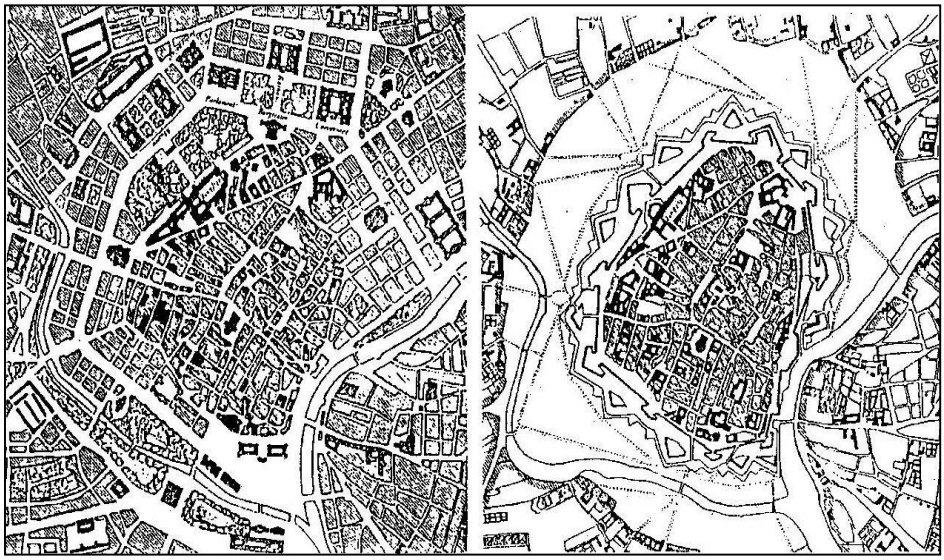

المصدر :عبد اللطيف أبو العطا البقري، الموسوعة الهندسية المعمارية، مرجع سابق، ص280 .

تعتبر بداية القرن التاسع عشر مرحلة انتقالية نحو تخطيط تنظيم المدن المعاصر، فبعد الثورة الصناعية أواخر القرن 18 م واكتشاف آلة جيمس واط البخارية (James Watt) ، تميزت بتضخم سكان المدن السريع على حساب الأرياف، فالتطور السريع للمدن أدى إلى نتائج سيئة على حياة ساكني المدن الصناعية وخصوصا الطبقة العاملة، وكان لذلك نتائج اجتماعية واقتصادية سيئة، فنظر للمشاكل التي حدثت من النمو والتوسع العشوائي للمدن حدثت بعض المحاولات والمعالجات لحل جزء من هذه المشاكل، فمثلا في عام 1832قامت حملة سان سيمون لتحسين ظروف السكن في المدينة وتم العديد من الأبحاث والتجارب الفعلية لإنشاء المدن المثالية كأعمال فوريه (Fourier) وروبرت أون (Robert Owen) وغيرهما[1].

قام أحد مصانع النسيج بإنجلترا(روبرت أوينز) Robert Owens في عام 1816 م بتخطيط مدينة صغيرة لعماله والتي تستوعب 1200 شخص حيث قام بتوزيع المساكن فيها حول منطقة مفتوحة تحتوي على الخدمات، وفي عام 1849 قام(جيمس بكنجهام) بوضع التخطيط العام لمدينته وعدد سكانها 10 آلاف نسمة على مساحة قدرها 2.6 كم 2 ، وشكل المدينة مربع منتظم ومركزه ساحة رئيسية تحتوي على مبنى عام مميز (Land Mark) ، وتحيط بالساحة من جميع الجهات الخدمات، ثم يلي ذلك مستويات الإسكان المختلفة على شكل حلقات مربعة الشكل الأعلى فالأوسط ثم الطبقات الدنيا من

[1] - مصطفى فواز ، مبادئ تنظيم المدينة ، مرجع سابق، ص41.

الإسكان في الأطراف، ويخترق المدينة أربع من الشوارع المحورية التي تلتقي بمركز المدينة[1]

الشكل رقم (14): مدينة باكنجهام عام 1849 م

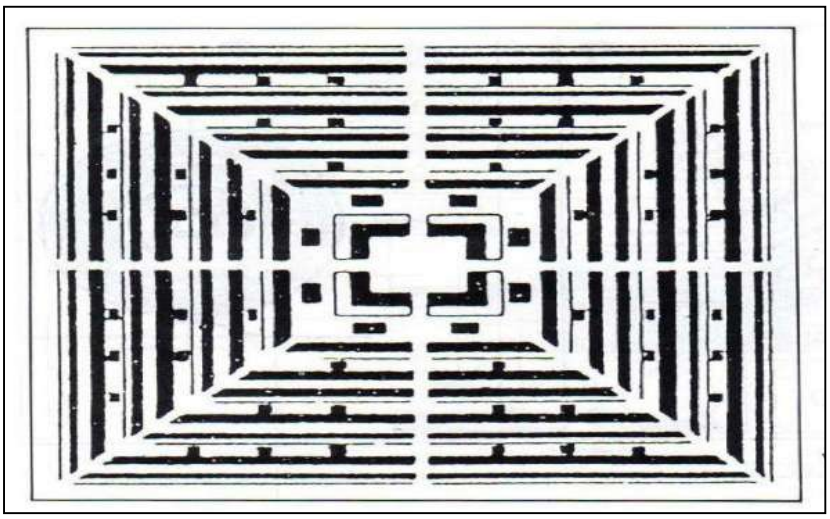

المصدر :حسن عاطف حمزة، تخطيط المدن أسلوب ومراحل، مرجع سابق، ص8.

وبعد ذلك ظهرت نظريات تخطيط المدن حيث من التجارب التنظيمية الحديثة إنشاء مدينة جديدة بجانب المدينة المريضة، وأشهر هذه التجارب(المدينة الحدائقية)ابنزر هوارد .

6- مراحل نمو المدن:

تمثل كتابات لويس ممفورد " Lweis Mumford "الاهتمام بالتطور التاريخي للحياة الحضرية، ركز فيها على تطور الثقافة الحضرية، ففي كتابه (ثقافة المدن)سنة 1938،بين ممفورد "أن المدينة تمر بعدة مراحل تطورية اختصت كل منها بسيطرة نموذج معين لمجتمع حضري يتسم بخصائص ثقافية متميزة ،وكانت أهم النماذج الحضرية التالية [2]:

-مرحلة النشأة "الايوبوليس – Eopolis " :

ويقصد بها المدينة في فجر قيامها، وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض، واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حدما، وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة، واستئناس الحيوان، وتربية الطيور، وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيط، واكتشاف الإنسان للمعادن، وهي تمثل عنده مرحلة ما قبل التحضر .

[1] – حسن عاطف حمزة، تخطيط المدن أسلوب ومراحل، مطابع قطر الوطنية ، الطبعة الأولى، ، قطر، 1992، ص8.

[2] – باية بوزغاية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينة ياتنة نموذج، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في : علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015_2016،ص49.

-مرحلة المدينة الصغرى "البوليس -Polis ":

وتشير إلى مجتمع محلي حضري متطور إلى حد ما، تميز بتقسيم جزئي للعمل في مجال الاقتصادي، وبدرجة ما من التمايز في مجال الحرف وتنوع الأعمال والوظائف، كما تمتز بوضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريع، وتنبثق فيها التجارة وتتسع الأسواق المتبادلة، وظهور الفلسفات ومبادئ العلوم النظرية، بينما احتفظ بالأشكال التقليدية والقديمة للتنظيمات الأسرية والدينية، وبالروابط الوثيقة بين الأفراد والجماعات نظرا لارتباطه بحدود مكانية إقليمية أكثر ضيقا.

- مرحلة المدينة المسيطرة "المتروبوليس -Metropolis ":

وتعرف بالمدينة الأم، وتشير إلى مجتمع محلى حضري ذو موقع استراتيجي ومركزي، يتكاثف فيها عدد السكان، يتوفر فيها الطرق السهلة، وتربطها بالريف شبكة من المواصلات، فتكون مركز جذب للمهاجرين من المناطق المجاورة، تنفرد بمميزات التبادل خاصة في المجالين الاقتصادي والثقافي، وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الاجتماعي والسياسي إلى جانب مركزية الإدارة، واتساع ملحوظ في الرقعة المكانية التي يشغلها أو يمارس وظائفه في اطارها.

- مرحلة المدينة العظمى "الميجالوبوليس- Megalopolis ":

تتمثل في انبثاق المدن العظمى في القرن 19م، وهو شكل لمجتمع محلى حضري أكثر ضخامة وأكبر حجما وأعقد تنظيما، فلقد تحولت المناطق الريفية إلى أراضي بناء في موجات متابعة، تعتبر سيطرة المدينة على الإقليم في المجالات العسكرية والتجارية والخدمية، وسيادة التنظيمات البيروقراطية وغلبة العلاقات اللاشخصية والفردية من أهم خصائصه.

- مرحلة المدينة الطاغية "التيرانوبوليس - Tyrannopolis" :

وتتمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة، ففيها تعتبر مسائل الميزانية والضرائب والنفقات ..، من أهم الميكانيزمات المسيطرة، كما تبدو المشكلات الإدارية الفيزيقية والسلوكية الناجمة عن كبر الحجم أوسع ما تكون انتشارا و وضوحا، ومن ثم يستشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف أو مناطق الضواحي والأطراف هروبا من ظروف العيش غير المرغوبة.

- مرحلة المدينة المنهارة " النيكروبوليس - Nekropolis ":

يمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور الحضري، ومع أنه لم يتحقق بعد، إلا أنه واقع لا محالة في نظر "ممفورد" عندما يصل التفكك إلى ذروته على إثر حرب أو ثورة أو انقلاب، مقترنا

بأفول الحضرية وإحياء جديد للريفية، وتظهر ما أسماه " ممفورد"(مدن الأشباح Ghost Cities)

7- وظائف المدن:

إن المدينة تقوم بأداء أدوار ووظائف مختلفة ومتعددة الجوانب وفقا لطبيعة وظروف نشأتها وتطورها، وتنمو كلما اختلفت الوظائف التي تؤديها المدينة، وتتجلى الوظيفة في تحديد الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة، وتؤثر في إقليمها، وقد ظهرت تصنيفات عديدة ولعل أنسبها هو الموضح كالتالي:

- **الوظيفة الدفاعية:**

ليست إلا وظيفة لاحقة كوسيلة تؤمن حياة المدينة في وظيفتها الأساسية، ومن الأمثلة عن هذه المدن: مدن القلاع التي أنشأها الرومان[1].

- **الوظيفة الإدارية:**

المدينة هي مقر السلطة العامة وتشمل المنطقة التي حولها أو يتسع إلى وحدة قومية أكبر، ومن الأمثلة عنها: السلطات الدولية "نيويورك" و"جنيف" [2].

- **الوظيفة التجارية:**

تمثل الاهتمام الأول مع تقدم الزمن تتزايد الأهمية التجارية ومن أمثلتها نجد: مدن القاعدة التجارية "شيكاغو"، مدن المستودع التجاري "لندن""نيويورك".

- **الوظيفة السياسية:**

كانت الإدارة ضرورة منذ نشأة المجتمع المستقر، وكان لابد لها من أن تمارس من نقطة مركزية، فهي من الوظائف الأولية دون شك، ومن أمثلتها: جميع عواصم الدول السياسية.

- **الوظيفة الصناعية:**

وهي حديثة ظهرت خاصة بعد الثورة الصناعية.

- **الوظيفة الصحية والترفيهية:**

هذان الوظيفتان تشتركان معا في "البطالة" سواء مرضى لا يعملون أو أصحاء ينشدون الراحة والترفيه.

- **الوظيفة الدينية والثقافية:**

الدين والثقافة وظيفتان متلازمتان، فإن كان الدين هو الأصل فإن الثقافة وظيفة تبعية لا تنفصل عنها،

[1] – وحيد حلمي حبيب، تخطيط المدن الجديدة، دار ومكتبة المهندسين، القاهرة، 1991، ص61

[2] – غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2003 ، ص82.

فهي ثقافة دينية حتى في مجال علوم الدنيا، فلا انفصال بها عن علوم الدين مثل: مدينة: "مكة المكرمة"، "بيت المقدس"، "الفاتيكان" [1].

8- مورفولوجية المدينة:

وهي الطريقة التي تساعد على معرفة أهل المدينة وتطويرها ووظائفها وترتيبها الداخلي، حيث تبحث في الحيز الذي تشغله المدينة وفق مبانيها وتخطيطها وأساس ذلك التخطيط، وضمن هذه الطريقة ندرس استعمالات الأرض في المدينة والعوامل التي أدت إلى توزيعها بالطريقة التي هي عليها وعلاقاتها المتبادلة وما ترتب عليها من نتائج[2].

تعتمد مورفولوجية المدينة على الملاحظة المباشرة، فالمدينة تختلف في مظهرها البنائي وشكل شوارعها والميادين وحركة المواصلات، لذلك يمكن التعرف على الشخصية المحلية العمرانية عن طريق الواقع والمظهر العام والشكل هو الناتج النهائي لتفاعل عناصر عديدة داخل المحلة العمرانية، فوجود منطقة مركزية تتركز فيها الحياة والنشاط، تعتبر نواة المدينة ممثلة في المنطقة المركزية وعادة يكون في المدينة ساحات وميادين، وتكون المباني مرتفعة، وشوارعها واسعة[3].

أما في الوقت الحاضر فقد ميز المخططين نماذج رئيسة من الخطط، والتي يمكن إجمالها فيما يلي[4]:

- **النموذج الاشعاعي:**

ذات الحلقات الدائرية، تقوم هذه الخطة على أن المدينة تنشأ على شكل حلقات متتابعة حول نقطة مركزية، ومن هذه النقطة تخرج طرق إشعاعية يسهل عن طريقها الوصول إلى أطراف المدينة، ومن المآخذ على هذه الخطة البطء على مفترقات الطرق الحلقية الإشعاعية بسبب محدودية الرؤية التي تؤدي للتأني في حركة المرور، ولهذا تسعى السلطات المحلية فيها لحل هذه المشكلة عن طريق تحويل الأشكال السداسية الناجمة عن تقاطع الشوارع الدائرية بالطرق الشعاعية، إلى أشكال دائرية قدر الإمكان حتى يجد السائقون أمامهم مجالا

[1] – وحيد حلمي حبيب، تخطيط المدن الجديدة ، المرجع السابق، ص61.

[2] – جوابرة زياد، اتجاهات التطور العمراني في بلدة عميرة الشمالية في ضوء العلاقة الإقليمية بالتجمعات السكانية المحيطة، رسالة ماجستير جامعة النجاح الفلسطينية، 2001.

[3] – إسماعيل احمد علي، دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الثانية، 1982، ص 27 .

[4] –إياد جميل أحمد صالح، اتجاهات التطور العمراني في مدينة طوباس، دراسة في مورفولوجية المدينة، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2009، ص 22.

أوسع للرؤية والحركة السريعة.

شكل رقم (15):النموذج الاشعاعي

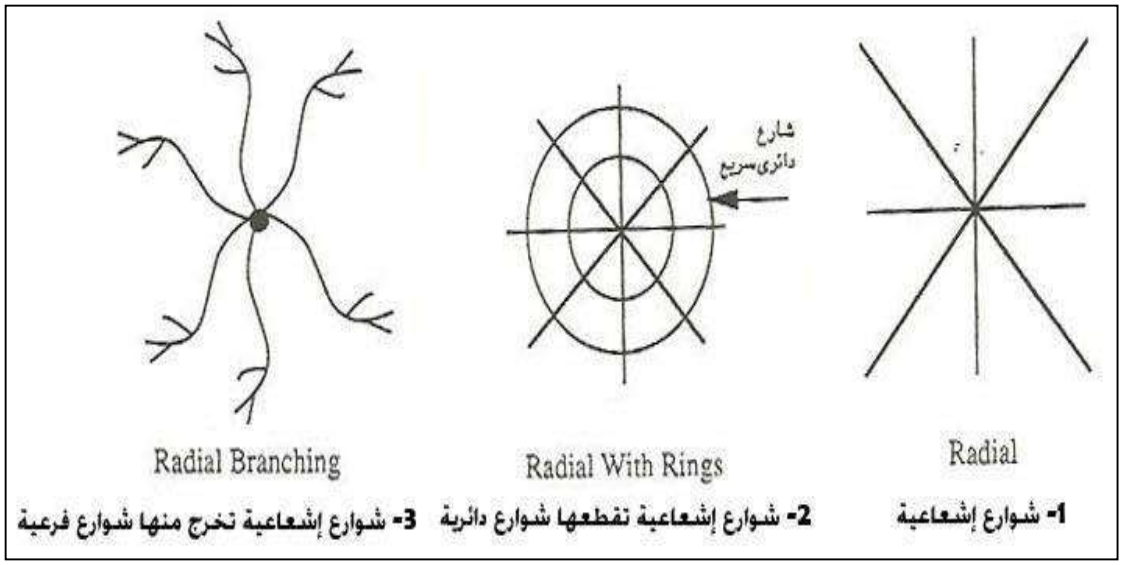

المصدر: حيدر فاروق، تخطيط المدن والقرى، دار المعارف، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1994، ص47.

الشكل رقم (16) :المدن النجمية

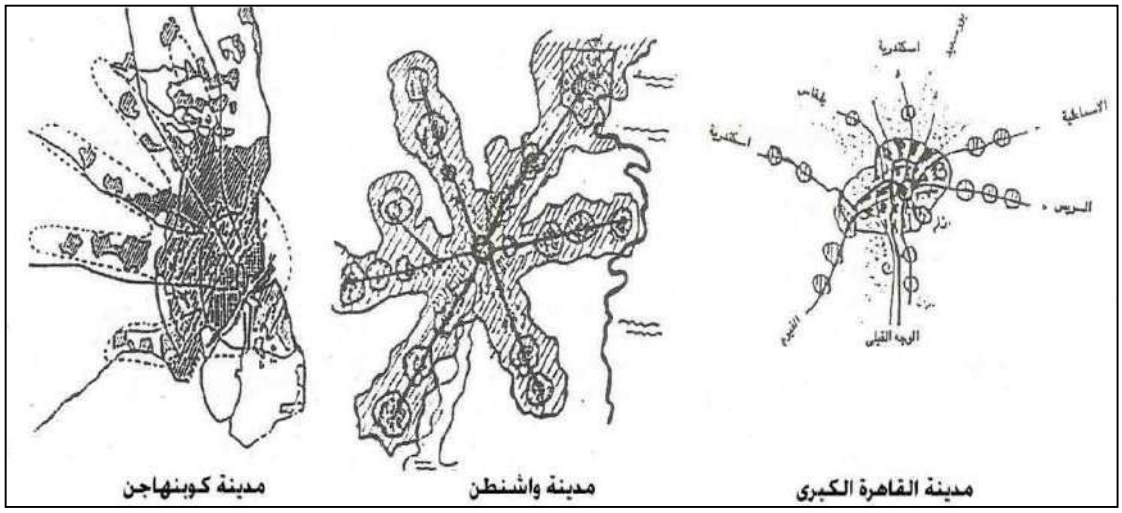

المصدر: حيدر فاروق، تخطيط المدن والقرى، مرجع سابق، ص48.

- **النموذج الشبكي:**

تشبه هذه الخطة في تقسيماتها لوحة الشطرنج، وقد لاقت إقبالا منذ القدم وقد فضل الرومان هذا النوع من الخطط على غيره فأنشأوا مدنهم ومعسكراتهم وفق هذه الخطة.

شكل رقم (17) : نماذج للمدن الشبكية

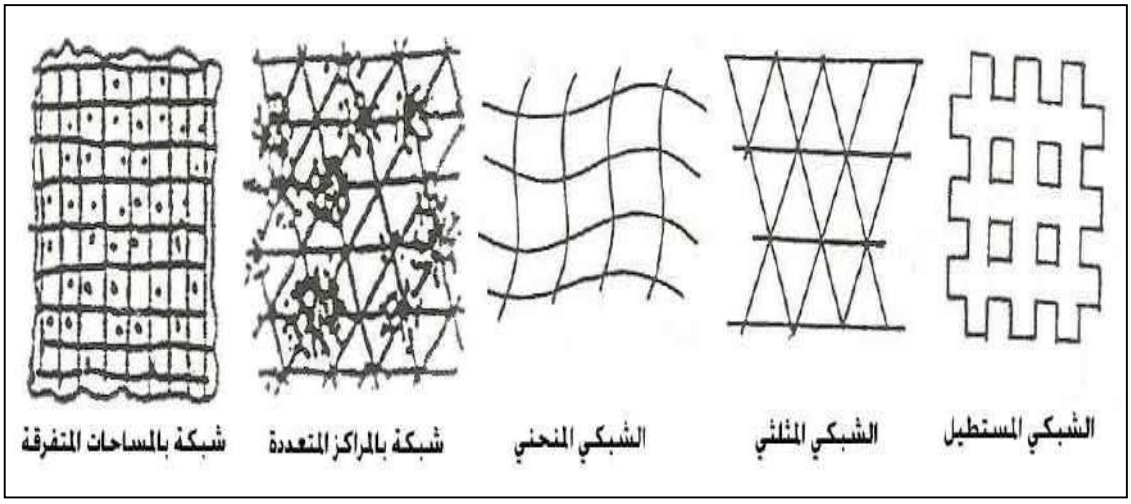

المصدر : حيدر فاروق، تخطيط المدن والقرى، مرجع سابق، ص51.

- **الخطة الشريطية:**

تقوم هذه الخطة على أن المدينة في أبسط صورها شريحة طويلة من خطط الزوايا القائمة، وقد وجدت هذه الخطة قبولا من قبل المخططين وصانعي القرار عند تصميم خطط المدن المعنية، وقد اقترح بعض بناة المدن الفرنسيين أنه يمكن بناء مدينة باريس على نمط الخطة الشريطية، حيث تقام الأبنية في خطوط توازي نهر السين.

- **النموذج الحلقي :**

النموذج الحلقي: التجمعات العمرانية تتواجد على شكل منحنى حلقي مثل مدينة لانسينج بولاية ميشيغان الامريكية أو مدينة راند استاد.

الشكل رقم (18): مدن حلقية

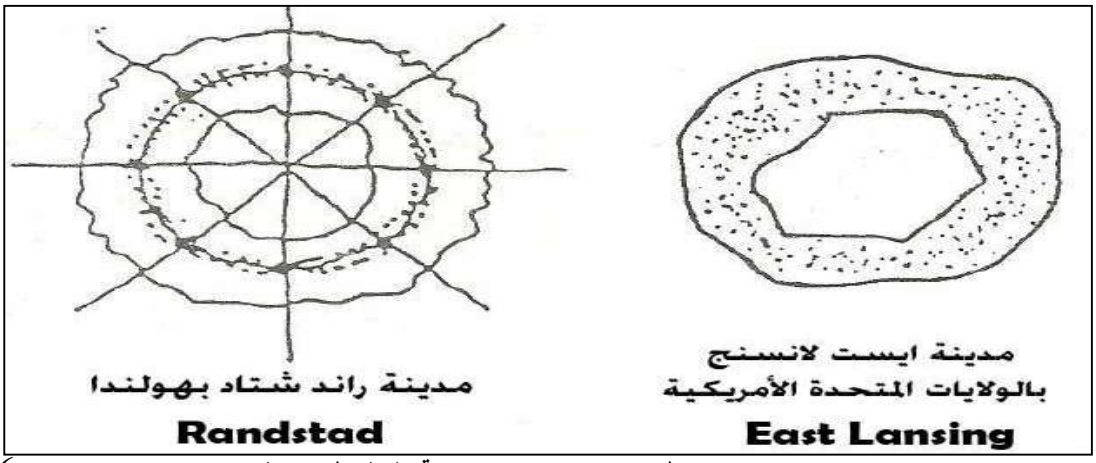

المصدر: حيدر فاروق، تخطيط المدن والقرى، مرجع سابق، ص56

- **النموذج التابع :**

بدأ ظهوره في انجلترا عام 1920م، وهذا النموذج عبارة عن مدينة رئيسية لها توابع من مدن صغيرة وقرى، تعتمد في خدماتها على المدينة الأم، ويشبه الى حد كبير المدن الحدائقية، ومن أمثلته مدينة الغد للمعماري فيكتور جرون.

الشكل رقم (19): المدن التوابع

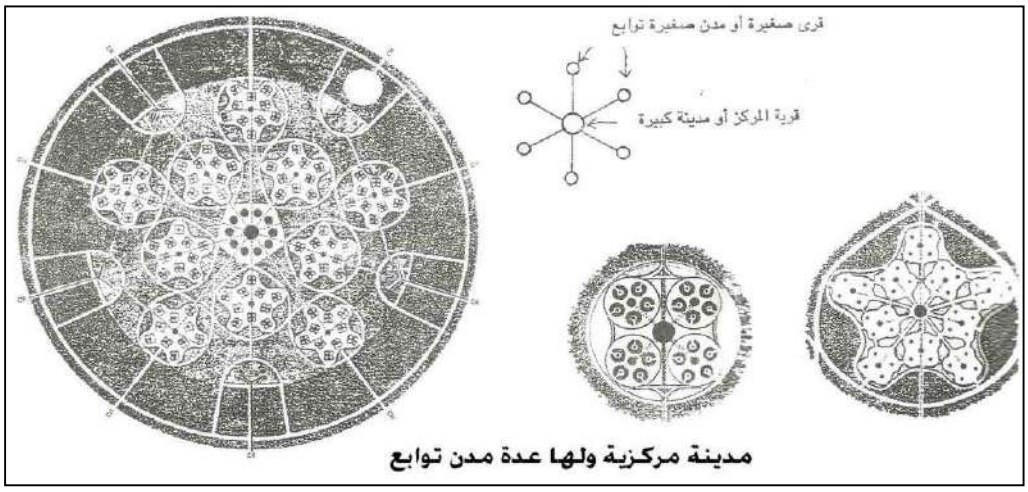

المصدر: حيدر فاروق، تخطيط المدن والقرى، مرجع سابق، ص57

9- الأفكار والنظريات تخطيط المدن الحديثة :

شهدت المدن في النصف الأول من القرن العشرين نموا كبيرا، اذ ازداد عدد السكان فتوسع العمران لتلبية حاجاتهم المختلفة، لذا تجاوزت بعض المدن المخططات التي وضعت لها قبل المدة المقررة ، مما أدى إلى ظهور أحياء سيئة لا تتوفر فيها مستلزمات الراحة والأمان، وخاصة المدن الكبيرة والصناعية.

وقد دفع ذلك بالمخططين للتفكير في إنقاذ تلك المدن من محنتها من خلال طرح العديد من الأفكار التخطيطية وفي اتجاهات متعددة منها ما يهدف الى تطوير مدن قائمة من خلال إحداث تغيير في مخططاتها، والبعض يدعو إلى إنشاء مدن جديدة، والبعض يركز على طبيعة التوسع عموديا او أفقيا، وأراء تدعوا للمحافظة على الأبنية القديمة ذات الطراز المعماري المتميز كشواهد حضارية ومن هذه الاتجاهات المتباينة تبلورت أفكار تخطيطية في اتجاهين مختلفين هما:

اولا :انتشار المناطق الحضرية:

أن العديد من مخططي المدن يؤيدون هذا الاتجاه ولهذا ظهرت عدة أنواع من المخططات التي تركز على ذلك ومنها ما يأتي[1]:

- **المدينة الواسعة الممتدة (مدينة الفدان الواسع) فرانك لويد:**

تعتمد هذه الفكرة على توزيع الأنشطة المختلفة على أرجاء المدينة مثل السكن والصناعة والمتاجر والخدمات المتنوعة والحدائق، وعلى امتداد الطرق الرئيسة، الشكل رقم (20).

كما اقترح ان تكون مساحة كل تجمع ضمن المدينة 4 ميل مربع ويستوعب 1400نسمة، ويكون نصيب الأسرة الصغيرة فدان مربع والأسرة الكبيرة ما بين 8-10 فدان، وبهذه الطريقة يعتقد فرانك انه يمكن تحقيق المساواة بين الافراد في توفير الخدمات وفرص العمل، ويقترح ان تكون الكثافة السكانية متدرجة تقل بالابتعاد عن مركز المدينة، ويكون التوسع أفقيا وبدون محددات ومشاكل.

الشكل رقم (20) : المدينة الواسعة الممتدة (الفدان الواسع)

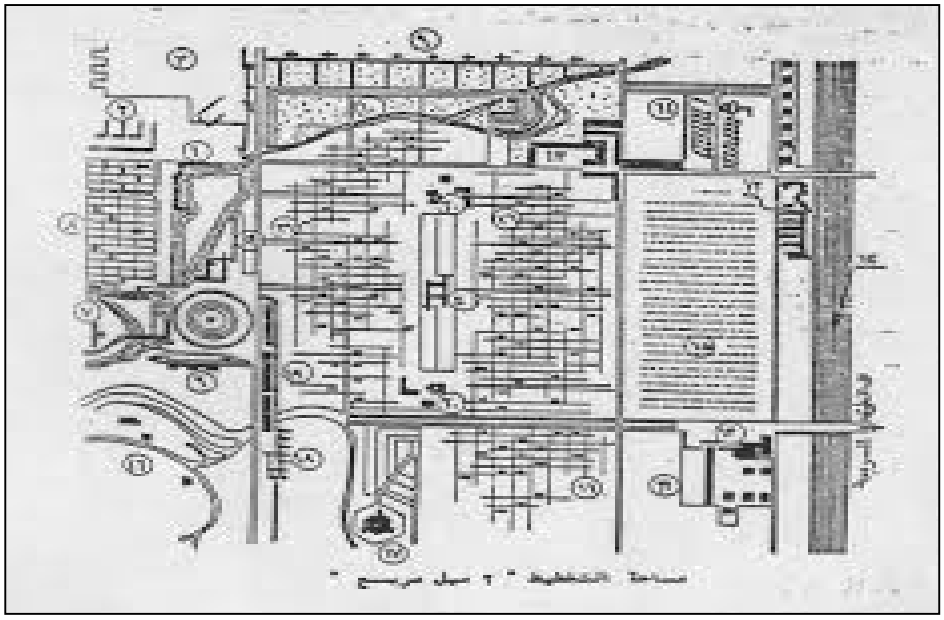

المصدر:http://it.wikipedia.org

- **المدن المنتشرة (المخطط الكوكبي)لويد بردوين :**

نشر لويد أفكاره التخطيطية في كتابه (مستقبل المدن الكبرى) والذي أوضح فيه عدم تقيد المدينة بمركزها القديم بل انتشار الأنشطة المختلفة ضمن اقليم المدينة، اذ يتم توزيع المصانع والمكاتب الإدارية

[1] - خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن-نظريات – أساليب- معايير- تقنيات، دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان- الاردن ، 2015، ص81.

والمؤسسات والجامعات والمستشفيات في الأماكن الملائمة ضمن الاقليم، ويعتمد ذلك على تطور طرق ووسائل النقل المختلفة، لذا دعا إلى فكرة المخطط الكوكبي الذي يكون على شكل وحدات صغيرة تبعد عن بعضها عدة كيلومترات تخدمه شبكة نقل كفوءة، بحيث تشكل تلك الوحدات شبكة من المراكز الكوكبية الشكل، وتكون جميع المراكز متساوية الأهمية، ويمكن ان تتنافس تلك المراكز فيما بينها بشكل متوازن رغم اختلاف وظائفها.

- **المدن الشريطية – سوريا متي:**

ان فكرته تنص على ترك الشكل المركزي والأخذ بأسلوب التخطيط الشريطي، اذ تمتد المدينة مع الطريق الرئيس من خلال توزيع الاستعمالات المختلفة على جانبي الطريق، والذي تتفرع منه شوارع ثانوية مسدودة النهايات وتتوزع حولها المساكن .

وقد طبقت الفكرة على مدينة ستالينجراد في روسيا التي تقع على إحدى ضفاف نهر الفولغا، اذ تظهر استعمالات الأرض موزعة بشكل مواز لمجرى النهر.

وقد تتخذ المدن التي تحتل مواضيع في الأودية او عند سفوح الجبال او الساحلية نفس النمط.

الشكل رقم (21) : نموذج المدن الشريطية كما تصورها ماتا

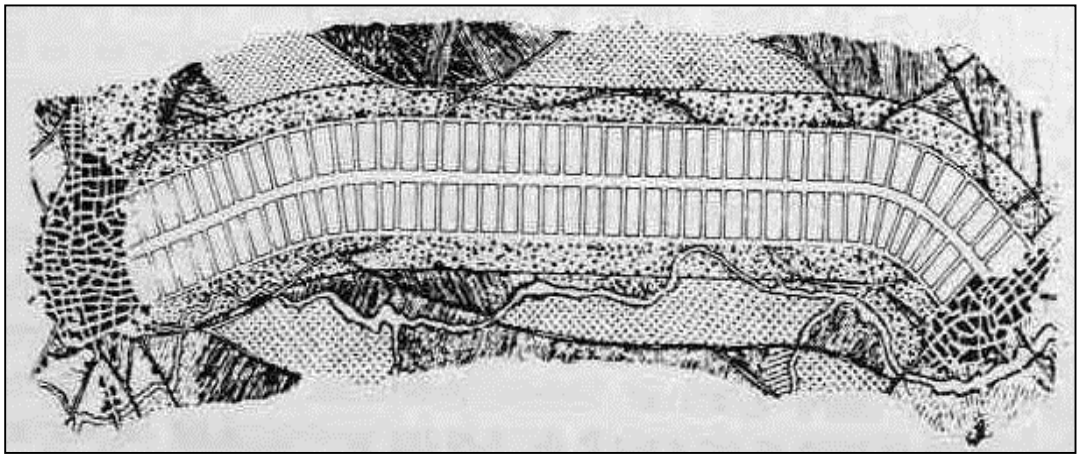

المصدر: http://it.wikipedia.org

- **المدن الحدائقية : ابنزار هوارد**

كان للآثار السيئة الناتجة عن المصانع الأثر الكبير في نفوس المخططين في التفكير بإنشاء مدن تسمى بمدن النطاق الخضر التي يمكن ان تقام على ارض مساحتها (6000) فدان، يحتل الاستعمال السكني منها حوالي (1000) فدان والباقي تستعمل لأغراض الزراعية او كمناطق خضراء، ويتم تخطيط المساكن حول

مساحة مركزية مفتوحة تكون على شكل ميدان تتوسطه الحدائق وتحيط به المباني العامة التي تحيط بها حدائق عامة ومن ثم سوق المدينة، وتكون المساكن منفردة وتمتد على شكل نطاقات دائرية يتوسطها طرق دائرية تحيط بها المدارس ودور العبادة، اما الصناعة تكون على مسافة مناسبة بعيدا عن المناطق السكنية، توزع على طريق دائري خارجي يحيط بالمدينة التي يخترقها ستة طرق رئيسة واسعة تقسم المدينة الى ستة أقسام او مجاورات سكنية كبيرة وتكون الكثافة السكنية كل 14 أسرة /فدان ،شكل (22)المدينة الحدائقية.

وقد طبقت الفكرة على مدينة ليتشورث قرب لندن (35 ألف نسمة)ومدينة ويلين (40ألف نسمة)

الشكل رقم (22) : نموذج المدن الحدائقية

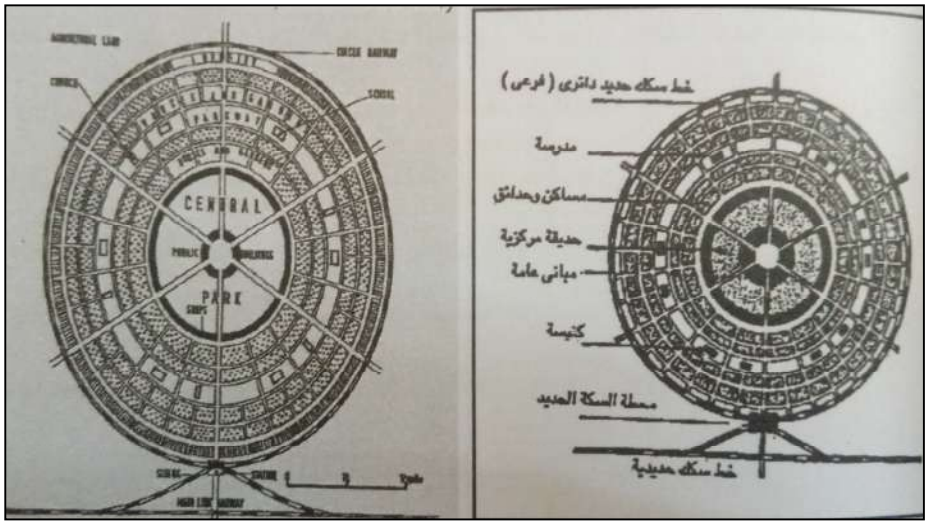

المصدر: خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن–نظريات – أساليب– ، مرجع سابق، ص85.

- **المدن التوابع :ريمو نديونين**

اقتراح ريموند إنشاء ضواح حول المدن تستوعب ما بين (12–18) ألف نسمة بحيث لا تتطلب وسائل نقل داخلية، وتتضمن بعض الصناعات، شكل(23) مخطط لمدن التوابع في لندن.

وترتبط تلك الضواحي بالمدينة الام بشبكة طرق سريعة ويؤكد على ان يكون تخطيط تلك الضواحي وفق أسس علمية وعملية بحيث توفر خدمات اكبر بكلفة اقل، كما يؤكد على ضرورة إشراف الدولة على ارض المدينة، كما طبقت الفكرة على لندن بعد الحرب العالمية الثانية، كما تبعه في هذا الاتجاه روبرت ويتن ويونين راند في الولايات المتحدة، وطبقت على مدينة رادبرن بإنشاء أربعة مدن ذات أحزمة خضراء حول تلك المدينة (جرين هل ،جرين ديل، جرين يورك، جرين فالي) حيث عملت تلك المدن على امتصاص الزيادة السكانية من المدن الكبرى، فضلا عن نقل بعض الأنشطة من تلك المدن الى التوابع التي ترتبط فيما بينها

بطرق نقل سريعة مثل مترو الأنفاق وطرق المرور السريعة.

الشكل رقم (23):يوضح نموذج المدن التابعة

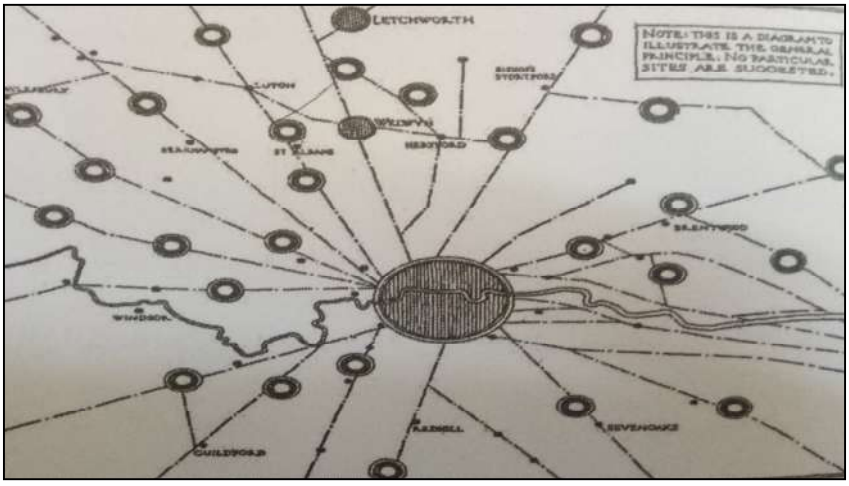

المصدر : خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن-نظريات – أساليب- ، مرجع سابق، ص85

- **مدن التوسع الأفقي (التضاعف الهندسي)هيلير زايمير:**

الفكرة تدور حول أمكانية استخدام الشكل الشبكي لتوسع المدن من خلال الأبعاد النمطية للوحدات المتنوعة والمتكررة والامتداد الأفقي بعيدا عن الأراضي ذات القيمة الاقتصادية العالية، وتستخدم في هذا النوع وحدات تخطيطية مستطيلة الشكل بمساحة 3 هكتار تضم كل منها اربع وحدات او محلات يمكن ان تكتفي ذاتيا، اذ تتوفر الخدمات الضرورية لكل وحدة، وتتكرر تلك الوحدات في شكل شبكي على طول امتداد الطرق الرئيسة، والتي يتضح من خلالها شكل الوحدات وما تتضمنه من أنشطة والتي تظهر بالشكل الآتي:

- المنطقة السكنية بجوار الطريق الرئيس وتمتد مع التفرعات الخارجة من الطريق والمسدودة النهايات.
- المحال التجارية والمكاتب الإدارية مقابل المنطقة السكنية على الجانب الاخر من الطريق.
- توزيع الخدمات بشكل يخدم كل سكان الوحدة السكنية (تعليم، صحة، ترفيه وغيرها).
- تكون المنطقة الصناعية على مسافة يستطع الفرد الوصول اليها مشيا على الاقدام خلال مدة ما بين (15-20)دقيقة .

الشكل رقم (24): التوسع الأفقي (التضاعف الهندسي)

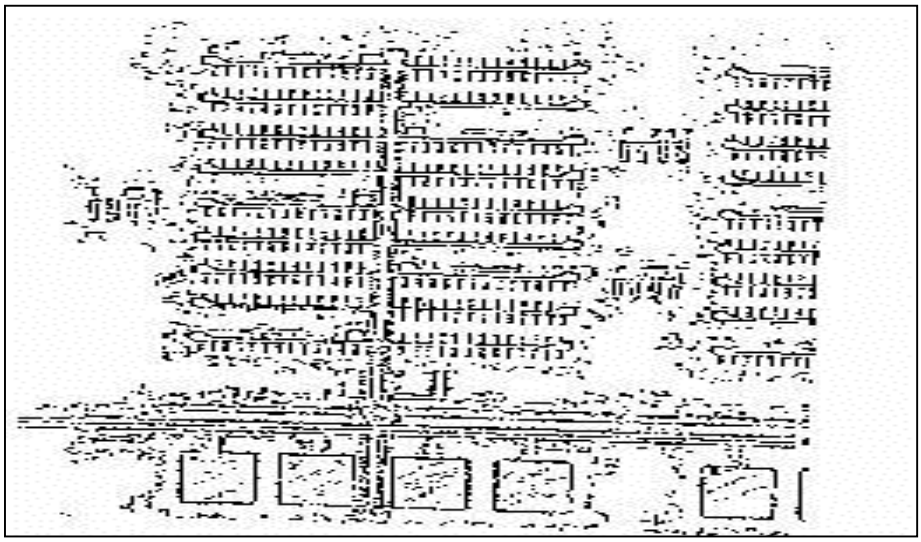

المصدر : خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن-نظريات – أساليب- ، مرجع سابق، ص87.

- **التوزيع السداسي نولان كوشون:**

تهدف الفكرة الى تخطيط المدينة بشكل سداسي حيث يصمم المركز على شكل سداسي ومن ثم توزع الأنشطة حول المركز على أساس الوحدة المتكررة السداسية الشكل أيضا، وتكون المسافة بين الطرق الرئيسة واحد ميل، كما أخذ بعين الاعتبار السير على الاقدام، وقد طبقت الفكرة على مدينة أوتار بكندا .

الشكل رقم (25) :المدينة السداسية

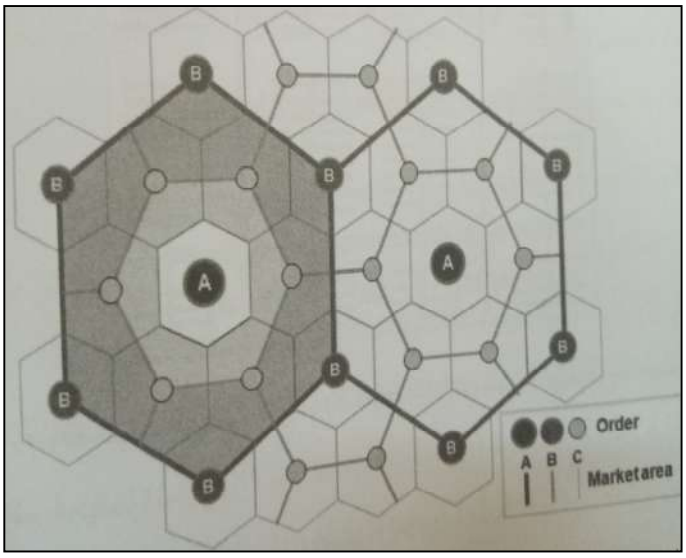

المصدر: خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن-نظريات – أساليب- ، مرجع سابق،ص88

ثانيا : النظريات والأفكار التي تدعو الى تركز المناطق الحضرية:

ان فكرة تركز المدن معاكسة لفكرة انتشارها، اذ تدعو الى قيام مدن كبيرة تتكون من ابنية عمودية ذات كثافة عالية في البناء والسكان والأنشطة، ويصل سكان بعض تلك المدن الى 20 مليون نسمة او أكثر، ومن الأفكار التي ظهرت في هذا الاتجاه هي[1] :

- **مدينة عالية التمركز (جودمان):**

اقترح جودمان وجود منطقة مركزية وسط المدينة ذات كثافة عالية في الأنشطة والسكان، وتتكون من ابنية ضخمة يصل قطرها الى ميل وارتفاعها 25 طابق وتشغلها متاجر وصناعات خفيفة غير ملوثة والمكاتب التجارية الادوار السفلى والصناعية الادوار الوسطى والمكاتب الإدارية الادوار العليا ويكون التنقل ضمن المبنى اليا وأفقيا ورأسيا، ويحيط بالمبنى مناطق خضراء، تتخللها مبان ترفيهية ومدارس ثم تليها مباني سكنية تحيط بها مزارع، شكل (26).

الشكل رقم (26): مدينة عالية التمركز

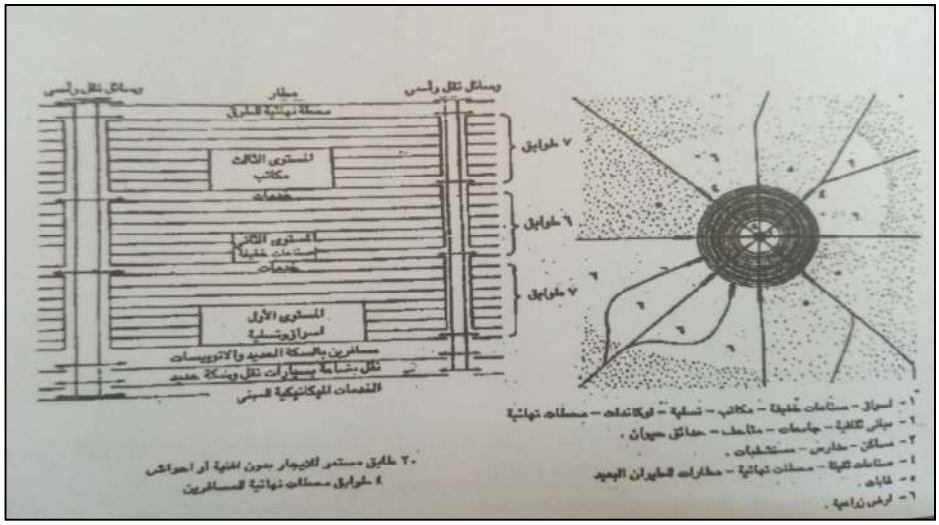

المصدر: خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن-نظريات – أساليب- ، مرجع سابق، ص89.

- **مدينة الغد (لوكوربوزييه):**

جاء لوكوبوزييه بعدة أفكار تخطيطية وهي عبارة عن حلول مقترحة لمعالجة مشاكل المدن القائمة في ذلك الوقت، والذي كان بعضها يصب في الاتجاه الأول المدن المنتشرة مثل المدن المضيئة، وأخرى تصب في الاتجاه الثاني تمركز المدن مثل مدينة الغد، اذ تنص الفكرة على تخطيط مدينة عصرية تستوعب ثلاثة ملايين نسمة، وتكون الأبنية على شكل ناطحات سحاب في وسط حدائق واسعة، ويصل ارتفاعها الى 60طابقا

[1] - خلف حسين علي الدليمي، خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن-نظريات – أساليب- ، مرجع سابق ص89.

وتستوعب 1200نسمة، ويخصص5%من مساحة المدينة للمباني العامة، ويتضمن المركز المزدحم محطة مواصلات رئيسة لمختلف وسائل النقل، ويحيط بالأبنية المرتفعة عمارات سكنية بارتفاع ثمانية على شكل صفوف زجزاجية (متعرجة)تتخللها فضاءات خضراء، وتكون بكثافة سكانية 120نسمه / فدان، وتحيط بالمدينة من الخارج مساكن للأغنياء، شكل (27)مخطط مدينة الغد.

وقد طور لوكوربوزييه هذه الفكرة فيما بعد وأطلق عليها المدينة المشرقة، حيث اعد تصميما مقفلا يتضمن صفوف من الأبنية العالية على شكل زجاجي يقام على ارض فضاء مفتوحة، وتصب الفكرة على المزج بين الريف والحضر، مع التأكيد على التوسع العمودي.

الشكل رقم (27) مدينة الغد للكوربوزييه.

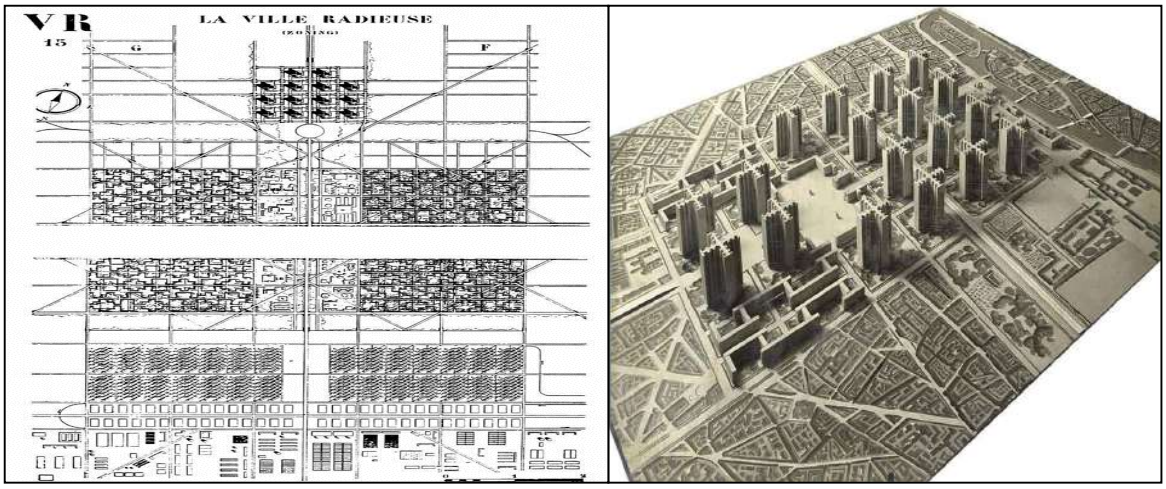

المصدرhttp://www.travel-studies.com/blogs/city-tomorrow :

- **المدينة الحلقية (المفرغة) / برودورين :**

تعني الفكرة بقاء مركز المدينة مفتوحا وتحيط به طرق حلقية ترتبط بها أنشطة متنوعة بكثافة عالية، وتوزع على شكل مراكز عالية الكثافة ومتخصصة كل مركز بنشاط معين، في حين تخطط المساكن على شكل حلقات متتالية وتكون منخفضة الكثافة، أما الأرض المفتوحة خارج هذه الأنشطة فتستغل في بناء مساكن ريفية يستفاد منها سكان المدينة لقضاء العطل، ويخدم المدينة شبكة طرق دائرية وسريعة .

- **القطاع الإنساني(دوكسيادس):**

يعد دوكسيادس ذو أفكار تخطيطية واسعة ومنها ما يطلق عليها القطاع الإنساني، والتي يحكمها من حيث الشكل والأبعاد قدرة الآنسات على السير لمسافة محدد، واقترح ان يكون الشكل مستطيلا وبأبعاد 400×800م للوحدة السكنية، وتحيط بها الطرق من جميع الجهات ولا تخترقها، كما تتضمن مسارات

للحركة الثانوية تخصص للمرور البطيء، وتكون ذات نهايات مغلقة.

واستخدم هذا النوع من المخططات في تخطيط المدن التي تنمو بشكل متكامل في أنشطتها المختلفة السكنية والتجارية والصناعية، على ان يؤخذ في نظر الاعتبار الزمن كبعد آخر يتحكم بنمو المدينة في المستقبل، وقد طبق ذلك على مدينة بغداد.

- **المدينة الاتحادية (اريك جلودون):**

تدور الفكرة حول اقامة مدينة تتكون من وحدات قطر كل واحد 2 كلم ومقفلة المحيط، بحيث يكون نمو المدينة من خلال انشاء عدة وحدات جديدة ذات حدود واضحة وغير متداخلة مع بعضها، الا أنها ترتبط ببعضه بشبكة الطرق والمساحات الخضراء والخدمات المختلفة، والتي توزع بشكل يخدم كل مجموعة من الوحدات .

- **المدينة العضوية (هانز رانجوف):**

تستند هذه الفكرة على تصور المدينة كالكائن الحي، أي ان العلاقة بين المدينة وأنشطتها كالعلاقة بين القلب والجسم وكيفية قيام الدورة الدموية، اذ يتم تصميم المدينة بشكل عضوي، وتوزع أنشطتها حسب سعتها وتطور عمرانها، وتعد مدينة برلين من المدن التي طبقت عليها هذه الفكرة، وقد اكد هانز في مخططاته على الطاقة الاستيعابية حسب توسع المدينة الذي يكون افقيا ورأسيا، ويكون الأفقي اقل من الرأسي، واقتراح في احدى مخططاته ان الوحدة السكنية تستوعب 2000نسمة في التوسع الأفقي، و25000نسمة في التوسع العمودي .

الشكل رقم (28):مخطط المدينة العضوية

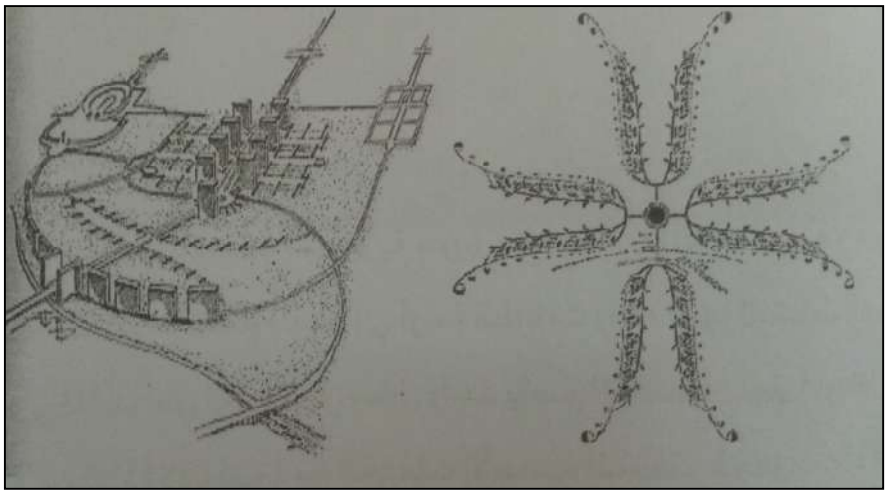

المصدر: خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن-نظريات – أساليب- ، مرجع سابق ص93

- **نظرية الخلايا المتباينة (جاستون باريه) :**

يفترض جاستون ان المدينة ذات تكوين متسلسل في التركيب السكني وكل مستوى واضح في معالمه الرئيسية من حيث التخطيط والتصميم والبناء، ومتميز في أسلوب حياته على مستوى المحلة والحي السكني، لذا تكون المدينة ذات مركز واضح مع إنشاء مراكز جديدة من خلايا متباينة الحجم حسب الحاجة، ولكل خلية مركزها الخاص الذي يقدم الخدمة لسكانها.

- **نظرية المدينة التابعة الحديثة (كيبل) :**

تؤكد هذه النظرية على انشاء مدن توابع ذات كثافة سكانية اكبر من خلال مخططات شعاعية دائرية تستوعب 60 ألف نسمة ويكون تصميم المساكن في قطع واسعة يستغل جزء للعمران والباقي للأغراض الزراعية، تقسم المدينة الى شرائح شعاعية تتضمن خدمات متنوعة، مدارس وملاعب ومحال تجارية، ويكون الشكل دائري تتوسطه المؤسسات التجارية والهيئات الإدارية والمعاهد، ويحيط بالمنطقة المركزية طريق دائري تتفرع منه طرق نحو مراكز الأنشطة المختلفة، وتقسم المدينة الى أربعة قطاعات واحد منها للنشاط الصناعي والأخرى للأغراض السكنية، وكل واحد يقسم الى قسمين أيضا، وكل قسم يستوعب عشرة آلاف نسمة مع الخدمات الأساسية المختلفة.

- **مدن الأبراج :**

ان النمو السكاني السريع وازدياد عدد السيارات واتساع نطاق الأنشطة المختلفة ومحدودية مساحة الارض ادى إلى توجه العالم نحو مدن الأبراج، اذ شهدت العديد من دول العالم تركزا عمرانيا كثيف من خلال بناء عمارات شاهقة الارتفاع تصل الى مئات الطوابق، مثل ناطحات السحاب والأبراج، والجزر العمرانية .

10- نظريات استعمالَات الارض نطاق المدينة:

نطاق إقليم المدينة لا يشمل الريف فقط ولكن قد يضم مجموعة من المدن الصغرى، ونفوذ المدينة لا يتلاشى فجأة بل يتدرج طبقا لأسلوبها في التأثير على استخدام أراضيها، ونظرا لأهمية تركيب المدينة توجد عدة نظريات تشرح هذا التكوين من أهمها الثلاث نظريات الآتية:

- **نظرية الحلقات المركزية :**

تقدم بهذه النظرية مجموعة من علماء الاجتماع في جامعة شيكاغو عام 1920 أشهرهم بورجس، تنص النظرية على أن نمو المدينة يتجه من الوسط إلى الأطراف، ويتكون إقليم المدينة من خمسة حلقات ويكون

لها مركز واحد وهي على الترتيب[1] :

- منطقة قلب المدينة(المنطقة المركزية): وهي النواة والتي تشمل المراكز التجارية والفنادق والمكاتب، ويخصص داخل مركز المدينة النشاط الترفيهي ومنطقة الصناعة، ومحلات تجارة الجملة والمخازن وبجانب ذلك قد تمتد قطاعات صناعية على جانب خطوط المواصلات الرئيسية.
- المنطقة الانتقالية تحيط بالمنطقة السابقة وتتميز بتغير في الاستعمالات، وتستعمل كمناطق سكنية ذات مستويات مختلفة، وقد يوجد مساكن من الدرجة الأولى حولها مباني قديمة.
- المنطقة السكنية للعمال يلي المنطقة الانتقالية منطقة سكنية يسكنها مجموعة من السكان أغلبهم عمال يعملون في الحي التجاري وتتداخل هذه المنطقة مع المنطقة الانتقالية.
- منطقة مساكن ذوي الدخل المتوسط يلي المنطقة السابقة منطقة معظم مساكنها جميلة.
- منطقة الضواحي البعيدة :للطبقات المتوسطة والغنية، وتوجد على خطوط المواصلات العامة.

- **نظرية القطاعات** :

تقدم بها هومر هوت في عام 1939، وتعتمد الفكرة على أن قطاعات متميزة من استعمالات الأرض يمكن أن تنمو وسط المدينة إلى خارجها على امتداد طرق المواصلات، وتأخذ هذه المناطق أشكالا محددة عبارة عن قطاع من دائرة مركزها وسط المدينة، فتوجد المناطق السكنية لذوي الدخل المرتفع يليها المناطق السكنية لذوي الدخل المتوسط، ثم يأتي بعد ذلك باقي قطاعات المدينة لذوي الدخل المحدود، وتسيطر المساحات السكنية ذات المستوى العالي على اتجاه نمو المساحات السكنية[2] .

ويتكون إقليم المدينة من خمسة قطاعات لكل قطاع مسمى خاص به وهو[3]:

- ✓ المنطقة المركزية للأعمال التجارية :وتشمل المكاتب والمتاجر والبنوك والفنادق وغير ذلك.
- ✓ منطقة تجارة جملة والصناعات الخفيفة :وتشمل مصانع الملابس والطباعة والحرف وغيرها.
- ✓ منطقة مساكن ذوي الدخل المنخفض :وتشمل العمارات والمساكن الشعبية ومساكن العمال.
- ✓ منطقة مساكن ذوي الدخل المتوسط :حيث يسكن هذه المنطقة عادة طبقات متوسطة الدخل.
- ✓ منطقة مساكن ذوي الدخل المرتفع :وتتميز هذه المنطقة بالمساكن الفاخرة.

[1] – علام أحمد خالد، تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر،1991،ص31.

[2] – علام أحمد خالد، نفس المرجع، ص311.

3 – حيدر فاروق، تخطيط المدن والقرى، مرجع سابق ، 159.

- **نظرية المراكز أو النوايات المتعددة :**

نظرية هاريس وأولمان عام 1945 تدور حول وجود مراكز متميزة في المساحات الحضرية الكبرى، وأن وظائف هذه المراكز تختلف من مركز حضري إلى مركز آخر، فمثلا يخدم قلب المدينة المركز الرئيسي كنواة واحدة ثم يظهر بجوارها مراكز متعددة كل له طابعه مثل المركز الصناعي أو التجاري أو المراكز الأخرى الموجودة في الأطراف[1] .

لذلك هذه النظرية يعتمد على وجود تسعة مراكز لكل منها مسمى وهي[2] :

- المنطقة المركزية للأعمال التجارية :وتشمل المكاتب والفنادق والمتاجر والبنوك وغيرها.
- منطقة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة :وتشمل المصانع والحرف الخفيفة.
- منطقة مساكن ذوي الدخل المنخفض :وتشمل المساكن الشعبية والمتاجر الخاصة بها.
- منطقة مساكن العمال ذوي الدخل المتوسط :وتشمل مساكنها مع وجود المتاجر الخاصة بها.
- منطقة مساكن ذوي الدخل المرتفع :وتشمل المساكن الفاخرة ذات الطابع الخاص.
- منطقة الصناعة الثقيلة :وتشمل مصانع المواسير والسبائك والفحم والحديد الصلب وغيرها.
- منطقة الأعمال والتجارة في أطراف المدينة :وتشمل مركز آخر للتجارة والأعمال.
- منطقة الضواحي السكنية :وتشمل المساكن ذات الطابع الخاص بسعة أراضيها.
- منطقة الضواحي الصناعية :وتشمل مركز آخر للصناعات يتمركز في الضواحي نتيجة سعر الأرض المناسب والأنشطة المختلفة بجانبها.

[1]- علام أحمد خالد، تخطيط المدن، مرجع سابق، ص311.

[2] - حيدر فاروق، تخطيط المدن والقرى، مرجع سابق ، 162.

الشكل رقم (29): نظريات توزيع استعمالات الأرض

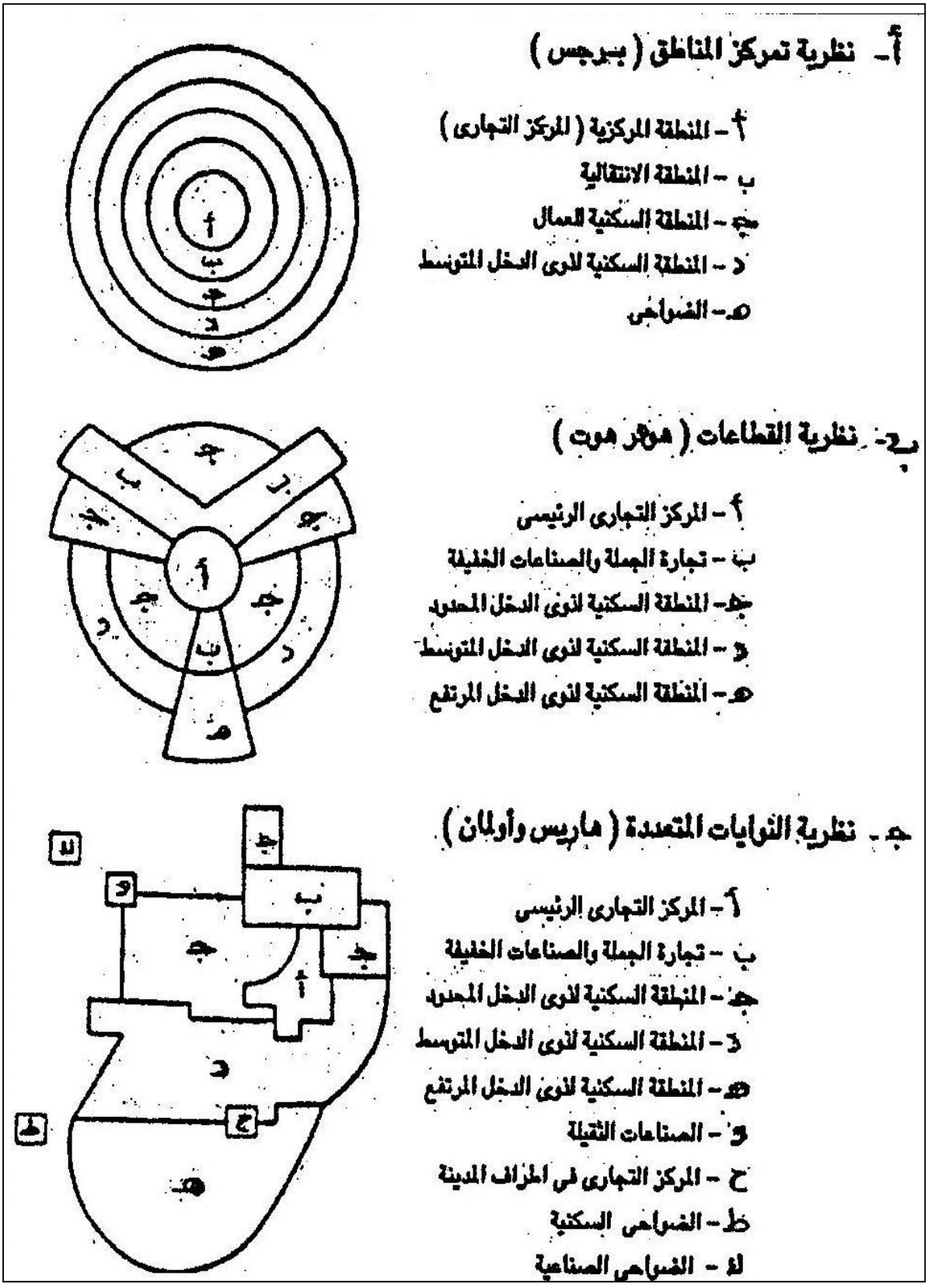

المصدر :الدليمي خلف، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، مرجع سابق ، ص 184 .

خلاصـة الفصل

من خلال هذا الفصل نجد ان نماذج مخططات المدن القديمة تنوعت من مكان لأخر في العالم عامة والوطن العربي خاصة موطن الحضارات القديمة والتي من بعض شواهدها بعض المدن القائمة الى الوقت الحاضر التي جسدت نموذج المدن التقليدية بالإضافة الى نموذج المدن الاسلامية التي كان تتميز بأهم شيأين واللذان يعطيان اولوية كبيرة في تموضها توفر الماء والتحصين .

ان المدينة الحديثة والتي نشأت بعد الثورة الصناعية واكتشاف الآلة البخارية، حيث التطور السريع للمدن أدى إلى نتائج سيئة على حياة ساكني المدن الصناعية وخصوصا الطبقة العاملة، فنظرا للمشاكل التي حدثت من النمو والتوسعات العشوائي للمدن حدثت بعض المحاولات والمعالجات لحل جزء من هذه المشاكل اين ظهرت نظريات تخطيط المدن حيث من التجارب التنظيمية وأشهرها(المدينة الحدائقية) ابنزرهوارد، والمدينة التابعة للمدينة الأم.

الفصل الثاني

مفاهيم حول التوسع والتخطيط الحضري

1- التخطيط الحضري وخصائصه .

2- المدينة الصحراوية .

3- التجديد الحضري .

4- التوسع العمراني .

مقدمة الفصل

احتل التخطيط في العصر الحاضر مكانا بارزا بين الموضوعات التي تتسابق الامم في الاخذ بأساليبها للنهوض والسير قدما في مسيرة الحضارة البشرية ووفقا لأهداف محددة واضحة المعالم للتطور في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ونظرا لسعة مفهوم التخطيط وتعدد مجالاته العمرانية والاقتصادية والاجتماعية ستنطرق في هذا الفصل الى مفهوم التخطيط الحضري ومراحله وخصائصه بالإضافة الى ابراز ملامح وخصائص تطور المدن الصحراوية التي تعرف نمو وتوسع كبير والتوسع لا يفهم منه تلك الزيادة في تعداد السكان، بل يأخذ أيضا شكل التوسع المجالي المرتبط أساسا بالنمو الديمغرافي والزيادة في استغلال المجال بالنسبة للفرد، وهذا ما يدفعنا إلى فهمه والتطرق إليه وإلى بعض المفاهيم المرتبطة به وبموضوع البحث في هذا الفصل.

1- التخطيط الحضري وخصائصه :

1-1- مفهوم التخطيط الحضري :

- **التخطيط:**

التخطيط هو أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف وتحسين الأوضاع[1].

وعملية التخطيط لا تنتهي بمجرد وضع الخطة وبداية التنفيذ، بل هي في واقع أمرها عملية استمرارية – مادامت أهداف الخطة لم يتم تنفيذها بعد– كل ذلك يتطلب من راعي الخطة استمرار المتابعة ودوام الاتصال بالجهات المسؤولة عن التنفيذ[2].

- **التخطيط الإقليمي:**

عبارة عن أسلوب من أساليب التخطيط الحديثة والذي يأخذ بعناية البعد المكاني، ومن خلال وضع خطة اقتصادية واجتماعية على أساس الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة فيه، وتقوم كل أقاليم الدولة خطتها الإقليمية ولكنها غير منفصلة عن الخطة القومية، وتشمل مشروعات وأنشطة اقتصادية واجتماعية تساعد في تطوير جميع أقاليم الدولة، وبالأخص الأقاليم المتخلفة منها كي تلحق بالأقاليم الأكثر تقدما، ولهذا لا تختلف أهداف الخطة الإقليمية عن الأهداف الرئيسية العامة للدولة، فالهدف في الاثنين واحد وهو إحداث التنمية في المجتمع.3

- **التخطيط الحضري:**

فحسب معجم التهيئة والتعمير فيعرف على أنه "مجموعة من الدراسات والاجراءات القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية من معرفة تطور الاوساط الحضرية وتحديد فرضيات التهيئة التي تخص طبيعة

[1] – فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي، دار المعارف، الإسكندرية، 1994، ص13.

[2] – فؤاد محمد الصقار، نفس المرجع، ص14 .

[3] – حيدر فاروق عباس، تخطيط المدن والقرى، دار المعارف، الإسكندرية، ط2 ، 1994، ص65.

وتموقع التطور الحضري والمجالات التي يجب حمايتها ومنه التدخل في انجاز الاصلاحات المتفق عليها "[1].

ويعتبر رسم الصورة المستقبلية لشكل وحجم ووظيفة المدينة من خلال تحديد المناطق لتوسع المدن القائمة، والأسلوب الأمثل لنموها (عموديا أو أفقيا)، أو لتخطيط مدن جديدة، وبما يتلائم والعناصر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومعالجة مشاكلها، والتي قد يترتب عليها تغيير في استعمالات الارض القائمة، ويتم ذلك من خلال اعداد الخرائط والتصاميم اللازمة[2].

ويعرف على إنه الاستراتيجية أو مجموعة من الخطط التي تتخذها وتتبعها مراكز القرار لتنمية وضبط البيئات الحضرية، بحيث توزع الخدمات الحضرية بشكل يخدم أكبر عدد من السكان ويحقق العدالة الاجتماعية[3].

1-2- مراحل التخطيط الحضري:

إن التخطيط الحضري للمدينة هو الوسيلة الرئيسة لتطوير المدينة وفي أهداف مدروسة ومحددة تمكن من تلبية حاجات الأجيال وذلك عن طريق المخططات العمرانية التوجيهية المعبرة عن التسيير العقلاني والمتوازن للمجال، بحيث يتم ذلك بعد الدراسة التحليلية وجدولة الحاجات المادية الخاصة بالمجتمع على ثلاث مراحل متوازنة قصير المدى، متوسط المدى، طويل المدى، بعد ذلك يتم وضع التصورات الممكنة للتوسع العمراني الذي يعتبر نهجا منظما يشكل حاجزا للفوضى والتلوث الذين يشكلان السمعة الغالبة للمدن العفوية وفي هذه المعطيات حيث يقوم التخطيط الحضري المعاصر على مراحل وهي كالآتي[4]:

مرحلة جمع المعلومات، مرحلة التحليل، مرحلة الاقتراح.

أولا: مرحلة جمع المعلومات (الدراسة الأولية):

تشمل هذه المرحلة جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالمعطيات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في

---

1 - Pierre Merlin, françoise choay "dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement", presses universitaires de France, 1er édition, 1988, p502.

2 – خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن–نظريات – أساليب– معايير– تقنيات، دار الصفا للنشر والتوزيع عمان– الاردن الطبعة الاولى، 2015، ص77.

3 إياد جميل، أحمد صالح اتجاهات التطور العمراني في مدينة طوباس، دراسة في مورفولوجية المدينة، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2009، ص9.

4 – فارس علي، العقار الحضري وعلاقته بالتوسع والتشكل العمراني (حالة مدينة بئر العاتر نموذج)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013- 2014، ص118 .

الموقع المختار وتتم العملية بطريقة علمية، بحيث يتم انتقاء المصادر كالخرائط الذي ينبغي دراستها والمخططات المختلفة والنشريات الإحصائية الصادرة عن الدوائر الحكومية أو الهيئات أو مراكز البحوث...الخ.

ثانيا: مرحلة تحليل المعلومات:

تخضع المعلومات التي تم جمعها إلى الدراسة والترتيب والتحليل، فالدراسة المتصفحة للمعلومات تمكن من تصنيفها وترتيبها في جداول وبيانات مختلفة تتم معالجتها فيما بعد لاستخراج منحنيات وجداول استنتاجيه ذات دلالات معينة تكون هي خلاصة التحليل والمفتاح الذي نتمكن بواسطته من صياغة عدة سيناريوهات توقيعية.

ثالثا: مرحلة الاقتراح:

وبناء على الاستنتاجات والخلاصات التحليلية للمرحلة السابقة فانه يمكن للعمران الشروع في تنظيم المجال وإعطاء وبرمجة المقترحات من مسكن وتجهيزات ومساحات خضراء ومرافق عمومية وذلك للتجاوب مع حاجات المدينة في المستقبل المنتظر الذي ينبغي تقديره، ثم يشرع بعد ذلك في عملية إبداعية لتحويل هذه البرمجة إلى تصميم عمراني تسمى— المخطط التوجيهي العام-، بحيث يتم تحقيق هذا المخطط عبر مراحل متعددة ترافق مراحل تكوين المدينة.

- **مراحل تصميم المدينة.**

من الصعب تحديد مراحل معينة لبناء المدينة لأن هذه الأخيرة تشارك وتعاون في بنائها عدة أجيال حيث تكمن الصعوبة في تحديد المراحل في أن البعد الزمني له دور كبير في تكوين هذا الكيان ذي طابع ديناميكي مما يعني أن المدينة هي نتاج أو بناء مستمر عبر الزمن.

ويمكننا القول أن المدينة ذلك المشروع العمراني يمر تصميمها على ثلاث مراحل على حسب تصنيف وهي كالآتي:

- المرحلة الأولى .إنجاز الرسيمات.
- المرحلة الثانية : إعداد التصميمات التمهيدية.
- المرحلة الثالثة : إعداد التصميم النهائي.

- **المرحلة الأولى :انجاز الرسيمات.**

حيث تشمل هذه المرحلة الفكرة العامة عن التخطيط الأولي عن المدينة وصورتها المستقبلية الإجمالية، بحيث يكون تصور إجمالي لكل منطقة من المناطق المشكلة للهيكل المديني العام في شكل خطوط عريضة

لكيفات صيرورة المدينة على المدى البعيد وتكمن صعوبة هذه المرحلة في اعتمادها على قدرة المصمم العمراني على الإبداع الفني لا غير وهذا يعني أنها لا تخضع لمعادلات هندسية أو حسابية إنما القدرة الذاتية على الإبداع والتجاوب مع البرامج والسياسات المرسومة وفي هذه المرحلة يتم دراسة الاستعمالات المختلفة والممكنة للأرض وتصور بدائل متعددة كحلول احتمالية تختلف الواحدة عن الأخرى بمدى قدرة كل منهما على الأداء

الوظيفي والأداء الجمالي، وتكون هذه البدائل عبارة عن تشكيلات من الاستعمالات السكنية والتجارية والخدماتية والصحية...الخ ويختلف كل بديل عن الأخر بكيفيات ترتيب العلاقات بين الاستعمالات المختلفة والأحجام والأبعاد اعتمادا على المقومات الجمالية في التخطيط سواء كانت طبيعية أو مستحدثة.

- **إعداد التصميمات التمهيدية**

في هذه المرحلة تتطور الرسيمات التي تم إعدادها في المرحلة السابقة بعد الاختيار النهائي إلى تصميمات تمهيدية، تظهر فيها ملامح النسيج العمراني المنتظر ومن ثم يشرع بعد ذلك في دراسة التوافقات بين مكونات التصميم من اجل إبراز عوامل التوافق والتعارض بينها وإجراء التعديلات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة وظائفيا وجماليا، حيث يكون الاهتمام منصبا على دراسة مركز المدينة ثم يتم الانتقال إلى المجال الخارجي تدريجيا، وهكذا تخطط المنا طق مجاليا حسب تقسيم وظائفي دون إهمال تداخل الوظائف مما يستدعي مهارات مميزة من اجل ترتيبها وتنظيمها مجاليا بصورة متكاملة ويمثل التصميم التمهيدي اهتماما كبيرا لشبكة النقل والشوارع التي تمثل التقاطعات بين الأنشطة السكنية وباقي النشاطات الأخرى.

- **إعداد التصميم النهائي:**

يأتي التصور النهائي للتصميم العام للمدينة بعد الرسيمات التمهيدية التي أعدت قدرا من التفصيل للنسيج العمراني وأيضا التنسيق بين الاستعمالات المختلفة للأراضي، بحيث يعبر التصور النهائي للمدينة عن الاختيار النهائي الذي يفترض فيه أن يكون أفضل الاقتراحات التي تنظم شكل استعمال الأراضي داخل المدينة، بحيث يكون هذا التصميم الأفضل هو ذلك التصميم الذي يحقق اكبر قدر من التوافق بين هذه الاستعمالات لتنظيمها معا بشكل يحقق التوازن بين الوظائف وسيولة الربط مجاليا بينهما عن طريق شبكة من الطرقات كما أن هذا التخطيط العام للمدينة يجب أن تتوفر فيه عوامل تسيير العقلاني للمجال والاستغلال الأمثل للوقت وتحقق فيه اكبر قدر من البعد الجمالي.

1-3- خصائص التخطيط الحضري[1]:

- مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية التي توضع للبيئة الحضرية، ويربط التخطيط الحضري بين الجوانب المعمارية والسلوكية.
- التعامل مع الخصائص الطبيعية والظواهر المختلفة في المناطق الحضرية.
- معالجة المنطقة الحضرية كوحدة مترابطة في جميع مكوناتها وعناصرها مع بعضها.
- التخطيط الحضري يتكون من عنصرين أساسيين ينتج عنهما نظام استعمالات الأراضي للأنشطة والخدمات المختلفة، وهما :الخصائص الطبيعية المتمثلة بالتضاريس والتربة والمياه وعناصر المناخ، والآخر هو النشاط البشري من مؤسسات إدارية واقتصادية واجتماعية.
- ارتباط التخطيط الحضري بقرارات سياسية وادارية ومالية.
- التخطيط الحضري عبارة عن عمليات مترابطة وعلى عدة مستويات.
- يتعامل مع بيئة غير متجانسة دينيا وثقافيا واجتماعيا لاختلاف عادات وتقاليد السكان.
- تحقيق التوازن في توزيع السكان في المناطق الحضرية، وبشكل يحقق التجانس الاجتماعي.

2- المدينة الصحراوية :

ان مصطلح المدينة الصحراوية مركب من كلمتين أساسيتين ،أولاهما المدينة وهو ما تم التطرق اليه سابقا، أما الثانية فهي كلمة الصحراوية نسبة للحيز الجغرافي الخاص بمنطقة الصحراء حيث اختلف كثير من العلماء في تعريفه ما يسمى بالصحراء.

اذ ان معظمهم يعتبر كل منطقة لا يسقط فيها الامطار أكثر من 25 سم سنويا فهي صحراء، ومن العلماء من يعتبر نوع التربة وأصناف النباتات أساسا لتحديد المنطقة وتصنيفها، وعلماء اخرون يجمعون بين هذه العناصر كلها فيطلقون اسم صحراء على كل منطقة قليلة النبات بسبب قلة الامطار وجفاف التربة .

وتعتبر المدينة الصحراوية أو المدينة بالصحراء أسست على واقع العديد من التحولات المعقدة والسريعة في ظل الكثير من التحديات المتعلقة والسريعة في ضل الكثير من التحديات المتعلقة بالثروة المائية وتسييرها،

[1] - خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن-نظريات – أساليب- معايير- تقنيات، ص62.

شغل المحيط والديناميكيات الاقتصادية الاجتماعية ....الخ[1]، كما تعتبر تلك المدن التي تقع في المنطقة الحارة ويسودها مناخ شبه جاف ولها مميزات وخصوصيات تنفرد بها كالطابع العمراني السائد بها .

ومن هذه التعاريف نلاحظ هناك مفارقة بين : (طبيعة المحيط الصحراوي الذي يتميز بالهشاشة وصعوبة العيش، أمام ندرة أدنى العوامل المحفزة على استقرار الانسان بالصحراء)و(وجود مدن بالمنطقة أي تركيز وتكتل بشري كبير يعتمد على العديد من المصادر ، تسمح له بالديمومة والاستقرار بهذا الحيز الجغرافي)، ومن هنا نصل الى ضرورة التعرف على العمران وخصوصياته بالمنطقة الصحراوية في ظل صعوبة الظروف المميزة.

2-1- العمران الصحراوي :

نستهل العنصر بلمحة حول ماهية العمران بصفة موجزة حيث يعتبر سيردا (Hdefonse Cerda) المهندس الاسباني اول من اعتمد هذا المصطلح رسميا من خلال تصوره كعلم ينظم المدينة، لكن حقيقة العمران تعود الى الازمنة الغابرة، اذ ان أصول الكلمة تعود الى اللاتينية القديمة (Urbs) والتي تعني المدينة، وبمحاولة للسرد المرجعي الخاص بمصطلح يربط العمران، نجد أنفسنا أمام كم من التنوع في التعاريف وذلك يعود الى تعلقه المباشر بالمدينة وبكل ما يتعلق بتعقيداتها، حيث يعرفه العمران بإيجاز" مقاربة استشرافية لواقع المدينة ويحاول فهم طبيعتها المعقدة، والتأقلم معها بغية التحكم في صيرورتها عن طريق أدوات واليات تسمى أدوات التهيئة والتعمير "[2].

ويعتبر العمران علم وفن لتصحيح الاخطاء المجالية التي ارتكبت في الماضي بواسطة تهيئات مناسبة للمجال، كما أن مجال تدخل هذا الاختصاص يعني جميع المستعملين والمتدخلين في أن واحد ،

بالإضافة الى ذلك يعرف العمران بانه " مجموعة المعارف التاريخية والثقافية، ومجموعة المذاهب والتقنيات التي تعالج اشكالية تنظيم وتحويل النظام الحضري، كما أنه مجموعة مبادئ وهياكل ووسائل ومحتويات

[1] - PLIEZ. O, Les villes de transit peuvent-elles être durables ?.in Actes du Colloque international, Migration, urbanisation et entérinement entre Méditerranée et Afrique saharienne (MUREMA). Annab,10-12-decembre2006.

[2] – مصطفى مدوكي، دراسة تطور المدينة والتغيرات المرفونطبة للمجال الفيزيائي دراسة حالة مدينة تقرت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.ص40.

السياسات الحضرية المطبقة او المقترحة خلال مختلف المراحل التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويكون مجال تطبيقه المبدئي هو المدينة، ثم يتوسع ليشمل كل الاقليم، أين يتم دراسة العلاقات الريفية الحضرية ضمن مفهوم أوسع يتمثل في التهيئة الاقليمية"[1]

وعليه فهو يعتبر فن تهيئة وتنظيم التجمعات الحضرية وهو كعلم يسعى لحل المشاكل المتعلقة بالمدينة، مع التخمين لمستقبل أرقى للوضع السائد في ظل التغيرات والتحولات السائدة بالمدينة.

فمن الضروري الان التدقيق الاصطلاحي وضبطه على مستوى العمران بالصحراء، حيث أقيمة العديد من الدراسات حول المدن الصحراوية والواقع العمراني بها، اذ اجمع أغلبية الباحثين على تميزه بالوتيرة المتسارعة جدا، وتم تأكيد هذا على يد العديد من الباحثين نذكر منهم : " BISSON.V , BISSON.J" اللذان أعطى هذا التعمير المتسارع الى اقترانه بالاكتشافات المتعلقة بالموارد المعدنية والغازية والمميعة (النفط، الحديد، الفوسفات، اليورانيوم والغاز الطبيعي) ، التي فرضت خصوصية في البنية التحتية لتلك المناطق مما جعلها قطبا لجلب السكان، ومناطق مشجعة على الاستقرار وممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية، أما "مارك كوت" فتكلم على حقيقة التعمير بالمنطقة الصحراوية حيث ركز الدراسة على مستوى اقليم الصحراء المنخفضة بالجنوب الشرقي للجزائر، وتوصل الى أنه يوجد ما يسمى بمصطلح الميكرو تعميري (Micro-urbanisation) الذي يناسب حقيقة التعمير المتسارع بالمنطقة وأكد كذلك على أن حقيقته تعود الى

أزمنة سابقة لكن بمدى اقل حده من الوقت الحالي، وبالنسبة للدكتور " فرحي عبد الله" ومن خلال دراسته حول التجمعات البشرية بمنطقة الصحاري المنخفضة، أكد على وجود 3 أقطاب ميتروبولية (كل من بسكرة عاصمة الزيبان و الوادي عاصمة وادي سوف وتقرت عاصة وادي ريغ) تمتاز بالنمو والتعمير الكبير مقارنة بما يحيط بها من تجمعات صغيرة فنتج مايسمى كبر الراس (macrocéphalie) لهذه الأقطاب وبالنسبة للدكتور "جمال علقمة" فتكلم على خصوصية العمران بنفس المنطقة مع التأكيد على قوة الميكروعمرانية في التجمعات التي يفوق سكانها 100.000 نسمة، وكذا التذكير بعظم المشاكل الناجمة عن هذا العمران من خلال تسيير الموارد المائية والحفاظ على المحيط عموما 2.

[1] - ZUCCHELLI A , Introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine, tome2, OPU, Alger, 1983,p68.

2 – مصطفى مدوكي، دراسة تطور المدينة والتغيرات المرفونطبة للمجال الفيزيائي دراسة حالة مدبنة تقرت، مرجع سايق، ص41.

وفي ظل ما تم سرده حول العمران الصحراوي من حيث أهميته وتعقيد تجمعاتها البشرية ضمن محيطها الهش، نحاول الان الربط بين مسار التعمير واسقطاته على المدينة من حيث شكلها وتنظيمها ضمن محيطها الصحراوي.

2-2- خصائص المدن الصحراوية :

في هذا العنصر سيتم ابراز اهم الخصائص المميز للمدن الصحراوية من كذا نموها وتطورها عبر الزمن من خلال بعض الدراسات المقامة في هذا المجال، لكن من الضروري قبل ذلك التعريف الاصطلاحات الاساسية التي تمتاز بها المدن الصحراوية [1]:

- **الواحة :**

وتتمثل في غابات النخيل التي توجد بجانب النسيج العمراني حيث تزخر بثروة هائلة من النخيل، وفي بعض الأحيان تحيط بالنسيج العمراني (القصر)، ولقد كانت تلعب الدور الرئيسي في جلب الغذاء وتوفير مناخ منعش وجو لطيف كما تعمل على كسر الرياح ومنع زحف الرمال إلى القصر.

ويمكن اعتبارها منطقة مكسوة بالغطاء النباتي معزولة في الصحراء بالقرب من مصادر للمياه الجوفية القريبة من السطح أو في بعض الاحيان على حواف الوديان أو الا نهار العابرة للصحراء .

ومن حيث الاصطلاح فتعرف: مكان مسكون ومعزول في محيط قاحل وعدائي، متعلق بإمكانية استغلال المصادر كالماء من اجل ممارسة الزراعة المسقية .

- **القصر والمدينة:**

هناك تعدد وتنوع في تعريف القصور لكن المغزى واحد فتعرف على لأنها " عبارة عن مجموعة من المباني الادارية والسكنية المحصنة لتفادي هجوم الاعداء وتكون محنة بأسوار وأبواب وأبراج مراقبة .

1 - مصطفى مدوكي، نفس المرجع، ص 42

أما الدكتور مازوز توفيق فاعتبرها حسب علم الاشتقاق (Etymologiquemenh)تدل على قصر بمعنى (Palais) وهي مجموعة من الحصون الممتدة من جنوب المغرب الاقصى الى الجنوب التونسي، وهي عبارة تجمعات صحراوية تم تشييده قديما، تتسم بصفة الريفية على العكس المدينة (Médina) التي تتسم بهيكلة أكثر أهمية كما تتوضع هاته القصور غالبا على أرضية صخري مرتفعة بغرض ذاتية الدفاع وكذا حفظا لمصادر المياه والتربة الخصبة[1].

أما المدينة (Médina) فتعرف على أنها تنتسب الى المدينة العربية الاسلامية الكلاسيكية محاطة بجدار ومهيأة بمباني دينية، وتتميز بهيكلة متراصة، مع طرق تتسم بالضيق والتعرج وقسمة الى احياء مخصصة، مناطق سكنية شوارع تجارية (أسواق)[2].

ومن ابرز خصائص العامة تميز المدينة العريقة:

- ترتكز جغرافي لنشاطات التداول والانتاج في منطقة الاسواق .
- ديمومة الملامح الخارجية للإسلام مجسدة بأماكن العبادة والتعليم.
- براعة في الاستجابة العمرانية والمعمارية لتقليل من افراط الحرارة الصيفية (ضيق الشوارع، وفرة المجالات المفتوحة الداخلية، السطح المستعمل كملحق)

في ما يخص مميزات المدن الصحراوية، نبدأ الان التعريف بخصائص تطور المدينة الصحراوية بتقسيم هاته التطورات الى ثلاث حقب زمنية[3]:

توضع القصور قبل الحقبة الاستعمارية :

يكون هذا التوضع على حساب القوافل التجارية المتنقلة عبر الصحراء، كما يمتاز يادماج كبير مع العناصر النسقية (ماء/واحة)، أما بالنسبة للحراك السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، فهو مركز داخل القصر الذي يتجاور مع مصادر المياه وغابات النخيل .

1 – مصطفى مدوكي، دراسة تطور المدينة والتغيرات المرفونطبة للمجال الفيزيائي ، ص 42.

2 - DORIER-APPRILL .E, Vocabulaire de la ville, notions et references,Editions du temps. Paris. (2001).

3 – مصطفى مدوكي، دراسة تطور المدينة والتغيرات المرفونطبة للمجال الفيزيائي ، ص 42.

التعمير في عهد الاستعمار :

انشاء مدن أو أحياء جديدة منها من هو مرتبط بالقصر ومنهم ماهو معزول تماما، فنجم عن هذا تحول في المركزية، بحيث حافظ القصر على القوة الاجتماعية والاقتصادية أما القوة السياسية فخرجت الى ما تم تشيده من طرف المستعمر، وكذلك نميز نمو السكنات العشوائية وخروج السكان من القصر.

أما بالنسبة للمشيدات الاستعمارية فوضعها لم يكن بالتماس مع مصادر المياه والغابات وذلك لاعتمادها على مصادر اخرى للبقاء (اعتماد الثروات المنقب عليها وتطور التقنيات المحققة لرفاهية الانسان والمساهمة في استقراره بالمنطقة بشتى أنواعها)، اما هجرة السكان للمدن الصحراوية فمصدرها الشمال لفرصة العمل واستغلال الثروات الباطنية، أما السكان القادمين من الجنوب فسعيا للبحث عن العمل والاستقرار بحكم أنهم كانوا بدوا رحل.

- التعمير في زمن الاستقلال :

- تطور السكنات العامة الجماعية والسكنات الفردية
- تطور أكثر للسكنات العشوائية
- تقهقر للسكنات العريقة
- تطور النشاطات والمرافق العمرانية

انتشار للمركزية، حيث تطورت الى المواقع التوسعية المشيدة من طرف الدولة، فأصبحت تشكل اقطاب اجتماعية واقتصادية لا يستهان بها (الشكل رقم32) أما هجرة السكان فمصدرها من الشمال والجنوب لتوفر الشروط المناسبة للاستقرار والعيش الهني .

الشكل رقم (30-31-32): تمثيل تخطيطي لتوضع القصور

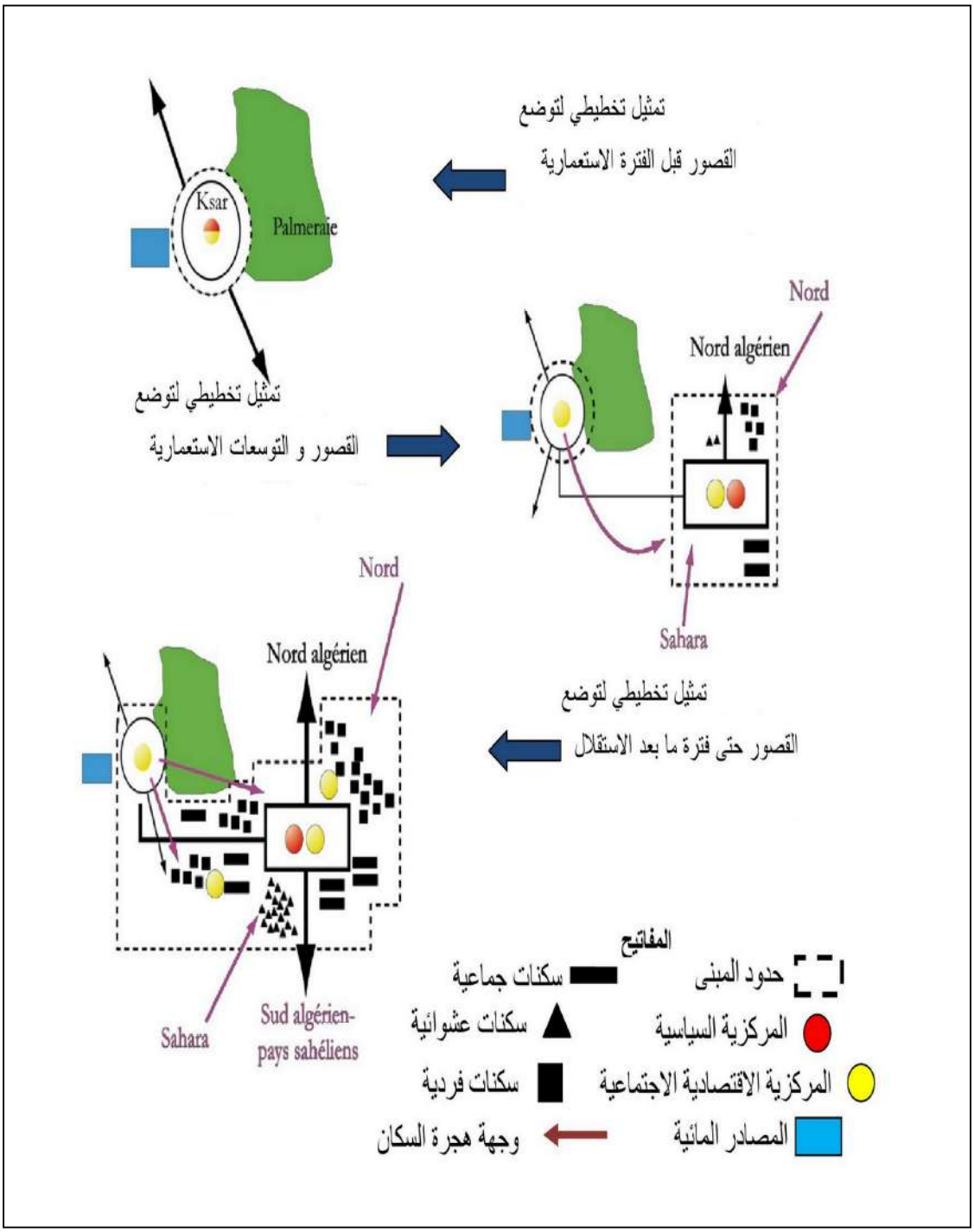

المصدر :

KOUZMINE. Y,. Dynamiques et mutations territoriales du Sahara algérien,vers de nouvelles approches fondées sur l'observation, Thèse de Doctorat en géographie, ThéMA - Université de Franche-Comté(2007) ,

نقلا عن مصطفى مدوكي، مرجع سابق، ص44

3- التجديد الحضري:

المقصود بالتجديد الحضري هو تغيير البيئة العمرانية للمدينة من خلال تحسين او إعادة بناء تلك الأبنية القديمة وإصلاح شبكات البنى التحتية التالفة.

اولا : أهداف الحفاظ وإعادة التأهيل للمباني التقليدية [1]:

أن سياسة الحفاظ تهدف إلى المحافظة على كل ما هو ذو قيمة مؤثرة في خصوصية المدينة المعمارية من ناحية، وتوجيه كل ما هو جديد لينسجم مع الواقع من ناحية ثانية، وتتعدد الاهداف والابعاد التي تدعو إلى القيام بعمليات الحفاظ، ومنها الأبعاد الآتية :

- الأبعاد المعنوية، والمتمثلة في الحفاظ على المشاهد التاريخية التي لا يمكن استبدالها، والمرتبطة بذكريات شاغلي المدينة القديمة، والتي تعد تجسيدا لأحداث وفترات تاريخية لها تأثيرها، وترجمة لظواهر معيشية خاصة تعطى استمرار للنبع الحضاري عبر العصور .
- الأبعاد الثقافية، اذ أن تعظيم الاستفادة من الموروث التاريخي وتطويع استخدامه حاضرا ومستقبلا يساهم في إنعاش المجتمعات فكريا وثقافيا وفنيا.
- الأبعاد البيئية، وتتجسد في تحسين البيئة المادية للمناطق والمباني القديمة، حيث أن إعادة الانتفاع الصحيح بها يساهم بشكل جوهري في تحسين بيئتها المادية.
- الأبعاد الاقتصادية ،وتتمثل في تحقيق منفعة اقتصادية من خلال إعادة الانتفاع الصحيح وحماية الموارد من الهدر والتردي.
- الأبعاد الاجتماعية، أن الاستفادة الصحيحة من المناطق التاريخية التقليدية بمركز المدينة مع الحافظ على طابعها وشخصيتها التراثية يحفظ للمدينة العربية هويتها المعمارية وموروثها الحضاري في عصر تضمحل فيه الموروثات الثقافية على مستوى العالمي، وتضيع الهوية وتنطلي شخصية المدن والسكان بلون وشكل النظام العالمي الجديد.
- الأبعاد السياحية، ان الحفاظ على الموروث العمراني يساعد على استقطاب وجذب السياح للتعرف على ثقافة وفكر وموروث الحضاري متميز يعبر عن ثقافة الأجيال التي كانت تسكن المدينة، إذ تعد

[1] - خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن-نظريات – أساليب- معايير- تقنيات ، مرجع سابق، ص105

الوظيفة السياحية للتراث العمراني مصدر هام للدخل، وتعد الأردن من بين الدول التي تعتمد سياحتها على الموروث المعماري.

- أبعاد سياسية اذ يتم من خلال الحفاظ على التعلم من الماضي والتذكير بأحداث تاريخية مهمة، وتعبر عن حالة المدن في تلك الفترات الزمنية وقيم الحكم ورسوخه وقوته واستقراره.
- أبعاد دينية وعقائدية، وتتمثل في وضع القيم الدينية في المجموعات العمرانية من دور عبادة ومساكن وأسواق.

ثانيا :مستويات الحفاظ على التراث العمراني[1]:

توجد عدة مستويات للحفاظ على التراث العمراني تبعا لحجم ونوع التراث واهميته، ويمكن تصنيفها كما يأتي:

- الحفاظ على العناصر التراثية، وهو عادة ما يتم من خلال المتاحف للحافظ على القطع والعناصر الأثرية بعد ترميمها ومعالجتها بأسلوب علمي يضمن بقاءها وسلامتها.
- الحفاظ على المبنى الواحد، مثل عمليات ترميم وتجديد المباني التراثية وتحويلها إلى متاحف أو مرافق سياحية.
- الحافظ على مجموعة من المباني، في حالة وجود مجموعة من المباني التراثية المتجاورة يتم الحفاظ عليها كمجموعة، وتظهر القيمة التراثية للمجموعة من خلال أهمية كل واحدة.
- الحفاظ على زقاق تراثي في حالة وجود مجموعات من المباني التراثية تمثل اتصال بين منطقة وأخرى على جانبي ممر أو طريق .
- الحفاظ على منطقة تراثية كاملة، ويشمل ذلك المباني والطرق التراثية، وقد استخدمت عددا من الدول وسائل واليات لتنفيذ تشريعات الحفاظ من خلال مخططات وأنظمة، اذ اتبعث الدول أساليب متسلسلة في تدابيرها التنظيمية والفنية لضمان تنفيذ المخططات.
- الحفاظ على المستوى الإقليمي، ويتم التخطيط له على مستوى الإقليم ويتضمن مستويات الحفاظ السابقة، وقد استخدمت الدول المتطورة في مجال حماية التراث ومنها الدولة الأوروبية أساليب تنظيم

[1] - خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن-نظريات – أساليب- معايير- تقنيات ، مرجع سابق، ص106.

عمليات الحماية من خلال تحديد المسؤوليات والصلاحيات، فظهر المستوى الوطني والذي جاء من خلال القوانين والتشريعات العامة ليعزز مفهوم الحماية ويتحكم بمسارها ويوجه أساليبها.

- الحفاظ على المستوى الدولي، ويتضمن الحفاظ على نماذج من التراث العمراني كمثال على التطور الإنساني عامة، وعادة ما تشارك فيه الهيئات العالمية مثل اليونسكو في منتصف القرن العشرين بتجديد الحماية على المستوى الدولي، وذلك باعتبار التراث المعماري للدول هو تراث عالمي وليس حكرا على احد.

ثالثا : أساليب التجديد الحضري

ويتضمن التجديد الحضري ثلاثة أساليب هي: الحفاظ – التأهيل – التطوير[1] :

- **الحفاظ :**

ان الحفاظ على تاريخ المدينة الحضاري وتراثها من خلال الشواهد المعمارية التي تعبر عن ثقافة الأجيال التي سكنت المدينة عبر العصور، اذ يعد الحافظ على تلك الوحدات المعمارية المتميزة من الجوانب المهمة التي تبين مدى قدرة المتخصص في التخطيط على الربط بين الأصالة والمعاصرة، والا يكون الحفاظ بمجرد حماية المبنى من الهدم بل وفق الأسس آلاتية :

- أشغال المبنى باستعمال مناسب تجاري، او حرفي، او سكني، او ترفيهي، او أي استعمال، بحيث لا يترك المبنى بدون أشغال فيؤدي ذلك إلى قلة أهمية، ويكون معزولا عن الاستعمالات الأخرى فتلك مكانته واهميته، في حين عند أشغاله بأي استعمال يجعله جزءا من كيان المدينة الفاعل .
- حماية البنية ذات الفن المعماري المتميز من الهدم وإعادة بناء الأجزاء المتضررة منها بما يضمن استمرار وجودها.

تؤشر الابنية التي تستحق الحفاظ عليها في التصاميم الأساسية المعدة للمدينة.

وعملية الحفاظ على التراث المعماري لابد أن يحدد بضوابط وقوانين لوقف التجاوزات التي تتعرض لها تلك الأبنية من قبل بعض السكان والمؤسسات، خاصة في المدن التي لا يمتلك سكانها وعيا ثقافيا يعزز أهمية تلك الشواهد الحضارية ذات الفن المعماري المتميز الذي يعبر عن حضارة الأجيال الماضية.

[1] - خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن–نظريات – أساليب– معايير– تقنيات ، مرجع سابق ، ص108.

- **التأهيل :**

يستخدم هذا الأسلوب في المناطق التي تكون فيها الأبنية متهرئة جزئيا، اذ تعالج الأماكن المتضررة لزيادة كفاءة المباني من خلال إزالة تلك الأجزاء وإعادة بنائها للحفاظ على المبنى، وإمكانية استغلاله في بعض الاستعمالات المناسبة لها، وهذا يساعد على تفعيل تلك الأبنية وجعلها جزءا مهما من مكونات المدينة، إما اذا تركت بدون استعمال ستكون ذات منظر غير لائق ويقلل من جمالية نسيجها الحضري.

- **إعادة التطوير:**

يعنى إزالة وهدم المبنى وإقامة بناء جديد وفق تصميم حديث ينسجم مع التوسع العمراني للمدينة، وقد يتطلب ذلك إزالة أحياء بأكملها لإعادة بنائها، وهذا ما حدث في فرنسا كما مر ذكره سابقا، اذ ان كثير من الأبنية القديمة تصل الى حالة لاينفع معها الترميم والتأهيل، اذ تنهار الجدران والسقوف، لذا تعد لها تصاميم جديدة تنسجم مع التطور العمراني في تلك الفترة من حياة المدينة.

4- التوسع العمراني:

4- 1- تعريف التوسع العمراني :

هو عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة، وهو أيضا عملية زحف النسيج نحو خارج المدينة سواء كان أفقيا أو رأسيا وبطريقة عقلانية .

ولقد عرف (هوبر وكوتمان Herper and Gottman) عملية التوسع الحضري بالانتشار والامتداد خارج الحدود الموضوعة للمدينة، أي توسع الهيكل الحضري للمدينة وانتشاره (sprawl) دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت فيها تلك العملية[1].

وعرف الدكتور عبد الرزاق عباس حسين مصطلح التوسع الحضري ليشمل ميل السكان للاستقرار في المدن من جهة وتوسع حجوم تلك المدن من جهة اخرى ولاسيما المدن الكبيرة، وقد تكون هذه العملية قد تمت بشكل عشوائي غير منظم او بشكل علمي ومخطط2.

1 – مالك الدليمي ومحمد العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الانسانية ، مطبعة وزارة التعليم العالي ، جامعه بغداد، 1990، ص225-226.

2 – مسلم كاظم حمدي الشكري، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسية في محافظة ديالي، اطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة بغداد، 2006، ص08.

❖ .التكثيف العمراني:

تعتبر عملية التكثيف استهلاك للمجال، وذلك من خلال استغلال الجيوب العمرانية الشاغرة الموجودة داخل النسيج العمراني، وهي أيضا عملية رفع في كثافة المباني وعدد الطوابق داخل النسيج العمراني، وتهدف هذه العملية إلى إنتاج المجال الحضري واستغلاله بطريقة فعالة لتلبية طلبات السكان المتنوعة.

4- 2- أشكال التوسع العمراني:

تعدد وجهات نظر المختصين في تخطيط المدن حول أشكال التوسع الحضري، حيث أكد بعضهم شكلين هما التوسع الأفقي الذي يسود المدن الواقعة في المناطق السهلية والمحاطة بالمناطق المكشوفة، والتي لا توجد فيها محددات طبيعية أو بشرية تحد من تلك العملية، والتوسع العمودي السائد في المدن الحديثة ذات الكثافة السكانية العالية، أو التي توجد فيها محددات طبيعية أو بشرية تحد من توسعها الأفقي [1].

التوسع العشوائي أو الغير مخطط :

هو الامتداد العمراني لاستعمالات الأرض الحضرية من دون خطة سابقة، أي كيفما يشاء توقيع هذه الاستعمالات لمجرد وجود عوامل تساعد في وجود إقامة تلك الاستعمالات.

وهي تتخذ أشكالا عديدة:

- **الشكل التراكمي:**

هو أبسط نمو عرفته المدينة، يتم بملأ مساحات داخل المدينة أو البناء عند مشارفها وأطرافها، وهذا إذا كان سعر الأرض في مركز المدينة مرتفعا مقارنة بأطرافها، حيث تنمو المدينة بشكل حلقات دائرية الواحدة تلي الأخرى، وتتراكم معظم النشاطات والمرافق في وسط المدينة، وخير مثال على ذلك التوسع الحلقي الدائري لمدينة موسكو الكبرى[2].

- **التوسع المتعدد النوى:**

[1]- عطيات عبد القادر حمدي، جغرافية العمران، دار المعارف ،الإسكندرية، 1964 ، ص 101.

[2]- صلاح حميد الجنابي، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ،مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل، 1987، ص343-347).

هو ظهور مدينة حديثة بالقرب من أخرى قديمة، ثم تندمج هذه المدن مكونة مدينة كبيرة (متروبوليتانية) مثال مدينة صنعاء.

- **التوسع المتدرج:**

هو التوسع على شكل قفزات متناثرة، الهدف منها إنشاء مجمعات حضرية غير متصلة بالمدينة المركزية، وإنما هناك مناطق خالية تفصل بينها وبين المدينة المركزية[1].

التوسع الخطي أو الشبكي:

ويتخذ هذا النوع من التوسع الحضري شكل أشرطة ممتدة من مركز المدينة نحو الخارج، مع امتداد طرق المواصلات، مثال مدينة الرياض.

التوسع المحوري:

يمتد هذا التوسع أيضا خطوط النقل والمواصلات، وقد تترك فضاءات واسعة بين تلك الامتدادات ويشبه هذا النوع من التوسع الشكل الخطي أو الشبكي، إلا أن الاختلاف بينهما هو أن التوسع الشبكي يكون نجميا مع خطوط النقل والمواصلات مثال مدينة ميلانو [2].

التوسع المخطط:

يتم هذا الشكل من التوسع عن طريق تدخل الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توجيه التوسع الحضري، وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق والخدمات العامة التي تهدف إلى عدم ظهور التجمعات السكنية المتدهورة ولتوفر السكن المناسب واللائق للسكان، مع مراعاة ظروف المدينة الطبيعية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية، حيث توضع خطة منسقة مدروسة الأبعاد للتوسع الحضري للمدينة مثال مدينة دبي.

ويرى آخرون أن أشكال التوسع الحضري تتجلى على النحو التالي:

الضواحي:

الضاحية نواة حضرية قد تكون واقعة ضمن الحدود البلدية للمدينة أو خارجها بمسافة يسهل الوصول إليها، وترتبط الضواحي بالمدينة المركزية بروابط اقتصادية واجتماعية وثقافية قوية، وترتبط مع المدينة المركزية عبر

[1]- عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية ، بيروت، 1980، ص147.

[2]- صلاح حميد الجنابي، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ،مرجع سابق، ص343.

طرق ومناطق غير زراعية أو مناطق حقول، ويمارس فيها أنشطة اقتصادية مختلفة، مما جعل عددا من الباحثين يطلقون عليها منطقة الوظائف.

- **التوابع الحضرية:**

هي مجموعة من المراكز الحضرية تحيط بالمراكز الحضرية الكبرى تسمى المدن التابعة "Ville Satellites" ويمكن تقسيمها إلى مراتب حجمية على أساس عدد سكانها إلى توابع صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وما مدن الحدائق المحيطة بلندن والمدن المحيطة بباريس ونيويورك إلا نماذج لتلك المدن [1]، ومن صفات مدن التوابع:

- ✓ حاجتها الشديدة للمدينة المركزية على الرغم من استقلالها عنها في كثير من الخدمات التي لا يمكن أن توفرها لسكانها لظروف اقتصادية واجتماعية.
- ✓ تبتعد مدن التوابع عن المدينة المركزية بشكل عام، إلا أنه مع ذلك فإن قسما منها يقترب أحيانا حتى يكاد يلتصق بالمدينة الأم.
- ✓ مدن التوابع أكبر من الضواحي السكنية والصناعية وتقدم نشاطات عمرانية وخدمية أكثر من الضواحي.
- ✓ هناك توابع صناعية يعمل أغلب سكانها في النشاط الصناعي، على الرغم من حاجتها لسد الخدمات في المدينة المركزية.
- ✓ هنالك توابع ترفيهية يقضي فيها السكان القادمون من المدينة المركزية أوقاتهم في الراحة والاستجمام.

4- 3- العوامل المؤثرة في توسع المدن:

تبدأ خدمات المدن عادة كمحلات صغيرة ، ثم ما تلبث أن تنمو المساحة المبنية منطلقة من البقعة المحدودة التي اختار الإنسان موضعها ليقيم عليها مدينة، وتخضع المدن -في نموها- لكثير من العوامل التي يتصل بعضها بالموقع وطبوغرافيته، وباتجاه الرياح، كما أن توزيع الوظائف واستعمالات الأراضي في المدينة وطرق النقل والمواصلات وأسعار الأراضي، تؤثر كلها في اتجاهات نمو أي مدينة.

ومما يضاف إلى ذلك أن نمو السكان ومدى اجتذاب المدينة لسكان جدد- بالهجرة إما من الريف أومن المدن الأخرى -هي أيضا عوامل تؤدي إلى الحاجة المستمرة في زيادة المساحة المبنية، سواء في شكل

[1] -Hugn.D.Chout: Rural geography, An introductory survey,pergamon press,oxford.1972.p38

مساكن أو منشآت ومرافق... الخ، لكي تفي بحاجات السكان وتتوافق مع زيادة أعدادهم.

وأهم العوامل المؤثرة في نمو المدينة والتي تتحكم في تشكيلها العمراني، يمكن تقسيمها إلى نوعين من العوامل، أولهما العوامل الثابتة (البيئية أو الطبيعية) وثانيهما العوامل المتغيرة (البشرية).

ويمكن تحديد أهم العوامل التي تلعب دورا مؤثرا في عملية التشكيل العمراني حسب قوة تأثيرها وفيما يلي عرض لهذه العوامل:

العوامل الثابتة (البيئية – الطبيعية):

الطبيعية أو البيئية التي تكاد تكون ثابتة على مر العصور، وذلك للمكان الواحد وترتبط هذه العوامل بالخصائص الطبيعية للموقع وبخصائصه الجغرافية، من جبال وتضاريس وأنهار وكذلك التربة بكل خصائصها، ويتغير شكل النمو واتجاهه تبعا لتغير الظروف المحيطة بالموقع، فوجود الأنهار والجبال واختلاف طبوغرافية الأرض يؤثر على شكل النمو العمراني للمدينة، إذ يعتبر ذلك واحدا من المحددات القوية للنمو العمراني.

كما تؤثر ظروف الموقع والموضع على التشكيل العمراني، فنجد- مثلا - أن الأنماط العمرانية في المدن الساحلية تختلف عنها في المدن الداخلية، كما أن هذه الأنماط في المناطق الزراعية تختلف عنها في المناطق الصحراوية.

العوامل المتغيرة (التأثيرات البشرية):

عوامل متغيرة تختلف من عصر إلى أخر ومن مكان إلى مكان أخر، وتشمل هذه العوامل الخصائص الاجتماعية، تركيبة السكان، الأنشطة الاقتصادية، النظم والقوانين التخطيطية العمرانية، القرارات السياسية ومدى الأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية، وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه العوامل:

- **الخصائص الاجتماعية وتركيبة السكان :**

وهي من العناصر الأساسية المؤثرة في التشكيل العمراني للمدينة، حيث يتنوع النمط والطابع العمراني معبرا عن الخلفية الاجتماعية والثقافية، إذ أن العادات الاجتماعية للسكان وطريقة معيشتهم وتحركاتهم ونشاطاتهم، تؤثر بصورة واضحة على نظام توزيع المسكن واستعمالات الأراضي وتوزيع الفراغات والمراكز الحيوية ومسارات الحركة.

❖ **الخصائص والأنشطة الاقتصادية:**

وتؤثر في النمو الديموغرافي للمدينة وقدرتها على جذب السكان، لما تتمتع به من فرص عمل أفضل ومستوى مادي مرتفع، الأمر الذي يستوجب تغيرا في النمو السكاني وفي شكل النمو العمراني ونمطه، لأن هذا ينعكس على اتجاهات التنمية وعلى أماكنها، مما يخلق محاور واتجاهات جديدة تجعل الكتلة العمرانية تنمو تدريجيا في اتجاهها، مغيرة بذلك النمط التقليدي المتوقع لنمو المدينة.

❖ **التقدم العلمي والتكنولوجي:**

يتأثر حجم النمو العمراني للمدينة وشكله بالتقدم التكنولوجي الذي يتمثل في وسائل النقل الآلي والحديث وشبكات الطرق الجديدة التي ساهمت في الربط بين أجزاء المدن وامتدادها، كذلك شبكات السكك الحديدية التي تؤدي إلى نمو وظهور مناطق عمرانية جديدة، كما أن هذه الشبكات شطرت مدنا قائمة فأثرت على تكوينها العمراني، كما أن تقدم وسائل الري وشق الطرق وإقامة القناطر والسدود على المجاري المائية كان له أثر في نمو المدينة وتوجيه العمران.

❖ **النظم والقوانين العمرانية والتخطيطية:**

وتتطور هذه النظم والقوانين لكي تواكب متغيرات وعوامل التنمية بالمدن، ومن ثم يتم توجيه العمران بما يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة من البناء بارتفاعات شاهقة، وأشكال متباينة ومسافات ردود متفاوتة في المدينة، وهذا يمثل أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في التشكيل العمراني للمدينة .

العوامل السياسية:

وتفرض الظروف السياسية– أحيانا –تغييرا في حجم وشكل النمو العمراني للمدينة، وعادة ما يكون هذا التغيير مفاجئا لم يكن من المخطط حدوثه، وتؤدى العوامل السياسية –بصفة عامة– إلى إحداث تغييرات في حجم وأعداد المدن نتيجة لضمها أو فصلها، ويؤثر ذلك بدوره في تكوين وتشكيل هذه المدن ووضعها السياسي والإداري.

4–4– التوسع الذكي للمدن:

أولا: مفهوم مصطلح التوسع الذكي (التكثيف العمراني أو المدن المدمجة):

يعتبر الحل الأمثل لحلول توسعة المدن، ويشمل مجموعة من الإجراءات التي تستهدف تشجيع التنمية، في الوقت نفسه الذي يتيح بدائل لأساليب النقل، ويحافظ على المساحات المفتوحة، وينعش الأحياء القديمة.

وعلى المستوى العالم شرعت الحكومات بتطبيق خطط التوسع الذكي، فهو يحافظ على المساحات المفتوحة وتعيد تطوير المناطق الحضرية.

ثانيا: أهداف واعتبارات التوسع الذكي :

- الاستفادة من تصميم المبنى الصغير.
- خلق مجموعة من الفرص السكنية والخيارات المتاحة.
- خلق أحياء يمكن المشي والتجول فيها.
- خلق حاضنة قوية لربط الأمان بالمكان وتعزيز شعور الانتماء.
- الحفاظ على المساحات المفتوحة والأراضي الزراعية، والجمال الطبيعي، والمناطق البيئية الحرجة.
- تعزيز وتطوير مباشر تجاه المجتمعات القائمة.
- توفير مجموعة متنوعة من خيارات النقل.
- صنع قرارات التطوير يمكن التنبؤ بها ونزيهة وفعالة من حيث التكلفة.
- تشجيع المجتمع والتعاون من أصحاب المصلحة في القرارات التنموية.

المبادئ الأساسية للنمو والتوسع الذكي:

- مشاريع إنشاء البنية التحتية الخاصة بالمواصلات وإنشاء النقل العام، وآلية تسعير المواصلات.
- توفير مناظر طبيعية عبر الحفاظ على المساحات الخضراء والاهتمام بالمواقع التاريخية.
- توفير متطلبات الحد الأدنى لمواقف السيارات وإعادة تأهيل المناطق التاريخية.
- تحديد النطاق العمراني ووضع السياسيات لمعاقبة الخروج عن النطاق.
- توفير امتيازات البناء الكثيف أو السماح بالامتداد الراسي في المناطق المرغوب فيها بالنمو.
- شراء الملكيات خارج حدود النطاق العمراني وإلحاقها بمؤسسات الرقابة مثل المناطق البيئية وغيرها.
- التقييم الدور والأثر البيئي لعمليات التنمية.
- التوافق مع القوانين والمخططات المعتمدة وسياسات المجتمعية.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى التعريف بالعمران الصحراوي وكذا المدن الصحراوية مع دور وأهمية التخطيط الحضري فهو يعمل على ايجاد احسن الظروف لإنشاء المدن أو تخطيط للتوسع المجالي لها، ولتوزيع الانشطة والاستعمالات الحضرية في المكان الملائم والوقت المناسب وبما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية، وبين احتياجات التنمية للأجيال المستقبل البعيد من ناحية أخرى لذا فإن دراسة عوامل التوسع في المجال الحضري –المدينة– مرتبطة بالتخطيط الحضري والزيادة السكانية لها.

إن من الإنتاجات الحضرية، الإنتاج المجالي (التوسع الحضري) لتلبية حاجيات السكان وتحسين حياتهم، وغالبا ما يكون على حساب مساحات جديدة، لحد الآن ليس هناك مشكل بمعناه السلبي فتوسع المدن ضرورة عمرانية كونها هي الطريقة الوحيدة لاستمرار حياة المدن، لكن المشكل يكمن في عدم احترام استهلاك المساحات الجديدة، وخاصة عندما تكون أراضي زراعية مجاورة للمحيط العمراني، أو اراضي غير قابلة للبناء بها عوائق ...، وهذا نتيجة عدم الاستغلال الامثل للإمكانيات المتاحة.

الفصل الثالث

التسيير والتخطيط الحضري في الجزائر

1- الحوكمة والتسيير الحضري .

2- سياسة التخطيط الحضري في الجزائر.

3- مستويات التخطيط .

4- الفاعلين والمتدخلين في مجال التعمير.

5- نحو سياسة جديدة للمدينة .

مقدمة الفصل

أدوات التعمير هي التعبير العملي لعملية تخطيط المجال الحضري، فهي نتاج لتطور المدينة وفكر التسيير الحضري، إذ عليه ينبغي أن تتطور هذه الأدوات لكي تصبح بإمكانها أن تتلاءم مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكون المجال الحضري هو المستقبل لموجات النزوح الريفي، الشيء الذي يستوجب معه البحث عن سياسة حضرية عقلانية تضبط نمو وتطور الفضاءات الحضرية.

فالتوسع العشوائي للمدن واستهلاكها غير العقلاني للعقار الحضري، إلى جانب نتائج السياسات السابقة للتعمير، جعل المسألة الحضرية تحديا للسلطات العمومية في ميدان تخطيط المجالات الحضرية، مما استلزم معه وضع إطار قانوني ملائم ينظم المجال الحضري وإحداث هيئات تقوم على التسيير الحضري لهذا المجال، وقد جاء هذا الفصل من أجل إبراز أهم المتدخلين في المجال الحضري مع تحديد أدوات التخطيط المعمول بها وذلك بعد التطرق للتطور التاريخي للسياسة العمرانية التي شهدتها الجزائر، وختاما بالطرق الجديدة للتعامل مع المجال الحضري وإدماجه في خضم مقاييس ورهانات جديدة تفرض نفسها بكل أبعادها.

1 – الحوكمة والتسيير الحضرية:

1-1- تعريف التسيير الحضري :

يعرف بأنه مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسيع البيئات الحضرية، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية، ويتم من خلال دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، ومن ثم إمكانية توجيه هذا التطور[1].

فالتسيير الحضري إذا هو الأداة المناسبة لتجسيد السياسة الحضرية، ويشرع لها ويعتبر من أكبر التوجهات المعالجة للمشاكل العمرانية، ويمثل التسيير الحضري أساس التوازن العمراني، كونه نظام مراقبة العمران في حدود السياسة الحضرية والعمرانية، وأكثر من ذلك حيث ينظم عمليات التخطيط العقاري في إطار تشريعي واعتماد وسائل خاصة، من أجل ضمان تطبيق هذه القوانين في ظل السياسة العامة على أرض الواقع لعمل جهات المراقبة من أجل إيجاد حلول لمشاكل جغرافية معينة[2].

حيث يأخذ بعين الاعتبار :

- مراعاة خصوصية المناطق الحضرية والظروف الاجتماعية للسكان وكذا الاقتصادية والثقافية والعمرانية لإعداد برامج ناجحة.
- مراعاة الفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذ برامج المخططات.
- مراعاة الظروف المادية والمعنوية للمناطق الحضرية للتميز بين منطقة وأخري من حيث عدد السكان والكثافة ودرجة التخلف.
- يمكن القول أن التسيير هو المتدخل الأول والمباشر في تنمية المناطق العمرانية، وتنشيط الأعمال والوظائف القائمة بها والموجهة لها [3].

[1] – فتيحة الطويل، السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية دراسية ميدانية في مدينة بسكرة، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2005 ،ص40.

[2] – عبد العزيز عقاقبة، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر مدينة باتنة نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 ،ص56.

[3] – فتيحة الطويل، السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية، مرجع سابق، ص20.

وعليه فالتسيير الحضري يبرز من خلال بعدين أساسين[1]:

- الأول تقني عملية تدخل:
  - لصيانة المجالات الحضرية الموجودة وضمان ديمومة وظيفتها.
  - لتوجيه استعمالات المجالات الحضرية المستقبلية وتأمين مشروعيتها.

- الثاني اجتماعي : فالمجتمع الحضري ليس مجرد معطية أو معلومة إحصائية تبنى عليها إسقاطاتنا الجمالية وحاجيات لسكان الواجب تلبيتها بل هو أيضا:
  - علاقات يحكمها التشارك في المجال واحد (المدينة، الحي، الشارع، العمارة).
  - عادات تضعها صيغ النزعة الفردية المكتسبة والجماعية المفروضة.
  - مسألة سياسية تحتم وضع استراتيجية لتنظيم وظيفة السكان ونشاطهم، وطابع مشاركتهم في تسيير مجالهم الذي يعيشون فيه ويشاركونه (المجال الخاص والعام).

[1] – فتيحة سامعي، التسيير الحضري الآليات والفاعلون ورهانات الحكم الراشد حالة مدينة باتنة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2012،ص13.

الشكل رقم (33): ملخص التسيير الحضري

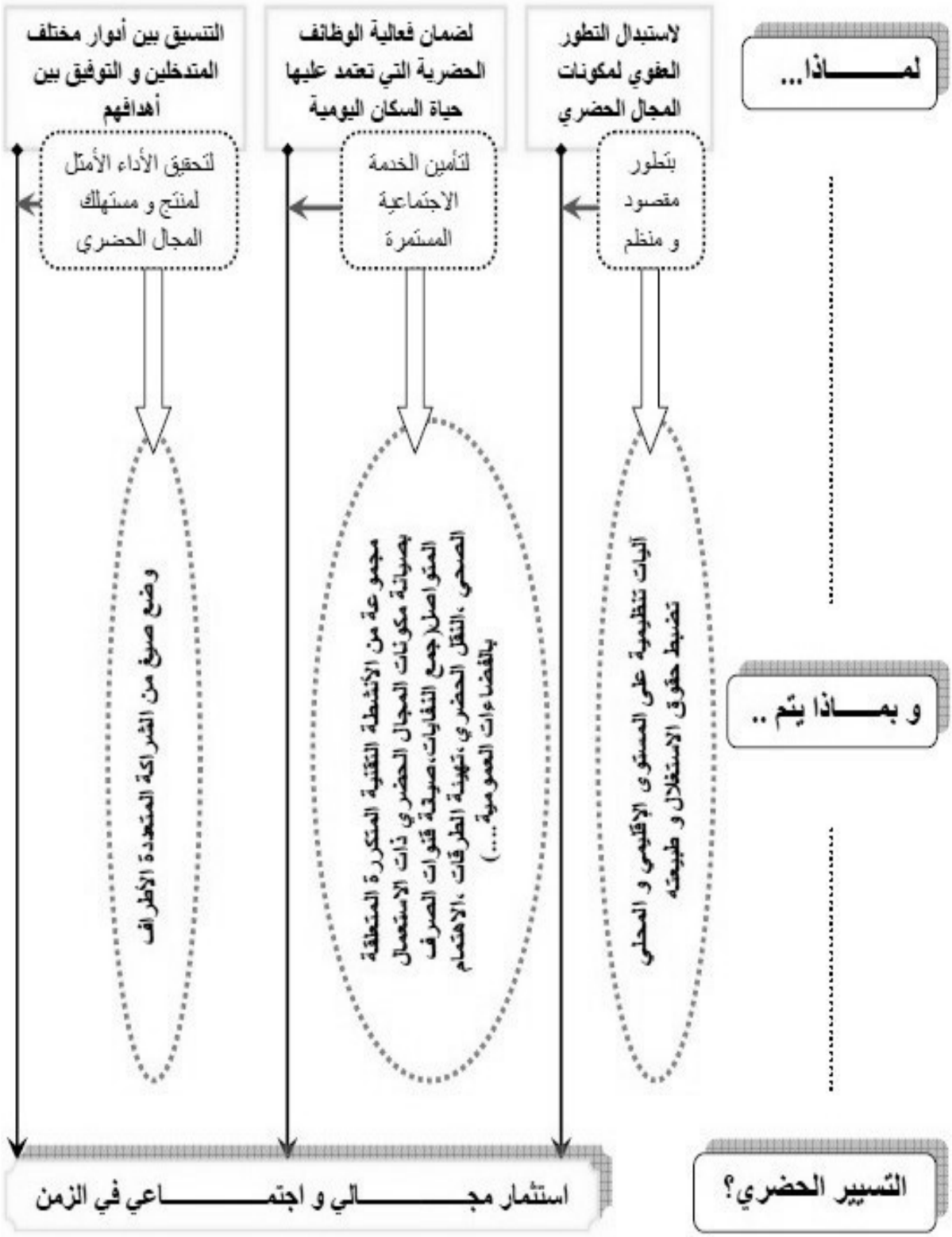

المصدر: فتيحة سامعي، فتيحة سامعي، التسيير الحضري الآليات والفاعلون ورهانات الحكم الراشد حالة مدينة باتنة، المرجع السابق، ص13.

1 – 2– مفهوم الحوكمة الحضرية :

الطريقة للوصول إلى توافق في الرأي وإمكانية التطبيق الأمثل للقواعد والنظم، تركز على مشروعية السلطة والوسائل في تطبيق الديمقراطية [1].

حسب لجنة الحاكمية العامة (commission de la gouvernance globale): مجموعة الأساليب المتعددة والمعتمدة من طرف الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لتسيير أعمالهم المشتركة، فهي طريقة للتعاون بين المصالح المختلفة والمتضاربة [2].

رهانات الحوكمة الحضرية:

- تقوية العمل الديمقراطي المحلي التشاركي من خلال:
  - اشراك مجتمع المدينة في المشاريع التي تعنيهم.
  - مشاركة المعلومات بالاتجاهين صعودا /نزولا.
  - اعتماد مبدأ التشاور في اتخاذ القرار بتقريب سلطة اتخاذه من المواطن الموجه له.
- تحسين وتدعيم الشراكة بين القطاع العام والخاص، بكسر تعديل الحواجز بين الفاعلين العموميين والخواص.
- تشجيع الشراكة والتعاون بين البلديات من خلال:
  - توسيع نطاق التبادل والتشارك بين البلديات بمختلف الصيغ وفي مختلف المجالات.
  - تفعيل دور المنافسة الايجابية بين البلديات.
- ارساء دعائم التنمية المستدامة: استنادا لتقرير Brundtland سنة 1987م وملتقى ريو دي جانيرو سنة 1992م، فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تستجيب لمتطلبات الحاضر دون المجازفة بتلك المتعلقة بالأجيال القادمة، مع تبني ما جاء في أجندة 21 التي تحث على التفكير بشكل عام وشامل والتدخل بشكل محلي.
- تعميم وتوحيد استعمال آليات وأدوات جيدة تستجيب لمتطلبات التسيير، فتعدد الفاعلين الآليات القانونية (المشروعية) تفقد في كثير من الأحيان فعالية التدخل، لذا يجب العمل على ايجاد آليات

[1] - LAFER Azeddine : gouvernance urbaine: Roles et Rapports des Différents acteurs dans les Pratique Urbaines Locales. Cas de la Ville de Tizi-Ouzou, Mémoire de magister en aménagement du territoire, université mentouri cinstantine?annee2010, page24.

[2] - M.Smouts :Du Bon Usage De La Gouvernance En Relations Internationales , In Revue Internationale des Sciences Sociales N°155,Mars1998,Page88.

- وأدوات موحدة تضبط مشروعية تدخل الفاعلين ونجاعة الفعل المشترك.

وعليه فرهانات الحوكمة الحضرية تترجم في 03 محاور أساسية:

- ✓ الشرعية والمشروعية.
- ✓ الفعالية.
- ✓ الاستدامة.

وبالتالي فالحوكمة الحضرية هي المحرك الأساسي لإنتاج المجال الحضري، فهي تعبر عن طريقة ونموذج للتسيير الحضري المحلي (المدينة أو الحي) فهي تسمح ب[1]:

- معرفة المشاريع الحضرية المراد إنجازها: فالتشاور، التحاور والنقاش يسمح بصياغة المشاكل المطروحة بدقة وبالتالي اختيار المشاريع الحضرية الأنسب لإيجاد الحل من حيث الأهمية، الحجم والتمويل المالي.
- التعرف على الفاعلين بالمشروع الحضري من سلطة سياسية (المنتخبين، ممثلي الدولة)، سلطة تقنية (الاداريون) الإطارات المهنية (الخبراء)والمجتمع المدني (الجمعيات)، فتحليل تدخلاتهم وتقييمها، تمكننا من إعادة تفعيل أدوارهم.
- ممارسة الفعل الديمقراطي: فحرية الاختيار من خلال اعتماد أسلوب الاستشارة، تعطي المواطن صفة المواطنة ما ينعكس مباشرة على المشروع الحضري وعلى التنمية العمرانية، فتقبل المواطن المشروع الذي اختاره في وسط معيشته يضمن استدامة فعالية هذا المشروع.
- تحديد الأشكال الحضرية بالمدينة، وتحديد هويتها وطريقة نموها والفاعلين في بلورة استراتيجية تطورها، الشيء الذي يمكننا من معرفة مواقع الخلل وطبيعة التدخل.

1-3- العمران ألتشاركي كأداة فعلية للحوكمة والتسيير الحضري:

نمت فكرة ممارسة العمران التشاركي على نطاق واسع وبطريقة عفوية سنوات 1960م في البلدان الأنجلوساكسونية، والتي كانت تعرف تحت اسم التخطيط التأييدي (Advocacy planning)، لتنتشر

[1] - Pr Cherrad Salah Eddine, Dr Badia Sahraoui: Constantine : Une Métropole A La recherche De La Gouvernance, colloque International : Gouvernance Local Et Développement Territorial Le Cas Des Pays Méditerranées , Université Mentouri, Constantine, page 14-15.

بسرعة في البلدان المتقدمة، وترتبط مباشرة مع الحركات الإيكولوجية اللذان يتقاسمان تقريبا العديد من الرهانات.

ظهوره كان وليد النقد المتواصل للعديد من الجمعيات المحلية التي كانت تنشط من أجل تحسين البيئة العمرانية، وتعزيز قدراتهم في تفعيل القرار الملائم لوضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية، لتكون لهم عين على المراقبة والتأثير على مختلف العمليات التخطيطية والعمرانية، إذ عليه عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس ما يسمى بمنتدى "Community Design" الذي هدف إلى تحسين نظام التخطيط الحضري، مع إعطاء الأولوية للسكان باعتبارهم الفاعل الأساسي في عملية التهيئة الحضرية " فهو يعتبر وسيلة للتغير والتحول الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، بمشاركة المواطنين في القرارات التي تخص محيطهم المعيشي، أو بالأحرى وسيلة من أجل صناعة تركيبة معمارية تستجيب لرغبات سكانها [1].

- **مفهوم المشاركة:**

تعرف المشاركة على أنها " الخطوات التي تمكن أعضاء مجتمع ما بكل أفراده من رجال ونساء وأطفال فقراء كانوا أم أغنياء، من المشاركة في تحديد الكيفية التي يودون تسيير حياتهم، هي تعتبر خطوة جريئة لتقوية وتمكين هذه المجتمعات من تحديد أولوياتها واحتياجاتها واتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق تلك الأولويات [2].

حيث تعتبر أهم معلم من معالم وجود الديمقراطية في المجتمع، أما المشاركة بمفهومها التنموي تعني مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان وخصوصًا الجماعات الأقل خطأ، في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات وبرامج ومشاريع التنمية، التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصًا ما يتعلق منها بتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة.

ولانتهاج مبدأ المشاركة لعمليات التخطيط يستند إلى جملة من التوجيهات و التي أهمها [3]:

1-تطوير اتفاقية عمل لتنفيذ البرامج المخططة.

2-الحرص على تفعيل الإدراك والتعلم لكل المهتمين.

3-ضرورة وجود الثقة المتبادلة ما بين كل الأطراف، ومحاولة كل طرف على فهم الآخر.

---

[1]- Bensebaine Tahar , Production du cadre Bâti en Algérie : de la planification centralisée à la participation citoyenne, thèse magistère,Université de Constantine,2001.

[2]- أمينة بن عميرة ،تقييم مخطط شغل الاراضي لحي البيرو والدقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة ،جامعه أم البواقي ، 2011 ، ص82

[3]- أمينة بن عميرة ،نفس المرجع ، ص 85.

- **مراحل المشاركة:**

إن انتهاج مبدأ ومفهوم المشاركة يتبلور عبر عمل تسلسلي ومنهجي، حيث بتطلب أو يعطي وقتا زمنيا للسكان والأفراد وكذا الإدارات المعنية لفهم ما يتم اقتراحه من أجل إعطاء نوع من الثقة في القرارات المتخذة.

هذا وقد صنف الباحث والأستاذ محمد عبد العزيز عبد الحميد[1] في مواصلته المقدمة تحت عنوان: التخطيط بالمشاركة أداة لاستدامة تنفيذ المخططات العمرانية للقرى مراحل المشاركة إلى أربعة أصناف، تساهم في إعداد عملية المشاركة وهي:

- **الاطلاع وتأهيل الأفراد للمشاركة :**

هي عملية تحفيز وترويج لفكرة المشاركة التي سيشارك فيها أفراد المجتمع المحلي.

- **التحضير:**

هي مرحلة تركز على فهم المخطط من سلطات محلية وأصحاب المصالح، وذلك لبناء الثقة وإيجاد اتصال مباشر مع هذه المجموعات لكسب التأييد للخطط التنموية.

- **المشاركة:**

يتم فيها اتخاذ القرارات في مشروعات التنمية، من خلال تحديد التوجهات الاستراتيجية النابعة من مجموع المشاركين (سياسيين أصحاب المصالح، سكان محليين) لضمان تحقيق المصلحة العامة.

- **الاستمرارية:**

هي مرحلة تسعى إلى تحقيق الاستمرارية في المشاركة من خلال تكوين لجان المتابعة وإعادة صياغة الأهداف وفقا للمتغيرات.

- **الحكم الراشد المحرك الأساسي لعملية المشاركة:**

يستخدم مفهوم الحكم الراشد في القضايا المحلية والوطنية وفى تسير العلاقات الدولية في إطار مفهوم العولمة، وفي نشأته الأولى لم يكن مفهوما سياسيا، بل كان مفهوما نظريا مؤطرا لمنطق السوق الرأسمالية، بما تفرضه من منافسة بين فاعلين اقتصاديين لمراقبة رؤوس الأموال والأرباح والأسواق.

[1] – أمينة بن عميرة ،نفس المرجع، ص85.

أما اليوم فقد أخذ منحى دخل بموجبه في الفضاء الاقتصادي العمومي، والأدوات المؤسساتية المشرفة على تسيير موارده، حسب مصالح المجموعة الوطنية في دولة ديمقراطية.

فمحتواه ينطوي على معان عديدة، أهمها شكل متقدم من الديمقراطية الذي يتيح مشاركة أوسع للمواطنين في تسيير الشؤون العامة ومراقبتها، وينطوي أيضا على ضرورة الالتزام بالشفافية والفعالية في تسيير الموارد والأملاك العمومية والخاصة[1].

2- سياسة التخطيط الحضري في الجزائر :

إن سياسات التخطيط في الجزائر مرت بعدة مراحل حاولت من خلالها الحكومات المتعاقبة ومنذ الاستقلال، عمل على التحكم في قواعد البناء والتوسع العمراني، ورغم أنها غيرت شيئا من مظاهر الحياة العمرانية والاجتماعية، إلا أن هذه القواعد ظلت ناقصة وغير كافية لأسباب موضوعية أهمها: التخلف الاقتصادي والنزوح الريفي والنمو الديموغرافي المفرط وعدم فعالية القوانين والتنظيمات التي طبقت في هذا المجال تنفيذا لسياسة معينة، الأمر الذي أدى إلى انتشار السكن العشوائي واختلال النسيج العمراني لجل المدن الجزائرية.

2-1- مرحلة الاستعمار:

إن الحديث عن التعمير كسياسة وقانون لم يبدأ في الجزائر إلا مع دخول الاستعمار الفرنسي، الذي عمل على استصدار سلسلة من القوانين التي كانت ترمي لبلورة توجهات وأهداف الاستعمار في مجال التعمير والإسكان بالجزائر.

فمع دخول فرنسا للجزائر سنة 1830م تم احتلالها مع باقي المدن الجزائرية الأخرى سواء منها الساحلية أو الداخلية، بدأ عدد سكان المدن يتقلص حيث أصبح لا يزيد عن 5 بالمائة من مجموع السكان الجزائريين آنذاك، والذي قدر بـ 3 ملايين نسمة ويعود السبب في تناقصهم في هذه الفترة إلى سياسة التقتيل الجماعي خلال مقاومة الأهالي للاحتلال، وسياسة الطرد والنفي التي اتبعها الاستعمار ضدهم، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى الاعتصام بالأرياف والجبال أو الهجرة إلى البلدان المجاورة والمشرق العربي[2].

---

[1] – بومدين طاشمة،" الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، نقلا عن عبد العزيز عقاقبة ، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر مدينة باتنة نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعه الحاج لخضر باتنة ، 2010،ص 96 ,

[2]- يحي مدور، التعمير وآليات استغلال العقار الحضري في المدينة الجزائرية حالة مدينة ورقلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الهندسة العمرانية والعمران، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012م ،ص17.

تميزت المدن الجزائرية في مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي بعدم وجود سياسة واضحة في التخطيط، بل كانت هناك محاولات من أجل تهيئة المجال لغرض تقليص الاختلالات والفوارق المجالية والاقتصادية والاجتماعية، كما حدثت تغيرات جذرية في طبيعة الأراضي الجزائرية وأشكال استغلالها، حيث تقلصت ملكية الأراضي للجزائريين واتسعت سلطة المعمرين من خلال قانون 1983م، المعروف ب" senatus consult"

كما عملت على تعمير الموانئ لأنها كانت نقطة وصل بين الجزائر وفرنسا، والتركيز على بناء الهياكل والبنية التحتية بهدف ربط بعضها ببعض.

ولعل من أبرز السياسات التخطيطية في الفترة الاستعمارية التي كانت تسعى لتحسين أوضاع الجزائريين والتنمية مقابل الاستسلام، ومحاولة لخلق صورة مستقبلية للجزائر "مشروع مخطط قسنطينة سنة 1958م الذي كان يهدف إلى تقليص الفوارق الإقليمية، ومحاولة تحسين الواقع المعيشي للسكان الجزائريين، بغية إخماد الثورة التحريرية بتقديم حلول اجتماعية واقتصادية، وصدر على إثرها القانون العام للتعمير سنة 1958م تحت رقم: مرسوم 1463/58 لـ 31 /RF/1958/12 الذي تم تطبيقه في الجزائر سنة 1960م تحت رقم 90/966 لـ 1960/09/60"[1].

2-2- فترة التسيير المركزي 1962-1990:

تم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين هما:

المرحلة الأولى(1962-1978):

انصب فيها اهتمام الدولة على مراجعة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي خلفتها الحرب التحريرية، كما استمر العمل ضمن القوانين الفرنسية الموروثة مثل قانون 1958م الذي عملت به الدولة عدة سنوات بعد الاستقلال، ثم أصدرت الدولة قانون البلديات عام 1967م الذي حدد دور وصلاحيات الجماعات المحلية في ميدان التعمير وفي النسب وتخطيط المدن، أين استعملت فيها وسائل التخطيط المركزي المتمثلة في مخططات التنمية مثل المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 الذي يهدف إلى اقتراح وتوطين التجهيزات والمشاريع التي تشرف البلدية على إنجازها وتسييرها، لتموين مباشر من الدولة ضمن استراتيجية

[1]- محمد الهادي لعروق، السياسات الحضرية في الجزائر "حوليات مخبر البحث في أفريقيا والعالم العربي "، المجلد أ، جامعة قسنطينة 1998م.نقلا عن أمينة بن عميرة ،تقييم مخطط شغل الاراضي لحي البيرو والدقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة مرجع سابق، ص35.

وطنية لمحو الفوارق داخل تراب الوطن، ويعتبر المخطط الثلاثي الأول هو أول مخطط اقتصادي حدد طريقة التنمية بالتنمية بالجزائر وجاء بأهداف عديدة تخص ما يلي:

- ✓ السياسة السكنية للحد من الهجرة الريفية.
- ✓ تحسين ظروف المعيشة.
- ✓ توفير مناصب الشغل.
- ✓ توطين التجهيزات عن المناطق المحرومة.
- ✓ توزيع الاستثمارات ونشر التنمية في المناطق الداخلية وكذا تطوير البنية التحتية.
- ✓ الحد من الفوارق المجالية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.
- ✓ حماية الموارد الطبيعية وتطوير البحث والاكتشاف للموارد المنجمية.

وكما تأكدت هذه السياسة بظهور المخططين الرباعيين "1970-1973" و" 1974-1977" حيث تنفيذ المشاريع الكبرى والبرامج الخاصة، بالإضافة إلى تخصيص عمليات على المستوى المحلي، المخططات الولائية والمخططات البلدية للتنمية ومخططات التجديد العمراني.

وتميزت هذه المرحلة بإصدار قانون الاحتياجات العقارية عام 1974، من أجل حل المشكلة العقارية والتي أصبحت بمقتضاه البلديات مالكة لمختلف الأراضي الداخلة في كامل المحيط التنظيمي مهما كانت طبيعتها، كما ظهرت خلال هذه الفترة محاولات لإقامة شبكة عمرانية متوازنة داخل البلاد، وتخفيف الضغط السكاني على مدن شمال البلاد للحد من سرعة التحضر غير المتوازن، والعمل على توطين الفلاحين بالأرياف.

مع كل هذا بقيت المدن تعاني من مشاكل معقدة، وأوضاع تخطيط غير واضحة في كثير من جوانبه وحركة السكان غير موجهة ومشاكل النزوح قائمة، وخضوع جانب من المدن إلى الأهواء والرغبات ما أدى إلى سوء استخدام الأرض.

في حين اتجهت سياسة التعمير عبر المخططات المبرمجة إلى الاهتمام بالمدن وإهمال الريف، مما أدى إلى تعرض المدن إلى هجرات واسعة وغير موجهة، ترتب عنها ظهور الأحياء غير الشرعية (الفوضوية) التي تفتقر إلى أبسط شروط الحياة العادية، ما يبين ضعف التخطيط وعدم مراعاته لتوازن العلاقات بين المناطق المجاورة للمدن.

المرحلة الثانية (1979–1990):

خلال هذه الفترة تجسدت السياسة العمرانية بشكل أكثر تأكيدا، حيث تميزت بتكفل الدولة رسميا بمشاكل التخطيط العمراني ضمن استراتيجية متكاملة، عملت على التدخل القوي في تخطيط المدن وفي توجيه مموها عبر إجراءات تشريعية ومالية، حيث تم إحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، وتأسست سنة 1981م الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، التي كلفت على الخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية وصدر قانونان في نفس السنة يتضمنان تعديلات لقانون الولاية والبلدية، ينصان على صلاحيات الجماعات المحلية ويزودانها بأدوات خاصة للتهيئة وهي:

المخطط العمراني التوجيهيPUD، المخطط العمراني المؤقتPUP، مخطط التنمية البلديPCD، مخطط التحديث العمراني PMU.

ثم صدر قانون التهيئة العمرانية سنة 1987م يوضح أدواتها على المستويين الجهوي والوطني، والذي كان يحدد آفاق الجزائر إلى غاية 2010م، وهو قانون رقم 03/87 يهدف إلى:

- ✓ تحديد المحاور الكبرى التهيئة العمرانية بدقة.
- ✓ تقليل التنمية من الساحل نحو الهضاب العليا والمناطق الجنوبية من البلاد.
- ✓ تحديد المناطق ذات الأولوية في التنمية كالمناطق الجبلية والمناطق الحدودية.
- ✓ الاهتمام بالمناطق الريفية مع حماية الأراضي الفلاحية الواسعة الإمكانيات.
- ✓ الحفاظ عل المناطق الساحلية.
- ✓ تجهيز المناطق الريفية من أجل تثبيت السكان.
- ✓ التحكم في عملية التنمية للمراكز الحضرية الكبرى وخاصة في شمال البلاد.
- ✓ الاهتمام بالمدن الصغيرة والمتوسطة من أجل احترام الهراركية الحضرية.
- ✓ الاهتمام بالتهيئة المالية ووضع المشاريع الكبرى المهيكلة للمجال.
- ✓ الاهتمام بالسياحة.

كما تضمن هذا القانون أدوات التخطيط ك

- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT.
- المخطط الجهوي للتهيئة الاقليم SRAT .

- المخطط الولائي للتهيئة PAW .
- المخطط البلدي للتهيئة PAC .

وتميزت هذه المرحلة بمحدودية تطبيق الأحكام والقرارات الخاصة بسياسة التهيئة العمرانية للأسباب التالية[1]:

- ✓ السياق التأسيسي من جهة والتخطيط المطبوع بثقل القرار المركزي.
- ✓ عدم استقرار مهمة التهيئة العمرانية وربطها بعدة سلطات وزارية (وزارة التخطيط ووزارة الإسكان).
- ✓ منهج التخطيط أعطى الأولوية للنظرة القطاعية دون الاهتمام بالتوجهات المحلية.
- ✓ اضفاء الطابع الاجتماعي وشبه المجاني على الموارد الطبيعية (الماء والأرض) أسهما في تبذيرها باستبعادها من الحقل الاقتصادي.
- ✓ غياب المناقشة العامة والتشاور أدى إلى تهميش الخصوصيات المحلية.

2-3- في ظل اقتصاد السوق (الحر) (ما بعد 1990)[2]:

تبدأ هذه المرحلة من 1990م حيث عرفت الجزائر تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية جوهرية بدخولها النظام الليبيرالي واقتصاد السوق والتعددية السياسية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وبالتالي التخلي على النمط المركزي في التخطيط.

تم تعديل قانون البلدية عام 1990م، قانون 90-08 المؤرخ في 1990/04/07 حيث دعم القانون المعدل صلاحيات البلدية في ميدان التهيئة والتعمير. الاعتراف بحق الملكية الفردية وبالتالي كان من الضروري إعادة النظر في التشريعات والقوانين السابقة، وإعادة صياغتها ضمن ما يتطلبه اقتصاد السوق، حيث أدخلت الدولة ميكانيزمات ومفاهيم جديدة، تحدد كيفية تدخل الدولة والجماعات المحلية والمتعاملين العمومين والخواص في تسيير المدن وتهيئتها.

[1] – عبد العزيز عقاقبة، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر مدينة باتنة نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعه الحاج لخضر باتنة ، 2010م، ص 112.

[2] – أمينة بن عميرة، تقييم مخطط شغل الاراضي لحي البيرو والدقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة، مرجع سابق، ص38.

أهم قانون يتحكم في تسيير الأوساط الحضرية هو القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المؤرخ في 1990/12/01م، الذي يصدر منه المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير(PDAU) الذي يحدده المرسوم التنفيذي رقم 177/91 ومخطط شغل الارض (POS) الذي يحدده المرسوم التنفيذي رقم 178/91 فهما يقومان على مبدأ أساسي بالاستغلال الأمثل للأراضي، وإدماج مختلف الوظائف الحضرية (السكن، التجارة، الصناعة، الزراعة) ضمن مفهوم المحافظة على البيئة والثروات الطبيعية.

صاحب هذه المرحلة اصدار العديد من القوانين التي نصت على إعادة الاعتبار للملكية الخاصة وحرية المعاملات العقارية من كل القيود، وخلصتها من احتكار البلديات مما يسهل الكثير من تنفيذ توجيهات الأدوات التعميرية التي جاء بها القانون 29/90 وأهم هذه القوانين:

- ✓ قانون التوجيه العقاري 25/90 المؤرخ في 1990/11/18م.
- ✓ قانون الأملاك الوطنية 30/90 المؤرخ في 1990/12/01م.

الجدول رقم (1) :ملخص أهم مراحل التخطيط في الجزائر

السنة	التشريعات الحضرية	التشريعات العامة التي لها علاقة بالتخطيط الحضري	الهياكل التقنية الحضرية	أدوات التخطيط الحضري	أدوات التهيئة العمرانية	المؤسسات والهياكل الإدارية
1962	قانون التعمير الفرنسي لعام 1985	/	مكاتب الدراسات الأجنبية	مخطط التعمير الرئيسي	/	/
1966	/	التعداد الأول للسكن والسكان	مكتب المراقبة التقنية للبناء	/	البرامج الخاصة للتنمية	إنشاء وزارة الأشغال العمومية والبناء، إنشاء نيابة مديرية التعمير
1967	/	صدور قانون البلدية	إنشاء مكاتب وطنية للدراسات العمرانية	مخطط التعمير الرئيسي	/	/
1973	/	إلغاء العمل بقانون التعمير الفرنسي	/	/	/	/
1974	/	/	/	مخططات التحديث الحضري (33مدينة) مخطط التوجيه العام لعمران العاصمة	مخططات التنمية البلدية	إعادة تشكيل الخريطة الإدارية للتراب الوطني (31 ولاية)
1975	قانون رخصة البناء ورخصة التقسيم قانون البناء	القانون المدني	/	مرسوم ترتيب التجمعات الحضرية منظومة التجهيز الحضري مناطق السكن الحضري الجديد المناطق الصناعية تحديد القصبة	تحديد محيط التعمير للبلديات	/

1976	مرسوم تحديد إجراءات التنازل عن الاحتياطات مرسوم نزع الملكية للمنفعة العامة	الميثاق الوطني	/	مرسوم إنشاء تعاونيات البناء مرسوم تحديد الحاجيات العائلية لأراضي البناء	مخططات التهيئة الإقليمية	/
1977	قانون الإسكان	التعداد الثاني للسكن والسكان	/	/	/	إنشاء وزارة التعمير والسكن والبناء
1980	/	قانون البيئة	إنشاء الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية مكاتب دراسات عمرانية جهوية	/	/	إنشاء اللجان الولائية للتخطيط والتهيئة العمرانية
1981	مرسوم جديد يحدد قواعد رخص البناء والتقسيم	قانون البلدية المعدل قانون التنازل عن أملاك الدولة، قانون اللامركزية	/	/	/	/
1984	/	/	/	/	/	إعادة تشكيل الخريطة الإدارية للتراب الوطني (48 ولاية)
1986	مرسوم يحدد أسعار التنازل عن الاحتياطات العقارية	/	/	مرسوم تصفيف الطرق الشبكات العقارية	/	/
1987	/	/	تأسيس شرطة العمران	قانون التهيئة العمرانية	/	/

1990	قانون التوجيه العقاري قانون الأملاك الوطنية قانون التهيئة والتعمير	قانون البلدية المعدل والمتمم	إنشاء اللجان البلدية للتهيئة والتعمير	مرسوم إنشاء وكالات محلية للتسيير العقاري	/	/
1991	قانون نزع الملكية للمنفعة العامة مرسوم خاص بشهادة الحيازة مرسوم خاص بشهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة الهدم وشهادة المتابعة	قانون الأوقاف	مرسوم يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير مرسوم إجراءات إعداد مخططات شغل الأرض	/	/	/
1994	مرسوم يحدد شروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة الهندسة	/	تأسيس لجان الهندسة المعمارية المحلية، تأسيس هيكل أعوان المراقبة في البناء والعمران	/	/	/
2004	القانون المحدد لكيفيات وطرق الإعداد والمصادقة على الوسائل الجديدة للتعمير والمتمثلة في (PDAU) و (POS)	/	المعدل والمتمم	/	/	/

المصدر: محمد الهادي لعروق، التخطيط الحضري في الجزائر، الملتقى حول التحكم في التوسع وتسيير المدن الكبرى في الجزائر –جامعة هواري بومدين– 7مارس 1996م، ص16، نقلا عن فاتح أوذينة، التوافق بين العوامل البيئية وتصميم المخططات العمرانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، 2009م، ص94.

3- مستويات التخطيط :

3-1- التخطيط على مستوى الإقليم :

3-1-1- المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT:

يعكس المخطط الوطني للتهيئة العمرانية المنظور المستقبلي لشغل التراب الوطني، بالنظر إلى استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المدى الطويل، وتجسيد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني وتنظيمه، وتشكل الإطار الاستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية وتعيين أماكنه، فالمخطط الوطني للتهيئة العمرانية "يحدد الاستراتيجية العامة لعملية شغل التراب الوطني وقواعد إعادة التوزيع المتوازن للأنشطة والتعمير ويضبط المبادئ التي تحكم تنظيم الهياكل الأساسية الكبرى، وتحديد مواقعها والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية [1].

إن المخطط الوطني للتهيئة العمرانية بصفتها المنظور الشامل والمنسجم الطويل الأمد لشغل المجال الوطني، تشكل إطار التشاور بين القطاعات والتنسيق بين المناطق.

3-1-2- المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية SRAT:

سعيا وراء التكفل بأهداف التنمية الجهوية وضمان أكبر دقة في تحديد اختيارات وأعمال التهيئة العمرانية، حيث يقوم المخطط الجهوي بتبسيط وتكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، قصد القضاء التدريجي على الاختلالات والتفاوتات الجهوية وتشجيع التنمية والتكامل بين الجهات ويبين كل مخطط جهوي للتهيئة الإقليمية تفاصيل الصورة المستقبلية لإقليم الجهة.

وتعد على الأمد الطويل ولفترة مماثلة للمخطط الوطني، ويحدد المخطط البرامج والأعمال على فترات زمنية تتماشى وشروط التخطيط الوطني، ويتم إعداد المخطط الجهوي من طرف الهياكل المكلفة بالتهيئة العمرانية، بالاتصال والتشاور مع الإدارات والجماعات المحلية المعنية، ويتم إقرارها عن طريق التنظيم وتتم مراجعتها ضمن نفس الأشكال.

3-1-3- مخطط التهيئة الولائي PAW:

يعد وسيلة حقيقة لتطبيق السياسة الوطنية في هذا الميدان عن طريق تطبيقه لبنود الخطة الوطنية للتهيئة الإقليمية، وتفصيله للخطة الجهوية التي تتبعها الولاية المعنية، فهو يهدف إلى توضيح التوجيهات المعدة في

[1] L'Algérie de demain ; ministère de l'aménagement du territoire –page 324.

المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم، وشرحها فيما يخص الإقليم الذي تتعلق به وإدخال التوجيهات الخاصة لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي تهيكل الولاية فهو يحدد:

- توجيهات البلدية الرئيسية.
- توجيهات التنمية والأعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن الضروري على مستوى توزيع الأنشطة، وتوطين السكان بين مختلف المساحات المخططة ومختلف بلديات كل منها.
- تنظيم الهياكل الأساسية ومناطق الأنشطة الاقتصادية أو الخاصة بالاستصلاح.
- بنية التجمعات الحضرية والريفية وقواعد التماسك القطاعي والزمني لتطوير الولاية، من خلال علاقتها مع المخطط الجهوي.

3-2- على المستوى المحلي :

لقد حدد القانون29/90 المؤرخ في أول ديسمبر1990م، الإجراءات القانونية الجديدة في مجالي التهيئة والتعمير عبر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU) كذلك مخطط شغل الأراضي (POS) فقد انتهجت الجزائر هاتين الأداتين محاولة بذلك تحقيق الآمال التي يرجوها المجتمع بإتباع وسائل علمية، إذ أن هذه المخططات مرتبطة بمبدأ الاختيار الذي يبنى على التقييم ولمقارنة، وفي ضوء ذلك كله يكون الانتقاء والمفاضلة، وخاصة إذا كانت هنالك مجموعة متعددة من الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وهكذا لابد أولا من اختيار الأهداف، ثم تحديد الأسلوب المتبع في مثل هذه الدراسات، وأخيرا تأتي مرحلة تنفيذ الأسلوب المقترح.

و من الأهداف العامة لأدوات التهيئة والتعمير:

- التحكم في سياسة التهيئة والتعمير بصورة دقيقة.
- إعطاء الصبغة القانونية في التعامل مع البناء والتعمير.
- اشتراك جميع القطاعات والمصالح والمواطنين في تهيئة المحيط.
- التعامل مع الوعاء العقاري بطريقة اقتصادية وعقلانية وعلمية.

3-2-1- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P.D.A.U:

تتكون أدوات التعمير من المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي، حيث تحدد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية، كما تضبط توقعات التعمير وقواعده وتحدد على وجه الخصوص

الشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المجال، ومن جهة أخرى تعيين أراضي مخصصة للخدمات والبناء.

تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة التخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات العامة، آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخططات شغل الأراضي.

محتواه: يتكون من:

– تقرير وجيهي:

يقدم فيه ما يلي:

أ/ تحليل الوضع الحالي والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتراب المعني.

ب/ نمط التهيئة المقترح بالنظر إلى التوجهات الخاصة بمجال التهيئة العمرانية.

– التقنين:

يحدد فيه القواعد المطبقة بالنسبة لكل منطقة مشغولة في القطاعات كما هي محددة في المواد 20-21-22-23 من القانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م، المتعلق بالتهيئة والتعمير حيث يحدد:

- جهة التخصيص الغالبة للأراضي ونوع الأعمال التي يمكن حصرها أو إخضاعها بشروط خاصة.
- الكثافة العامة الناتجة عن معامل شغل الارض.
- الارتفاقات المطلوب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشائها.
- المساحات التي تتدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود المرجعية المرتبطة بها، وذلك بإبراز مناطق التدخل في الأنسجة العمرانية والفضاءات الواجب حمايتها.
- تحديد المواقع والتجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية والخدمات والأعمال ونوعها، ويحدد فضلا عن ذلك شروط البناء الخاصة داخل بعض الأجزاء الترتيبية.

– وثائق بيانية :

وتشمل المخططات التالية:

أ/ مخطط الوضع القائم حيث يبرز فيه الإطار المشيد حاليا والطرق والشبكات المختلفة.

ب/ مخطط التهيئة ويبين ما يلي:

- القطاعات المعمرة– القابلة للتعمير– المخصصة للتعمير المستقبلي– غير القابلة للتعمير.
- بعض أجزاء الأرض: الساحل، الأراضي الفلاحية ذات الإمكانيات المرتفعة والجيدة والأراضي ذات الصبغة الطبيعية والثقافية البارزة.
- مساحات تدخل مخططات شغل الأراضي.

ج/ مخطط الارتفاقات: يجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشائها.

د/ مخطط التجهيز: يبين خطوط مرور الطرق وأحسن السبل لإيصال ماء الشرب وماء التطهير وكذلك تحديد مواقع التجهيزات الجماعية ومنشآت المنفعة العامة.

– أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

- يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع.
- يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات ومواقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.
- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.
- يقسم المجال الذي يتدخل فيه إلى قطاعات والمعرفة كما يلي:
  * القطاعات المعمرة.
  * القطاعات القابلة للتعمير.
  * القطاعات المخصصة للتعمير المستقبلي.
  * القطاعات غير القابلة للتعمير.

مجالات تدخل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المجال إلى قطاعات، حيث أن القطاع هو جزء ممتد من تراب البلدية، وقع تخصيص أراضيه للاستعمالات الخاصة وآجال محددة للتعمير والتهيئة.

❖ **القطاعات المعمرة:** وتشمل كل الأراضي حتى وإن كانت غير مجهزة بجميع التهيئات التي تشغلها بنايات متجمعة ومساحات فاصلة، وما بينها مستحوذ على التجهيزات والنشاطات أو غير مبنية كالمساحات لخضراء، الحدائق، المساحات الحرة والغابات الحضرية ،كما تشمل أيضا الأجزاء الواجب تجديدها أو إصلاحها.

- **القطاعات المبرمجة للتعمير**: وتشمل القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط وآفاق 10 سنوات حسب الأولويات المنصوص عليها.
- **قطاعات التعمير المستقبلية**: وتشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد على آفاق 20 سنة حسب الآجال المنصوص عليها، وكل الأراضي المتواجدة لقطاعات التعمير المستقبلية خاضعة مؤقتا لارتفاق بعدم البناء، ولا يرفع هذه الارتفاق إلا بالنسبة للأراضي التي تدخل في حيز تطبيق مخطط شغل الأراضي المصادق عليه.
- **القطاعات غير القابلة للتعمير**: وهي القطاعات التي يمكن أن تكون حقوق البناء منصوص عليها ومحددة بدقة، وبنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لمناطق هذه القطاعات.

3-2-2- مخطط شغل الأراضي POS :

التعريف بالمخطط:

يعتبر مخطط شغل الأراضي أداة من أدوات التهيئة والتعمير الفعالة التي تم إنشاؤها وفقا للقانون 29/90 الصادر بتاريخ 1 ديسمبر 1990م، يحدد بالتفصيل حقوق استخدام الأراضي والبناء في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعبير.

أهدافـه :

- تحديد بصفة مفصلة الشكل الحضري، التنظيم، حقوق البناء، واستعمال الأراضي بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المبنية.
- تعيين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به والمعبر عنها بالمتر مربع(م^2)من الأرضية المبنية خارج البناء، أو بالمتر مكعب (م^3) من الأحجام وأنماط البنايات المسموح بها واستعمالاتها.
- تحديد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة وكذا تخطيطات ومميزات طرق المرور.
- تحديد الارتفاعات (المجالات الأمنية).
- تحديد الأحياء، الشوارع، النصب التذكارية، المواقع والمناطق والواجب حمايتها أو تحديدها أو اصلاحها.
- تعيين الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها ووقايتها.

كما يأخذ على عاتقه من خلال المشاريع العمرانية المظهر الوظيفي والشكلي للمدينة، ويعرف قواعد التركيب أو التكوينات المختلفة التي تسمح للمدينة بالتطور عمرانيا وفق تنظيم محكم وجيد.

يحدد القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 91/ 178 المؤرخ في 28 ماي 1991م، والذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها.

محتوى مخطط شغل الأراضي :

يكون قوام مخطط شغل الأراضي كما يلي:

– لائحة تنظيم (تقنين): تتبلور كما يلي:

- مذكرة تقديم يثبت فيها تلاؤم أحكام مخطط شغل الأراضي مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك البرامج التنموية المعتمدة للبلدية على مختلف الآفاق.
- جانب القواعد التي تحدد لكل منطقة متجانسة: نوع المباني المرخص بها أو المحظورة، ووجهتها وحقوق البناء المرتبطة بملكية الأرض التي يعبر عنها بمعامل شغل الأرض (COS)، ومعامل ما يؤخذ من الأرض (CES) مع جميع الاتفاقات المحتملة.

كما يبين التقنيون شروط شغل الأراضي المرتبطة بما يأتي:

✓ المنافذ والطرق.

✓ وصول الشبكات إليها.

✓ خصائص القطع الأرضية.

✓ موقع المباني بالنسبة إلى الطرق العمومية وما يتصل بها.

✓ موقع المباني بالنسبة إلى الحدود الفاصلة.

✓ موقع المباني بعضها من بعض على ملكية واحدة.

✓ ارتفاع المباني.

✓ المظهر الخارجي.

✓ موقف السيارات.

✓ المساحات الفارغة.

إضافة إلى ذلك يبين نوع المنشآت والتجهيزات العمومية وموقعها، وتحدد الطرق والشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، والتي تتحملها الجماعات وكذلك آجال إنجازها.

– الوثائق البيانية:

تتكون أساسا من:

- مخطط بيان الموقع بمقياس 2000/1 أو 5000/1.
- مخطط طبوغرافي بمقياس 500/1 أو 1000/1.
- خريطة للقوانين الجيوتقنية بمقياس 500/1 أو 1000/1.
- مخطط الوضع القائم بمقياس 500/1 أو 1000/1 يبرز الإطار المشيد حاليا وكذلك الطرق والشبكات المختلفة والإرتفاقات الموجودة.
- مخطط تهيئة عامة بمقياس 500/1 أو 1000/1 يحدد ما يأتي:

  * المناطق القانونية المتجانسة.

  * موقع إقامة التجهيزات والمنشآت ذات المصلحة العامة.

  * خط مرور الطرق والشبكات المختلفة مع إبرازها، تتحملها الدولة وما تتحمله الجماعات المحلية.

  * المساحات الواجب الحفاظ عليها نظرا لخصوصيتها.

- مخطط التركيب العمراني بمقياس 500/1 أو 1000/1 يتضمن عناصر التقنين مصحوبة باستحراز (axonométrie) يجسد الأشكال التعميرية والمعمارية.

مراجعة مخطط شغل الأراضي:

لا يمكن مراجعة مخطط شغل الأراضي إلا بالشروط التالية:

- إذا لم ينجز في الأجل المقرر لإتمامه سوى ثلث حجم البناء المسموح به، من المشروع الحضري أو البنايات المتوقعة في التقدير الأولي.
- إذا كان الإطار المبني الموجود في حالة خراب أو في حالة من القدم تدعو إلى تجديده.
- إذا كان الإطار المبني قد تعرض لتدهورات ناتجة عن ظواهر طبيعية.
- إذا طلب ذلك، وبعد مرور خمس سنوات من المصادقة عليه أغلبية ملاك البنايات البالغين على الأقل نصف حقوق البناء التي يحددها مخطط شغل الأراضي الساري المفعول.

لمخطط شغل الأراضي أهمية أساسية في تخطيط أو تنظيم وهيكلة المجال الحضري أو الريفي، لأنه من صلاحيات الجماعات المحلية (تصور محلي)، وهو بالتالي يسمح لمسؤولي البلدية من التحكم في ميداني التهيئة و التعمير بصرامة وفعالية مراقبة وإنجازا، بمعنى آخر فهو من آليات التسيير الأساسية على هذا المستوى.

4- الفاعلين والمتدخلين في مجال التعمير:

4-1- على المستوى المركزي[1]:

تتدخل سلطات إدارية متعددة أثناء مرحلة إعداد المخططات، كما أن البعض منها يتدخل في عقود التعمير.

- في مجال أدوات التعمير:

تتدخل خلال هذه المرحلة السلطات الإدارية والمركزية والمتمثلة في كل من وزارة السكن والعمران والوزير المكلف بالجماعات المحلية وذلك من خلال:

- إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إذا كان التراب المعني تابع لولايات مختلفة، وفق ما نصت عليه المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 1991/05/28م.
- إعداد مخطط شغل الأراضي إذا كان التراب المعني تابع لولايات مختلفة، وفق ما نصت عليه المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 178/91 المؤرخ في 1991/05/28م.
- وخلال المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بقرار مشترك من الوزيرين السابقين بعد استشارة الوالي أو الولاة المعنيين إذا كان التراب المعني تابع لولايات مختلفة، طبقا للمادة رقم 15 من المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 1991/05/28م.

- في مجال عقود التعمير:

كما أن السلطات الإدارية المركزية تتدخل في عقود التعمير وخاصة في:

- تسليم رخصة التجزئة من قبل الوزير المكلف بالتعمير بعد الاطلاع على رأي الوالي أو الولاة المعنيين بالنسبة للمشاريع المهيكلة ذات المصلحة الوطنية أو الجهوية، طبقا للمادة رقم 67 من القانون 29/90.
- وبالمصادقة على البرامج السكنية التي يفوق عددها 100 مسكن تبعا للتعليمة للوزارية رقم 73 بتاريخ 2006/05/17م.

4-2- على المستوى المحلي[2]:

- البلدية:

البلدية في الجزائر هي الهيئة القاعدية لهرم الإدارة العامة للدولة، فهي الأرضية الأساسية التي يرتكز عليها

1 - يحي مدور، التعمير وآليات استغلال العقار الحضري في المدينة الجزائرية حالة ، مدينة ورقلة، المرجع السابق، ص 27.

2 - يحي مدور، نفس المرجع ، ص 27.

الحكم بالنظر لدورها الفاعل في رفع كفاءة الأداء الإداري والتنموي للدولة، وفي تقريب الإدارة من المواطن بما يسمح بتنمية المجتمع وتحقيق رفاهيته، حيث يستند عملها على مبدأ اللامركزية الذي يعطي للجماعات المحلية حزمة من المهام والاختصاصات التي تيسر وتسرع اتخاذ القرار على المستوى المحلي بعيدا عن سيطرة الإدارة المركزية، ومع ربط هذه الاختصاصات والمهام بتحقيق السياسات والأهداف الإنمائية في الإطار القومي للدولة، كما أنها هيئة ديمقراطية تمثيلية لأن مجلسها ينتخب من طرف السكان المحليين، وبذلك فهي تعبر بكفاءة عن تطلعات السكان واختياراتهم.

ونظرا لأهمية البلدية أسندت الدولة الأدوار الأولى لها في سياسة التعمير التي تعتبر أقوى وأكثر الخدمات التصاقا وتأثيرا في حياة السكان لما لها من مردود فاعل في توفير الخدمات والمرافق والمنشآت التي تضمن ترقية إطار المعيشة وتحسين رفاهية البيئة لحضرية، وذلك من خلال أدوات التهيئة والتعمير وهي على صنفين: "المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير" " مخطط شغل الأراضي".

وقد نص قانون التهيئة والتعمير في المادة24 و 34 على وجوب تغطية كل بلديات الوطن بمخططات التهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي، وعلى أن يكون أعداد المشاريع لهذه المخططات وبصفة حصرية وبمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي، وعلى أن تطبق الأجهزة التابعة للدولة والجماعات المحلية توجيهات هذه المخططات ،كما فصلت المراسيم التنفيذية الإجراءات التكميلية التي تضمن تجسيد مبدأ الإلزام والمسؤولية، بإعطاء سلطة الموافقة على هذه المخططات بالمداولة من المجلس الشعبي البلدي.

– مديرية التعمير والبناء:

ظهرت هذه الهيئة بعد القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 جويلية 1980م، وتتمثل مهمتها فيما يلي:

- تتولى مهمة اختيار موضوع مشروع السكن بطلب من ديوان الترقية والتسيير العقاري، أو أي هيئة أخرى تابعة للولاية.
- تقوم بالمراقبة الشاملة للمشاريع طبقا لما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأرض.
- تساهم مع مكتب الدراسات في القيام بدراسة المشروع، وتحضير الملف الخاص بطلب الاستثمارات.
- تحضير دفاتر الشروط لغرض إنجاز المشاريع.
- دراسة ومتابعة مراحل إنجاز المشاريع.
- إعداد برامج موزعة على مختلف البلديات.

- القيام بالتنسيق بين أرباب العمل.
- الإشراف على مشاريع التهيئة الخارجية والشبكات المختلفة.
- إعداد الحوصلة السنوية للمشاريع المنجزة والتي في طور الدراسة للوزارة.
- إعداد الحوصلة الشهرية للمشاريع المنجزة والتي طور الدراسة للولاية.

كما توجد على المستوى المحلي إدارات وأجهزة أخرى تتدخل في ميدان التعمير، سواء أثناء مرحلة إعداد وثائق التعمير أو أثناء تنفيذها.

أ– أثناء إعداد وثائق التعمير:

كما تتدخل أثناء مختلف المراحل التي تمر بها عمليات إعداد وثائق التعمير سلطات أخرى، نصت المادة رقم 08 من المرسوم التنفيذي رقم 318/05 المؤرخ في 2005/09/10م يستشار وجوبا كل من الفلاحة والتنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني والمواقع الأثرية والطبيعة، البريد والمواصلات، البيئة والتهيئة العمرانية، والسياحة.

ب– **أما أثناء دراسة مشاريع عقود التعمير:**

تنظر في المشاريع كل المجالس البلدية والمصالح المدنية، ومصالح الكهرباء والغاز، ووكالات توزيع المياه ومديرية الاتصالات الهاتفية، وقد تدرسها أيضا مديرية المصالح الفلاحية ويمكن أن تتدخل إدارات أخرى حسب نوعية المشروع.

– الوكالة العقارية:

هي هيئة عمومية تقوم بتسيير الممتلكات الموجودة، أو تعزم اكتسابها طبقا لدفتر الشروط المنصوص عليها في القانون الذي أنشأ هذه الوكالة طبق للمرسوم التنفيذي رقم 405/90 المؤرخ في 1990/12/22م، وعليه فالوكالة المحلية للتنظيم والتسيير العقاري هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تقوم بشراء وبيع الأراضي وتهيئتها من طرف المجالس الشعبية البلدية أو المجالس الشعبية الولائية.

وتنحصر اختصاصات الوكالات المحلية للتنظيم والتسيير العقاري الحضري في ميدان التعمير بما يلي:

- تنفيذ العمليات المرتبطة بتكوين مجمع الاحتياطات العقارية تطبيقا لتوجيهات مخططات التعمير والتوجيه وتعليماتها.
- تكليف من يقوم بالدراسات والأشغال بتهيئة المناطق السكنية والصناعية.

- تساعد السلطات المحلية والمصالح المعنية في مراقبة المتعاملين الموجودين في مناطق التهيئة التي تتكفل بها الوكالة تبعا لتعليمات مخطط التهيئة.
- تسهر على برمجة الأعمال بين المتدخلين في المناطق التي تتكفل بها وعلى تنفيذها.
- تساعد أجهزة الجماعات المحلية في تحضير وسائل التعمير وأدواتها بإعدادها وتنفيذها، وذلك في إطار مهمتها العامة وفي حدود إمكانياتها أن تقوم بترقية الأراضي المفرزة والمختلفة الأنشطة تطبيقا لوسائل التهيئة والتعمير المقررة، أو تكلف من يقوم بترقية ذلك.

4-3- مكاتب الدراسات:

هو شخصية معنوية أو طبيعية مكلف من طرف صاحب المشروع من أجل ضمان متابعة سير مهمة واحدة أو عدة مهام، ويجب أن تتوفر فيه شروط التأهيل العلمية والقدرات التقنية والوسائل الضرورية.

4-4- السكان:

إن اشراك المواطنين في التسير والتخطيط العمراني ومراعاة مصالحهم، يولد لديهم مرونة في تقبل محاولات التدخل المبرمجة على النسيج العمراني الذي يقطنونه، ويساعدهم على تأطير أنفسهم لإنجاح العمليات التعميرية، وهذا التعاون يحول هؤلاء المتدخلين القائمين بالتجزئات اللاشرعية والمرتكبين للمخالفات العمرانية والذين يخلقون عوائق لإفشال كل محاولات التدخل العمراني إلى مشاركين يناصرون مخططهم.

5- نحو سياسة جديدة للمدنية :

المدينة الجزائرية تعاني اليوم من عدة اختلالات وفي مختلف المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، حيث أن عدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية من الشمال إلى الجنوب وزاد من هجرة السكان، وهذا ما أدى إلى خلق فوضى في المدن الجزائرية، وانتشار العمران الفوضوي نتيجة الحاجة إلى العقار، ورغم وجود قوانين تتعلق بالمدينة وضوابطها إلا أن هذه القوانين لم تعد فاعلة لعدم تماشيها مع تطور المدينة الجزائرية، كل هذا أدى إلى استصدار مشروع القانون التوجيهي للمدينة والقوانين الخاصة والمتعلقة بالتنمية المستدامة بجميع أنواعها ومجالها ولاسيما منها:

* قانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001م يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
* قانون 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002م يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.
* قانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

* قانون 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006م المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.

* قانون 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008م المتعلق بقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها.

* قانون 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010م المتعلق بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

ويمكن القول المدينة هي مؤسسة بشرية يتعين تنظيمها وتسييرها لتحقيق الانسجام الاجتماعي وانسجام الظروف الحياتية لسكانها، وهي بمثابة سوق للبضائع والأفكار ومركز الحضارة، ونظرا لأهمية الحياة الحضرية تتزايد الاهتمام بقضايا المدن وطنيا وإقليميا ودوليا وبروز منظمات، هيئات وجمعيات تعنى بشؤون المدن، وإقامة ملتقيات هنا وهناك حول مشكلات المدن المختلفة، واستحداث مواثيق وقوانين وطنية وأخرى دولية لجعل الحياة بالمدن أكثر راحة وربطها بالتنمية المستدامة (Le développement durable) وتعني التنمية التي تستجيب لمتطلبات وحاجيات الحاضر دون المساس بقدرات لأجيال القادمة على الاستجابة إلى حاجاتهم، وهو واقع بدأ يفرض نفسه بقوة في البلدان الأوربية بظهور مشروع (المدينة المستديمة La ville durable) التي تعنى بجميع أوجه الحياة الحضرية دون المساس بالجوانب البيئية، الاقتصادية والاجتماعية.

فقيام سياسة المدينة يرتكز على أساس تقاطع ثلاثة محاور أساسية وهي : العوامل البيئية ،الاجتماعية والاقتصادية، شأنها شأن التنمية المستدامة.

فرغم وجود قوانين عمرانية سابقة تتعلق بضبط المدينة إلا أنها لم تعد فعالة، لعدم تماشيها مع تطور المدينة الجزائرية ورهانات العولمة التي توجهها. "أدى هذا إلى استصدار مشروع القانون التوجيهي للمدينة سنة 2005م. يرجع تاريخ 2005/15/15م إلى اليوم الذي تم فيه إيداع ملف القانون على البرلمان ليتم التصويت عليه في 3 جانفي 2006م، وإصداره في الجريدة الرسمية يوم 20 فيفري 2006م تحت رقم القانون 06/06 المتضمن للقانون التوجيهي للمدينة".

يندرج مشروع هذا القانون في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها. فهو يقوم على جملة من المبادئ تتمثل في وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة، ويكرس مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة، والإسهام في إنجاحها وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة، مع تجسيد مهام المراقبة ومتابعة كافة النشاطات المتعلقة بسياسة المدينة، والتركيز على تحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم، والتقليل من الاختلالات في المناطق الحضرية، ومراقبة توسع المدن واعتماد قواعد التسيير والاستشارة.

5-1- المبادئ العامة لسياسة المدينة : تتلخص فيما يلي:

1. التنسيق والتشاور.
2. اللاتمركز .
3. اللامركزية .
4. التسيير الجواري .
5. التنمية البشرية .
6. التنمية المستدامة .
7. الحكم الراشد.
8. الإعلام .
9. الثقافة .
10. المحافظة .
11. الإنصاف الاجتماعي.

5-2- الإطار والأهداف لسياسة المدينة:

تهدف سياسة المدينة مثلما جاء في المادة رقم 6 إلى توجيه وتنسيق كل التدخلات لاسيما تلك المتعلقة بالميادين التالية[1]:

- تقليص الفوارق ما بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي.
- القضاء على السكنات الهشة.
- التحكم في مخططات النقل وحركة المرور.
- تدعيم الطرق والشبكات المختلفة.
- ضمان توفير الخدمة العمومية.
- حماية البيئة.
- الحماية من الأخطار الكبرى وحماية السكان.
- مكافحة الآفات الاجتماعية.
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن.

[1] - القانون التوجيهي للمدينة 06/06 الموافق لـ 20 فيفري 2006م (الجريدة الرسمية رقم 15).

- اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية.

5-3- الأدوات التطبيقية لتحقيق سياسة المدنية:

تتوفر الجزائر على جملة من التشريعات الإقليمية والحضرية التي تخدم سياسة المدينة وفق مسار تناسقي ومتكامل:

ففيما يخص الإقليم، يسمح القانون 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة إلى تحديد الأدوات التالية:

- مخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT.
- المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT.
- المخطط الولائي لتهيئة الإقليم PAW.

التخطيط الحضري ومخططات التنمية تكون محدد من خلال القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي حدد الأدوات التالية:

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU.
- مخطط شغل الأراضي POS.

إن قانون المدينة 06/06 سمح بميلاد مجموعة مهمة من المخططات هي الآن رهن التجربة والدراسة، كون المراسيم التنفيذية لهذا القانون لم تصدر بعد. هذه الأدوات تتمثل في:

- مخطط التنمية وتهيئة فضاءات العواصم SDAAM.
- مخطط التناسق الحضري SCU.
- الخريطة الاجتماعية الحضرية CSU.
- الخريطة العقارية الحضرية CFU.
- نظام المعلوماتية الجغرافية SIG.

إن تحقيق الانسجام بين مختلف وثائق التخطيط الحضري من أجل تسيير حضري فعال على الصعيد التنظيمي، يتعين على كل مخطط سواء كان إقليمي أو حضري أن يكون مطابقا للمخطط الذي يسبقه، والذي يستمد منه توجيهاته الكبرى والخطوط العريضة له، فالأمر هنا يتعلق بمعالجة المستوى الوطني حتى الوصول إلى المستوى المحلي، والشكل التالي يوضح إلزامية تسلسل وتناسق أدوات التهيئة الإقليمية مع أدوات التهيئة الحضرية.

الشكل رقم (34): تتابع وتكامل أدوات التخطيط الإقليمي والحضري في الجزائر

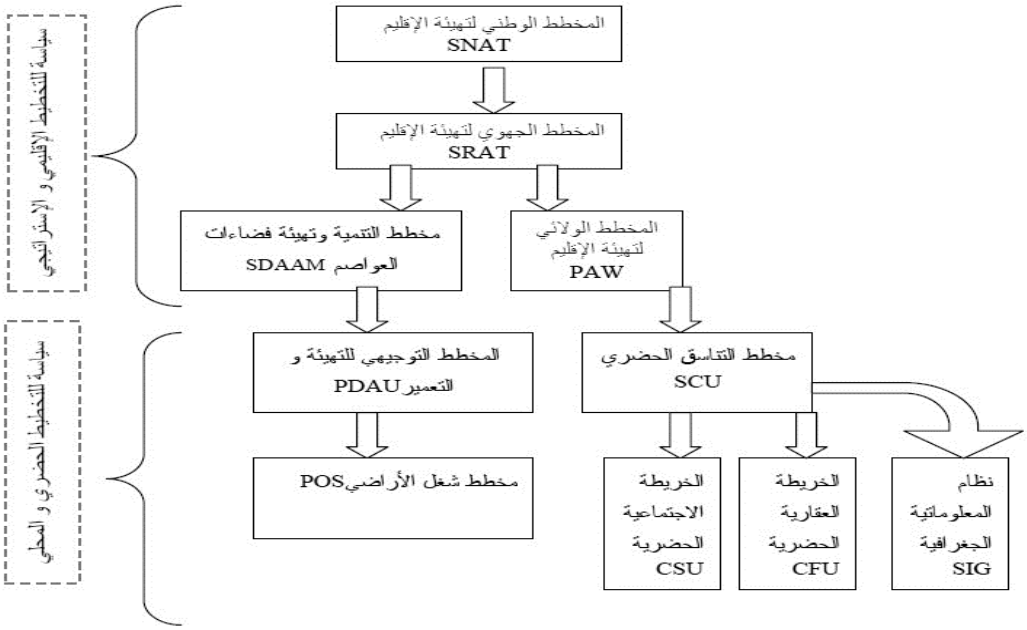

المصدر: أمينة بن عميرة، تقييم مخطط شغل الأراضي لحي البيرو والدقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة، مرجع سابق، ص50.

ان في الواقع كل الادوات المطروحة في ميدان التهيئة والتخطيط الحضري، تخدم سياسة المدينة الجزائرية بطريقة أو بأخرى، حيث أن كل أداة تخدم جانب من جوانب هذه السياسة الشاملة، الا ان أحدث هذه الأدوات، وأهمها :

5-3-1- مخطط التناسق الحضري "schéma de cohérence urbaine "SCU

يعتبر مخطط التناسق الحضري الأداة التنفيذية لسياسة المدينة حسب ما جاء به القانون التوجيهي للمدينة،

فهو يقترح مشروعا شاملا يمكن أن يكون نقطة مفصلة لجميع المشاريع، المخططات والدراسات التي تخص المدينة، الخريطة الاجتماعية، وشبكة المدن والمخطط العقاري، و من مهامه أن يضع حدا لتشتيت التدخلات، إن مخطط التناسق الحضري يعتبر وسيلة فعالة للتهيئة والتنمية ويعكس السياسة الحضرية الجديدة فهو يهدف إلى:

. التنسيق بين مختلف سياسات الدولة والجماعات المحلية، من أجل التنمية والتسيير الحضري.

. إيجاد حل للانقطاع الموجود بين المجال الحضري والمجال الريفي.

. إيجاد حل للفرق بين المجال المبني وغير المبني.

.كما أن هذه السياسة التناسقية سوف تضع حدا للاختلالات التي تعرفها المدن ونذكر منها:

- عدم التوازن بين العرض والطلب على التجهيزات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الرياضية، وعلى الخدمات المقدمة للسكان.
- الانحرافات الاجتماعية والتي تتمركز خاصة في الأحياء التي تعاني التفكك الاجتماعي.
- البطالة المرتفعة وانتشار السكنات غير الصحية.
- سوء المعيشة ونقص الخدمات وغياب سياسات التضامن والجوار.
- هذا التناسق لا يكمن تحقيقه إلا في إطار تنمية مستدامة تحترم المجالات الثلاثة: البعد الاقتصادي الاجتماعي، والبيئي انطلاقا من مسار شامل ومنظم.

الا ان هذا المخطط وبعد تطبيقه على ارض الواقع اتضح أنه لم يأت بأي جديد، مقارنة مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، فهما تقريبا متطابقان وذلك راجع الى ان مخطط التناسق الحضري كان من المفروض أن يشمل مجال دراسته كل أقليم المدينة، الا انه على أرض الواقع فان مجال الدراسة الخاص به لايتجاوز المجال الحضري (مجال دراسة PDAU) بالإضافة الى أن أحد أهم أسباب فشله هو عدم اتباعه بمخططات تفصيلية، فهذا ما جعبه غير قادر على تعويض PDAU الذي يعمل بالموازاة مع POS.

5-3-2- الخريطة الاجتماعية الحضرية CSU"Carte sociale urbaine"

إن إنجازها يهدف إلى التعرف على التركيبة الاجتماعية للمدينة، فهي تسمح بإعطاء قراءة عامة للمعطيات الديمغرافية ، فهي تساعد على فهم الممارسات والمكتسبات الاجتماعية للسكان، وتعطي نظرة مقربة للواقع الاجتماعي لمنطقة الدراسة بعد ربطه مع المعطيات الاقتصادية والثقافية.

فهي تعمل على فتح حوار حول الحلول المختلفة للمشاكل الاجتماعية (كانعدام الامن التهميش وعدم كفاية الخدمات ذات الطابع العمومي او الخاص) اي أنها تسمح بتحديد مؤشرات التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعين وبالتالي فهي تهدف الى:

- التعرف وبأدق طريقة ممكنة على الواقع الاجتماعي للمدينة وخاصة الأحياء التي تعاني من اختلالات معقدة.

- المساعدة على جمع محتوى مشروع للتنمية الاجتماعية، يسمح بتقليص الاختلالات الحضرية وبالاندماج في استراتيجية للتنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي .
- تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي، وتشجيع مشاركة السكان فبي كل المشاريع التي تهمهم.
- دعم البعد المحلي للسياسات الاجتماعية والحضرية .

وبالتالي فهي اداة للتسيير الحضري وتقوية التضامن والعلاقات الاجتماعية وتطوير روح المواطنة والمسئولية، وتساهم في رسم البرامج المستقبلية المتخذة ضمن سياسة المدينة والتنمية المستدامة تكون في يد الجماعات المحلية والمسيرين في مختلف المستويات بغرض تحقيق التنمية الحضرية المستدامة

5-3-3- الخريطة العقارية الحضري CFU"carte foncière urbaine"

هي دراسة جغرافية لنمو المدينة، تهدف إلى تقييم المحفظة العقارية الحضرية، واستعمالها في برامج التدخل على الأنسجة الحضرية: كعملية التجديد الحضري، إعادة الاعتبار، موقعة التجهيزات المهيكلة....

هذه الدراسة يجب أن تحقق أهداف سياسة المدينة بوضع عقارية خاصة بكل مدينة، تقوم على التسيير الفعال لهذه الموارد غير المتجددة، وتقوم على تحديد تخصيص الأراضي وتعيين الأراضي الفلاحية التي يجب حمايتها، وكذا حماية التراث العقاري، هذا كله لا يتحقق إلا عن طريق خلق سياسة متناسقة بين كل الهيئات العمومية، التي تكون مسؤولة على تنمية المدينة والحد من الامتداد العمراني الفوضوي والتسيير العقلاني للعقار والمجالات الحضرية.

5-3-4- نظام المعلومات الجغرافية SIG"système d'information géographique"

يعد تسيير المجال من بين الأولويات والمتطلبات الضرورية للوصول إلى الحكم الراشد والتنمية المستدامة ولا يتم ذلك إلا من خلال مناهج وتوفير أدوات وسائل علمية حديثة ومتطورة، من بينها نظام المعلومات الجغرافية (SIG).

فحسب ما جاء في المادة 26 للقانون التوجيهي للمدينة الذي ينص على ضرورة خلق المرصد الوطني للمدينة، من أجل المراقبة والمتابعة والتحكم في التسيير الحضري عن طريق خلق نظام للمعلوماتية الجغرافية، هو نظام لجمع وإدخال، معالجة، تحليل، عرض وإخراج المعلومات المكانية والوصفية لأهداف محددة، تساعد على التخطيط واتخاذ القرار بما يخص تخطيط المدن والتوسع الحضري.

خلاصة الفصل

إن الهدف من استعراضنا لمختلف مراحل التطور الحضري في الجزائر، هو معرفة السياسات العمرانية التي مرت بها المدينة الجزائرية من العهد الاستعماري وصولا إلى المرحلة الحالية، حيث لاحظنا ان هناك رغبة أكيدة وحرص شديد من طرف الدولة من اجل التكفل بمشاكل المجال الحضري ، فكل مرحلة من مراحل التخطيط تعكس إرادة الدولة التي كانت تمثل الفاعل الوحيد في رسم صورة المجال الإقليمي والحضري، لتجد نفسها مرغمة على التراجع النسبي لعملية تنظيم الأرض الحضرية في بداية التسعينات، فسنت قوانين وسياسات جد متميزة نظريا ومن حيث الاهداف اهمها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، هذه الأدوات التي أدت إلي التفعيل المتسع لمشاركة مختلف الفاعلين، حيث أعطت التعدد للمتدخلين في التعمير والتنوع الشديد للوظائف الأصلية لهؤلاء المتدخلين، ولكن أثناء الممارسة الميدانية لهذه السياسات اتضح أن هناك اشكالات عديدة من بينها :

- نقص التسيير والرقابة .
- نقص الاطارات المختصة ونقص التمويل .
- قلة الكفاءة في مراقبة وتسيير عمليات التدخل.

وهذا ما دفع بالدولة الى التفكير في توجهات جديدة مواكبة للتغيرات والتطورات العالمية، هذا التوجه تمثل في اتباع سياسة المدينة لكن يجب عليها توفير المناخ المناسب من ادوات وهيئات لازمة وقوانين ومراسيم فعالة لضمان تطبيق ونجاح هذه السياسة.

الجزء الثاني

التطبيقي

الفصل الرابع

الدراسة الطبيعية والسكانية لمدينة الوادي

1- الدراسة الطبيعية .

2- الدراسة السكانية .

3- النشاطات الاقتصادية للسكان.

مقدمة الفصل

إن المجال المكاني والجغرافي الذي تقوم عليه الدراسة هو مدينة الوادي، حيث سنتعرض في هذا الفصل إلى نبذة تاريخية عن المدينة وموقعها الجغرافي الذي يميزها كبوابة ثانية للصحراء، وهمزة وصل بين الشمال الشرقي والجنوب الكبير بالإضافة إلى الدراسة الطبيعية التي تكتسي أهمية كبيرة في عملية التخطيط العمراني، فالمجال الطبيعي للمدينة يعتبر عنصر ذو تأثير كبير على نمو المدينة واستقطابها للسكان، ومختلف النشاطات الاقتصادية (زراعة، صناعة، سياحة،...الخ)، فدراسة هذا العنصر يساعدنا على معرفة المؤهلات والعوائق الطبيعة وتحديدها، للتوصل إلى تسيير جيد للتوسع المستقبلي والتي من شأنها فك الخناق عن المدينة والاستهلاك العشوائي للأراضي.

بالإضافة إلى التطرق للدراسة السكانية للمدينة، فهي تمكننا من فهم العلاقات المتداخلة بين المتغيرات السكنية (النمو، الهجرة، وتركيب السكان) والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى ضوء هذه المتغيرات يمكن تقدير الاحتياجات السكانية لأي إقليم، من التجهيزات المختلفة والهياكل القاعدية ومناصب الشغل والخدمات الواجب توفيرها لتفادي الوقوع في الأزمات المختلفة.

1- الدراسة الطبيعية:

قراءة عامة لمنطقة سوف:

ككل مناطق الوطن من الشمال إلى أقصى الجنوب تزخر منطقة واد سوف بعدة خصائص ومقومات طبيعية وثقافية واجتماعية واقتصادية، من بينها انتشار الكثبان الرملية والنخيل، كما أن عاصمة المنطقة تعرف بمدينة ألف قبة وقبة، وذلك لطابعها المعماري والعمراني الفريد، هذه الخصائص والمقومات لها تأثير مباشر على الإطار المبني والتغيرات الحاصلة عليه.

ومن بين أهم خصائص المنطقة الطابع المعماري للقصور الذي يتميز بالنسيج المتراص والارتفاع المحدود ووجود الفناء في التصميم الداخلي، وهذا للتكيف مع الظروف القاسية للمنطقة التي تتميز بالبرودة شتاءا والحرارة الكبيرة صيفا والمدى الحراري الكبير.

1-1- تقديم منطقة وادي سوف:

ولاية الوادي أو ولاية وادي سوف، هي ولاية جزائرية انبثقت عن التقسيم الإداري لعام 1984م وتنقسم إلى منطقتين ذات أصول عرقية مختلفة: منطقة وادي ريغ ومنطقة وادي سوف، عاصمة الوادي وهي تعرف بمدينة الالف قبة وقبة، كما تعرف أيضا بعاصمة الرمال الذهبية.

1-1-1- أصل التسمية:

وادي سوف وهي جمع بين كلمتي "وادي "و"سوف" ولها عدة دلالات، ليس من السهل الجزم بأصحها أو الترجيح لأصوبها ومن هذه المعاني والدلالات:

- **معنى وادي:**

ويقصد بها وادي الماء الذي كان يجري في الزمن الغابر وغار داخل الارض لعدة اسباب، ويقال ان منبعه من الجهة الشرقية الشمالية من جهة الاوراس صوب جهة الشطوط والعرق الشرقي في الجنوب كما يعتقد أن منبعه الأول هو جبل مجور بالقرب من نقرين التابعة لولاية تبسة وأن مجراه الأعلى يعرف يعيون النازية وقد سماه العدواني قديما (غديل النيل) وقد سمته طرود وادي الجردانية في مجراه الأدنى وفي ذلك اشارة الى طبيعة المنطقة التي كانت قاحلة جرداء [1].

[1] – علي غنابزية، مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن الثالث عشر (هـ) التاسع عشر (م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص07.

وقيل سمي بالوادي لأن أهله لا يهدؤون ولا يسكنون، بل يتحركون دائما بالسفر أو الرحيل فيشبهونهم بجريان الماء في محله المسمى واديا.

- معنى سوف:

معناها النهر المائي فالأساطير القديمة تطلق هذه الكلمة على نهر كان يجري بالمنطقة من الشمال نحو الجنوب ويدعى – واد أزوف- أي النهر الرقراق الذي كان يجري بالمنطقة ثم غار في الأعماق فتغير اسمه الى وادي سوف تعني في لغة زناتة البربرية النهر وعندما نقارن هذه الكلمة مع الكلمات البربرية – asouf– و– lsouf- والتي تعني في البربرية الحديثة (أسيف) نجدها توافق معنى الواد أو بمعنى أشمل النهر وتلتقي أيضا مع اللهجة التارقية في – le souf mellon- وتعني النهر الأبيض ويعتبر كتاب طبقات المشايخ للدرجيني الاباضي المتوفى 670هـ أقدم مصدر ذكر سوف بدون ألف فيكون ظهوره في حدود القرن 13م أي حوالي سنة 1271م.

1-1-2- الموقع الجغرافي:

- ولاية الوادي:

تقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي من الجزائر العاصمة، وهي تنتمي للعرق الشرقي الكبير.

تعتبر ولاية الوادي البوابة الأولى للصحراء الجزائرية، وهي تتربع على مساحة تقدر بحوالي 44586.80 كلم2 (أي بنسبة 1.87% من مساحة التراب الوطني)، أما حدودها فهي كما يلي:

- ولاية تبسة من الشمال الشرقي.
- ولاية خنشلة من الشمال.
- ولاية بسكرة من الشمال الغربي.
- ولاية الجلفة من الغرب.
- ولاية ورقلة من الجنوب والغرب.
- الجمهورية التونسية من الشرق (حدود برية على مسافة 260 كلم).

تعتبر بلدية الوادي إحدى بلديات وادي سوف والمنتمية إلى العرق الشرقي الكبير، على محور الطريق الوطني رقم RN48 والمؤدي من الجهة الشمالية إلى ولاية بسكرة، ومن الجهة الجنوبية إلى بلدية الوادي.

يمتد النسيج العمراني لمقر بلدية الوادي على شكل طولي، من الشمال إلى الجنوب وعلى شكل جزأين جزء شرقي وآخر غربي، يفصل بينهما الطريق الولائي رقم CW 210 والمؤدي جنوبا إلى بلدية البياضة.

خريطة رقم (1) : توضح موقع ولاية وبلدية الوادي

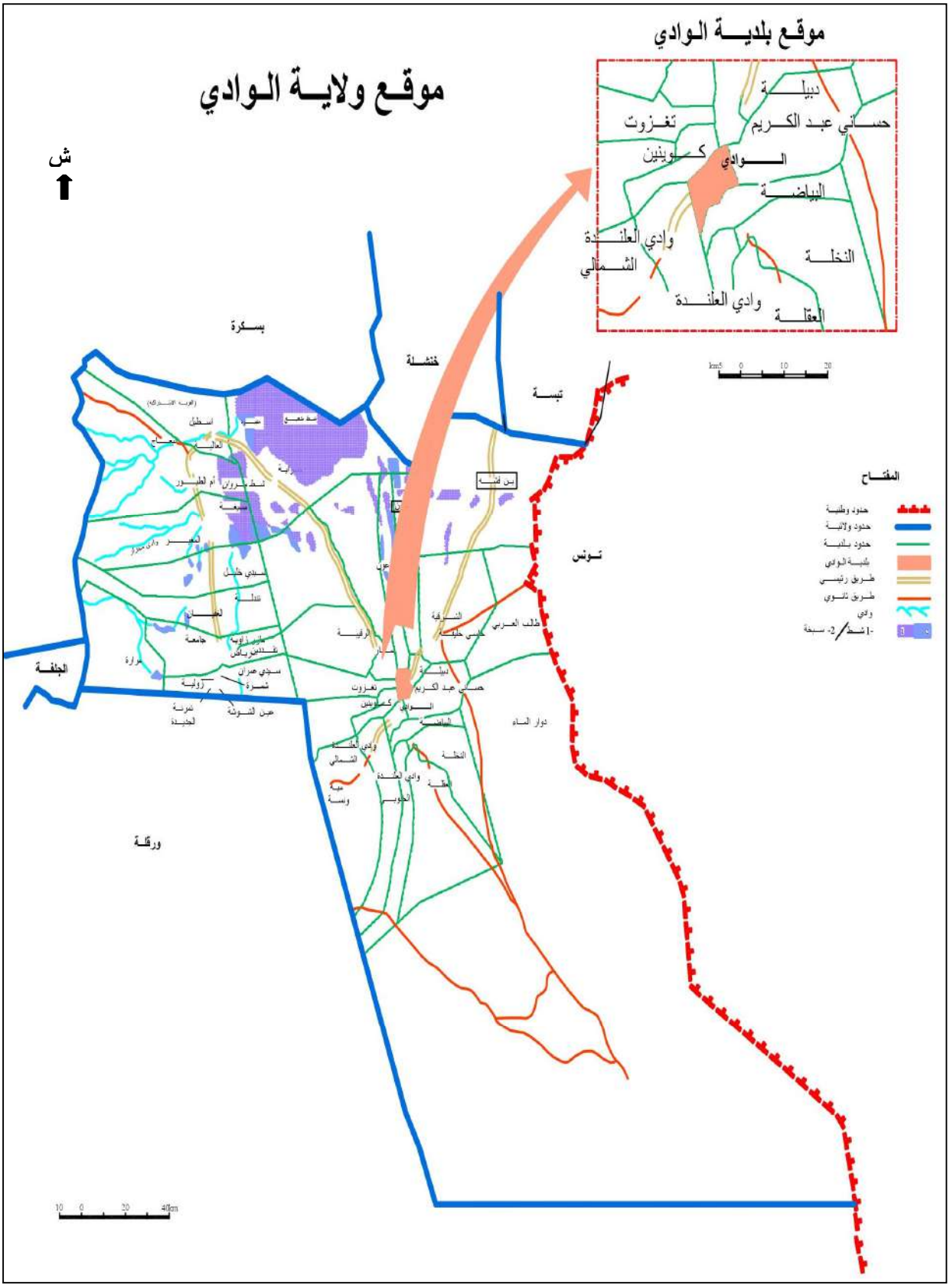

المصدر : مديرية التعمير والبناء2017.

- **موقع البلدية:**

تقع بلدية الوادي في وسط الولاية وتتربع على مساحة 77,2 كلم2، مشكلة نسبة 0.17% من مساحة الولاية و40%من مساحة الدائرة وهى محدودة بـ :

- غربا: بلدية واد العلندة.
- شرقا: بلدية الطريفاوي.
- جنوبا:بلدية البياضة.
- شمالا: بلدية كوينين وحساني عبد الكريم.

1-1-3- الموقع الفلكي:

تقع بلدية الوادي بين:

دائرتي عرض:33° و30' شمال خط الاستواء.

وخطي طول: 6° و44' شرق خط غرينتش.

1-1-4- موقع المدينة :

تقع مدينة الوادي في مركز البلدية تقريبا، وهي تعتبر التجمع الأكبر والأكثر نشاطا على مستوى الولاية، تبلغ مساحتها 1868.4هكتار بنسبة 24.21 % من مساحة البلدية، وتتموقع المدينة على الحافة الشمالية الغربية للعرق الشرقي الكبير، حيث تحتل شبه منبسط رملي لا تتجاوز نسبة الانحدار به 02 % مما خلق مشكلة تصريف المياه المنزلية المستعملة.

- **الموقع المدينة بالنسبة لشبكة الطرق:**

ترتبط مدينة الوادي بشبكة من الطرق الهامة لتجعلها منطقة عبور وطنية ودولية باتجاه تونس وليبيا وهى:

- الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين عنابة والوادي وتقرت.
- الطريق الوطني رقم 48 الرابط بين الوادي وبسكرة.
- الطريق الولائي رقم 406 الرابط بين الطريفاوي والوادي.
- الطريق الولائي رقم 402 الرابط بين كوينين والوادي.
- الطريق الولائي رقم 411 الرابط بين حساني عبد الكريم والوادي.
- الطريق الولائي رقم 403 الرابط بين البياضة والوادي.

1-2- تضاريس و طبوغرافية المنطقة:

1-2-1- تضاريس المنطقة:

تلعب التضاريس دورا هاما في توجيه وتجانس النسيج العمراني ومد المنشآت التحتية، إذ تعد المتحكم الرئيسي في تحديده، تمتاز منطقة واد سوف بكثرة الرمال التي تغطي السطح على شكل كثبان رملية مختلفة الشكل والارتفاع، أراضي المنطقة مسطحة وقليلة الانحدار مكسوة غالبا بطبقة رملية، وتتشكل تضاريس هذه المنطقة من ثلاث مجموعات وهي:

- المنطقة الرملية:

تعطي أغلبية أراضي منطقة سوف بالإضافة إلى الأجزاء الشرقية والجنوب الشرقي لوادي ريغ، وتنتمي هذه المنطقة إلى العرق الشرقي الكبير، وهي على العموم غير صالحة من الجانب لفلاحي.

- الهضبة الصخرية:

المحاذية للطريق الوطني رقم 16 غرب الولاية والتي تمتد حتى الجنوب.

- إقليم الانخفاضات:

وهي منطقة الشطوط الموجودة شمال الولاية والتي تمتد نحو الشرق، ونظرا لدرجة الملوحة المرتفعة بهذه المنطقة، فهي كذلك على العموم غير صالحة للفلاحة، وبصفة عامة فإن تضاريس المنطقة ذات مظهرين:

- **العرق:** منطقة يتراكم فيها الرمل على شكل كثبان، وتحتل ثلاثة أرباع (4 /3) مساحة منطقة سوف، ونادرا ما يكون هذا العرق متراصا ففي غالب الأحيان تتخلله أروقة تدعى قاسي.
- **الصحـراء:** منطقة مسطحة بها انخفاضات محاطة بكثبان، منطقة الدراسة منخفضة وقليلة الارتفاع بالنسبة لمستوى البحر، حيث تقع بين خطين اتجاههما شرق / غرب.

الخط الأول: يوجد في الشمال وهو خط الخمسين (50متر).

الخط الثاني: يوجد في الجنوب وهو خط المائة (100متر)، وخط ثالث يجمع نقاط (75متر) وهو موازي للخطين الأول والثاني.

1-2-2- طبوغرافية المنطقة:

إن طبوغرافية المنطقة تلعب دورا كبيرا في وضع تصاميم ومخططات المدن، فهي تؤثر على المناخ المحلي لتعطيه خصوصية محلية، ومن ناحية أخرى يمكن للعامل الطبوغرافي أو للتضاريس أن تتحكم في تموضع المباني فإذا كانت الأرض منبسطة ومستوية كانت الحلول الهندسية والعمرانية سهلة، وتتعقد كلما كانت الأرضية

عكس ذلك، أما فيما يخص منطقة سوف فهي تمتاز بكثرة الرمال التي تغطي السطح على شكل كثبان رملية مختلفة الشكل والارتفاع، وأراضيها مسطحة وقليلة الانحدار مكسوة غالبا بطبقة رملية[1].

الخريطة رقم (2): طبوغرافية المنطقة

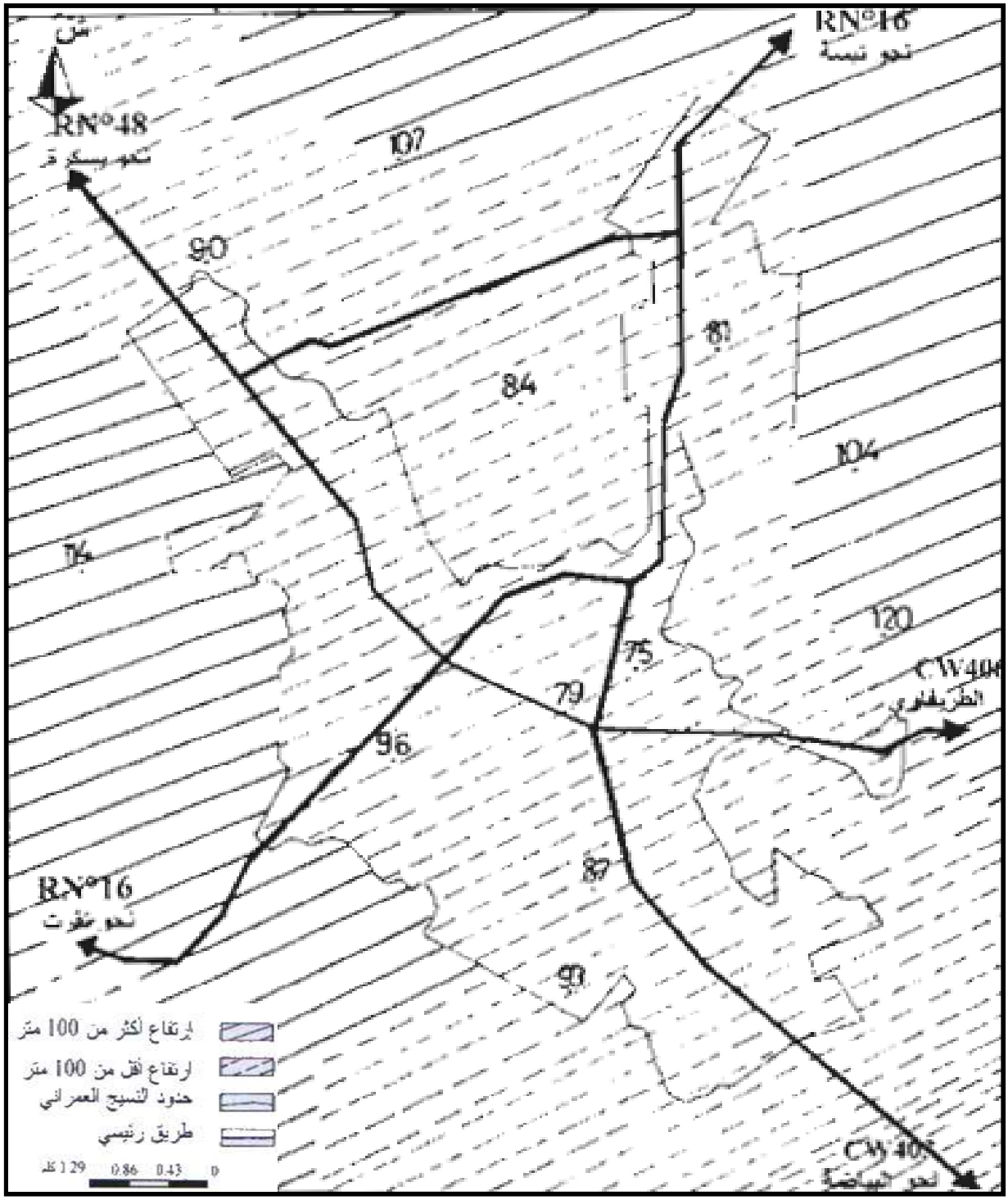

المصدر: مراجعة مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الوادي، 2003..

[1] - مراجعة مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الوادي، 2003.

- **الانحدارات:**

مدينة الوادي هي منطقة في العموم تأخذ شكلين من الانحدارات[1]:

- ❖ الفئة الأولى (0–1) % : وهي أراضي قليلة الترمل ضعيفة الانحدار، لا تتطلب تكاليف كبيرة في عملية التسوية، وتشكل هذه الفئة 23 % من إجمالي مساحة البلدية.
- ❖ الفئة الثانية (1–8) %: مناطق ذات انحدار ضعيف، غير أنها تتميز بارتفاع الكثبان الرملية التي يصل ارتفاعها إلى 80 م تمثل النسبة المتبقية (75%).

- **الارتفاعات:**

بعد الإطلاع على الخريطة الطبوغرافية تبين أن مدينة الوادي تقع فوق منبسط يتراوح ارتفاعه بين(75 و85م) فوق مستوى سطح البحر، وفي الجنوب الغربي للمدينة تصل إلى 120م.

1–3– جيولوجية المنطقة:

تعود جيولوجية المنطقة إلى تكونات الزمن الرابع القاري، بالإضافة إلى الكثبان الرملية الحديثة التكوين حيث تظهر المكونات الجيولوجية على شكل طبقات يمكن تمييزها بوضوح في:

– **الغرب:** طبقة الرمال وتتمثل في الترشة والحجارة الرملية الجبسية.

– الطبقة الكلسية وهي أكثر تراصا وعمقا "تافزة".

– **الشرق:** طبقة رمال سفلية وتتمثل في حجارة الترشة على السطح، تبدو بشكل متراص من الجبس يتبع بشريط من الشطوط ثم شريط رملي.

[1] - مراجعة مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الوادي، 2003.

الشكل رقم(35): طبقات الأرض.

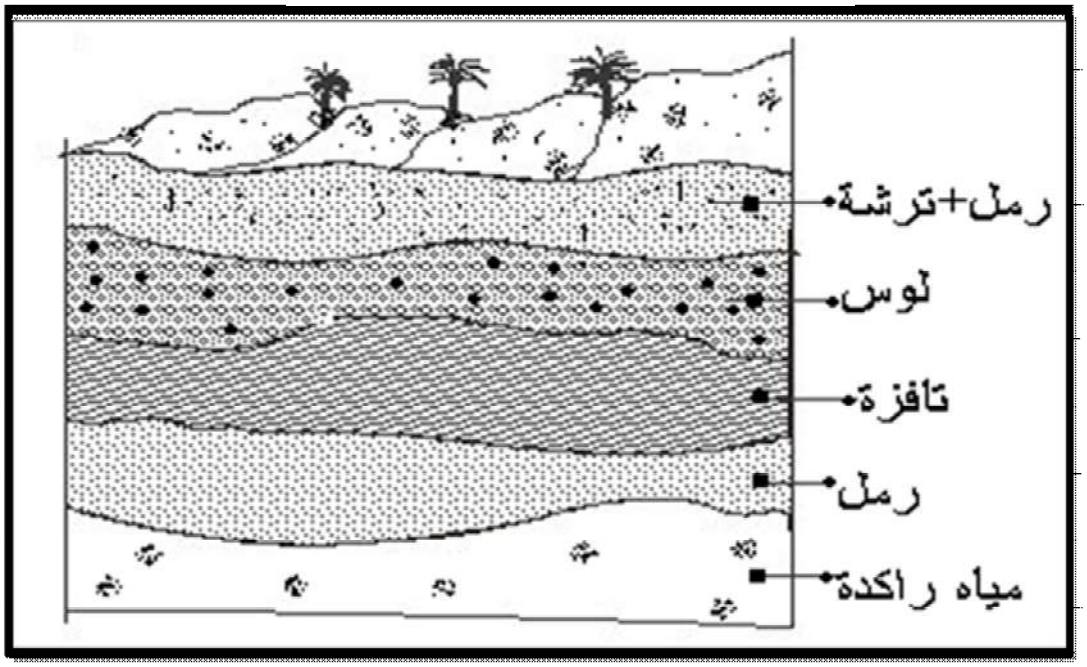

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الوادي 2003

يمكن أن نميز من خلال الشكل رقم 35 أن مدينة الوادي تتموضع فوق عدة طبقات جيولوجية منها[1]:

- من الفوق طبقة من الترشة وهي طرية نوعا ما، وتستعمل أحيانا لصناعة الجبس (مادة البناء المحلية) عندما يكون في العمق، هذه الطبقة سهلة السحق وتتشكل من بلورات دقيقة تعطي مظهرا صلصاليا (خزفيا) وهي بذلك طبقة صالحة للبناء، ثم نجد طبقة من الرمل الدقيق سمكها 1متر تقريبا تغطي اللوس.
- اللوس أو حجر البناء المحلي وهو مشكل من بلورات الكوارتز، ويمكن أن يوجد على شكل طبقات متواصلة، قنوات مختلطة مع الرمل، طبقات منعزلة أو أعمدة تظهر على أنها تشكلت حول جذور جبسية قديمة، وهذه الطبقة تعتبر طبقة الأرضية الصلبة للبناء.
- تحتها نجد الصلصالة على شكل صفائح متواصلة أو على شكل طبقات قاسية جدا، وهي مشكلة من بلورات الكوارتز مثل اللوس ولكن أكثر دقة وخاصةً أكثر تراصا.
- أخيرا التافزة أو حجر الجبس، وهو يمثل الحجر الذي يسخن حتى نحصل على الجبس، وهو حجر مترسب أبيض قاس نوعا ما.

[1] - مراجعة مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الوادي، 2003.

تشكل طبقات الأرض (تافزة واللوس) مواد بناء محلية يستخدمها سكان المدينة منذ القدم في بناء مساكنهم وخاصة التقليدي منها، وهذه المواد المحلية هي التي سمحت للبناء السوفي بالتأقلم مع ظروف المناخ الصعبة.

1-4- هيدرولوجية المنطقة:

تميز منطقة الوادي ثلاث طبقات مائية بأعماق مختلفة وهي كالتالي[1]:

- الطبقة المائية السطحية:

وهي طبقة مياه حرة وأن المياه بهذه الطبقة تخضع للضغط الجوي، ويمكن الاستفادة منها عن طريق عملية الضخ، هذه الطبقة ذات عمق يتراوح ما بين (30-60م) وهي مكونة من الملح والرمل مع بعض الجبس، مياه هذه الطبقة غير صالحة للشرب لتلوثها بالمياه القذرة الناجمة عن الصرف التقليدي.

- طبقة المياه المعدنية:

وهي طبقة محبوسة توجد على عمق يتراوح ما بين (250-500م) وتتشكل من رمل متوسط خشن وحصى، وتعتبر مياه هذه الطبقة صالحة للشرب.

- طبقة المياه القارية غير النفوذة (الألبيان- البارميان):

وهي طبقة مياه تتعرض إلى ضغط مقدر بمنطقة الوادي بـ 23 بار، هذه الطبقة مشكلة من صخور مترسبة وصلصال رملي توجد على عمق يتراوح ما بين (1800-2000)م.

وعلى هذا فإن مدينة الوادي تزخر باحتياطات مائية وجوفية وفيرة جدا غير مستغلة حاليا، ولكن يمكن استغلالها في مختلف القطاعات (صناعة، زراعة، سياحة...الخ) لتنمية المدينة.

- ظاهرة صعود المياه:

إن احتواء مدينة الوادي على مخزون مائي هائل متكون من 3 طبقات مائية، أدى باستغلال الطبقة المائية السطحية نظرا لقربها من السطح، ولكن نتيجة لارتقاء المدينة إلى مركز ولاية وزيادة عدد السكان الذي تعرفه المدينة أدى إلى استغلال الطبقتين المائيتين المتوسطة، وكذا غياب مصب طبيعي للمياه المستعملة أدى إلى بروز المياه على السطح، الشيء الذي جعل المناطق المنخفضة مكونة برك ومستنقعات من المياه الملوثة ومن هنا تبرز ظاهرة صعود المياه الجوفية.

[1] - مراجعة مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الوادي، 2003.

خريطة رقم (3): صعود المياه بمدينة الوادي

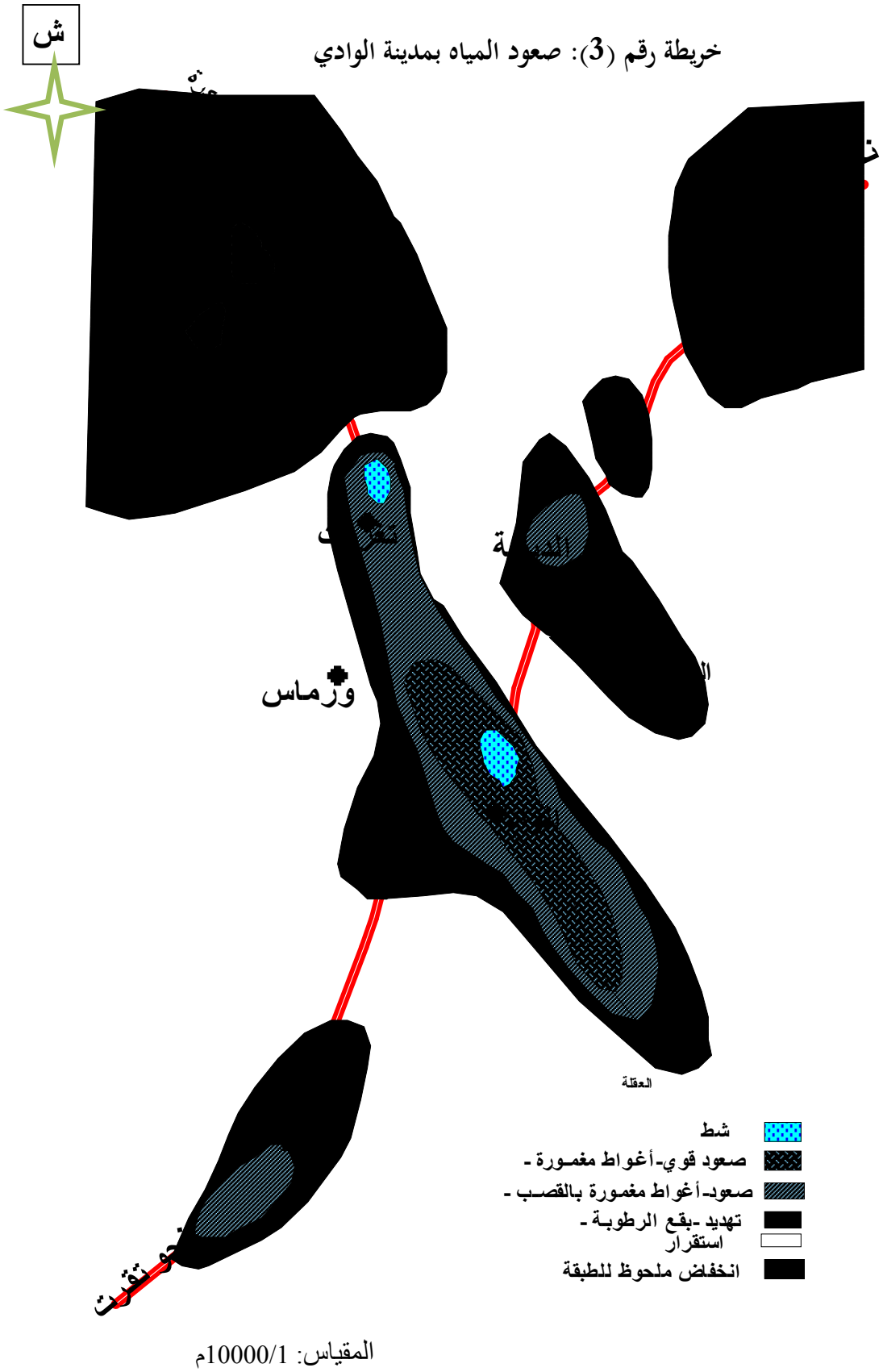

المقياس: 1/10000م

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2003.

الصورة رقم (1) و(2): ظاهرة صعود المياه

المصدر: التقاط الطالب 2017.

1-5- الخصائص المناخية:

يسود المنطقة مناخ حار جاف صيفا، وبارد جاف شتاءا (مناخ صحراوي)، و سقوط الأمطار يتميز بالقلة حيث تقدر كمية التساقط السنوي بين 80- 100 مم.

ولهذا الأخير أهمية كبرى في منحى توسع المدينة وكذا مجال التعمير، منها توجيه البنايات ولونها الخارجي لتفادي أشعة الشمس، وكذا اتجاه الشوارع بالنسبة للرياح السائدة.

1-5-1- التساقط (ملم):

الجدول رقم (02): التغيرات الشهرية للتساقط المتوسطة (2000 – 2010).

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوي
التساقط ملم	18.37	1.58	3.38	7.63	2.78	2.85	0.02	1.86	6.15	8.11	6.38	5.60	5.39

المصدر : محطة الارصاد الجوية بقمار 2013.

يوضح الجدول رقم (02) التغيرات الشهرية للتساقط المتوسطة للفترة (2000 -2010)، حيث أن أكبر قيمة للتساقط سجلت في شهر جانفي بما قيمته 18.37ملم، وأضعف قيمة سجلت في جويلية 0.02 ملم وتقدر كمية متوسط التساقط السنوي بحوالي5.39 ملم وهي قيمة ضعيفة في منطقة، كما تعرف تساقط الأمطار تذبذبا كبيرا من سنة لأخرى ومن شهر لآخر.

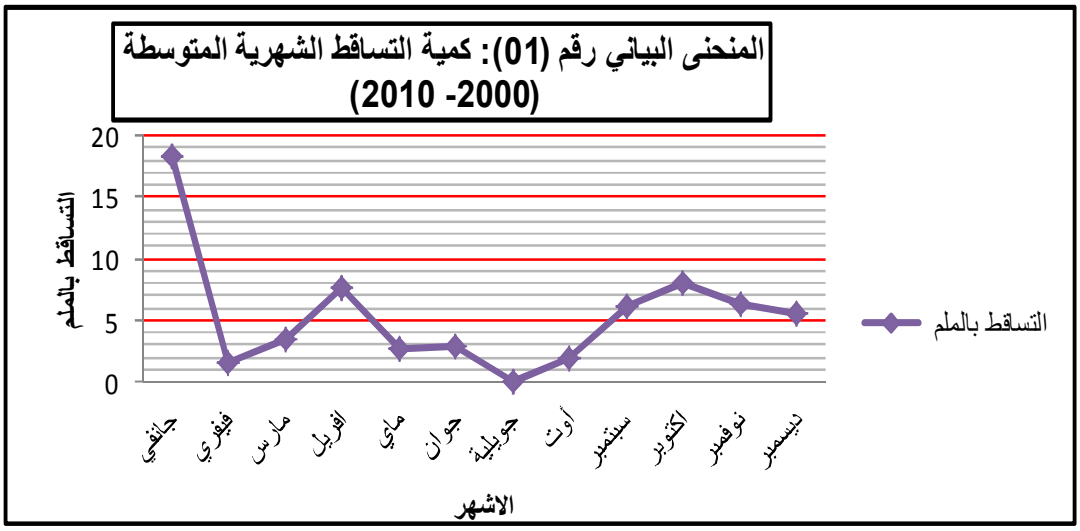

المصدر: من انجاز الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال المنحنى رقم (1) يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- تبدأ الفترة الممطرة من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل، حيث بلغ أعلى متوسط للتساقط 18.37ملم.
- باقي أشهر السنة تتميز بالجفاف، وأقل متوسط للتساقط سجل في شهر جويلية 0.02 ملم.
- تعاني مدينة الوادي على العموم من ندرة التساقط.

1-5-2- الرطوبة:

تقل الرطوبة صيفا وتزداد حاجة النباتات إلى المياه مما يؤدي إلى انخفاض في الطبقة المائية السطحية بينما في الشتاء الذي يتميز بالبرودة الشديدة وقلة الأمطار فتكون الرطوبة بنسب مختلفة، خاصة في أماكن الغيطان حيث تكون جد مرتفعة.

الجدول رقم (03): يوضح التغيرات الشهرية المتوسطة للرطوبة (2000-2010).

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع	المعدل السنوي
الرطوبة (%)	65.7	54.6	46.1	43	37.7	32.6	30	34.7	46.9	52.3	58.6	66.1	568.2	47.35

المصدر : محطة الارصاد الجوية بقمار 2013.

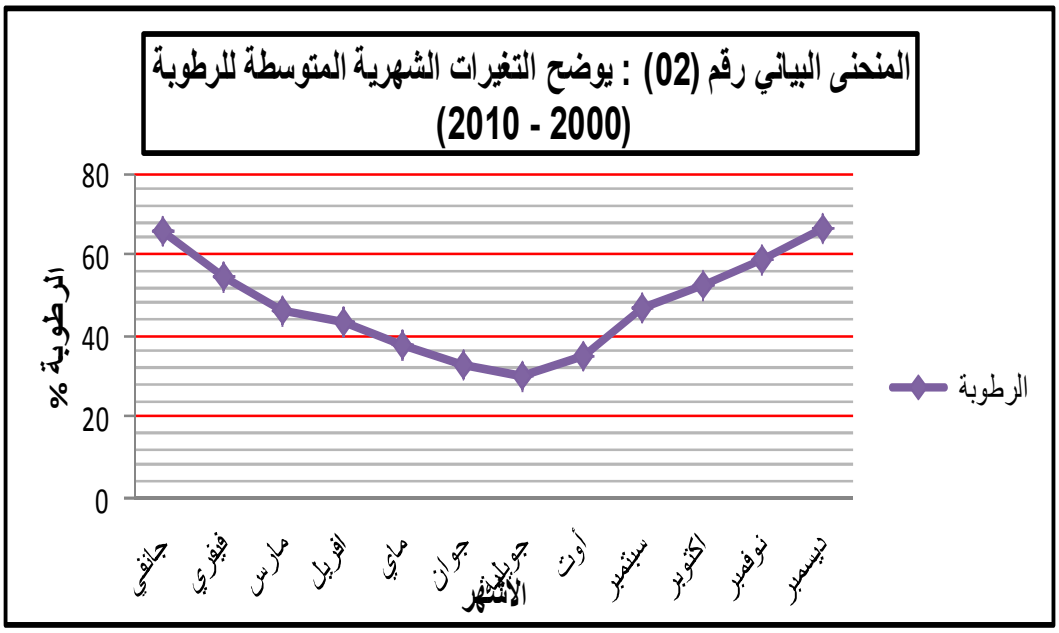

المصدر: من انجاز الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من المنحنى البياني أن متوسط الرطوبة يصل إلى 47.35%، وأعلى نسبة للرطوبة تظهر في الأشهر (جانفي، ديسمبر، نوفمبر)، وأدناها في شهر جويلية، حيث تشهد الفترة الجافة لتفضيلهم السياحة الشاطئية الرطبة صيفا، بالإضافة إلى تنقل سكان المنطقة إلى مناطق الشمال.

1-5-3- درجة الحرارة (م°):

الجدول رقم (04): يوضح التغيرات الشهرية المتوسطة لدرجات الحرارة (2000-2010) .

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط درجة الحرارة (م°)	11.84	14.30	18.34	22.02	25.64	31.40	34.64	34.01	28.64	23.08	16.45	12.16

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بقمار 2013.

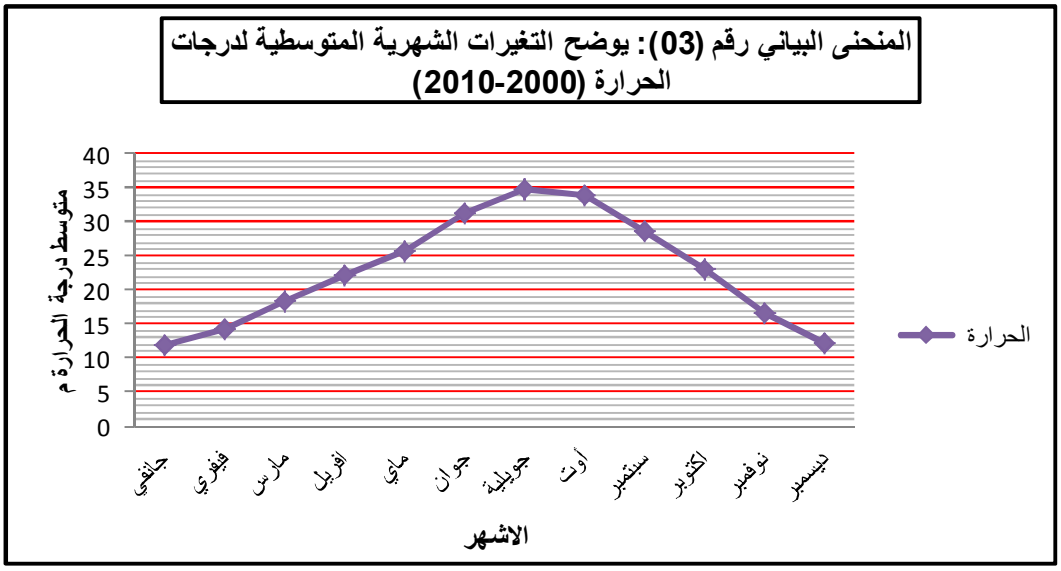

المصدر: من انجاز الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

ومن المنحنى البياني رقم(03) نلاحظ أن أعلى درجة حرارة سجلت في شهر جويلية بـ34.64 ، وأن أدنى قيمة سجلت في شهر جانفي بـ 11.84م°، ويقدر متوسط الحرارة السنوي للفترة (2000-2010) بـ 22.71م°.

ونظرا لطبيعة المنطقة فإن للحرارة أهمية بالغة كونها تعتبر من أهم العناصر التي تلعب دورها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالجانب المعماري والعمراني، الذي قد يكون تأثيرها فيه بالإيجاب أو السلب، فمنطقة الوادي تتميز باختلاف كبير في درجات الحرارة بين الليل والنهار، وهذا راجع إلى عدة عوامل طبيعية وإلى موقعها الجغرافي .

1- 5-4-الرياح:

إن دراسة حركة الرياح تمكننا من معرفة اتجاه وشدة وسيادة هذه الأخيرة، وهذا ما يجب مراعاته في عملية التعمير والتخطيط من خلال توجيه المباني والطرقات، وكذا تموضع الأشجار والمساحات الخضراء بشكل يتلاءم مع خصائص الرياح بالمنطقة.

الجدول رقم (05): سرعة الرياح عبر الفصول (2000– 2010).

الفصول	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف		
الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
السرعة(م/ثا)	1.46	1.09	0.97	4.46	5.67	6.41	6.41	7.32	7.98	7.86	5.62	6.85
اتجاه الرياح	من الشرق			من الغرب			من الشمال الغربي			من الجنوب		

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بقمار 2013.

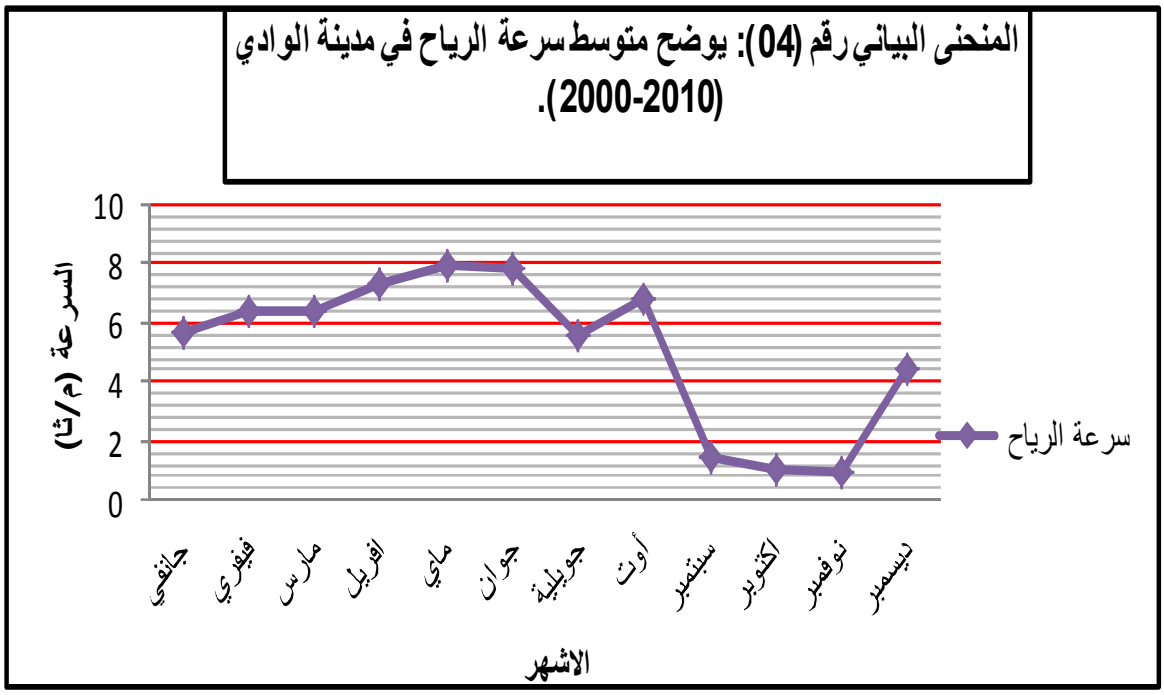

المصدر: من انجاز الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال المنحنى رقم(04) نلاحظ أن الرياح تكثر في فصل الصيف والربيع، حيث سجلت أعلى سرعة لها في شهر ماي وأدناها في شهر نوفمبر، حيث تقل سرعة الرياح خلال فصل الخريف، ومن أهم الرياح السائدة في مدينة الوادي وأشدها قوة، هي الرياح الشرقية والجنوبية الغربية المحملة بالغبار والتي تكون حارة والمخلفة للأتربة والغبار بالطرق والتجمعات السكانية، فتعتبر بذلك ذات تأثير سلبي على حركة السكان المحليين ونشاطاتهم اليومية، وأهم هذه الرياح السائدة في المدينة هي:

- **الظهراوي:**

تتراوح سرعتها بين 3.61 و 4.44 م / ثا فهي ذات سرعة كبيرة وتهب في فصل الربيع، آتية من

الشمال الغربي والجنوب الشرقي نحو المدينة، يتمثل خطرها في كونها تشل حركة المرور وتعمل على دفن المزارع بالرمال.

- **الشهيلي(السيروكو):**

وهي رياح جنوبية غربية تهب في فصل الصيف، وتسبب الجفاف بزيادة درجة التبخر، وهي شديدة الحرارة كما لها تأثير سلبي على النخيل وتتراوح سرعتها بين 2.77 و 4.72 م / ثا .

- **البحري:**

هي رياح تهب باتجاه شرق غرب ابتداء من شهر أوت حتى أكتوبر، وهي رياح محببة وتكون محملة بالرطوبة، وتتراوح سرعتها بين 2.77 و3.05 م / ثا.

من خلال الدراسة التحليلية الطبيعية للخصائص الطبيعية للمدينة يمكن استخلاص عدة نتائج من بينها:

- صعوبة التعمير نظرا لموضع المدينة المحاصرة بالكثبان الرملية والغيطان.
- تضاريس المنطقة المتمثلة في الكثبان الرملية والغيطان ومنطقة الشط، والتي لها تأثير على شكل المدينة.
- احتواء المنطقة على خزان كبير من المياه الجوفية.
- ظاهرة صعود المياه وأثارها التي تعتبر من أبرز المشاكل بالمدينة.

2- الدراسة السكانية:

إن الدراسة السكانية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في برامج التخطيط والتهيئة العمرانية، فهي المنطلق الرئيسي لأي تخطيط ناجع وفعال، فمعرفة خصائص السكان ومراحل نموهم يمكن تقدير العجز والنقائص من احتياجات فيما يخص المرافق والتجهيزات العمومية والسكنية وتقدير الاحتياجات المستقبلية.

2-1- التطور السكاني لمدينة الوادي:

نظرا لأهمية هذا الموضوع في معرفة سيرورة واتجاه النمو السكاني، قمنا بتحليل كل مراحل التطور السكاني لمدينة الوادي، حيث عرفت المدينة تطورا سكانيا حيث تضاعف عدد سكانها 04 مرات منذ 1966إلى 2008، و لمتابعة هذا التطور نقوم بمقارنة معدلات النمو لأربع فترات مختلفة وهي 77-87-98-2008 و الجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (06): التطور السكاني لمدينة الوادي

السنوات	عدد السكان	الزيادة السكانية	معدل النمو	عدل النمو الوطني %
1966	24474	-	-	-
1977	80634	23589	6.33	3.21
1987	73093	25030	4.28	3.05
1998	105957	32864	3.43	2.15
2008	134700	28743	2.55	1.6
2016	169345	34645	2.55	

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الوادي 2017 مع معالجة الطالب.

يمكننا تقسيم هذه الفترة إلى أربعة مراحل للنمو السكاني:

المرحلة الأولى (1966 – 1977):

قدر عدد السكان سنة1966 بـ: 24474 نسمة ثم ارتفع سنة 1977إلى48063 نسمة حيث قدرت الزيادة بـ:23589 نسمة، بمعدل نمو قدر بـ6.33 % وهو أكبر من المعدل الوطني الذي قدر بـ3.21%، ويعود هذا الارتفاع في معدل النمو إلى عدة عوامل منها:

- الهجرة الوافدة من التجمعات القريبة بسبب ترقية المدينة إلى مقر دائرة خلال هذه الفترة.
- استفادة المدينة من مشاريع تنموية مختلفة، بالإضافة إلى استقرار بعض الرحل وعودة اللاجئين الجزائريين من تونس خاصة بعد الاستقلال.
- ارتفاع عدد المواليد وذلك لتحسن الحالة الصحية والزواج المبكر، وتحسن الظروف المعيشية للسكان.

المرحلة الثانية (1977– 1987):

في بداية هذه المرحلة بلغت الزيادة السكانية 23589 نسمة، حيث وصل عدد السكان في نهاية هذه المرحلة إلى 73093 نسمة بمعدل نمو قد انخفض إلى 4.28 %، ويمكن تفسير هذا الانخفاض في معدل النمو بسبب ترقية المدينة إلى مقر ولاية سنة 1984م، وترقية بعض التجمعات المجاورة إلى مقر بلدية أو مقر

دائرة، واستفادتها من مشاريع تنموية ساعدت على استقرار السكان بمناطهم الأصلية، وتناقص هجرتهم نحو المدينة.

المرحلة الثالثة (1987 – 1998):

وعرفت المدينة خلالها زيادة سكانية قدرت بـ:32864 نسمة بمعدل نمو سنوي بلغ 3.43 % وهو أكبر من المعدل الوطني لنفس الفترة 2.15%، ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو مقارنة بالمرحلة السابقة إلى:

- المشاكل الناتجة عن ظاهرة صعود المياه.
- التحسن في وسائل النقل وتوفيرها أدى إلى إلغاء ضرورة العمل والسكن في نفس المدينة.
- ارتفاع سعر العقار في المدينة.

المرحلة الرابعة (1998 – 2008):

وصل عدد السكان في سنة 2008 إلى 134700 نسمة حيث كانت الزيادة السكانية 28743 نسمة بمعدل نمو قدر بـ 2.5%، وهو منخفض مقارنة بمعدل النمو السابق، ويفسر هذا الانخفاض بـ:

- التوازن في تهيئة أقاليم الولاية وسياسة الانتعاش الاقتصادي، مما قلل هجرة السكان نحو المدينة.
- اهتمام الدولة بالريف وتشجيع السكن به (سياسة السكن الريفي).

المرحلة الرابعة (2008 – 2016):

في هذه المرحلة تستمر نفس الوضعية، حيث قمنا بحسابات تقديرية لعدد السكان هذه الفترة باعتبار أن معدل النمو السنوي للفترة السابقة حيث بلغ 2.55 بالمئة، فوجدنا زيادة في عدد السكان وقدر **169345**نسمة أي بزيادة سكانية قدرت **34645** نسمة في مدة زمنية قدرت بـ 8 سنوات.

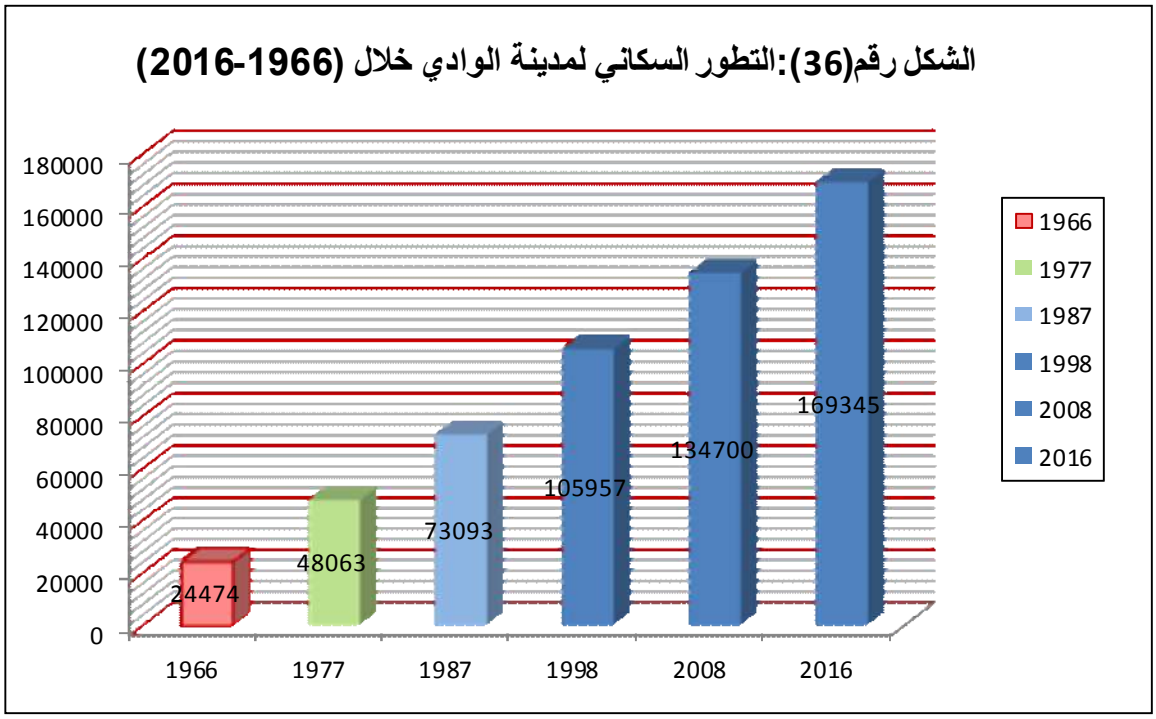

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الوادي2017 مع معالجة الطالب.

2-2- الكثافة السكانية:

توزيع السكان لا يعبر بصورة واضحة عن الأماكن الأكثر احتواء للسكان، لأنه لا يراعي مساحة المكان، ولذلك فإن الكثافة السكانية تمكننا وبشكل دقيق من أخذ فكرة عن المناطق العمرانية الأكثر حشدا للسكان.

وتمثل الكثافة السكانية النسبة بين إجمالي السكان ومجموع المساحة التي يقطنون فيها، فهناك مناطق ترتفع فيها الكثافة عن المعدل العام للمدينة، نظرا لشدة تمركز السكان فيها وصغر مساحتها، والبعض الآخر تقل فيها الكثافة عن المعدل العام للمدينة نظرا لاتساع مساحتها العمرانية، وظهور وحدات سكنية جديدة غير مسكونة، تجعلها تخلو من الكثافة العالية التي تعرفها بعض المناطق داخل المدينة، وعلى هذا الأساس استطعنا أن نميز أربعة درجات للكثافة السكانية حسب النطاقات.

- الكثافات العالية: وهي الكثافات السكانية التي تفوق 1000 نسمة/هـ.
- الكثافات المتوسطة: وهي الكثافات السكانية التي تفوق 100 نسمة/هـ.
- الكثافات الضعيفة: وهي الكثافات السكانية التي لا تقل عن 50 نسمة/هـ ولا تزيد عن 100 ن/هـ.
- الكثافات الضعيفة جدا: وهي الكثافة السكانية التي تقل عن 50 نسمة/هـ.

و انطلاقا من معطيات الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008م، والأخذ بعين الاعتبار عدد سكان البلدية كما هو موضح في الجدول سابقا، نستخلص أن بلدية الوادي تشمل على كثافة سكانية تقدر بـ: (74.17ن/هـ) أي محصورة بين 50 – 100 ن/هـ، ومن هنا تصنف الكثافة السكانية بالكثافة الضعيفة.

2-3- تركيب السكان:

يقصد به بنية السكان من حيث الجنس وفئات الأعمار وتوزيع الأعمار وتوزيع الفئات النشيطة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذه الخصائص البشرية قابلة للقياس وتختلف من مجتمع لآخر، لذلك يعتمد عليها الدارسون لتحديد الإمكانيات البشرية لأي مدينة أو إقليم، ومعرفة مؤهلاته للنمو والتطور.

2-3-1- توزيع السكان حسب فئات العمر الرئيسية:

إن تقسيم السكان إلى فئات رئيسية (حسب إحصاء2008) يمكننا من معرفة حجم القوى النشطة والفعالة، كما يبين حجم القوى العاطلة المتمثلة خاصة في فئة الشيوخ والأطفال، ويساعدنا كذلك على تحديد المقاييس الأساسية لأي مشروع أو عملية عمرانية وكيفية استغلال الأرض سواء من جهة النشاط الاجتماعي أو الاقتصادي وتقدير الاحتياجات اللازمة لكل فئة والعمل على توفيرها.

الجدول رقم (07): الفئات العمرية الرئيسية لمدينة الوادي.

الفئات العمرية الرئيسية	الذكور	النسبة (%)	الإناث	النسبة (%)	المجموع	النسبة(%)
0 . 14 سنة	24396	35.51	23264	36	47660	35.51
15 . 64 سنة	42075	60.7	39715	60.74	81790	60.72
65 فما فوق	2846	3.99	2404	3.53	5250	3.77
المجموع	69317	51.46	65383	48.54	134700	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (RGPH 2008).

من خلال الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة كيفية تركيب الفئات العمرية الكبرى المكونة لسكان بمدينة الوادي وهي كالتالي:

- **الفئة (0 – 14 سنة):**

تمثل فئة الأطفال وهي تقدر بـ35.51%، مما يدل على أن مجتمع فتي يتميز بإرتفاع المواليد وقلة الوفيات نتيجة لتحسن الظروف الصحية.

- **الفئة (15 – 64 سنة):**

تمثل هذه الفئة القسم الكبير من مجموع السكان وهي تقدر بـ:60.72% وهذا راجع إلى عدة عوامل اجتماعية منها السن المبكر للزواج والنسبة المرتفعة للولادة التي تميز منطقة الوادي بصفة عامة.

- **الفئة (65 فما فوق):**

وهي فئة المسنين من السكان الذين هم في سن التقاعد وهي تمثل نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الفئات الأخرى وهي تقدر بـ:3.77% وهذه الظاهرة عامة على مستوى الوطني.

وعلى هذا نلاحظ أن الفئة العمرية(15 – 64 سنة) والتي تتمثل في القوة العاملة تشكل أكبر نسبة من عدد السكان وتقدر بـ:81790 نسمة.

هذا ما يؤكد أن المدينة تتوفر على إمكانيات بشرية كافية يمكن استغلالها في تنشيط الحركة الاقتصادية للمدينة.

2-3-2- العوامل المتحكمة في النمو السكاني:

سنعتمد في هذه الدراسة على إحصائيات سنة 2008م كآخر إحصائيات، وذلك لعدم توفر الإحصائيات الجديدة لدينا ويرتبط النمو السكاني بعوامل طبيعية وعوامل غير طبيعية وهي:

2-3-2-1- العوامل الطبيعية:

ونقصد بها المواليد والوافيات، فهي من أهم العوامل المؤثرة في التغيرات السكانية، فالوفيات تنقص من عدد سكان المدينة، والولادات تعمل على تعويض ما تم فقدانه من وفيات، وهذان العاملان الأساسيان في عمليات الحسابات الديمغرافية وضبط الحجم السكاني، والذي على أساسه تقدر الاحتياجات وتنجز كل المخططات والبرامج على المدى القريب والبعيد.

جدول رقم (08) : تطور عدد المواليد و الوفيات بمدينة الوادي للفترة (2005– 2016).

السنوات	السكان (نسمة)	المواليد (نسمة)	الوافيات (نسمة)	الزيادة الطبيعية (نسمة)	معدل المواليد (%)	معدل الوفيات (%)
2005	128458	6113	902	5211	4.76	0.70
2008	134700	7084	1017	6067	5.40	0.77
2012	151670	8181	1121	6434	5.39	0.74
2016	169345	10160	791	9369	6.00	0.47

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (RGPH 2008)+معالجة لطالب.

المواليد:

تعد أهم العوامل التي تؤثر وبصفة مباشرة علي الأحجام السكانية، ولذا يستوجب الإلمام بالحقائق العلمية والعددية لهذا العامل، فمن خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد المواليد في زيادة مستمرة، حيث بلغ عدد المواليد سنة 2005م إلى6113 مولود، وتستمر الزيادة لتصل سنة 2012م إلى8181 مولود، مع وجود تزايد خلال 2008م، ووصولا في 2016م إلى ارتفاع حيث قدر بـ 10160 مولود، وهذا راجع لعديد من الأسباب التي تشهدها البلاد خلال هذه الفترة، من استقرار وتحسن مستوى المعيشة بالإضافة إلى الزواج المبكر الذي تعرفه المنطقة.

الوفيات:

يحظى هذا العامل بأهمية بالغة في الدراسات السكانية لكونه حادثا حتميا يتعرض أي مخلوق، إضافة إلي ما يكتسبه من قدرة مباشرة في تغيير الأحجام السكانية، ودوره في تحديد حجم الزيادة الطبيعية للسكان. فمن خلال الجدول نجد معدل الوفيات يشهد استقرارا نوعا ما حيث كان في 2005م بـ 0.7 % ليشهد صعودا طفيفا سنة 2008م وصل إلى 0.77%، وبعد هذه الفترة بدأ المعدل يأخذ انخفاضا تدريجيا، حيث وصل في 2012م نسبة 0.74%، نزولا إلى معدل 0.47% في 2016م، وهذا راجع إلى جودة الحياة في المدينة و التحسن المستمر في الهياكل الصحية.

2-3-2-2- العوامل غير الطبيعية:

ونقصد بها الهجرة التي تعد من العوامل المؤثرة في حجم السكان، سواء كان هذا التأثير إيجابي أو سلبي إلا أنها تتباين من مجتمع لآخر حسب عوامل الجذب والطرد، فكلما ارتقى مجتمع ما في مظاهر حضارته كلما زاد دور الهجرة كعامل من عوامل التغيير وإعادة التوزيع السكاني، حيث نميز 03 أنواع من الهجرة: الوافدين من إقليم الولاية، الوافدين من الولايات الأخرى، والوافدين من خارج الوطن.

- الوافدين من إقليم الولاية :

عرفت مدينة الوادي هجرة داخلية نحو المركز حيث بلغ عدد المهاجرين 510 مهاجرا، وكان أغلبهم من البلديات المجاورة مثل: الرباح، واد العلندة، البياضة، الرقيبة، كوينين، ورماس، والتي بلغ عدد المهاجرين منهم 361مهاجرا بنسبة70.78% من إجمالي المهاجرين من داخل إقليم الولاية، أما النسبة المتبقية فهم من البلديات البعيدة عن المدينة بنسبة 29.22%.

- الوافدين من الولايات الأخرى[1]:

بلغ عدد الوافدين للمدينة من الولايات الأخرى 688 مهاجرا، حيث كانت الفئة الغالبة منها من الولايات المجاورة لولاية الوادي وهي : تبسة بنسبة 26.1%، ورقلة 10.61%، بسكرة 8.57%، أما الجزائر العاصمة 16.86%، قسنطينة 7.26%، عنابة 5.38% من مجموع الوافدين، أما النسبة المتبقية 29.3% فهي تتوزع على 32 مدينة من كامل القطر الوطني تقريبا.

- الوافدين من خارج الوطن[2]:

بلغ عدد المهاجرين إلى المدينة من خارج الوطن 302 مهاجرا أغلبهم من تونس، ووصل عددهم 263 مهاجرا بنسبة 85.39%، ثم فرنسا بـ 40مهاجرا بنسبة 13%، أما النسب الباقية فهي من دول أخرى، ويرجع هذا التوافد الكبير للمهاجرين من تونس إلى عودة الجزائريين بعد الاستقلال، وكذلك الحال بالنسبة للوافدين من فرنسا.

[1] - مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (RGPH 2008).

[2] - مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (RGPH 2008).

3- النشاطات الاقتصادية للسكان:

فالنشاط الاقتصادي يعد من أهم المؤشرات التي تحدد العلاقات الموجودة بين السكان والمجال، ومن خلاله يمكن معرفة التركيب الوظيفي للسكان، و توزيعهم على مختلف النشاطات الاقتصادية بالمدينة، ومدى تأثيرها في تخطيط المشاريع وبرمجتها في المستقبل ومنه تصور للتنظيم المجالي للمدينة.

3-1-التركيبة الاقتصادية:

نهدف من خلالها إلى معرفة القوة النشطة والناشطين فعلا ونسبة البطالة، لإعطاء الصورة الحقيقية للسكان وتوضيح الخصائص والطاقات البشرية للمنطقة، وذلك من أجل العمل على خلق التوازن بين النمو السكاني والاقتصادي.

3-1-1- القوة النشطة:

هي كل الأشخاص من كلا الجنسين الذين يكونون في السن المتاحة للعمل، ويشمل هذا التعريف أصحاب العمل المستخدمين والذين يعملون لحسابهم الخاص، أو يساعدون أسرهم بدون أجر، كما يشمل الأفراد العاطلين عن العمل أثناء فترة الإسناد الزمني للبيانات.

وهي الفئة الممتدة من (16-60 سنة) قدر عددهم على مستوى مدينة الوادي74873 نسمة أي بنسبة 55.58٪، من إجمالي السكان البالغ عددهم134700 نسمة ويتوزعون على المجال كالتالي:

- **القوة العاملة :**

حجمها 33056 بنسبة 24.54 % من إجمالي السكان، وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

- البطالون: يبلغ عددهم3437 بنسبة 10.40% من إجمالي القوة العاملة.
- العاملون: يبلغ عددهم 29619 بنسبة 89.60%من إجمالي القوة العاملة.

- **القوة غير العاملة:**

تمثل السكان في سن العمل وغير القادرين عليه مثل (ربات البيوت، المعوقين، الفئة القادرة على العمل ولا تبحث عليه مثل الطلبة، وشباب الخدمة الوطنية) وقد قدر أفراد هذه الفئة ب 41817 نسمة بنسبة 31.04 % من إجمالي سكان المدينة 55.85% من القوة النشطة.

3 -1-2- القوة غير النشطة:

وتضم فئتين وهما:

- فئة صغار السن: 0 - 14 سنة وعددهم 51195 نسمة.

- فئة المتقاعدين: أكثر من 60 سنة وعددهم 5202 نسمة.

3-1-3- حساب بعض المؤشرات المستعملة في قياس مستوى النشاط الاقتصادي:

بعد تحليلنا للبنية الوظيفية للسكان ودراسة توزيع العمال على القطاعات الكبرى، ارتأينا حساب بعض المؤشرات المتعلقة بالتركيب الاقتصادي، لتفسير هذه التركيبة وكخلاصة عامة، محاولين التعمق في تحليل النشاطات للتمكن من تحديد البنية الاقتصادية للمدينة وكذا دورها الوظيفي.

الجدول رقم(09):مدينة الوادي معدلات النشاط الاقتصادي، الإعالة، البطالة (2008).

التجمعات	معدل الإعالة الحقيقية	معدل النشاط الاقتصادي الخام	معدل النشاط الاقتصادي الصافي	نسبة التشغيل	معدل البطالة
الوادي	4.59	55.58	21.98	53,80	4.54

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (RGPH 2008)+معالجة لطالب.

معدل النشاط الاقتصادي:

وهو يعبر عن الدرجة الاقتصادية للمدينة، ومن خلال الجدول رقم (9) نجد أن معدل النشاط الاقتصادي الخام[1] بلغ 55.58٪في سنة 2008م، ونظرا لأن الجزء الكبير من السكان لا يمارسون أي نشاط فإن المعدل قد يكون غير واضح، و لذا لابد من حساب معدل النشاط الاقتصادي الصافي[2]، حيث سجل في مدينة الوادي (21.98٪) وهذا يدل على أن نسبة النشاط تتغير حسب القوى العاملة، لأن بعض الأشخاص هم في سن العمل ولا يقومون بأي نشاط.

معدل الإعالة [3]:

و يعني عدد الأفراد الذين يعيلهم كل عامل، حيث يتبين من الجدول رقم (9) تقارب معدل الإعالة في مدينة الوادي المقدر4.59 في سنة 2008م، أي أن كل عامل يعيل بين 4 و5 أشخاص، وهذا يدل على وجود تنمية اقتصادية بالمدينة وكذا توفر مناصب شغل.

[1] – معدل النشاط الاقتصادي الخام: (عدد السكان في سن العمل / عدد السكان الإجمالي) * 100 .

[2] – معدل النشاط الاقتصادي الصافي: (عدد المشتغلين فعلا / إجمالي السكان) * 100.

[3] - مؤشر الإعالة = (عدد السكان الإجمالي عدد العاملين فعلا) .

معدل البطالة[1]:

من خلال الجدول رقم (9) نجد أن معدل البطالة في مدينة الوادي قدرت بـ 4.54% في سنة 2008م.

3-2- توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية:

تعد العمالة من بين المؤشرات الأساسية في دراستنا، لأنها تساعدنا على توضيح وتحديد العلاقة الحركية بين المكونات الاقتصادية للمنطقة وتطور المجال العمراني للبلدية.

الجدول رقم (10): توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط .

البلدية	القطاع الأول		القطاع الثاني			القطاع الثالث							المجموع
	الفلاحة	النسبة (%)	الصناعة	النسبة (%)	البناء والأشغال	التجارة	النسبة (%)	الخدمات	الإدارة	النسبة (%)	قطاعات	النسبة (%)	
الوادي	493	1.66	2226	7.51	2994	12257	41.4	5283	905	17.83	5461	18.43	29619

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (RGPH 2008)+معالجة لطالب.

من خلال الجدول رقم(10) نسجل أصغر نسبة من المشتغلين في قطاع الفلاحة، وذلك بسبب مشكل تصريف المياه القذرة مما جعل الاراضي المحيطة والقريبة من المدينة غير انتاجية بسبب مشكلة صعود المياه وهذا ما وجه الفلاحين الى الاستثمار في الاراضي البعيدة عن المدينة.

وكذا باعتبار المدينة مركز للولاية واكبر تجمع سكاني بها نسجل أكبر نسبة في قطاع التجارة 41.40 % لما تتوفر عليه المنطقة من هياكل تجارية كبرى شجّعت على العمل بهذا القطاع، وهذه النسبة تعتبر مشجعة لتنمية السياحة في المدينة خاصة لقربها من الأسواق التونسية، الرائدة في مجال السياحة على مستوى المغرب العربي، وكما نسجل نسبة معتبرة في قطاع البناء والأشغال العمومية تتمثل في 10.10%، مما يدل على حيوية النشاط بالمنطقة، أما نسبة المشتغلين في الخدمات 17.83% فتحتل المرتبة الثانية تقريبا بالمدينة، وهذا يدل على اهتمام الدولة بتسهيل حياة السكان بالمدينة بتوفير الخدمات اللازمة.

[1] – معدل البطالة = (عدد البطالين / القوة النشطة) *100 .

الشكل رقم(37): توزيع السكان المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية

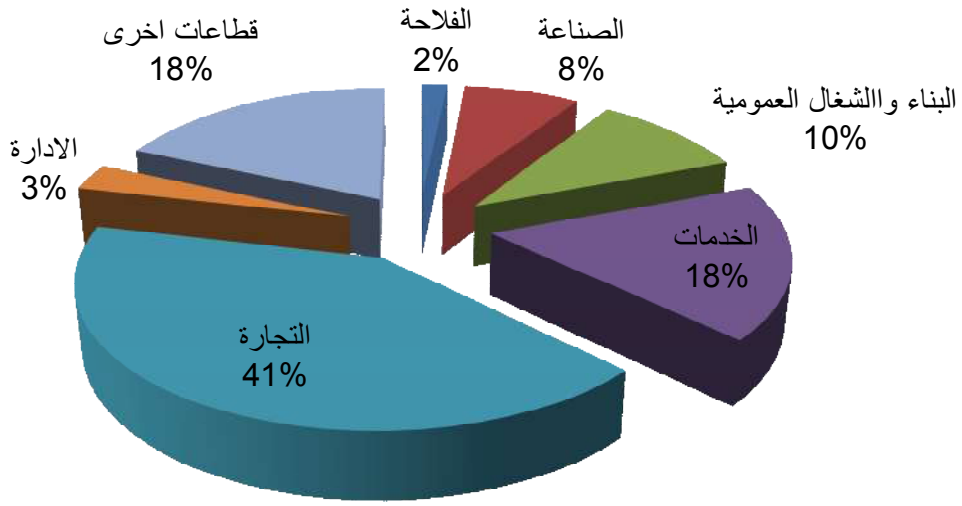

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد معطيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (RGPH 2008)

من خلال هذه الدراسة التي تطرقنا فيها إلى دراسة التركيبة السكانية والاقتصادية في المدينة يمكن استخلاص بعض النتائج وهي كالتالي:

- ✓ تعتبر مدينة الوادي مركز عبور وطني ودولي.
- ✓ هيمنة النشاط التجاري بالمدينة إذ بلغت: النسبة حوالي 41.4 % من نسبة المشتغلين.
- ✓ النمو السكاني المرتفع بالمدينة الذي يفوق المعدل الوطني، الذي خلق طاقة شبانية هائلة وتزايد الطلبات على السكن.
- ✓ انخفاض معدل النشاط الاقتصادي 21.98% مما يؤثر في نسبة البطالة.

خلاصه الفصل

إن هذا الموقع الجغرافي والطبيعي أضفى على المدينة أهمية كبيرة في مجال التنمية والمبادلات بين المدن والمراكز العمرانية المنتشرة في الجنوب، رغم الخصائص الطبيعية التي تشهدها، بدءا بالمناخ الصحراوي الحار والجاف وموضع المدينة المحاط بالكثبان الرملية، وظاهرة صعود المياه التي تشهدها.

هذه التحديات لم تحول عن الزيادة السكانية، حيث عرفت المدينة نموا ديمغرافيا خلال الفترة من 1966-2016 حيث تشهد توجه سكاني نحوها، هذا النمو السريع جعل المنطقة تزخر بطاقة شبانية حيث بلغ عدد الذكور في مدينة الوادي حسب إحصاء 2008م بـ69317 نسمة ما يعادل 51.46% من مجموع السكان، مقابل 65383 نسمة إناث ما يعادل نسبة 48.54 % من مجموع السكان، وهذا يدل على وجود طاقة بشرية معتبرة لدفع وتطوير عجلة التنمية الاقتصادية، ويعتبر القطاع الثالث هو أكثر القطاعات استقطابا لليد العاملة، كما لا ننسى أهميتها في الوقت الحاضر بالوظيفة التي تؤديها كمقر رئيسي للولاية.

الفصل الخامس

الدراسة العمرانية لمدينة الوادي

1- الدراسة العمرانية للمدينة .

2- دراسة مختلف التجهيزات .

3- أسباب وتأثيرات التوسع على المجال الحضري .

4- تقدير الاحتياجات المساحية السكنية .

.

مقدمة الفصل

إن المجال المكاني والجغرافي الذي تقوم عليه الدراسة هو مدينة الوادي وبعض الأجهزة المسؤولة عن السياسة التنموية من تسيير وتخطيط وتنفيذ للقرارات الحضرية على مستوى هذه المدينة، وبالرغم من كون مدينة الوادي مجال بسيط للدراسة إلا أنها تعاني من ضغوطات كثيرة أدت إلى خلق مشاكل على المستوى الاجتماعي والبيئي والتنموي ونتيجة لنمو وتطور وتوسع المدينة لمسنا استهلاك الفضاءات التي كانت موجهة للتوسع العمراني قبل آجالها المحددة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للمدينة، فسنحاول وصفها وصفا شاملا والتعريف بها وبمميزاتها الطبيعية والجغرافية والمادية والبشرية، وبمختلف مراحل تطورها لأن أي قرارات تصدر لتنمية مجال مدينة ما لابد أن تستوعب جميع معطياتها لنجاح هذه السياسة على الواقع، والبحث عن مناطق توسع مستقبلية تلبي الاحتياجات الحالية بالإضافة الى: المدى القريب، المتوسط، والبعيد.

إن الهدف الأساسي هو الوصول إلى بنية اقتصادية وعمرانية فعالة ومتفاعلة لخلق التوازن في الشبكة العمرانية، والاستغلال الأمثل والعقلاني لها، وذلك لأجل توجيه آفاق التنمية بما يتناسب وخصوصية المجال الحضري للمدينة، كمحاولة لإيجاد بعض الحلول من أجل خلق توازن وتكامل مجالي بها.

1- الدراسة العمرانية للمدينة

سنتطرق في هذا العنصر الى التحليل العمراني الحالي والذي تعيشه المدينة لاسيما أن هذه الدراسة تتعلق بمدينة صحراوية، ولمعرفة الخصائص العمرانية المميزة وتماشيها مع الظروف البيئية الطبيعية من جهة، والخصائص الاجتماعية من جهة أخرى، وبالتالي استخلاص النمط العمراني والمعماري المميز للمدينة .

1-1- مراحل التطور العمراني للمدينة :

❖ **مرحلة ما قبل الاحتلال (قبل 1890):**

ظهرت مدينة الوادي نهاية القرن السادس عشر كمكان استيطان لبعض البدو الرحل حيث كانوا يسكنون المنطقة بشكل مؤقت بعدها بدأوا في الاستقرار تدريجيا حول المساجد، ولم تتحدث المراجع عن استيطان دائم للمنطقة الا بعد هذا التاريخ " تزامن تاريخها مع قمار يجعلنا نفترض ان هناك مجموعة من الناس سكنت المنطقة بشكل دائم في ذلك الوقت "[1].

عمرانيا ظهرت الوادي كمجموعة من القرى القديمة التي كان يصعب تمييز حدودها، وككل بدايات المدن العربية لعل ابرزها مدينتين هامتين في عاصمة الاقليم والتي بلغ تعداد سكانها سنة 1880 (5000نسمة) ومدينة قمار (3000نسمة) وحولهما تواجدت مجموعة من القرى هي : كوينين، عميش، البهيمة، الزقم، الدبيلة وسيدي عون.

وكجميع المدن الاسلامية كانت المساجد هي النواة الاولى لكل تجمع و توضعت حولها باقي المباني، فأسس في البداية الشابية مسجدا مكان المسجد الكبير الحالي لسيدي مسعود مقابل السوق، ثم ظهر مسجد أولاد خليفة قرنا بعد ذلك حوالي 1700م وهو تابع لأولاد جامع ويقع قرب ساحة السوق التي تأخذ تقريبا مركز المدينة القديمة .

كما عرفت الوادي بعد ذلك توسعا نحو الشمال أين بنى المصاعبة مسجد عبد الرزاق حوالي سنة 1750م، الذين استوطنوا فيما بعد نزلة سيدي عبد الله حيث دفن الشيخ سيدي عبد الرزاق، ثم بني سنة 1790 مسجد أولاد أحمد قرب حي سيدي مستور، وبعدها مسجد سيدي عبد القادر سنة 1810، في حي المصاعبة أيضا، أما مسجد سيدي سالم فقد بنى عند استقرار الرحمانية في الوادي حوالي سنة 1830، وفي الاخير بني مسجد سيدي موسى 1870م.

[1] -Bataillon.Cl, Le souf étude de géographie humaine (Mmémoire N2) ,Edit Gilbert-Alger , 1955,P 168.

شهدت المدينة توسعا انطلاقا من السوق نحو الشمال والغرب، حيث أن حي أولاد حمد كان منفصلا عن باقي المدينة جنوبا، اما شوارع المنطقة المتمركزة حول مسجد أولاد خليفة فقد تميزت بعدم الانتظام.

وتفسر كثرة وجود المساجد والتوسع العمراني المتزايد في ذلك الحين بالبحث المتواصل عن الاماكن الصالحة لحياة أقل صعوبة" والعامل الاساسي في التوسع العمراني هو البحث المستمر عن المكان الجيد لإنجاز بستان النخيل (الغوط) بحيث تقل به الرمال، وتكثر به المياه الجوفية القريبة من السطح، وقد كانت هذه الخصائص تتوفر خاصة في المنطقة الشمالية والشمالية الغربية من وادي سوف وبعد زمن من انجاز هذا الغوط تغادر العائلات مركزها الاصلي في المدينة أو القرية وتستوطن بالغوط الجديد أو بقربه فتبنى مساكنها ومسجدها، وهكذا يأخذ المركز الجديد يتطور الى ان يتحول الى قرية صغيرة [1].

❖ **مرحلة الاحتلال :**

دخل المستعمر الوادي في 13 ديسمبر 1854 [2] من ناحية مدينة تغزوت وأقام بالقرب من مدينة الدبيلة حوالي سنة 1882، أما مدينة الوادي فقد دخلها سنة 1887 حيث تموقع بالقرب من مركز المدينة وقصد احكام سيطرته عليها بنى المستعمر مجموعة من الابر اج كنقاط للمراقبة من الجهات الأربع للمدينة وهي برج الحاج قدور، برج بوشحمه، برج مويهات القائد، وبرج الفرجان، كما ترك شارعا يفصل المدينة العتيقة عن الحي الاستعماري[3].

وقد شهدت المدينة توسعا وخاصة بالنسبة للأجزاء المحيطة بمركزها وكان هذا في الفترة بين 1890و 1911م، وحتى عام 1949 استطاع المستعمر الفرنسي أن ينجز حي استعماري باتجاه الجنوب الغربي، وظهرت في هذه المرحلة مباني كثيرة وواسعة احادية الطابق استعملت في وظائف مختلفة لم تعرفها المدينة القديمة من قبل مثل المدارس، قاعة الحفلات، قاعة سينما ومتحف .

وقد كان النسيج يتوسع بطريقة منتظمة شبه شطرنجية وكان بيت المعمر الفرنسي يمثل الوحدة التركيبية للمدينة، يبنى بطريقة منظمة ويحيط المبنى من كل جهة تقريبا فناء يستعمل كحديقة منزلية صغيرة، وهذا على عكس السكن المحلي المفتوح نحو الداخل .

[1] -غنابزية علي، مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي الى بداية الثورة التحريرية، ص 114.

[2]- Voisin. A. R, Le Souf monographie, Edition :El Walid , 2004 ,P74.

[3] - DEMAIN L'ALGERI, Les villes du sud dans la vision du développement durable , Les Dossiers de Maitrise de la Croissance des Villes , Ministère de l'Equipement et de l'Aménagement de territoire, p164.

هكذا واصل المستعمر بعد 1949م توسعاته وذلك ببناء مرافق عمومية مثل المدارس والادارات والمساكن الوظيفية للمدرسين وكذلك المستشفى الذي بني سنة 1958م وكان هذا التوسع من مدخل المدينة على جانبي الطريق الاستعماري الذي يربط الوادي ببسكرة الذي انجز سنة 1956 وكان هذا التوسع متميز بتركيبة هندسية متعامدة ذات محاور واسعة حيث تسهل عملية التنقل، كما تميز كذلك باستعمال العناصر المعمارية المحلية سواء بالنسبة للمرافق أو السكنات الوظيفية التي لم يبنى غيرها في مدينة الوادي .

في هذه المرحلة تغير مبدأ توسع المدينة والتجمع الجزئي أصبح أقل احتراما من ذي قبل ،انعام مساحات التوسع (غيطان النخيل على كل جانب من المدينة)أدى بالأهالي الى بناء مساكنهم باستعمال اي وسيلة وبهذا بني حي سكني بالناحية الجنوبية الغربية والذي تطلب تهديم كثبان رملية كاملة كان يزدحم بها الموقع .

وفي سنة 1956 تم توصيل مدينة الوادي بالطرق وذلك بكل من مدينة بسكرة، تقرت وحاسي خليفة وهكذا بدا توسع المدينة حسب محاور الطرق وبموازات مع غيطان النخيل .

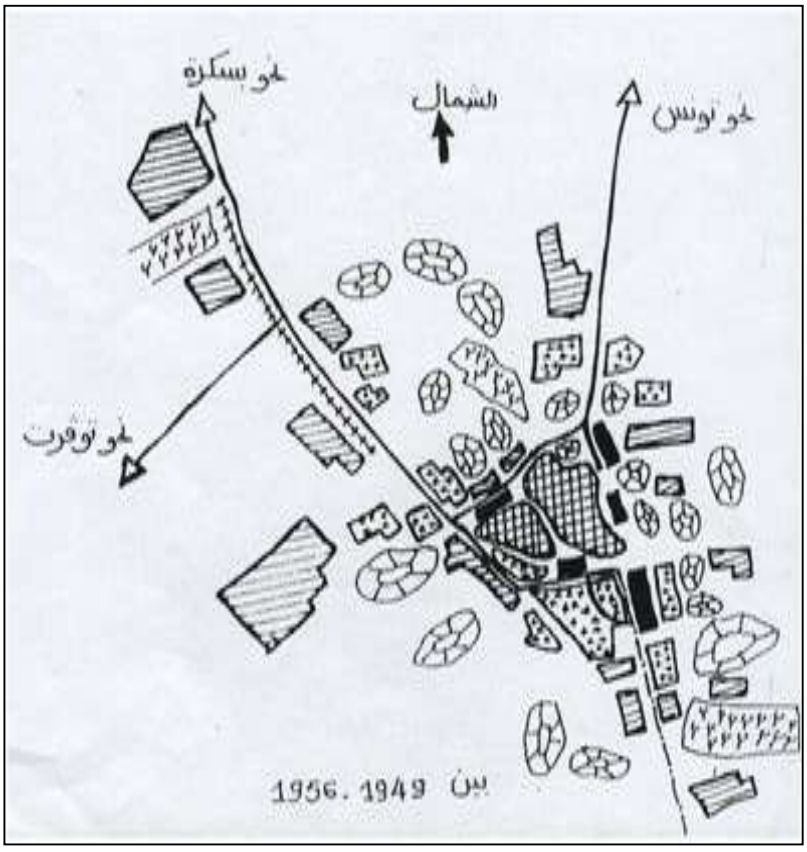

صورة رقم (3):

مدينة الوادي خلال 1949

المصدر : مديرية التعمير والبناء بالوادي2017.

❖ **مرحلة ما بعد الاستقلال :**

بعد الاستقلال عرفت مدينة توسعات سريعة ودائما باتباع محور الطرق الرئيسية نحو بسكرة، ونحو الرباح وذلك نتيجة تمركز واستقرار البدو الرحل في المدينة، ضف الى ذلك دخول اللاجئين الى المدينة وكذلك زيادة النسبة المرتفعة للنمو السكاني التي وصلت في فترة 1962-1977 الى 13.85.

هذه العوامل زادت الوضعية تأزما مقلق في ميدان السكن وهو ما شجع امتداد البناء العفوي والغير مخطط وذلك حسب المحاور وحسب إمكانية وجود الارضية الصالحة وفي بعض الاحيان حتى على حواف غيطان النخيل وهو ما أدى الى ميلاد أحياء كاملة وتوسع أخرى مثل الصحن، الشهداء، تكسبت، المنظر الجميل، هذه التوسعات الغير مخططة والتي لاتحترم اية قواعد عمرانية ولاتقنية للبناء .

في الواقع هذا النمط من السكن يكون عائق بالنسبة لمدينة الوادي وذلك بانعدام الهيكلة و التجهيزات مثل المدن الجزائرية الاخرى التي تعاني من مثل هذا المشكل العمراني ولذلك نسجل بان مدينة الوادي عرفت عشرية فتور بما انها لم تستفد من اي برنامج للتعمير او توسع لشكل المدينة .

❖ مرحلة 1977-1987:

تميزت هذه الفترة بزيادة سكانية كبيرة فبعد أن كان عدد سكان المدينة 24747 نسمة فقط سنة 1967 قفز الى 51500 نسمة سنة 1977م، وبلغ 73093 نسمة سنة 1987م بمساحة مأهولة بلغت 522 هكتار ، أما من ناحية التشريع العمراني فقد عرفت هذه الفترة انجاز أول مخطط عمراني للمدينة 1978 (المخطط العمراني التوجيهي PUD 1978) لكنه لم يحتوي توجيهات أو قوانين مفصلة بل أفكارا ونظريات عامة تعلقت بالجانب العمراني والتنظيمي للمدينة ككل كما اتخذت في هذه المرحلة بعض الاحتياطات في قطاعات السكن والتجهيزات العامة على المدى المتوسط والبعيد، لكن المشكلة التي ظهرت فيما بعد بالنسبة للحلول المقترحة أنها لم تحترم دائما، وقد عرفت مدينة الوادي في هذه الفترة نموا شاملا مس جميع القطاعات لكنه كان نموا فوضويا وغير مهيكل، واهم ما ميز هذه المرحلة عمرانيا ظهور مجالات مهياة على شكل تحصيصات (Lotissement) وكذا نوع من الانسجة العمرانية العفوية.

صورة رقم(4) :مدينة الوادي خلال 1986

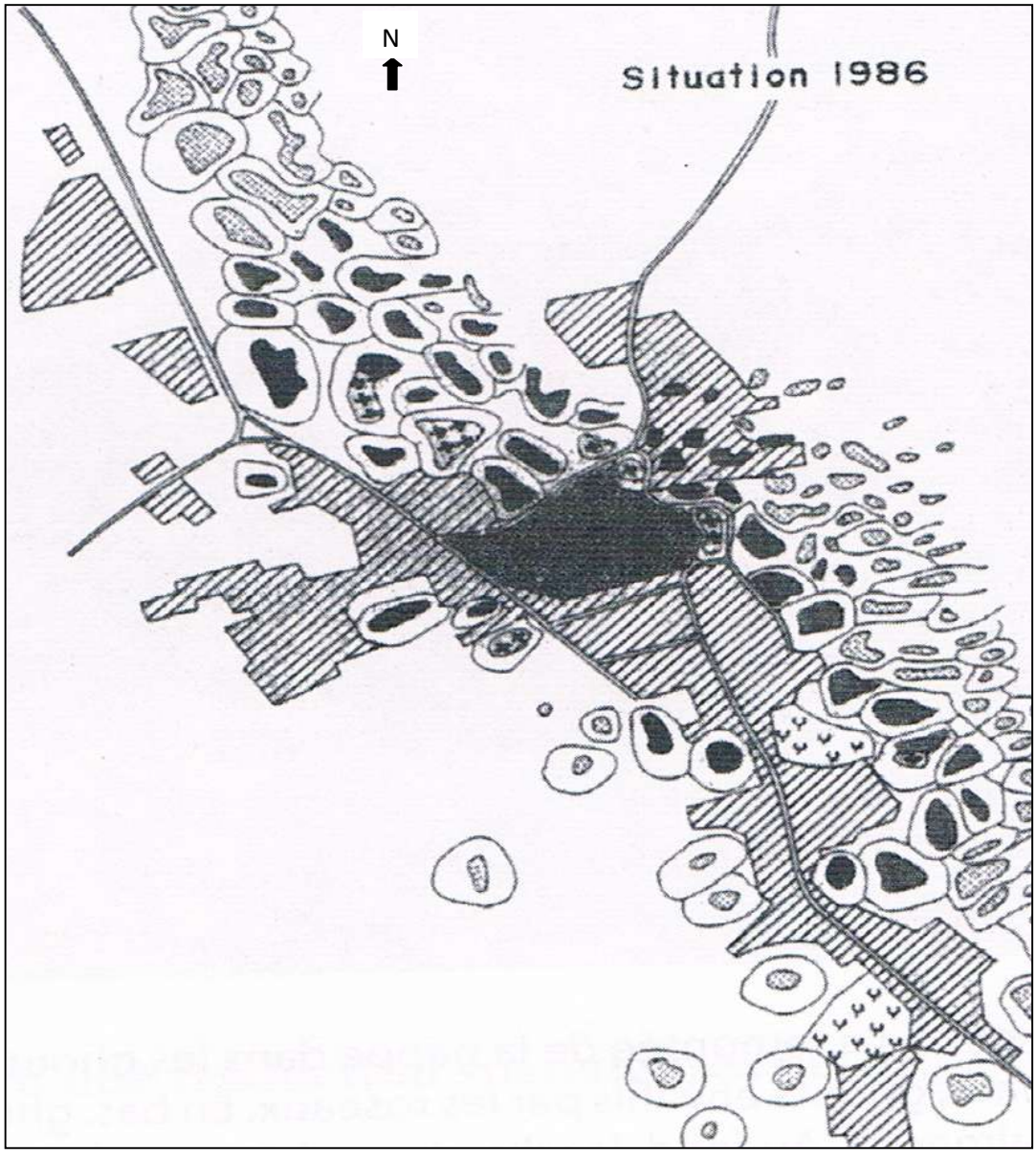

source:Marc Cote, Si Le Souf m'était conté, édition Média-Plus, Blida (Algérie),p104

❖ **مرحلة 1987-1998:**

عرفت المدينة خلال هذه الفترة توسعا شاملا تميز بمظهرين، توسع متكامل ومنظم عن طريق نسيج عمراني بطابع فردي مبرمج ومنظم في مجموعات متصلة توضعت شمال شرق وجنوب وغرب المدينة، وتوسع فوضوي وغير متجانس عن طريق نسيج عمراني بطابع فردي عفوي في جميع اتجاهات النسيج العمراني، كما عرفت المدينة انشاء مساحات كبيرة ومتخصصة الوظائف أهمها المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) جنوب غرب المدينة وقد التهم التوسع العمراني في هذه المرحلة مساحات واسعة من الاراضي

فبعد أن بلغت المساحة المأهولة 522 هكتار سنة 1987م ارتفعت في هذه المرحلة لتصل 802 هكتار سنة 1994م واليوم تفوق 1000 هكتار وبهذا فان التوسع العمراني لهذه المرحلة التهم ما يعادل تقريبا نصف المساحة التي استعملت في الثلاثين سنة السابقة، وقد كان النمو السكاني المرتفع المحرك الاساسي للتنوع خلال هذه المرحلة حيث وصلت نسبة النمو الطبيعي الى 3.08 .

❖ مرحلة 1998– 2004:

عرفت هذه المرحة ارتفاعا ملحوظا في حظيرة السكن وملحقاته من مرافق وتجهيزات حيث أن الطلب المتزايد على السكنات في الولاية جعل التوسع مستمرا ومتسارعا، وهذا ما تظهره الارقام فيما يخص السكن حيث بلغ في سنة 1998م اجمالي سكنات الوادي في الولاية 79960 سكن، ومنذ ذلك العام الى غاية سنة 2004 ارتفع عدد سكنات الولاية ليصل 93673 سكن أي بزيادة 13713 سكن خلال هذه المرحلة .

وقد أدى الطلب المتزايد على السكنات الى انشاء أحياء جديدة بأكملها خاصة في الجهة الشمالية الشرقية (منطقة الشط) مثل حي 8 ماي 1945 وحي الناظور، والجهة الجنوبية الغربية (حي 19 مارس) وغيرها من الاحياء المنتشرة عبر جهات المدينة والاقل حجما من الاحياء المذكورة، كما توسعت احياء كانت قائمة .

خريطة رقم (04): مدينة الوادي 2004.

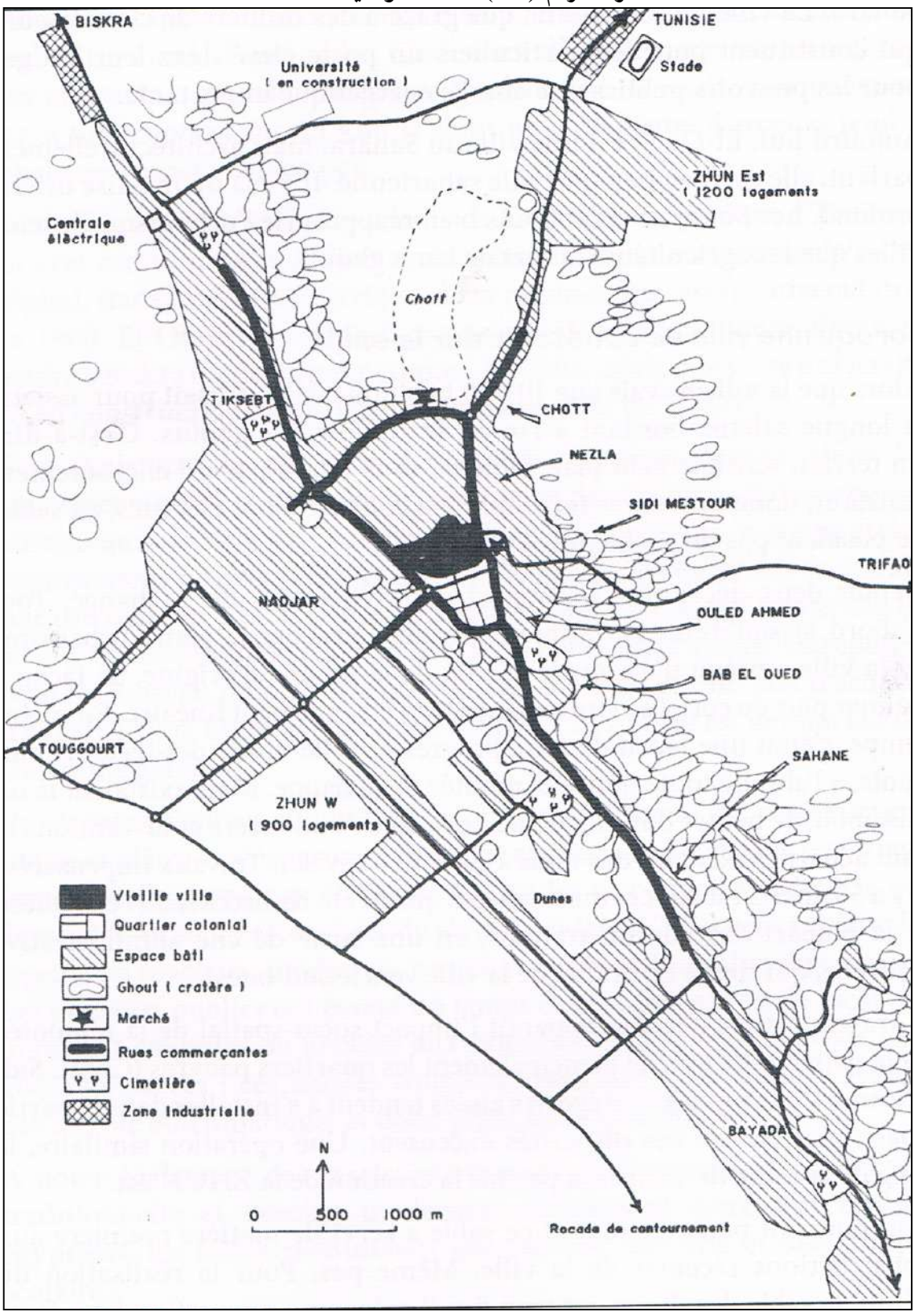

source:Marc Cote, Si Le Souf m'était conté, édition Média-Plus, Blida (Algérie),p104

خريطة رقم (05): مراحل التطور العمراني لمدينة الوادي

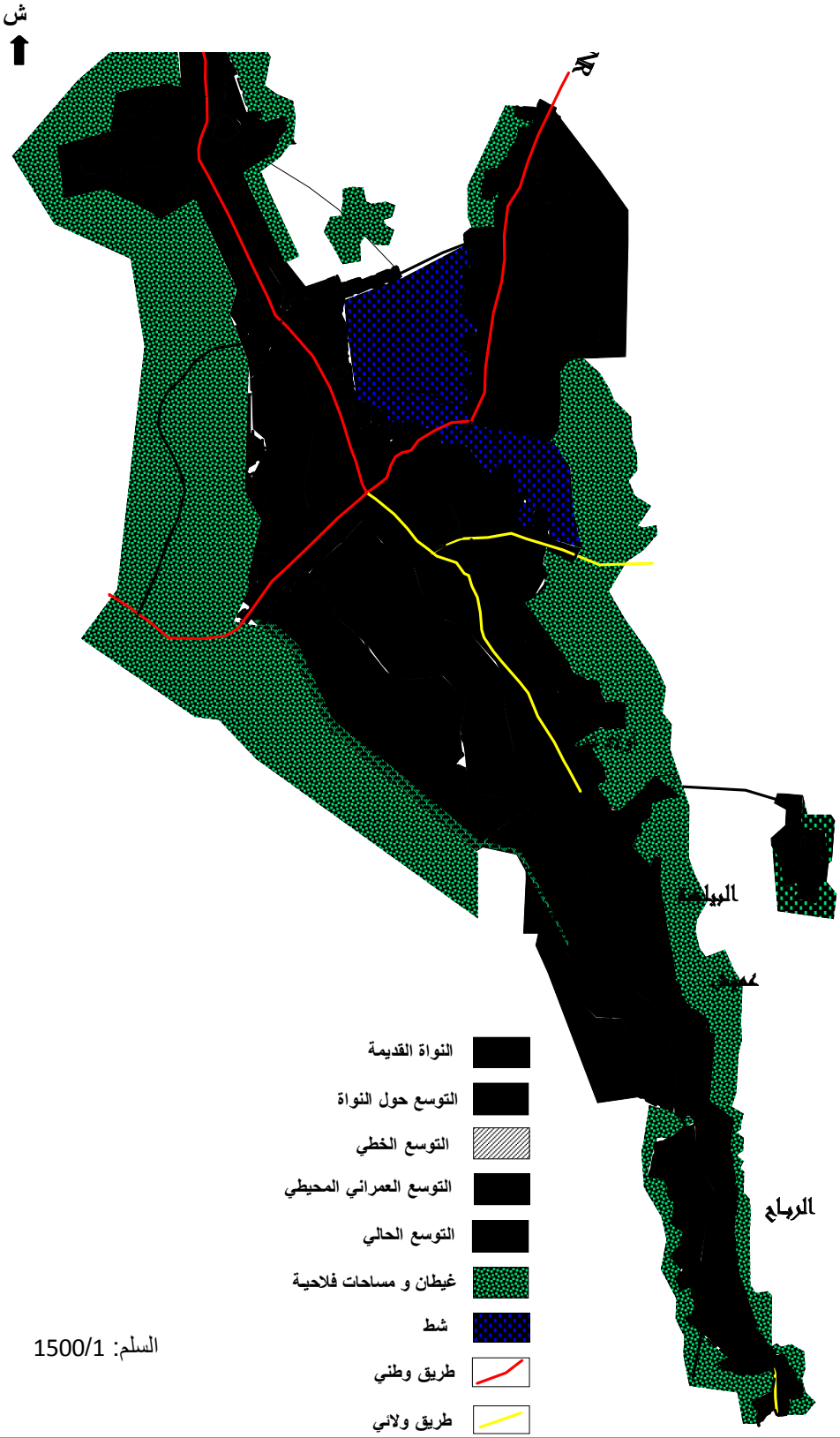

المصدر: مديرية التعمير والبناء لولاية الوادي2017.

1-2- الطبيعة العقارية للأراضي:

من خلال الخريطة رقم(6) يتضح لنا أن الملكية الخاصة للأراضي تتمثل في غالب الأحيان في الغيطان التي تتخلل النسيج العمراني للمدينة والمكونة لشريط والحزام الذي يطوق النسيج العمراني، إلا في الجهات الشمالية الشرقية والشمالية الغربية والجنوبية الغربية، أما أراضي الدولة فهي عبارة عن كثبان رملية ذات ارتفاعات كبيرة، تقع معظمها خلف أراضي الخواص وهذا ما أدى إلى تحكم في شكل اتجاه التوسع العمراني للمدينة.

خريطة رقم (6): الطبيعة العقارية لبلدية الوادي

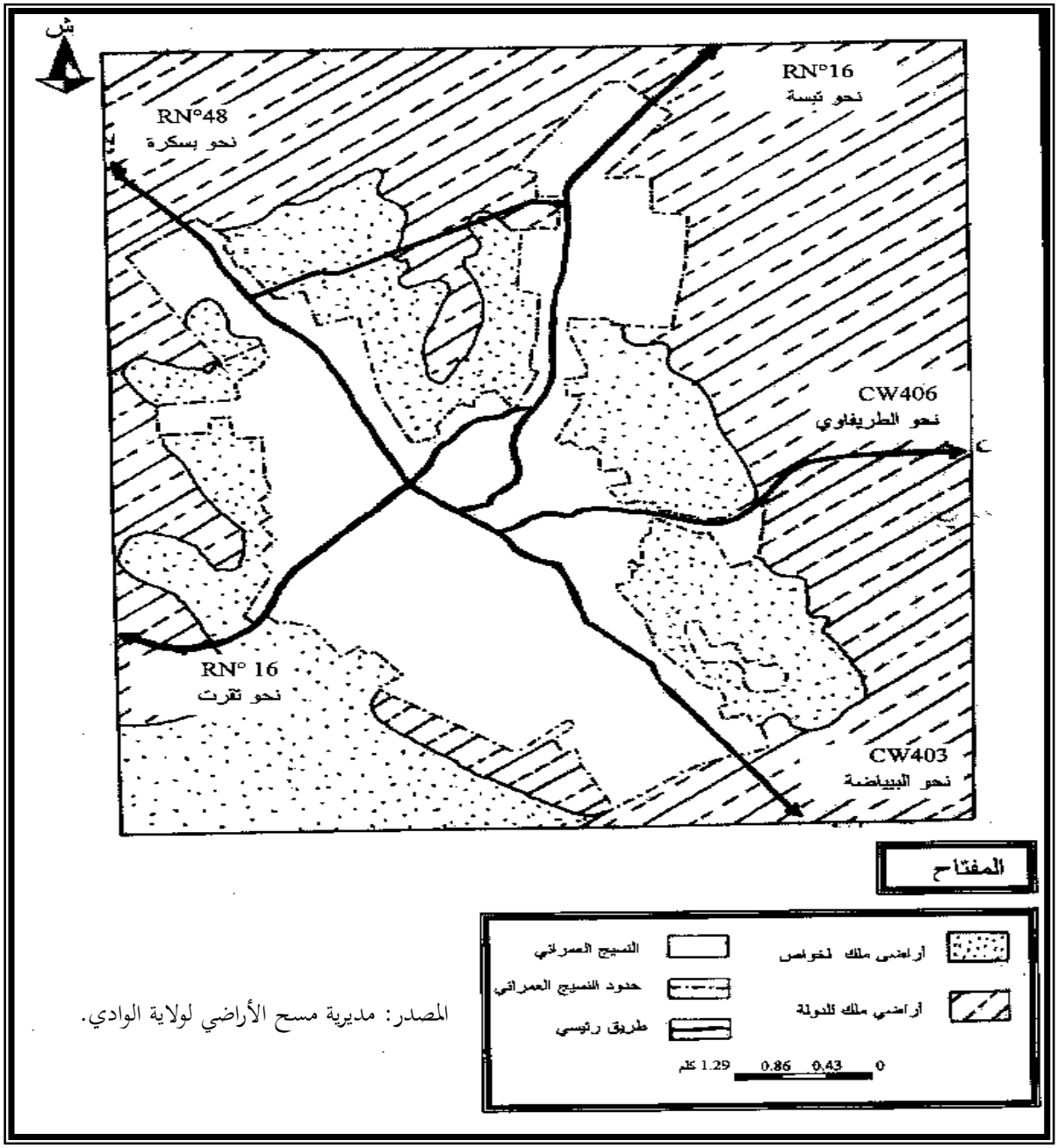

المصدر: مديرية مسح الأراضي لولاية الوادي.

1-3- أشكال النسيج العمراني والأنماط السكنية:

عرفت مدينة الوادي توسعات عمرانية كبيرة وسريعة خلال العشريات الثلاثة الماضية نتج عنها عدد من الانماط المعمارية والعمرانية المتباينة في الخصائص والمميزات فبعد النسيج القديم الذي تميزت به نواة المدينة العتيقة، عرفت المدينة نوعا من التوسع وهو النسيج الشطرنجي الذي تميزت به الفترة الاستعمارية، لتعرف المدينة بعد الاستقلال نمطا جديدا من التوسع العمراني ما سمي بالتوسعات الحديثة التي أحدثتها مجموعة من الظروف مرت بها مدينة الوادي كغيرها من المدن الجزائرية ثم عادت في السنوات الاخيرة الى النموذج الشطرنجي عن طريق تطبيق الوثائق التعميرية الجديدة ونظام التحصيصات .

❖ **النسيج العتيق :**

نجد هذا النوع من النسيج في المركز القديم للمدينة، والذي يعود تاريخ إنشائه إلى ما قبل 1890م (حي الأعشاش) وهو مأخوذ من النمط العربي الإسلامي، الذي يكون فيه المسجد والسوق العنصرين المهيكلين، يتميز بجملة من الخصائص تظهر على المستوى العمراني وكذلك المعماري حيث تشكل مبانيه كتلا متراصة تتخللها مجالات خارجية تضم شرايين ضيقة تربط بين هذه الكتل، تشكل تدرجا من عمق النسيج الى أطرافه يظهر توافقا تاما بين أبعادها، أشكالها، توضعها ووظائفها من ضيق، التواء للشوارع والازقة، تراصف، تراص والتصاق للكتل يظهر بعدها الثالث عدم افراط في الارتفاع اذ لا يزيد عن الطابق الاول وكثيرا ما تكتفي بالطابق الارضي، وهي تخلق بذلك مجالات خارجية مظللة خلال فترات طويلة ومتفاوتة من النهار.

لا يمثل النسيج نسبة كبيرة من مجموع المدينة لكنه يتميز ببقائه ومحافظته على وظائفه خاصة تلك التي تتعلق بالحياة اليومية للسكان ويعتبر نموذجا جيدا للدراسة بحكم خصوصية مكوناته العمرانية سواء المبنية او الغير مبنية .

❖ **النسيج التقليدي:**

تتموضع المساكن في هذا النمط بشكل متداخل حيث نجد أن الكثافة السكانية مرتفعة جدا، لكن في غالب الأحيان تكون المساكن ذات طابق أرضي فقط كما يراعي في هذا التنظيم المجالي، الظروف المناخية والاجتماعية، أما الطرق فتتميز بالضيق الشديد وذلك لتوفير الظل للمساكن والمارّة بالإضافة إلى كثرة الالتواءات بهدف كسر الرياح وزحف الرمال واستعملت في بنائه مواد بناء محلية متوفرة في المدينة والوان البنايات شبيهة بلون الرمل الاصفر الذهبي وذلك من اجل خلق تناسق بين البيئة الطبيعية والبيئة العمرانية الحضرية.

صورة رقم (5): النسيج التقليدي

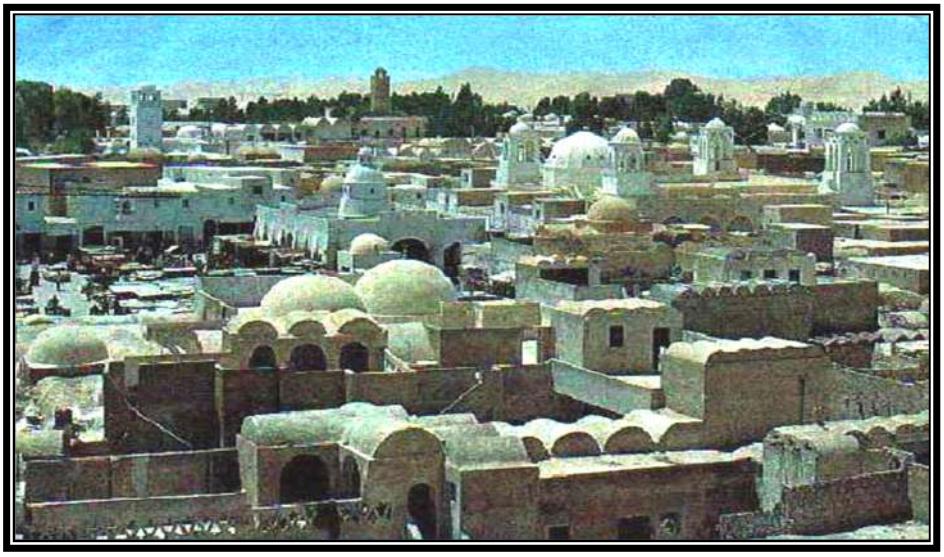

المصدر: مديرية الثقافة2013 .

❖ **النسيج الاستعماري:**

يشكل النسبة الاقل من مجموع المدينة اذ يضم عددا من المساكن والتجهيزات الادارية التي بنيت في عهد الاستعمار، وهو مختلف تماما عن النسيج العتيق الذي أنتجه الفكر العمراني المحلي، اعتمد فيه على التخطيط الشطرنجي فكان نسيجا منتظما تكون مجالاته الخارجية من عدد من الشوارع المتعامدة والمتسعة، تميز بالسرعة في النمو حيث ظهرت وفي مرحلة قصيرة مبان ذات الطابق الواحد وكذلك بالانفتاح نحو الخارج وذلك لتمييز السكان الاوربيين عن الاهالي وخلق تشابه بينهم وبين المساكن الاوربية، كما عرف النسيج دخول وظائف جديدة لم يعرفها النسيج القديم مثل المدرسة والمستشفى وغيرها من الوظائف .

توسع هذا النسيج بشكل محدود في نقطتين من المدينة، في اتجاه الجنوب الغربي، وكذلك في مدخل المدينة على جانبي الطريق الرابط بين الوادي وبسكرة، ويعد هذا الاخير أول توسع خارج النسيج الاستعماري شبه الشطرنجي وقد تميز بتركيبة هندسية متعامدة ذات محاور واسعة حتى تسهل عملية النقل.

الصورة رقم (6) (7) : النسيج الاستعماري، بناية استعمارية

المصدر: مديرية الثقافة2013 .

❖ **النسيج الفوضوي:**

وهو النوع السائد، وهو عبارة عن السكنات الفردية للخواص وسببه الرئيسي هو طبيعة الملكية العقارية للأراضي المحيطة بالمدينة والتي أغلبها ملك للخواص، وهو عبارة عن خليط بين الطابع التقليدي والحديث فنجده متنوع الاستعمال لمواد البناء وكذا الأشكال الهندسية، ولقد ظهر نتيجة التوطن غير القانوني للمساكن ويشكل نمط شبه شطرنجي متداخل بوحدات سكنية ذات أشكال هندسية منتظمة، تحصر بينها طرق طويلة مستقيمة وضيقة.

❖ **النسيج المخطط الحديث :**

ويتمثل في التجمعات السكنية المخطط لها والأحياء السكنية الجماعية ونصف جماعية وفق مقاييس وطنية معمول بها على عكس النمط السابق، فقد سجل هذا النمط أضعف نسبة فقدرت بـ 1.85% من إجمالي المساكن، أما ارتفاع المساكن فهي متميزة، إذ لا تفوق الثلاث الطوابق وذلك للطبيعة الرملية للمنطقة التي لا تتحمل الثقل، وينتهي بقباب مختلفة الأحجام وبجدران إسمنتية مغطاة بالجبس لعزل الحرارة كما أن شرفاته مطلة على الجانبين بنوافذ صغيرة وغير مطلة للجهة التي بها الشوارع، فنجد المساكن تتبعها مساحات حرة مهيأة، كما نجد طرق مستقيمة وواسعة منفتحة نحو الخارج مع مواقف السيارات وكذا كل الشبكات التقنية من ماء، غاز، كهرباء، صرف صحي...الخ ولكن الملاحظ هنا ابتعاد نمط النسيج المخطط الحديث عن الطرق الملتوية التي تحد من سرعة الرياح وتقارب المباني التي يقلل من سطوع أشعة الشمس، كل هذا أدى الى

زحف الرمال داخل المدينة وكذا الاستعمال المفرط للطاقة لاستعمالها في التبريد، ومن كل هذا نستنتج ان النسيج المخطط الحديث لم يراعي الظروف المناخية .

الصورة رقم(8) (9): النسيج المخطط الحديث

المصدر: التقاط الطالب 2017.

الشكل (38): مختلف الأنسجة العمرانية للمدينة.

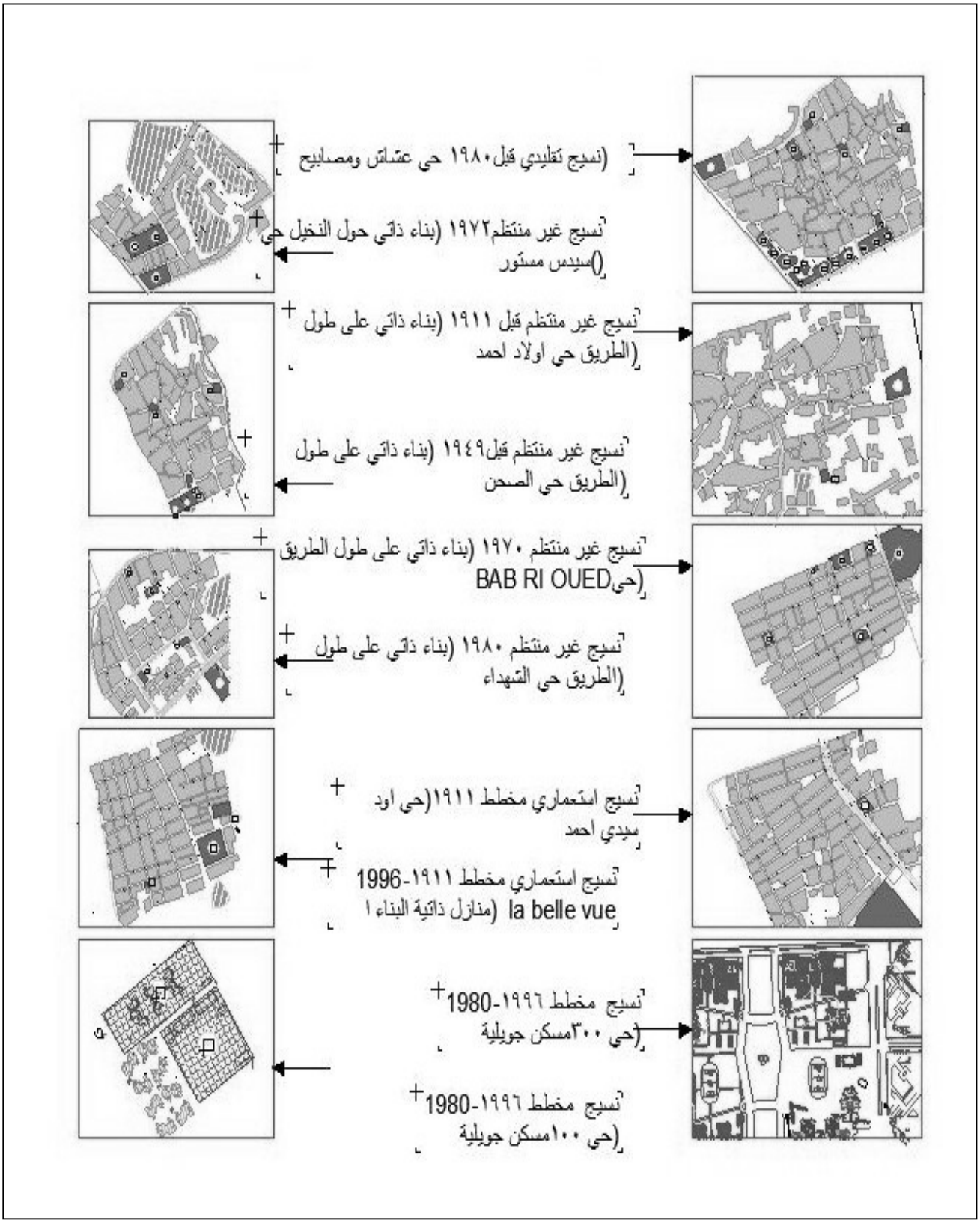

المصدر :مكيحل خديجة، دراسة تأثير التجارة العمرانية على مرفولوجية المدينة الصحراوية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2011، ص191.

1-4- الدراسة السكنية:

إن السكن يمثل جانب مهم في المدينة، وبتحليله يسمح لنا بتحديد تطوره خلال الزمن وتجسيده في المجال العمراني للمدينة، ويعتبر السكن من أهم الاستخدامات للمجال لكونه الوظيفة الأساسية التي تربط السكان بالمجال، حيث يعكس المسكن نوع النشاط والمستوى المعيشي والاجتماعي للسكان.

جدول رقم (11) :تطور عدد السكان بمدينة الوادي وحظيرة السكن

سنة الاحصاء	1998	2000	2004	2006	2008
عدد سكان مدينة الوادي(نسمة)	24747	51500	73093	105957	170654
عدد المساكن	9280	12139	15688	17585	24212

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (RGPH 2008)

الشكل رقم(39) : عدد السكان بمدينة والوادي وحظيرة السكن

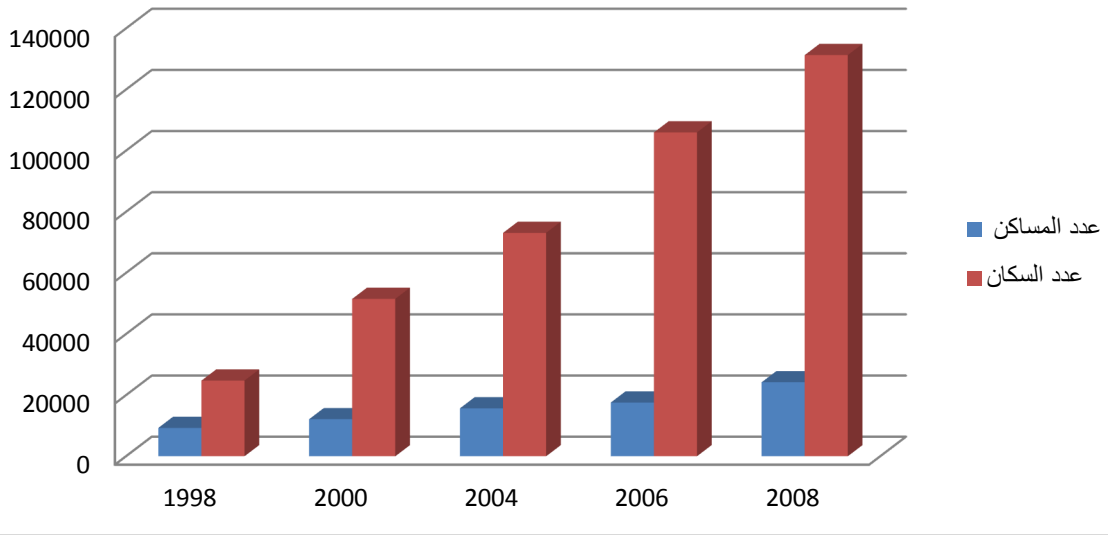

المصدر: اعداد الجدول باعتماد على معطيات الجدول اعلى.

الجدول رقم (12): التوزيع السكني والسكاني حسب إحصاء 2008 بمدينة الوادي.

التجمع	عدد السكان	عدد المساكن	عدد الأسر	معدل شغل المسكن(TOL)	معدل حجم الأسر
مدينة الوادي	**131270**	**24212**	**19651**	**5.42**	**6.68**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (RGPH 2008).

5-1- نوعية المساكن:

تنقسم المساكن في المدينة إلى ثلاث أنواع (فردية ونصف جماعية وجماعية) :

❖ **السكن الفردي:**

وهو النوع الغالب حيث قدر عدده بـ22007 مسكن بنسبة 90.66 % من مجموع المساكن، ويتواجد هذا النوع من المساكن موزع في كل أحياء المدينة، كما تختلف المساكن الفردية حسب عدد طوابقها (ط أرضي– ط+1 – ط+2) فهي موزعة بنسب متفاوتة ومختلفة حيث نجد ما نسبته 76.47 % من مجموع هذه المساكن أي ماهو ذو طابق أرضي وتمثل نسبة المساكن ذات الطابق والطابقين بـ 17.39 % و6.14 % على التوالي من مجموع المساكن الفردية.

صورة رقم (10):سكنات فردية بمدينة الوادي (حي الرمال)

المصدر : التقاط الطالب 2017.

❖ **السكن النصف الجماعي:**

وهي المساكن التي أنشئت حديثا بالمدينة، وهي تتكون من (طابق أرضي + طابق واحد) وتتميز بمحافظتها على النمط المعماري التقليدي، وهي تحتل المرتبة الثالثة حيث بلغ عددها 1072 مسكن بنسبة 4.42 % من مجموع المساكن ونجدها في حي19 مارس ونلاحظ فيها غياب التهيئة الخارجية.

صورة رقم (11):سكنات نصف جماعية بمدية الوادي (حي 19 مارس)

المصدر : التقاط الطالب 2017 .

❖ **السكن الجماعي:**

نظرا لطبيعة الموضع المتمثل في الأراضي الرملية التي لا تتحمل علو البنايات، فإننا نجد هذا النوع من المساكن بارتفاع (طابق أرضي +طابقين) أو ثلاث كأقصى حد، وهي مساكن حديثة تتميز بجدرانها الإسمنتية، مغطاة بطبقة من الجبس لعزل الحرارة، كما أن نمط بنائها لا يخلو من الطابع التقليدي للمدينة والمتمثل في وجود القباب الوظيفية وغير الوظيفية والنوافذ الصغيرة والمرتفعة وقد بلغ عدد المساكن من هذا النوع حوالي 1194 مسكن أي بنسبة 4.92 % من مجموع السكنات الموجودة بالمدينة، وهي موجودة في الأحياء 400 مسكن،300 مسكن، 160 مسكن وهي أحياء حديثة أنشئت بعد فترة الثمانينات.

الشكل (40):أنماط السكن بمدينة الوادي

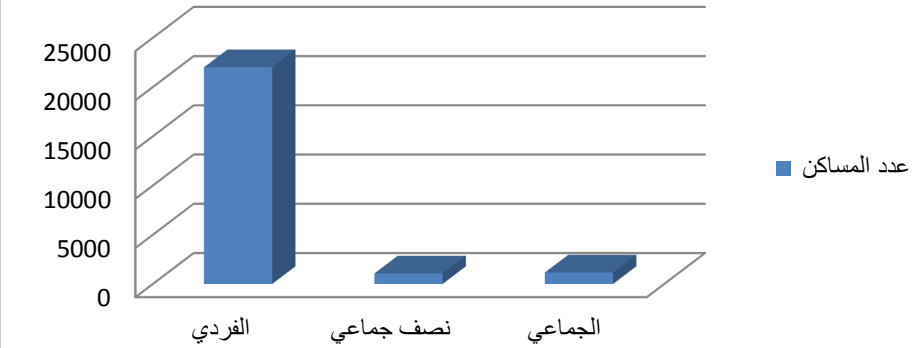

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (RGPH 2008)+ معالجة الطالب.

1-6- حالة المباني:

يغلب على الحظيرة السكنية لمدينة الوادي الحالة المتوسطة و الجيدة.

❖ **المساكن الرديئة:**

وتتمثل في البنايات الموجودة على مستوى الأحياء القديمة التالية: حي الأعشاش والمصاعبة والأصنام بالإضافة إلى بعض البنايات الموجودة في بعض الأحياء مثل: حي سيدي عبد الله – حي تكسبت- حي القارة- حي الصحن...الخ، ويبلغ عددها 3083 مسكن بنسبة 12.73% من المساكن الموجودة.

❖ **المساكن المتوسطة:**

وتنتشر عموما في الأحياء المحيطة بالنواة التقليدية وتتمثل في الأحياء التالية: أولاد أحمد، سيدي مستور، الأصنام، النخيل...الخ، ويبلغ عددها 5890 مسكنا بنسبة 24.32% من المساكن الموجودة.

❖ **المساكن الجيدة:**

وتتمثل في الأحياء الجماعية ونصف الجماعية إضافة إلى المساكن الفردية المتمثلة في التحصيصات التي ظهرت في نهاية السبعينات مثل: حي 19 مارس، حي 300 مسكن، حي 400 مسكن، وأول نوفمبر وحي الرمال وحي 08 ماي والناظور...الخ،

ويبلغ عددها 15239 مسكن بنسبة 62.95% من المساكن الموجودة على مستوى المدينة وهذا حسب احصاء 2008 والجدول الموالي يبين عدد المساكن و حالتها.

الجدول رقم (13): حالة المساكن في مدينة الوادي.

الحالة المساكن في المدينة	حالة جيدة		حالة متوسطة		حالة رديئة		المجموع	
	عدد المساكن	النسبة %	عدد المساكن	النسبة %	عدد المساكن	النسبة %	عدد المساكن	النسبة %
الوادي	15435	63.74	5760	23.79	3017	12.46	24212	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (RGPH 2008).

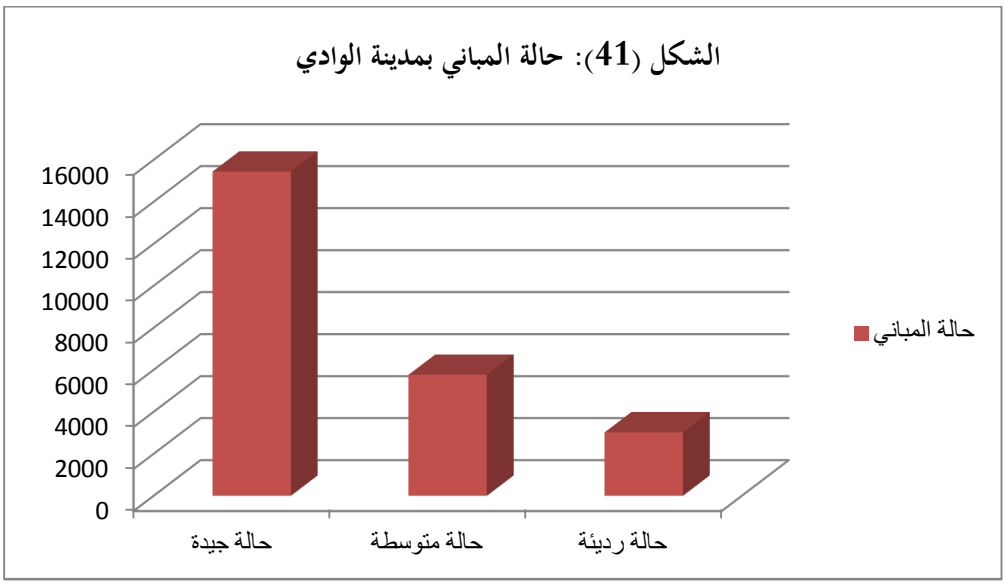

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (RGPH 2008)+ معالجة الطالب.

2- دراسة مختلف التجهيزات الموجودة في مدينة الوادي:

تعتبر التجهيزات عامل مهما في توطين السكان في المدينة، ومن أهم المعايير لقياس ديناميكية مركز حضري وهي قاعدة أساسية تتركز عليها المدن والمراكز العمرانية في تطورها وتؤدي إلى تنشيط المجال الحضري وتوسيعه وهناك علاقة بين تحول المراكز ونوعية ومستوى التجهيزات الموجودة فيها، ومدينة الوادي تحتوي على تجهيزات ذات تأثير واسع باعتبارها مقر للولاية، حيث نجد كل التجهيزات الأساسية والمرافق الإدارية، الثقافية، الصحية والتجارية...الخ.

ويمكن تصنيف هذه التجهيزات (2016)كما يلي:

2-1- التجهيزات التعليمية و التكوينية:

يعتبر القطاع التعليمي من أهم القطاعات الاجتماعية لما له من علاقة مباشرة مع السكان، هذا يجعلها واجهة السلطات بشكل واضح وتعتبرها من أولوياتها الضرورية التي تجند لها كل طاقتها لتلبي احتياجات كافة السكان ولهذا فهو يشهد تطور مستمر في عدد الهياكل التعليمية فحظيرة الهياكل التعليمية بالمراكز ممثلة في الجدول التالي :

الجدول رقم (14): التجهيزات التعليمة بمدينة الوادي

	العدد	قدرة الاستيعاب	عدد التلاميذ	القاعات		م.ش.القاعة T.O.C
				العدد	المستعملة	
المدارس الابتدائية	70	29600	25706	743	736	35
الإكماليات	24	163600	14315	432	418	33
الثانويات	11	12600	6612	243	237	27

المصدر: الدليل الإحصائي لمدينة الوادي 2016+ معالجة الطالب.

بالإضافة إلى05 مراكز للتكوين المهني و المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، بقدرة استيعاب 18500 متمدرس علما انه يحوي 4001 مقسمين حسب الدروس مسائية و صباحية .

بالإضافة إلى جامعة تحوي 23349 طالب.

2 -2- التجهيزات الإدارية و الخدماتية:

وهي متمثلة في مختلف المديريات والإدارات والمؤسسات الخدماتية والبنوك.

2-3- التجهيزات السياحية :

تلعب دورا هاما في تنشيط الحركة السياحية، بفضل الخدمات المقدمة للزوار، وهناك عدة منشآت فندقية بمدينة الوادي، وهي متنوعة، من حيث تصنيفها وطاقة استعابها، ونلخص أهمها في الجدول رقم (15).

الجدول رقم (15) : المؤسسات الفندقية بمدينة الوادي.

اسم الفندق	صاحب الفندق	التصنيف (نجوم)	طاقة الإيواء (سرير)	عدد الغرف	عدد الوافدين سنة 2016	
					المجموع	الأجانب
الغزال الذهبي	عام	05	504	255	585	68
فندق سوف الكبير	عام	03	182	89	23250	2474
فندق لوس	عام	02	192	96	22232	2587
نزل سي موسى	خاص	غير مصنفة	68	38	5406	628
النزل المركزي	خاص	غير مصنفة	56	28	5614	875
المجموع	/	/	1002	506	57087	6632

المصدر: مديرية السياحة بولاية الوادي2017+معالجة الطالب

تحوي مدينة الوادي على بعض التجهيزات السياحية والمتمثلة في خمسة فنادق اثنان يعود تسييرها للدولة واثنين ملك لخواص وكما تقدر قدرة الإستعاب الإجمالية لكل الفنادق ب1002 سرير.

ولا ننسى المركب السياحي الصحراوي ..الغزال الذهبي ..لرجل الإعمال الجيلالي مهري على مساحة 140 هكتار وقد شرع منذ 2008 في انجاز مشروعه السياحي الكبير بمواصفات عالمية راقية، المركب السياحي الصحراوي، الغزال الذهبي الذي يضم بما فيه كذلك "اقامة الضاوية" والعديد من المنشآت السياحية

بدء بالمدخل الرئيسي والاستقبال وقاعة متعددة وحمام صونا راقي جدا كخدمات مجانية ومتحف وعدد من المسابح ومطاعم وفندق بـ 87 غرفة و72 بنغالو و51 خيمة على نوعين منها 26 خيمة بالشعر هذه الخيم مجهزة بأحدث تجهيز.

ويوفر هذا المرفق السياحي الكبير حسب مدير السياحة 494 سرير و 393 منصب شغل مع استفادة العمال من التكوين الداخلي.

الصورة رقم (12)(13): الغزال الذهبي

المصدر: مديرية السياحة لولاية الوادي2017 .

وعلى الرغم من توفر بعض الهياكل السياحية الا ان المدينة تعاني الركود في السياحة حيث تشهد منطقة التوسع السياحي أي توفر هياكل سياحية رغم بداية تسوية الارضة منذ سنة 2014 وعدم استغلال الامثل لهذه المؤهلات التي تزخر بها المدينة .

الصورة رقم (14): منطقة التوسع السياحي لمدينة الوادي .

المصدر : التقاط الطالب 2017.

2-4- التجهيزات الصحية :

تعتبر القطاعات الصحية من أهم القطاعات الخدماتية، التي يمكن أن يستفيد منها سكان التجمعات فهي كافية للتعبير عن المستوى الاجتماعي الذي وصلت إليه كما أن ضعفها يمكن أن يفرز قراءات التهميش والنسيان لهذا سنقوم في مايلي بالتعرف على نوعية هذه الهياكل الموجودة ومستوى الخدمة التي تقدمها على مستوى المدينة :

الجدول رقم (16): التجهيزات الصحية بمدينة الوادي

	المستشفيات		عيادة متعددة الخدمات	قاعة علاج	قاعة ولادة
	العدد	عدد الأسرة الاستشفائية			
مدينة الوادي	2	480	5	19	1

المصدر: الدليل الإحصائي لمدينة الوادي 2016+ معالجة الطالب

الجدول رقم (17): تصنيف الفاعلين في القطاع الصحي بمدينة الوادي

	أطباء مختصون		أطباء عامون		الصيادلة		جراحة الأسنان		الأعوان شبه طبيين
	عموميين	خواص	عموميين	خواص	عموميين	خواص	عموميين	خواص	
الوادي	79	63	125	41	11	54	25	25	639

المصدر: الدليل الإحصائي لمدينة الوادي 2016+ معالجة الطالب

2-5- التجهيزات الثقافية:

الجدول رقم (18): التجهيزات الثقافية بمدينة الوادي

	دور الثقافة		المكتبات		قاعات السينما		قاعة المحاضرات	
	العدد	قدرة الاستعاب	العدد	قدرة الاستعاب	العدد	قدرة الاستعاب	العدد	قدرة الاستعاب
الوادي	1	600	3	270	1	524	1	300

المصدر: الدليل الإحصائي لمدينة الوادي 2016+ معالجة الطالب

بالإضافة متحفين و72 جمعية ثقافية والعديد من المعالم التاريخية المقدرة عددها بخمسة

أما بالنسبة للتجهيزات الدينية :

تعد التجهيزات والمنشات الدينية من معالم المدينة، قديما وحديثا وهي تلعب دورا كبيرا في التأثير على المجتمع وعاداته وتقاليده والمؤثرة على المدينة.

الجدول رقم (19): التجهيزات الدينية بمدينة الوادي

	المساجد	المدارس القرآنية	الجمعيات اللامسجدية	الجمعيات الدينية	الزوايا
العدد	98	6	12	101	3

المصدر: الدليل الإحصائي لمدينة الوادي 2016+ معالجة الطالب

2-6- التجهيزات التجارية:

تلعب المرافق التجارية دورا فعال على مستوى المجال الحضري من خلال الزيادة في توفير الاحتياجات السكانية، ونظرا لهذا الدور الذي يساعد على تحديد مستوى الخدمات المقدمة داخل مجال المدينة واستقطاب السكان .

الجدول رقم (20) : توزيع التسجيلات في السجل حسب قطاع النشاط

	انتاج صناعي		حرفي		تجارة بالجملة		استراد وتصدير		تجارة بالتجزئة		خدمات	
الوادي	ش.ط	ش.م	ش.ط	ش.م	ش.ط	ش.م	ش.ط	ش.م	ش.ط	ش.م	ش.ط	ش.م
	968	268	0	0	260	58	2	250	2783	35	2189	293

المصدر: الدليل الإحصائي لمدينة الوادي 2016+ معالجة الطالب

ش.ط : شخص طبيعي .

ش.م : شخص معنوي .

إن مدينة الوادي تتميز بتركيبة تجارية كمية ونوعية لها أهمية داخل مجالها الحضري وخارجه، تبلغ مساحة هذه المرافق56.81 هكتار بنسبة 15.13 %، عدد تجار التجزئة بمدينة الوادي حوالي 6953 تاجر، إذ يقابل كل تاجر15.2 ساكن، كما تحتل الأسواق بمدينة الوادي مساحة تقدر6.43هكتار بنسبة 28.92 من مساحة المرافق التجارية.

2-7- التجهيزات الرياضية:

وهي مرافق موجهة لفئة الشباب بالخصوص، حيث يعاني هذا القطاع من تدهور كبير وقلت الاهتمام، و يبلغ عدد المرافق الرياضية 19 مرفق و تتمثل في03 ملاعب لكرة القدم وقاعة متعددة الرياضات و04 مسابح و08 ملاعب ماتيكو وملاعب رياضية أخرى، بالإضافة إلى العديد من الأندية الرياضية.

.

الخريطة رقم (7) تمركز التجهيزات بمدينة الوادي

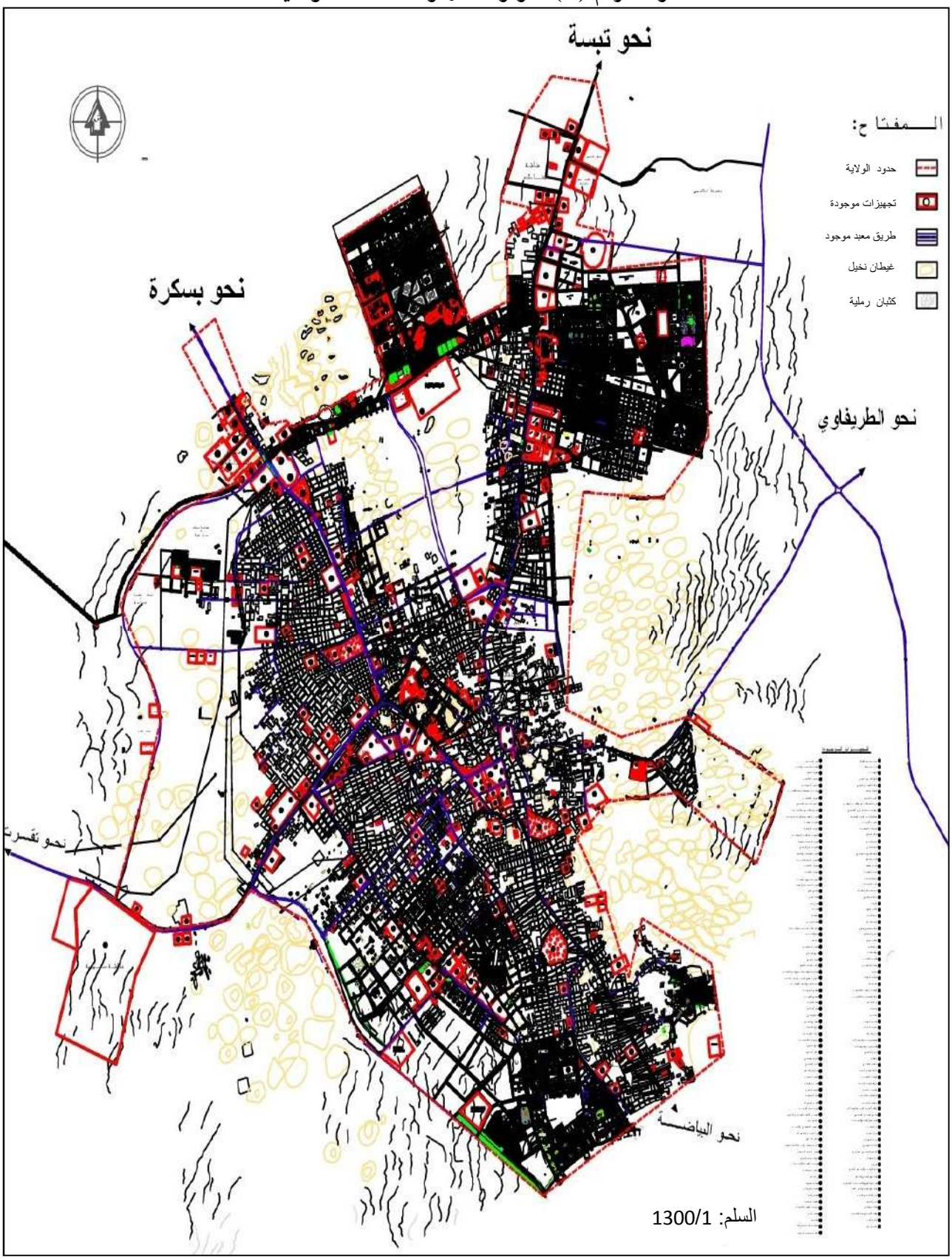

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة الوادي+ معالجة الطالب.

2-8- الفضاءات الخارجية بمدينة الوادي :

عرفت مدينة الوادي توسعا عمرانيا نظرا للحركة المتسارعة في مجال السكن الى لجوء الدولة الى عدة برامج بمسميات مختلفة لتوفير هذا المطلب الاساسي للمواطن بالمنطقة خاصة وان هذا الاخير أصبح يعتمد على الدولة في تسكينه بعد ان كان اعتماده الكلي على جهوده الخاصة بداية من الارض الموروثة عن الجد أو الأب الى غاية البناء بمواد محلية وبطريقة تقليدية جعلته مكتفيا ذاتيا لمدة طويلة في مجال السكن، وقد أدت هذه العمليات المتسارعة في الانتاج العمراني الى زيادة الرقعة العمرانية بجميع مركباتها سواء المبنية أو الغير مبنية وانتشار الفراغات التي عرفتها المدينة من قبل لكنها اليوم تظهر بسميات جديدة تحمل طابع الحداثة .

أولا: الفضاءات الخارجية العامة:

شهدت مدينة الوادي توسعا ملفتا واكبه ظهور مجموعة من المركبات العمرانية غير المبنية شكلت سلسلة من المجالات المفتوحة بوظائف متعددة ومن أهمها الشوارع التجارية العامة، المساحات الخضراء المفتوحة، وقد اندرجت هذه المجالات ضمن حياة السكان وأصبحوا يستعملونها بطرق مختلفة.

- **الساحات التجارية (الاسواق):**

ظهر هذا النوع من الساحات منذ نشأة النواة الاولى للمدينة وهي متواجدة في كل تجمع عمراني فلم تخل أي نواة عمرانية من ساحة للسوق تكون قرب مسجد التجمع و تلعب هذه الساحات دورا اقتصاديا أو تجاريا فقط وهي تعد أيضا مركز التقاء وتبادل اجتماعي ثقافي، ومن أهم الساحات التجارية والأسواق في مدينة الوادي هناك ساحة فلسطين وهي ساحة السوق الرئيسية للنواة الاولى للمدينة وهناك ساحات أخرى ما يطلق عليها بسوق العصر أشهرها سوق تكسبت.

صورة رقم (15): الساحة التجارية

المصدر: مديرية الثقافة 2013.

- **الشوارع التجارية :**

عرفت هذه العناصر العمرانية تطورا وازدهارا كبيرين في الآونة الاخيرة بمدينة الوادي ويرتادها كل شرائح المجتمع الذكور والاناث، الصغار والكبار وليست حكرا على فئة معينة، وبالإضافة الى دورها التجاري فهي ايضا تمثل أماكن للتجمع لكن هذا النوع الاخير من الاستعمال لا تمارسه كل فئات المجتمع بل هو مقتصر على الفئة الذكورية وتبدا عملية الممارسة بكل أنواعها في هذه المجالات منذ بداية النهار وتنتهي في أواخره .

صورة رقم (16): شوارع تجارية

المصدر: مديرية الثقافة 2013.

- **الساحات العامة :**

تعد الساحات العامة من المجالات الخارجية المهمة في تنشيط العام للمدينة ولا ينتشر هذا النوع من المجالات في مدينة الوادي بشكل كبير اذ يعرف وسط المدينة وجود عدد قليل من الساحات مثل ساحة "الشباب" التي يحدها شارعين كبيرين هما شارع محمد خميستي وشارع الطالب العربي وهي لا تتوفر على تهيئة أو تأثيث حضري وكذلك ساحة الغزلان بالقرب من دار الثقافة القديمة وساحة حمه لخضر (مقام الشهيد)....

صورة رقم (17): ساحة مقام الشهيد

المصدر: التقاط الطالب 2017.

- **المساحات الخضراء:**

تلعب المساحات الخضراء دورا كبيرا في الحفاظ على التوازن البيئي، وتأثير بالغ على الإنسان والمحيط العمراني، كما أن المساحات الخضراء بمدينة الوادي قليلة جدا أو تكاد تنعدم، ماعدا أشجار النخيل التي توجد أمام بعض المساكن أو بداخلها، حيث بلغت المساحة الإجمالية للمساحات الخضراء والساحات2.57 هكتار أي بنسبة 0.69% من إجمالي مساحة التجهيزات، في حين بلغ نصيب الفرد 0.23 م^2/ساكن و هو ضعيف جدا مقارنة بالمعدل الوطني.

صورة رقم (18) (19): ساحة شرم الشيخ وساحة البشير بن ناصر

المصدر: التقاط الطالب.

ثانيا : الفضاءات الخارجية السكنية :

على مستوى المجالات الخارجية السكنية عرفت مدينة الوادي عددا من الاحياء السكنية بأنماط مختلفة تعددت من خلالها أصناف المجالات الخارجية السكنية وتنوعت سواء من حيث المظهر المادي الفيزيائي أو المساحة أو التنظيم أو التهيئة، وسنتعرض الى انواع المجالات الخارجية السكنية بمدينة الوادي وقد اعتمدنا في ذلك على النمط التخطيطي للأحياء بالمدينة حيث تم تصنيفها الى ثلاثة أنماط رئيسية النمط التقليدي، النمط المختلط والنمط الشبكي المنتظم ويمثله النمط الحديث .

في الاحياء ذات النمط التقليدي (العضوي)

يعد هذا النمط أقدم نمط تخطيطي في المدينة ولا تحتل مساحته الا جزءا بسيطا من مجموع نسيجها وهو التخطيط التقليدي الذي عرفت به المدينة العتيقة بوادي سوف ويشبه جميع العناصر مثل التراص في البنايات، ضيق الازقة، والشوارع وتعرجها وتدرج شبكة الحركة والطرقات وتمثل هذا النوع من التخطيط احياء الجيل الاول مثل:حي الاعشاش حي المصاعبة وحي سيدي مستور وجميعها تقع في قلب المدينة من الجهة الشرقية ويضم نمطين من الاحياء :

- أحياء تقليدية فرضتها الحاجة الفورية مثل حي الاعشاش و المصاعبة وسط المدينة من الجهة الشرقية وهما النواة الاولى للمدينة .

الشكل رقم(42) : نموذج تخطيط التقليدي (الاعشاش)

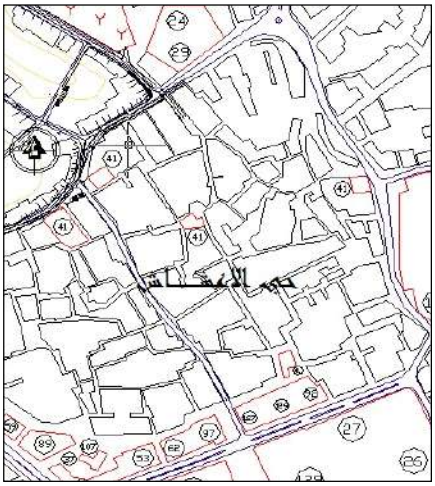

الصورة رقم (20)(21):الشارع والساحات حي الاعشاش

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة الوادي .

المصدر : التقاط الطالب2017 .

- طبقت في تصميمها معايير دينية، العرف، العادات والتقاليد وتتميز بأزقة ضيقة ومتعرجة، دروب مسدودة النهايات تدرج المجالات الخارجية، وفي مجملها مجالات محددة النهايات والمعالم.
- مخططاتها فرضتها الحاجة الفورية للمجال لذلك فقد لبت ولحقبة معينة من الزمن متطلبات السكان الاجتماعية والسلوكية لكنها اليوم محل تساؤل من طرف الكثيرين حول درجة تلبيتها لحاجات سكانها التي اختلفت عن ذي قبل.

- أحياء نمت بشكل عفوي تقع وسط المدينة من الجهة الشرقية وهي امتداد للأحياء القديمة مثل حي أولاد حمد وحي سيدي مستور.

الشكل رقم(43) : نموذج التخطيط العفوي

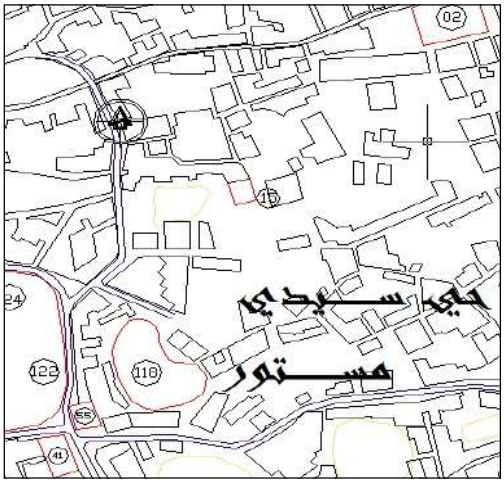

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة الوادي

الصورة رقم (22):شارع بحي سيدي مستور

المصدر : التقاط الطالب2017 .

- طبقت في تصميمها معايير دينية، العرف، العادات والتقاليد وتعد امتدادا وتوسعا للأحياء القديمة تميزت في أجزائها المبنية بنفس مميزات الاحياء العتيقة لكنها تختلف عنها من حيث تعدد المساحات وكبر مساحتها حيث ان كتلتها المبنية تتخللها فراغات عمرانية متسعة قليلا.
- مخططاتها نمت بشكل يقترب من الأحياء القديمة فقد فرضتها الحاجة هي ايضا و لكنها احتوت مجالات خارجية اكثر اتساعا بسبب وجود الغيطان حيث أنها تعتبر توسعا للأحياء القديمة وزحفا تجاه الغيطان النخيل، فمجالاتها الخارجية في الأصل كانت عبارة عن غيطان لكنها محددة المعالم بواسطة المباني التي تتوزع على حواف هذه الغيطان، وهي لا تظهر أبسط أنواع التهيئة كما انها لا تحتوي مجالات خضراء أو للعب.

- **في الاحياء ذات النمط المختلط**

يتميز هذا التخطيط بانه نتاج خالص للأفراد وهو يتوزع بين الاحياء القانونية والغير القانونية فسكان مدينة الوادي وبعد تخليهم عن النظام القديم وتغير وسائل النقل بالمدينة ونتيجة لاكتشافهم نظام التخطيط بالشكل الاوربي تبنوا نمطا جديدا من التخطيط وهو التخطيط المختلط بين التخطيط الشبكي والتخطيط القديم ويمثل هذا النمط النسبة الاكبر من مجموع المدينة ويتوزع على كامل رقعتها اذ نجد ان الاحياء المخططة بهذا النمط موجودة في كل أنحاء النسيج العمراني ومن امثلتها : حي المنظر الجميل (القارة سابقا)، حي الصحن الأول حي الحرية (الصحن الثاني) حي النجار، حي الاصنام ، حي تكسبت، حي النزلة، حي الجدلة وغيرها.

الشكل رقم(44) : نموذج التخطيط المختلط

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة الوادي

الصورة رقم (23)(24): الشواع والساحات حي النزلة

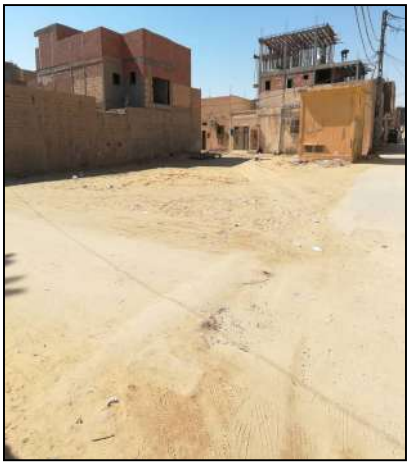

المصدر : التقاط الطالب 2017.

- لم ترتكز على معايير تخطيطية محددة فتخطيطها جاء خليطا بين النمط التقليدي والتخطيط الحديث الذي تعتمد عليه الدولة، ارتكزت على عنصرين أساسين في تقسيم التحصيصات وهو الاستفادة من أكبر مساحة ممكنة من الأراضي ثم تقسيمها الى قطع حسب الحاجة للاستفادة المادية وقد راعى هذا التقسيم بعض المعاير بخصوص الامتداد واحيانا الارتدادات في الشوارع والازقة فقط .
- لم تراع هذه الاحياء المجالات الخارجية فأغلقت العديد منها مثل الساحات واماكن اللعب واهتمت بشكل كبير بالشوارع والازقة ليس كعناصر تخطيطية وانما فقط كعناصر فاصلة بين التحصيصات وناتجة عن تقسيم مساحي أو كمي للقطع الارضية، فهذه الاحياء تعاني عجزا كبيرا في تلبية الحاجيات الاجتماعية والسلوكية فيما يخص المجالات الخارجية .

- **في الأحياء ذات النمط التخطيط الشبكي (النمط الحديث) :**

ويمثل نسبة كبيرة من مجموع نسيج المدينة ويضم احياء عدة، ويستند هذا التخطيط على أسلوب شبكي متعامد وهو النموذج الفاعل والمتكرر في المدينة وقد عرف هذا النوع من التخطيط في الفترة الاستعمارية بعد ان خططت فرنسا الحي الأوربي في وسط المدينة أما بعد الاستقلال فقد عاد للواجهة بداية التسعينات عند تطبيق نظام التجزئات والتحصيص وظهرت بذلك عدة أحياء تعتبر في مجملها أحياء حديثة مثل حي 400مسكن وحي 300مسكن، حي 19 مارسن حي الناظور، ويعرف هذا التخطيط تطبيقا واسعا من قبل السلطات المحلية .

الشكل رقم(45) : نموذج التخطيط الحديث (المخطط)

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة الوادي

الصورة رقم (25)(26): الشواع والساحات حي (400) مسكن

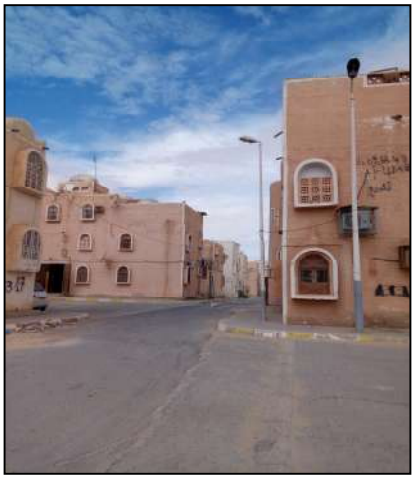

المصدر : التقاط الطالب 2017.

- في معظمها تمثل نمط السكن نصف الجماعي وهي تحتكم الى معايير التخطيط الحديث المرتكز على تقسيم الاراضي على شكل تجزءات متساوية المساحة تعتمد على الجانب الاقتصادي في التخطيط وهو الاقتصاد في المساحات مع وجود فراغات غير مبنية منذ بداية التخطيط.
- اهتمت أكثر من الاحياء السابقة بوجود فراغات غير مبنية بحكم أنها من انتاج الدولة، حاولت من خلال نمطها التخطيطي خلق مجالات خارجية لكنها لا تلبي دائما متطلبات السكان الاجتماعية والسلوكية بحكم أنها غير محددة المعالم ولا النهايات كما أنها في كثير من الأحيان تفتقر الى الهوية سواء من الناحية الفيزيائية أو المعنوية كما لا تحتوي على تهيئات مناسبة ومساحات خضراء .

2-9- الطرق و الشبكات المختلفة:

2-9 -1- شبكة الطرق :

لا يمكن أن تنمو وتتطور أي مدينة إلا بتفاعلها واحتكاكها مع المحيط القريب والبعيد عنها، ولا يتم ذلك إلا بتوفر شبكة اتصال منها وإليها، كما أن لهذا العنصر دورا مهما في كشفه لمختلف الثروات الطبيعية التي تمتاز بها مختلف المجالات، بحيث توجد بمدينة الوادي عدة محاور وطرق تربط مختلف أجزاء المدينة ببعضها البعض.

❖ **الطرق الوطنية:**

والتي يبلغ طولها داخل المدينة 20.1 كلم و12.8 كلم مزدوج وهي متمثلة فيما يلي:

– الطريق الوطني رقم 48: تسمح هذه الطريق بربط بلدية الوادي بولاية بسكرة و تمتد داخل البلدية على مسافة مقدرة بـ 3 كلم و تلعب هذه الطريق دورا مزدوجا بالإضافة إلى كونها عامل ربط بين الوادي وولايات الشمال فهي تعتبر كذلك عنصر مهيكل للمدينة يسمح بالوصول إلى مختلف نقاط النسيج العمراني بداخلها.

– الطريق الوطني رقم 16: تبدأ هذه الطريق من تقرت لتصل إلى عنابة، مرورا بولاية الوادي و تبسة، كما له ربط بدولة تونس، تمتد مسافتها داخل المدينة إلى19 كلم، و هو محور مهم في التبادل التجاري و السياحي خاصة بالإضافة إلى كونه محور مزدوج ذو حالة جيدة .

❖ **الطرق الولائية:**

يبلغ طول الطرق الولائية داخل مدينة الوادي15,1كلم و1 كلم طريق مزدوج وهي متمثلة في :

– الطريق الولائي رقم 406: و ينطلق هذا الطريق من بلدية الوادي مرورا ببلدية حساني عبد الكريم، ليصل إلى بلدية الطريفاوي وهو محور رئيسي من الدرجة الثانية و ذو حالة متوسطة بفعل الضغط الذي يعاني منه.

– الطريق الولائي رقم 403: يسمح هذا الطريق بربط بلدية الوادي ببلدية الرباح و يمتد على مسافة 4 كم و هو ذو حالة متوسطة و يحتاج إلى إعادة تهيئة.

– الطريق الولائي رقم 402 الرابط بين كوينين والوادي

– الطريق الولائي رقم 411 الرابط بين الوادي وحساني عيد الكريم

❖ **الطرق البلدية:**

وهي طرق أنشأت للفصل بين النقل الخارجي للمسافات الطويلة والنقل الداخلي والمحلي للتخفيف من حدة تدفق السير على مستوى مدينة الوادي.

ومدينة الوادي تضم حاليا العديد من الطرق الخاصة بالبلدية منها الطريق رقم 110 يربط بين الطريق الوطني رقم 16 والطريق الوطني رقم 48 طوله الإجمالي 7800م، وأخر يقع في الجهة الغربية للمدينة، حيث يتخلل هذه الطرق عدة طرق أولية وثانوية تربط بين مختلف الأطراف المدينة، كما نشير إلى قلة الطرق داخل الأحياء السكنية (الطرق الثالثية) .

صورة رقم (27): صورة جوية لأهم الطرق بمدينة الوادي

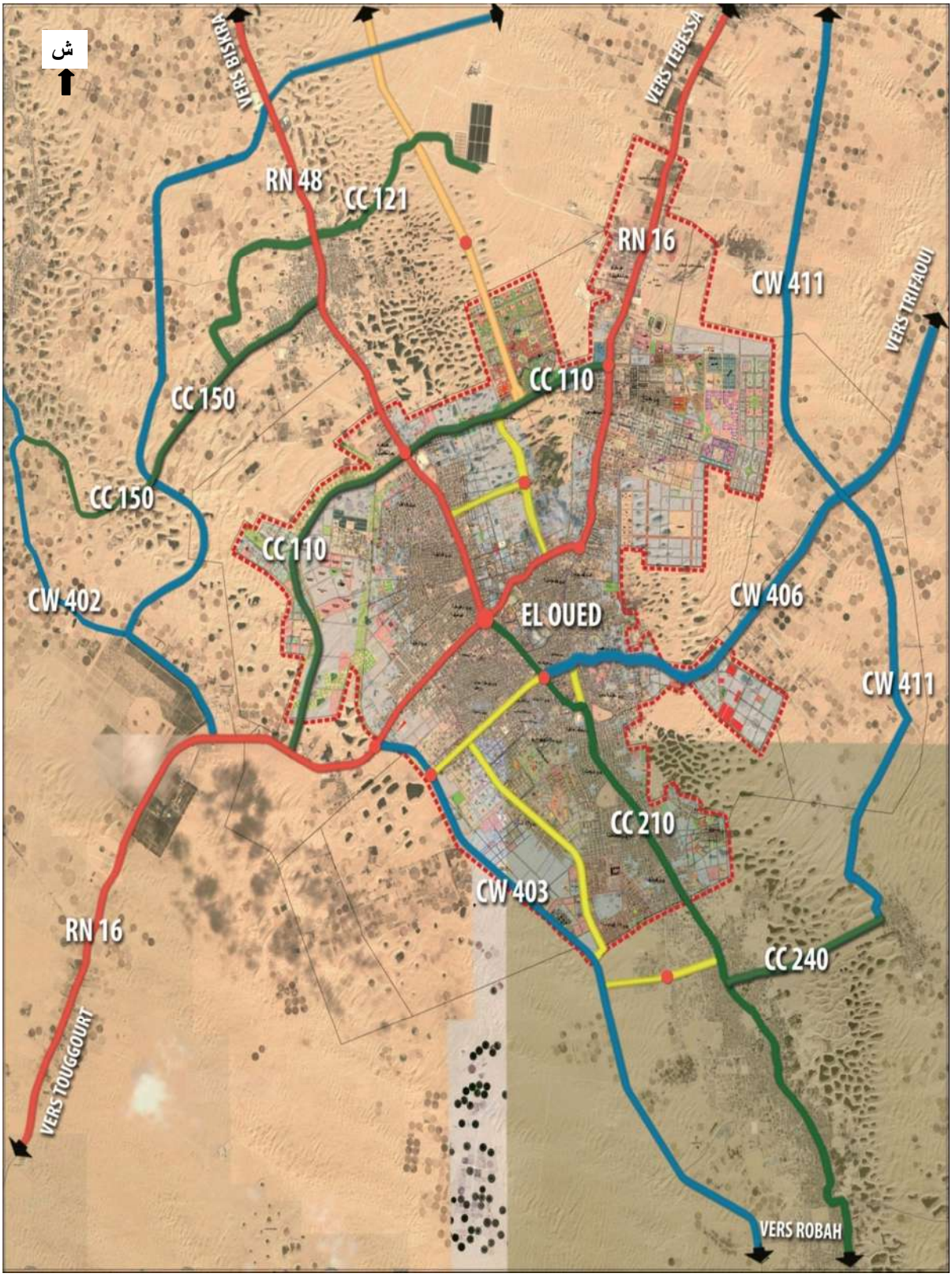

المصدر:مديرية التعمير والبناء 2017 مع معالجة الطالب.

2-9-2- مختلف الشبكات[1]:

2-9-2-1- شبكة المياه الصالحة للشرب:

يعتبر الماء من ضروريات الحياة البشرية، إذ لا يمكن الاستغناء عنه وهو عامل مهم في توطين السكان قديما وحديثا، كما هو أساس كل تنمية حضرية.

ومدينة الوادي تحتوي على شبكة توزيع للمياه الصالحة للشرب يقدر طولها بـ: 321300 م.ط تغطي احتياجات حوالي 96.54 % من مجمل سكنات النسيج العمراني، وحالتها الفيزيائية جيدة بنسبة 85 % حيث يتم التزويد هذه الشبكة عن طريق05 تنقيبات ذات أعماق مختلفة تنقيبان من الطبقة العميقة بمياه ساخنة أنجزت سنة 1987م وهما على عمق 1850م، إضافة إلى 03 تنقيبات من الطبقة المتوسطة بعمق ما بين (275 - 350) م وتحتوي المدينة على06 خزانات منها 05 ذات قدرة تخزينية 1000 م ^{3} وخزانين في طور الإنجاز، يتم نقل المياه من الآبار إلى الخزانات ثم يتم توزيعها للاستهلاك بواسطة شبكة يبلغ طولها 140 كلم بأقطار تتراوح ما بين (40-50) ملم، و يصل متوسط الاستهلاك الفردي 200 ل/ يوم/ ساكن .

2-9-2-2- شبكة الصرف الصحي:

لهذه الشبكة دور بيئي وصحي كبير لما تحققه من نظافة للمجال العمراني وعلى الرغم من هذا الدور الذي تؤديه هذه الشبكة تبقى نسبة التغطية بها ضعيفة في مدينة الوادي إذ تقدر بـ 62% من مجموع المساكن حيث يقدر طولها بـ303.06 كلم، وعدد المساكن الموصولة 13809 مسكن، وهذا النقص راجع لعدم وجود مجاري صرف طبيعية بالإضافة إلى تضاريس المدينة الغير ملائمة لإنجاز شبكة فعالة للتصريف مما يتطلب إنجاز عدد معتبر من محطات الرفع، حيث نجد أن أغلب السكان يعتمدون على طريقة الصرف التقليدي، مما سبب في ظهور مشكلة صعود المياه التي أثرت سلبا على البيئة والعمران في المدينة، الأمر الذي أدى بالسلطات المحلية والولائية وحتى الوطنية للبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة، من خلال وضع شبكة للصرف الصحي تغطي كامل تراب الولاية .

2-9-2-3- شبكة الكهرباء:

يتم تزويد هذه الشبكة عن طريق خط ذو توتر مرتفع آتية من مدينة حاسي مسعود هذا الخط يصل إلى مركز تحويل موجود بحي تكسبت، ومن هذا المركز تنطلق عدة خطوط ذات ضغط متوسط لتغذية

[1] - المصلحة التقنية لبلدية الوادي .

التجمعات العمرانية المجاورة وعدد المساكن الموصولة 23636 مسكن، إذ تقدر نسبة التغطية بهذه الشبكة بـ97.62%.

2-9-2-4- شبكة الغاز:

بالرغم مما تزدهر به الصحراء من ثروات وخاصة الغاز إلا أن مدينة الوادي لم تحضي بالاستفادة به رغم مرور أنبوب الغاز بالمدينة وأقيمت محطة للتزويد بحي تكسبت تبلغ سعتها 800م^3، لتمول15141 مسكن، والانطلاق الفعلي لمد شبكة الغاز لم يتم إلا في أواخر سنة 2002م ونسبة الربط بالغاز حاليا هي62.54%.

3- أسباب وتأثيرات التوسع على المجال الحضري :

للمعرفة والتشخيص الدقيق لواقع وحال المدينة عمرانيا والوقوف على أسباب وتأثيرات التوسع الحضري كان يجب وضع استمارة بحث من بين أهدافها حصر أكبر عدد ممكن من انطباعات الفاعلين التقنيين للمدينة وإحساسهم بأسباب الإشكالية المجالية التي تشهدها المدينة وكيف لا يمكن لإبراز مختلف الأفكار التي من شانها تشخيص دقيق للوضعية الحالية وإبراز أهم التأثيرات والانعكاسات التي أثرتها على المدينة والتي حالت دون وضع مستقبل للتسوع الحضري للمدينة ضمن أفاق التسيير الحضري الجيد وطرحت على تسعة أسئلة متتالية:

3-1- تحديد وظيفة المدينة : لمعرفة وظيفة أو النشاط الغالب على المدينة تم طرح السؤال التالي :

ماهو تصنيفك لوظيفة المدينة ؟

الشكل رقم(46): وظيفة المدينة حسب العينة المستجوبة

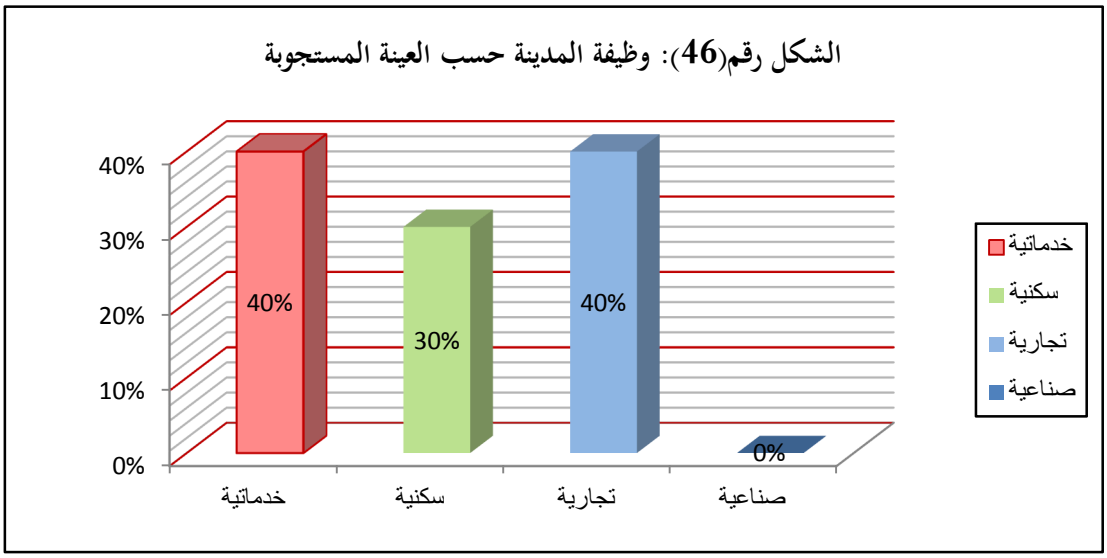

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة فقد وجد أن المدينة يغلب عليها الوظيفة التجارية والخدماتية بنسبة 40 % لكل منهما أي أن القطاع الثالث هو الغالب في المدينة وهذا راجع اعتبارها مركز ولاية بالإضافة إلى موقع المدينة الذي جعل منها قطب تجاري بامتياز في الجنوب الشرقي للجزائر بينما يرى البعض الأخر أن وظيفة المدينة سكنية بنسبة 30% .

3-2- مستوى أداء وظيفة المدينة : لمعرفة مدى الأهمية التي توليها المدينة للوظيفة الغالبة تم طرح التساؤل التالي :هل أنت راض عن هذه الوظيفة ؟

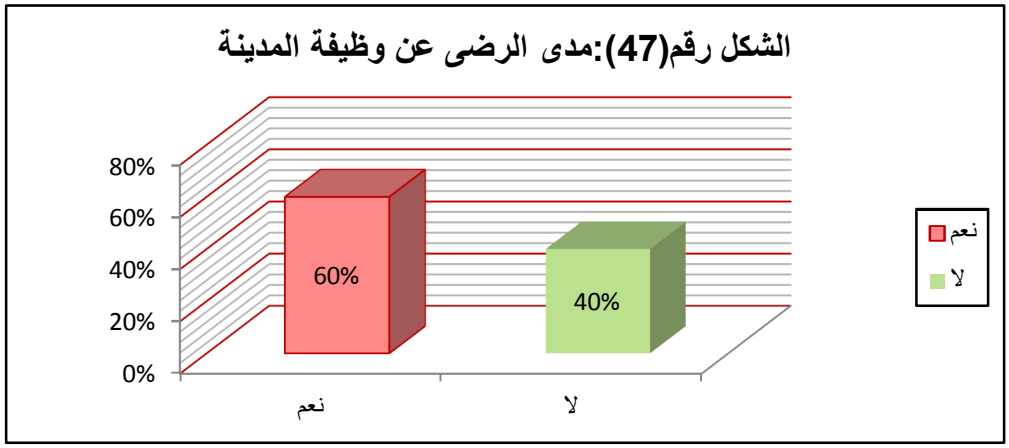

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد وبنسبة 60 % مدى الرضي على الوظيفة التي تقدمها المدينة حاليا أي أن هناك موازات بين نمو المدينة والوظيفة المقدمة بها وآمالهم بتحسينها نحو الأفضل في المستقبل لما لها من أهمية في التنمية الاقتصادية للمدينة و بينما يرى البعض وبنسبة 40 % أن الوظيفة لا تناسب المدينة كونها مركز ولاية.

3-3- مدى تأثير التغيرات الأخيرة على النسيج الحضري ووظيفة المدينة :

لمعرفة نتائج وتأثيرات التغيرات الحالية تم طرح التساؤل التالي : ماهو رأيك للتغيرات التي مست النسيج الحضري وظيفة المدينة في الآونة الأخيرة ؟

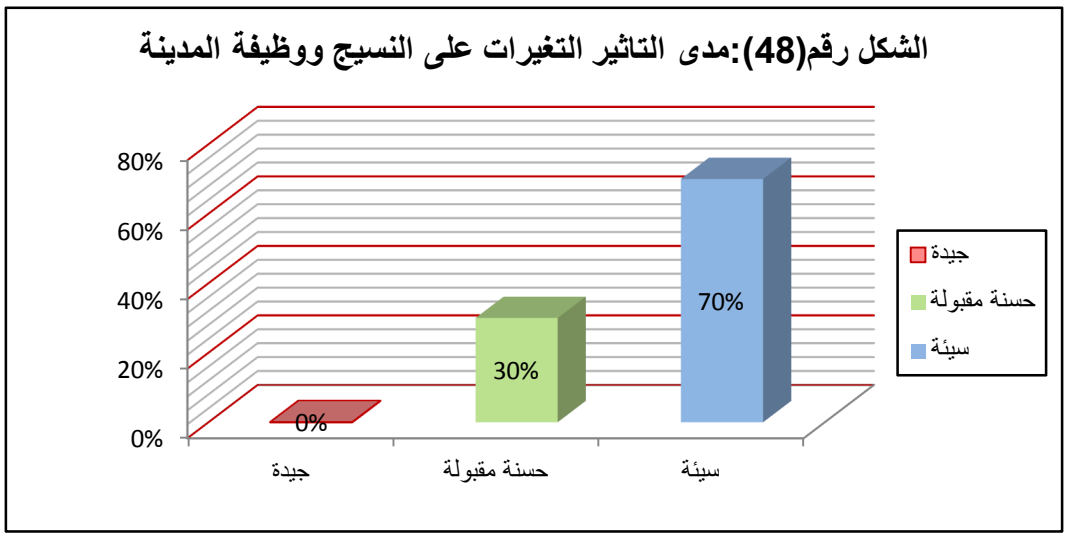

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة يلاحظا أن التغيرات الحاصلة أثرت وبشكل سلبي على النسيج العمراني للمدينة ووظيفتها وبنسبة عالية حيث اجمع وبنسبة 70 % أنها سلبية ولا توجد أي تأثير ايجابي حيث اختفاء تدريجي لنمط العمراني السائد والذي يميز المدينة بينما وبنسبة 30% عبروا على أنها مقبولة .

3-4- مدى تأثير توسع المجال الحضري على هوية المدينة : لمعرفة ذلك تم طرح التساؤل التالي :

هل توسع المجال الحضري اثر على هوية المدينة على طابعها العمراني ؟

الشكل رقم(49):تاثير التوسع على هوية المدينة

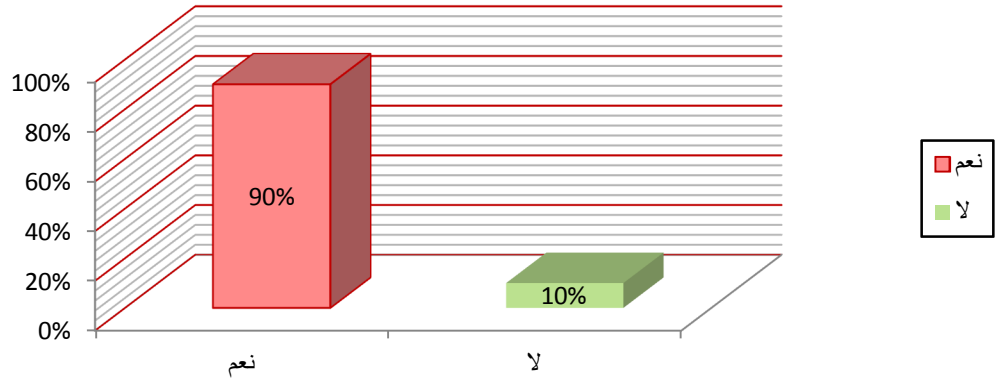

المصدر : اعداد الطالب.

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد أن التوسع المجال الحضري تعتبر من أهم العوامل الرئيسية التي أثرت على هوية المدينة حيث أن وبنسبة 90 % من العينة المستجوبة اجزموا على انه ابرز العوامل حيث هناك اختفاء تدريجي لنمط العمراني السائد للمدينة واستهلاك مجالي كبير بالإضافة إلى المشاكل الناجمة عن حركة المرور في ذلك بينما يرى وبسنة 10% انه ليس له تأثير في ذلك بل تعود الى أسباب أخرى.

3-5- إبراز أسباب التوسع المجال الحضري: من اجل الكشف عن أهم الأسباب وراء توسع المجال الحضري تم طرح التساؤل التالي : هل تعتقد أن أسباب التوسع المجال الحضري يعود إلى :

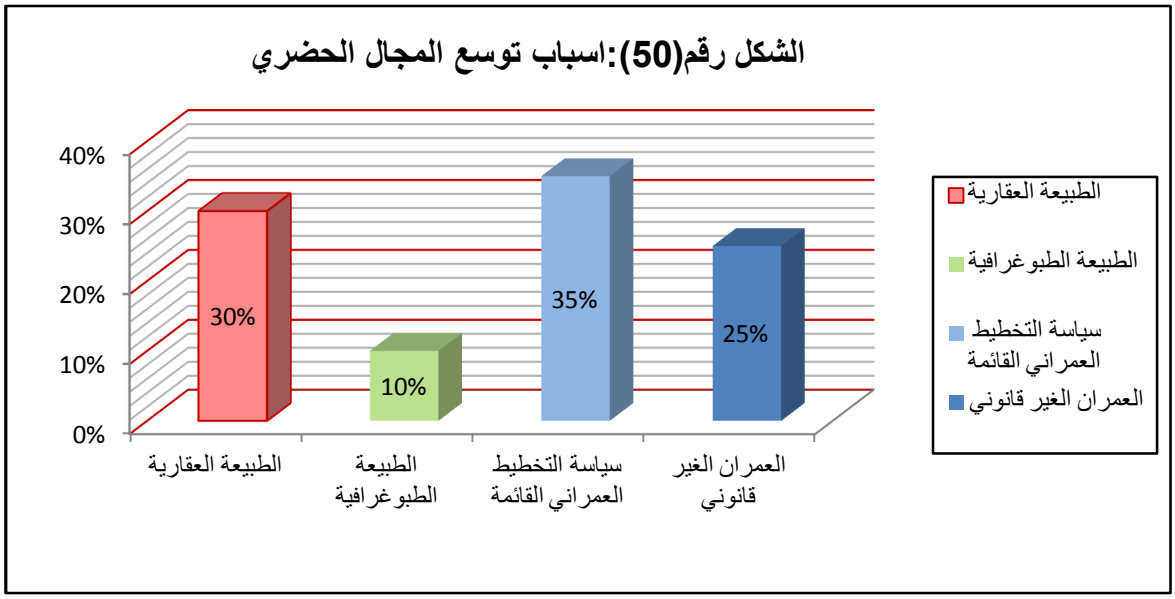

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد أن التوسع المجال الحضري للمدينة وبنسبة 35% هو نتاج سياسة التخطيط و برامج مسطرة بينما يرى البعض الأخر وبنسبة 30 % أن الطبيعة العقارية هي التي تفرض ذلك حيث أن معظم الأراضي ملك للخواص بينما البعض الأخر وبنسبة 25% يعود السبب إلي ذلك انه توسع فوضوي وغير مدروس ومن جهة أخرى يرى البعض ان الطبيعة الطبوغرافية لها تأثير في تحديد ذلك بما أن المدينة تشهد ظاهرة صعود المياه .

أ– سياسة التخطيط العمراني القائمة : لمعرفة مدى جدية سياسة التخطيط القائمة تم أخذ أراهم حول سياسة التخطيط العمراني القائمة :

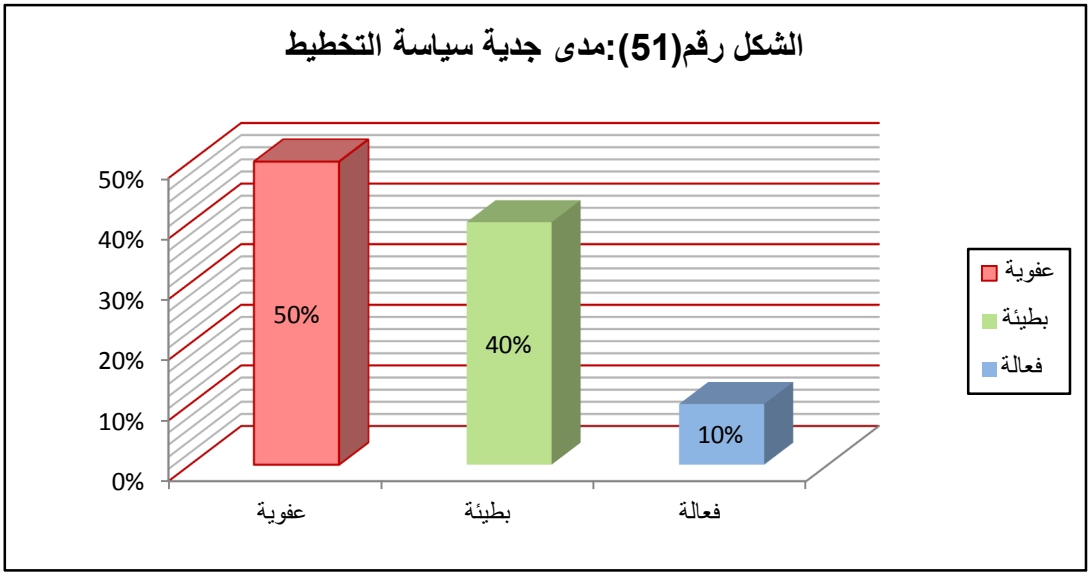

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة يلاحظ أن سياسة التخطيط القائمة بنسبة 60% عفوية وتفتقر إلى الدقة أي أنها بنسبة كبيرة غير مدروسة بينما يرى البعض منهم أي بنسبة 40% تأخذ نوعا من الجدية وذلك حسب الحالة والمكان بينما وبنسبة قليلة 10% يروا أنها فعالة صفتها كأداة.

ب– مدى تأثير أطراف خارجية في توجيه التوسع : لمعرفة ذلك تم طرح التساؤل التالي : هل هناك مشكل في العقار أو المضاربة العقارية مما يؤدي إلى هيمنة أطراف معينة في توجيه والتحكم العمراني ؟

الشكل رقم(52):هيمنة أطراف معينة في توجيه والتحكم العمراني

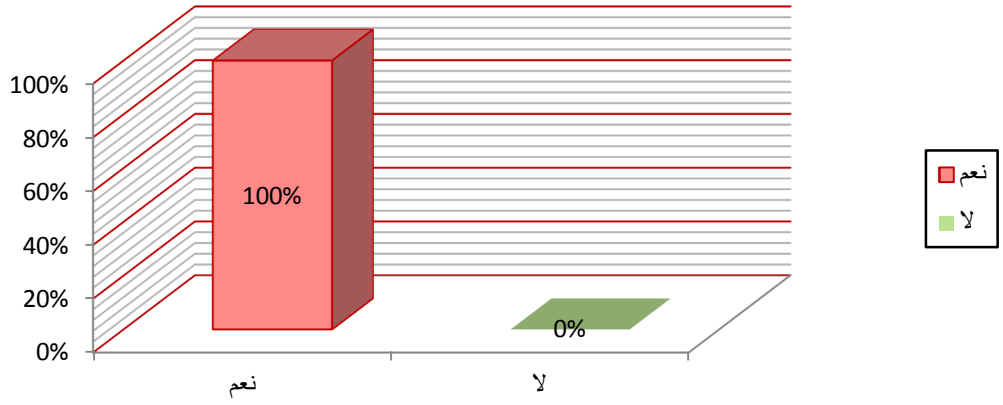

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة يلاحظ بان الجميع اتفق على أن هناك تأثير كبير لإطراف خارجية في توجيه التوسع العمراني من خلال التحكم في العقار وان هناك هيمنة خارجية خارج سلطة الفاعلين وسواء كانت هيئة سياسية او رجال أعمال من اجل المصالح الشخصية او تكون عن طريق أصحاب الملكيات الخاصة .

ج– مدى تأثير للعوائق الطبيعية على توجه التوسع للمدينة : لمعرفة ذلك تم طرح التساؤل التالي :
هل هناك تأثير للعوائق الطبيعية على توجه التوسع للمدينة ؟

الشكل رقم(53):تأثير للعوائق الطبيعية على توجه التوسع للمدينة

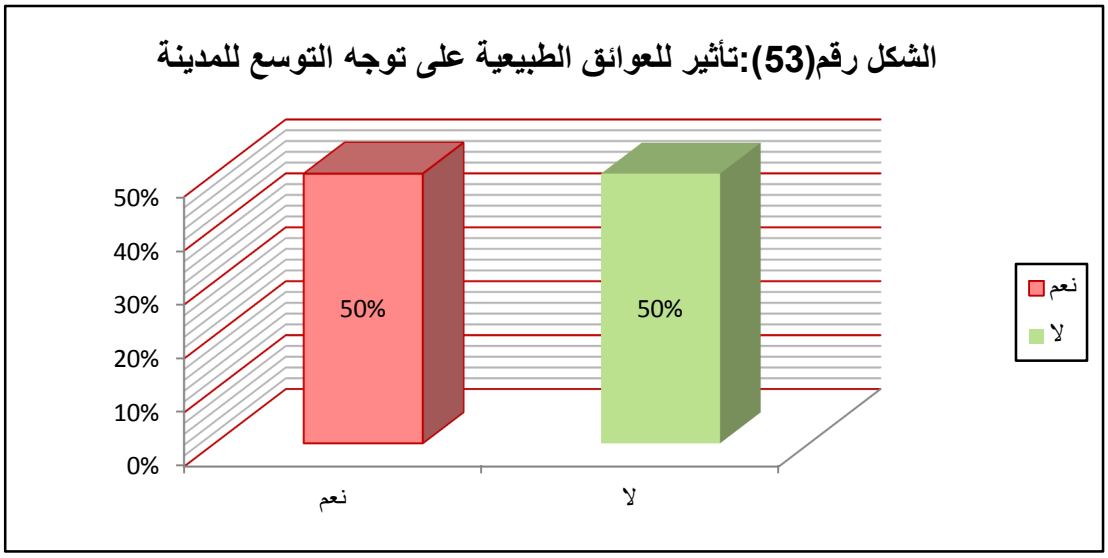

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة وبنسبة 50% يروا ان للعوائق الطبيعية دور في توجيه التوسع العمراني والتي متمثلة في الكثبان الرملية والغوط ومناطق أخرى معرضة لصعود المياه بينما البقية يروا انها لا تلعب دور في ذلك ويسهل التعامل مع هذه العوائق بطرق مختلفة خاصة في ظل التكنولوجيا إذا كانت الدولة مصرة على استغلال ذلك .

صورة رقم (28): صورة جوية تبين العوائق الطبيعية لمدينة الوادي

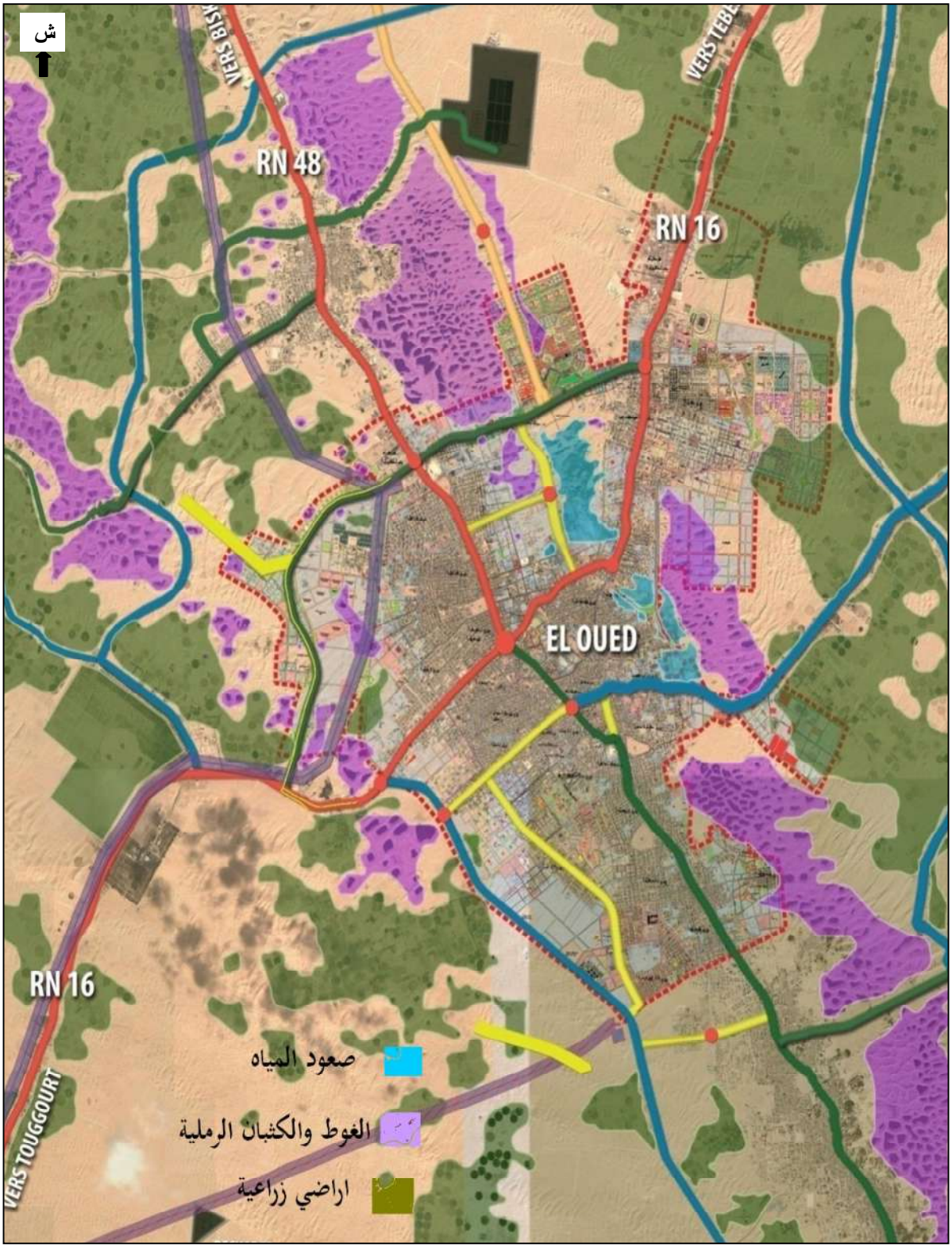

المصدر:مديرية التعمير والبناء 2017 مع معالجة الطالب.

3-6- مستوى العجز التوسعات الجديدة :لمعرفة مستوى العجز الذي تعاني منه التوسعات الجديدة المبرمجة تم طرح التساؤل التالي :هل التوسعات الجديدة تعاني نقص في الهياكل المرفقية والتهيئة الحضارية ؟

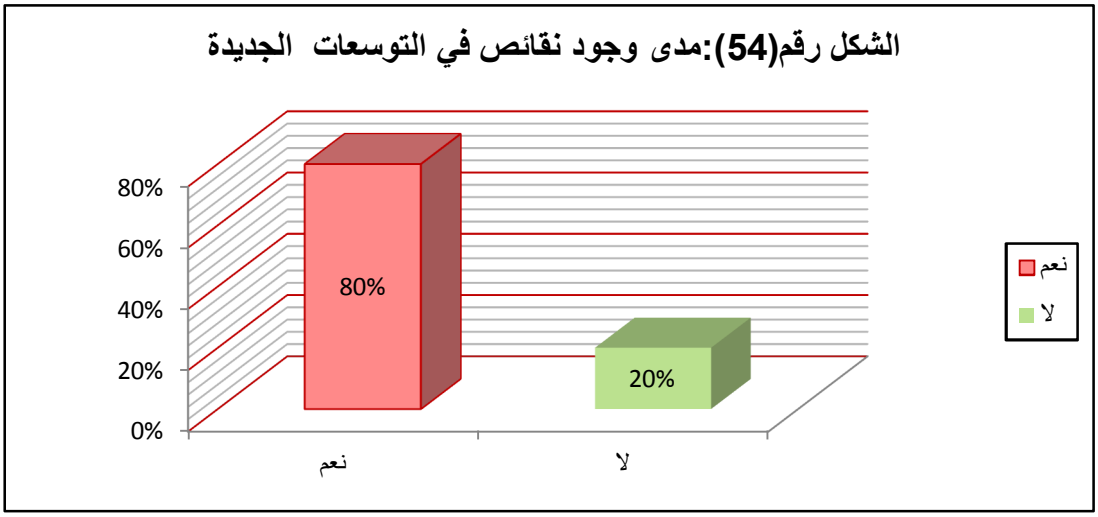

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد ان الأغلبية وبنسبة 80 % ان التوسعات الجديدة تفتقر للتهيئة الحضرية وكذلك قلة التجهيز والمرافق بالإضافة إلى نقص كبير في البنى التحتية بينما عبر عليها البعض على انها ساحات بيضاء بها بنايات .

3-7- مدى استغلال المساحات الشاغرة في المدينة : لمعرفة ذلك تم طرح التساؤل التالي :

هل هناك تكثيف للنسيج العمراني واستغلال للمساحات الشاغرة داخل المدينة ؟

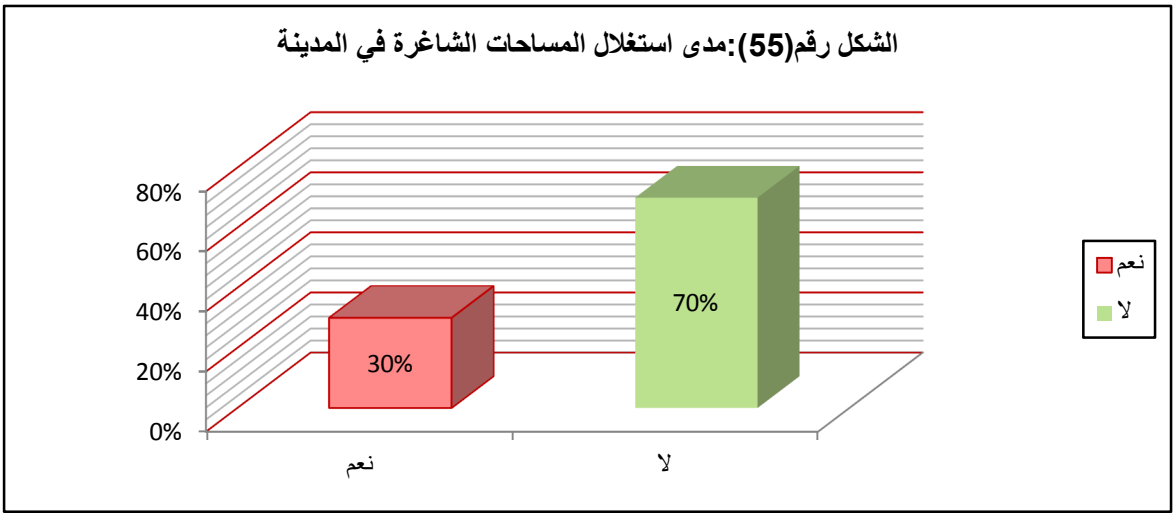

المصدر: اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد أن المساحات الشاغرة في المدينة غير مستغلة كمجال للتكثيف الحضري بنسبة 70% نظرا الى ان التوسع متجه على محاور الطرق الرئيسية للمدينة بينما

يرى 30% من العينة أن هذه المساحات تعود للمرافق والمساحات الخضراء التي تفتقر لها المدينة وأخرى تعود لأصحابها حيث أنها أراضي ذات ملكة خاصة .

صورة رقم (29) : صورة جوية توضح المساحات الشاغرة داخل المدينة

المصدر:مديرية التعمير والبناء 2017 مع معالجة الطالب.

3-8- مدى تاثير التوسع المجالي على المدينة : ولمعرفة ذلك تم طرح التساؤل التالي:

هل التوسعات الحالية خلقت مشاكل في البني التحتية؟

الشكل رقم(56):مدى تاثير التوسع المجالي على المدينة

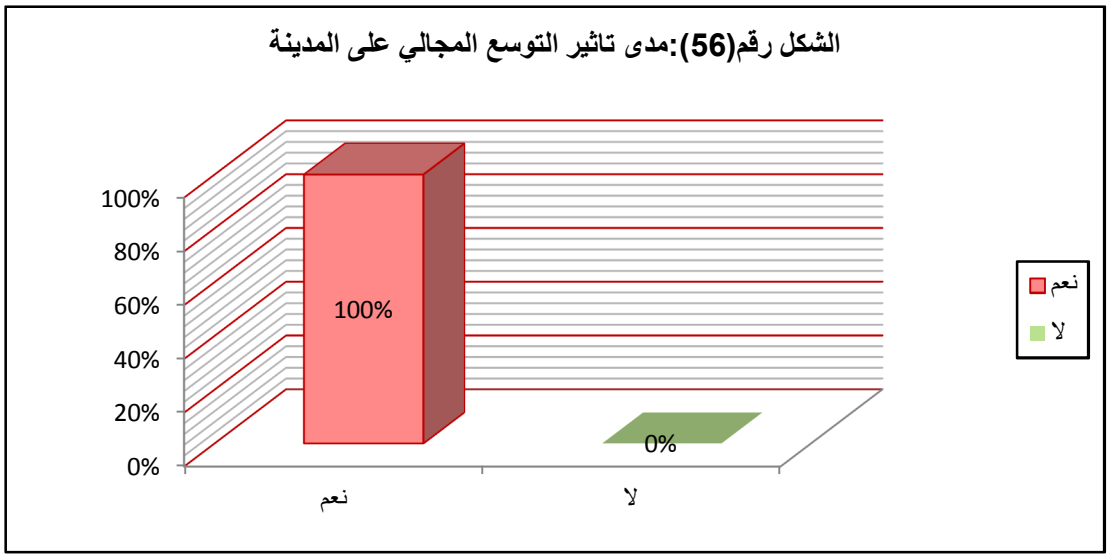

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة يرى الجميع ان توسع المجال الحضري اثر على مركز المدينة ومختلف القطاعاتت الحضرية وخاصة في البنى التحتية وابرز مثال على ذلك اكتظاظ حركة المرور نتيجة عدم خلق طرق جديدة وقد تم تلخيص ذلك عبر بعض النقاط التالية :

-هدم للعالم المدينة مع إنشاء مباني تفتقر لهندسة وخصوصيات المنطقة .

- التوسع المعتبر للبناء غير الشرعي .

-. عدم تطابق أو توافق النشاطات مع النسيج العمراني.

- المشاكل الاجتماعية والتقنية للبنية التحتية .

- مشكلة شبكة المواصلات وحركة المرور.

- نقص الخدمات والتجهيزات اللازمة .

4- تقدير الاحتياجات المساحية السكنية :

قدر عدد المساكن في مركز بلدية الوادي حسب إحصائيات 2008 حوالي24212 مسكن وعدد السكان قدر ب131270نسمة، وبقسمة عدد المساكن على عدد السكان نتحصل على معدل شغل المسكن (TOL)في المدينة إذن : TOL= 5.41، في حين أن المعدل الوطني لشغل المسكن يساوي 6 إذن في هذه الحالة نعتمد في دراستنا هذه على معدل لشغل المسكن لسنة 2008 في مدينة الوادي .

- **الاحتياجات السكانية في 2016** :

حسب الإسقاطات السكانية قدر عدد السكان لسنة 2016 حوالي 169345نسمة إذن :

الاحتياجات السكنية لسنة 2016 = (عدد السكان لسنة 2016 /5.41) – عدد المساكن لسنة 2008

=169345/ 5.41- 24212 =7090 مسكن .

إذن عدد المساكن التي يجب توفيرها حتى لسنة 2016 هي : 7090مسكن

إجمالي عدد المساكن =31302 مسكن .

- **الاحتياجات السكنية على المدى القريب 2021**:

يقدر عدد السكان لسنة 2021 حوالي 192066 نسمة

الاحتياجات السكنية لسنة 2021 = (عدد السكان لسنة 2021 /5.41) – عدد المساكن لسنة 2016

=192066/ 5.41-31302 = 4200 مسكن .

إذن عدد المساكن التي يجب توفيرها حتى لسنة 2021 هي : 4200 مسكن

إجمالي عدد المساكن =35502 مسكن .

- **الاحتياجات السكنية على المدى البعيد 2031** :

قدر عدد السكان لسنة 2031 حوالي 247062نسمة

الاحتياجات السكنية لسنة 2031 = (عدد السكان لسنة 2031 /5.41) – عدد المساكن لسنة 2021

=247062 / 5.41- 35502 =10165مسكن .

إذن عدد المساكن التي يجب توفيرها حتى لسنة 2031 هي : 10165مسكن

إجمالي عدد المساكن =45667 مسكن .

الجدول رقم (21): تقدير الاحتياجات المساحية السكنية حسب مختلف الآماد

معدل النمو	عدد سكان 2008	سنة 2016		سنة 2021		سنة 2031	
2.55	131270 نسمة	عد السكان نسمة	الاحتياجات السكنية (مسكن)	عد السكان نسمة	الاحتياجات السكنية (مسكن)	عد السكان نسمة	الاحتياجات السكنية (مسكن)
		169345	7090	192066	4200	247062	10165

المصدر : معالجة الطالب

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن الاحتياجات السكنية في بلدية الوادي سنة 2016 قدرت بـ: 7090 مسكن، أما الاحتياجات السكنية على المدى القريب قدرت 4200 مسكن اي نلاحظ أن هناك انخفاض طفيف في احتياجات السكن خلال هذه الفترة وفي سنة 2031 قدر بـ 10165 مسكن اي على المدى البعيد وهذا يدل على أن مدينة الوادي في الطريق إلى استهلاك كبير للمجال المحيط بها في ظل عدم وجود اداة محمكة تضبط ذلك وفي حالة عدم التحكم في النمو السكاني والحد من الهجرة الوافدة اللذان يساهمان في ارتفاع عدد الطلبات على السكن ومختلف التجهيزات والخدمات بها .

خلاصة الفصل :

بعد دراسة مدينة الوادي من عديد الجوانب، اكتشفنا أن المدينة ذات تاريخ عريق حيث مرت بمراحل تاريخية أدت إلى تطور النسيج العمراني تدريجيا بها، وكما شهدت نموا وتطورا سريعا في جميع المجالات، بالرغم من العوائق الطبيعية والظروف المناخية الصعبة التي تحول دون ذلك .

لكن النتيجة اليوم، نجد هناك إنتاج مجموعات أبنية فوضوية، ذات قيمة غير متكافئة، مبعثرة فوق أي نوع من الأراضي، مساهمة بذلك في توسع الحدود العمرانية للمدينة، والتي ما تزال متواصلة إلى غاية الساعة بوتيرة متزايدة، إنه إنتاج دون أي طابع أو أية صفة ولا يمت بأي صلة للبنية المترابطة الأولية للمدينة، فكان بذلك انتشار العمران إلى مساحات أوسع فأوسع، هذا الانفجار العمراني غير المخطط هو محصلة لموجه النمو الديمغرافي الداخلي والهجرة الجماعية لسكان القرى، وتسارع هذه الظاهرة يعود أساسا إلى الظروف المعيشية الأفضل في المدينة وتوفر المرافق الضرورية هناك، ما جعل القطاع العام عاجزا عن إيجاد حلول أو إستراتيجية توفيقية بين الانفجار العمراني وطرق التحكم فيه، والسلوكات الخاطئة للسكان التي شوهت البيئة والمدينة على حد السواء، واختلالات هذا التوازن تترجمها صعوبات كثيرة جدا على كل المستويات قد تتمثل في:

- عدم التحكم في عملية التعمير، أدى إلى استهلاك الاحتياطات العقارية بها، بالإضافة الى الاستغلال الغير العقلاني للعقار الحضري.

- عدم تطابق أو توافق النشاطات مع النسيج العمراني.

- سيادة الملكية الخاصة للأراضي داخل المدينة والتي خلفت بعض الجيوب الفارغة داخل النسيج العمراني.

- المشاكل الاجتماعية والتقنية للبنية التحتية .

- التوسع المعتبر للبناء غير الشرعي، وكذا عدم احترام المعايير العمرانية والمعمارية (الخصائص العمرانية) في الأنسجة العمرانية الجديدة .

- مشكلة شبكة المواصلات وحركة المرور بالإضافة إلى نقص الخدمات والتجهيزات ومساحات الحضراء ومساحات الترفيه .

الفصل السادس

مدينة الوادي نحو مدينة مندمجة

1- تحليل النتائج (الاستمارة) .

2- قراءة عامة للنتائج المتحصلة .

3- حلول مقترحة لتسيير حضري يهدف لخلق مدينة مندمجة.

مقدمة الفصل

من خلال الخطوات السابقة من مدخل وجانب نظري ودراسة تحليلية للمدينة، وللوصول إلى إجابة واضحة من خلال تحليل ما تم جمعه من معلومات وبيانات لتفسيرها في الجانب الميداني، بغية توضيح الصورة الحقيقية لواقع التوسع في المجال الحضري بمدينة الوادي، ومعرفة مدى مساهمة السياسة التنموية المحلية من خلال المخططات العمرانية وأدوات التهيئة والتعمير والفاعلين حضريين وكذا الكشف عن الدور الأساسي للنمو السكاني وراء ظهور هذه الظاهرة، ومن أجل الوصول إلى أهدافنا واقتراح حلول كرؤية مستقبلية، سنحاول التطرق في هذا الفصل أولا تشخيص وتفسير أهم الأسباب التي كانت سبب لذلك وذلك من خلال تحليل الاستمارة التي كانت كأداة أساسية في جمع المعلومات الخاصة بموضوع البحث، ثانيا قراءة عامة لأهم النتائج المستخلصة من اجل وضع اقتراحات وحلول تهدف إلى مشاركة كل الفاعلين في السعي إلى خلق مدينة مندمجة .

1- تحليل النتائج :

إن موضوع دراستنا يبحث في العوامل المرتبطة بالتوسع في المجال الحضري حيث أن هذه العوامل بصفة عامة عديدة ولها صلة بمختلف الجوانب وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مهام ودور هذه العوامل من خلال إجراء دراسة ميدانية للهيئات والمؤسسات المسؤولة على عمليات التخطيط ومن خلال ما توصلت إليه من إجراءات ودراسات ومحاولة لتخطيط المدينة من اجل التحكم في نموها وتوسعها لذا تم استخدام الاستمارة كأداة لجمع المعلومات نظرا أن الحصول على المعلومات عن طريق الوثائق والمصادر الأخرى الموثقة أمر شبه مستحيل (صعوبات الميدان) ويرجع ذلك لعدم توفر هذه الوثائق وان وجدت فتوجد نسخ قليلة يصعب الحصول عليها وكذلك هذه الأداة تسمح لنا باختزال عامل الزمن الذي يلعب دورا في معالجة موضوع الدراسة.

وقد تم اختيار عينة تتكون من الفاعلين الحضريين تتكون من خبراء ومصالح تقنية مختصة في ميدان التعمير حيث تم انتقاء إفراد هذه العينة بشكل مقصود ولهم دخل في تسيير وتهيئة المجال الحضري وبمعاينة إعداد ومتابعة المخططات العمرانية وقد كان الهدف من اختيارنا هذا النوع من العينات :

- إن هؤلاء الأشخاص أو الأفراد تتوفر فيهم مجموعة خصائص دون غيرهم وذوي خبرة سنوات وذلك لكونهم لديهم معلومات في الجانب المهم للبحث والذي نتطلع لدراسته.
- إمكانية تحديد عدد مفردات العينة والتي تكون من المجتمع الأصلي للدراسة بصورة منظمة وغير تنبؤية غامضة بغية الوصول إلى نتائج تجيبنا عن أسئلة الإشكالية.

وقد تم تحديد عدد الاستمارات المقدمة للفاعلين الحضريين ب30 استمارة .

1-1- بالنسبة للزيادة السكانية :

جاء التطرق إلى دراسة الزيادة السكانية التي تشهدها المدنية لأنها من أبرز العوامل التي تودي إلى خلق توسع عمراني لتلبية الاحتياجات من السكن والتجهيزات المختلفة سواء بطريقة مدروسة عبر أدوات التخطيط أو بسبب الحاجة لذلك بأمور غير قانونية (توسع فوضوي).

- **مدى جاذبية المدينة** : لمعرفة ذلك تم طرح التساؤل التالي :

هل تعد مدينة الوادي منطقة جذب سكاني ؟

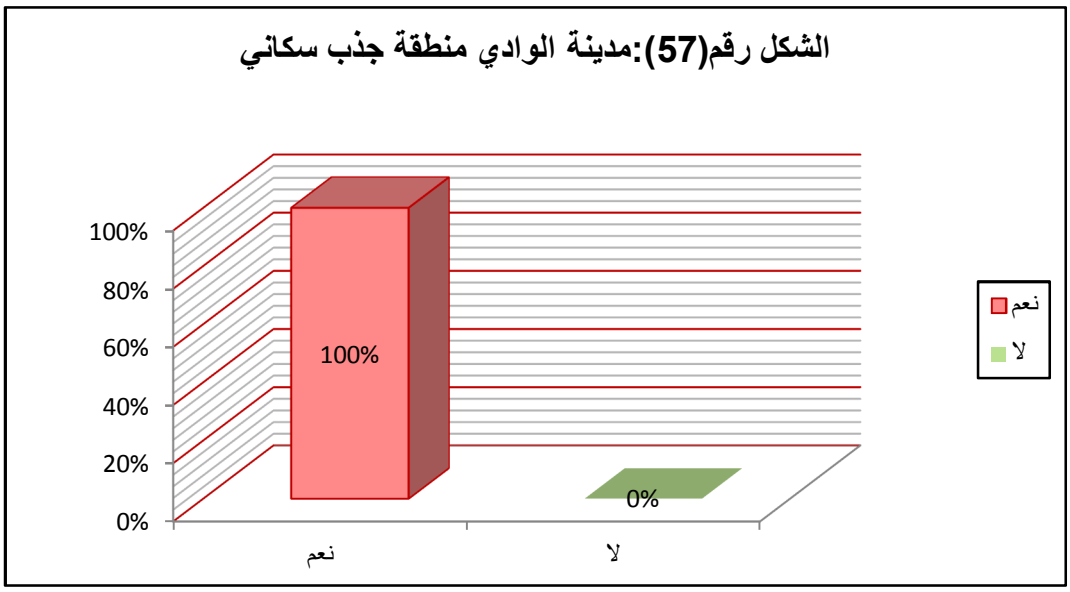

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة يرى الجميع أن مدينة الوادي تعتبر منطقة جذب سكاني وهذا يعود لأهميتها كمركز رئيسي للولاية وكذلك بأهمية الوظيفة التي تقدمها .

- **مدى الموازنة بين البلديات والمدن الأخرى :**

تم التطرق إلى هذا التساؤل من اجل الكشف على أن المدينة هل هي الوحيدة التي تتميز ببرامج تنموية مستقطبة للسكان أو أن حتى البلديات المجاورة تتميز بهذا وتم ذلك بطرح السؤال التالي :هل هناك برامج تنموية موازية وخاصة للبلديات الأخرى المجاورة للمدينة ؟

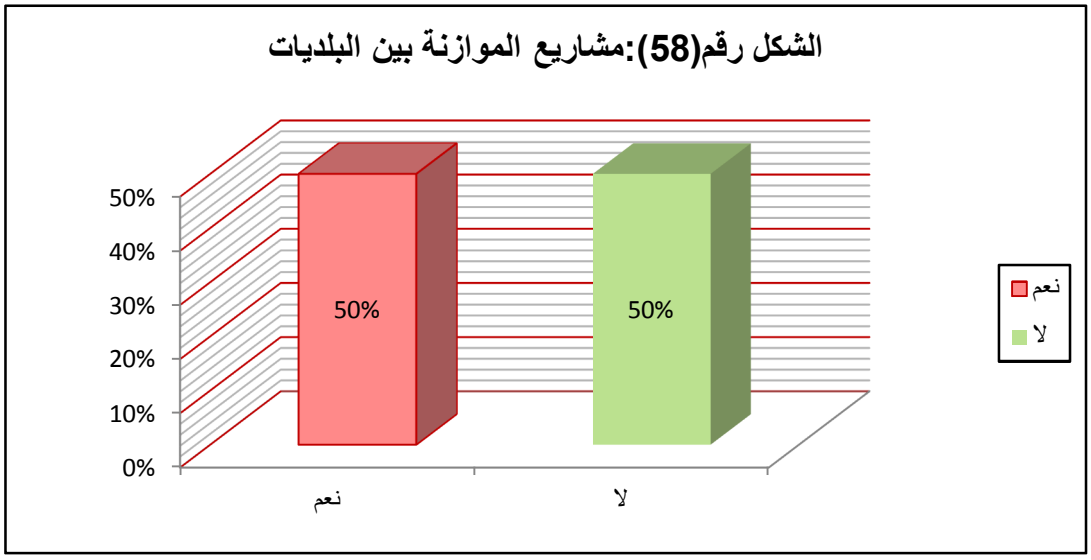

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نرى أن النسبتين تأخذ نفس التقدير فالبعض يرى أنها أنها كمركز ولاية فهي تنفرد بمختلف البرامج التنموية والبعض الأخر عبر بان هناك بعض البرامج في البلديات المجاورة من اجل تنميتها .

- **مدى مراقبة الهجرة نحو المدينة** : لمعرفة ذلك تم طرح التساؤل التالي :

هل هناك آليات لمراقبة الهجرة نحو المدينة والتحكم بها ؟

الشكل رقم(59):مراقبة الهجرة نحو المدينة

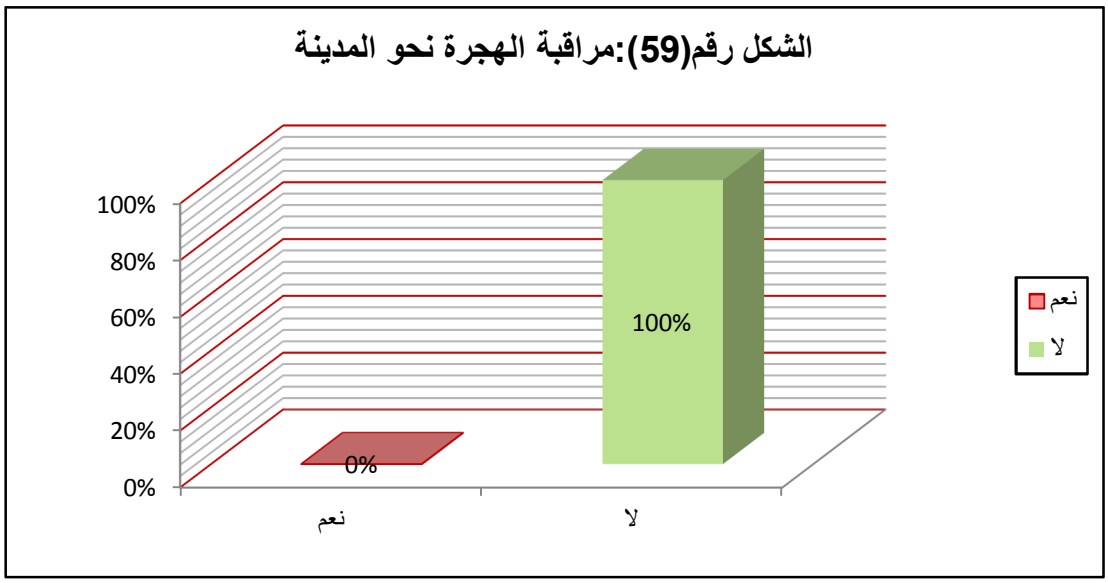

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة يرى الجميع أنها ليست هناك آليات أو وسائل لمراقبة الهجرة نحو المدينة .

1-2- على مستوى السياسة الحضرية :

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو وثيقة تعرف بأهداف التهيئة، ويهدف إلى صياغة صورة مجالية تسمح بتطبيق سياسة عامة على البلدية، وهو وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية واحدة أو عدة بلديات متجاورة، وكما يؤخذ بعين الاعتبار جميع تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، وللحد من الاستعمال العشوائي للمجال الحضري، ويحافظ على توجيهات مخطط شغل الأراضي ويحترمها ويضبط صيغة المرجعية في استخدام الأرض والمجال حاضرا ومستقبلا، وسنتطرق في هذا العنصر لواقع المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير PDAU الخاص ببلدية الوادي .

– مدى أخذ PDAU الواقع المحلي : لمعرفة ذلك تم طرح السؤال التالي :

إلى أي نسبة يأخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU الواقع المحلي بعين الاعتبار؟

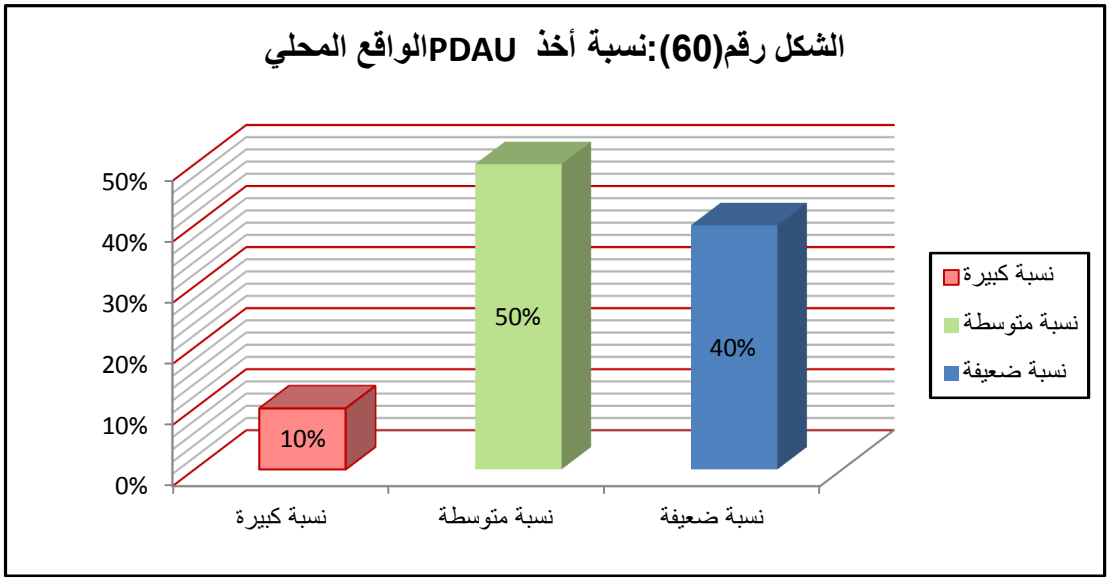

المصدر : اعداد الطالب

خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد أن أعلى نسبة اخذ PDAU للواقع المحلي بنسبة متوسطة بينما البعض الأخر وبنسبة 40% يرى أن النسبة ضعيفة بينما وبنسبة 10 % يرى أن PDAU يأخذ نسبة كبيرة للواقع المحلي .

اعتماد PDAU كآلية لتنظيم توسع المجال الحضري : للكشف عن ذلك تم طرح السؤال التالي: هل يمكن تطبيقه كآلية من الآليات لتنظيم توسع المجال لحضري للمدينة ؟

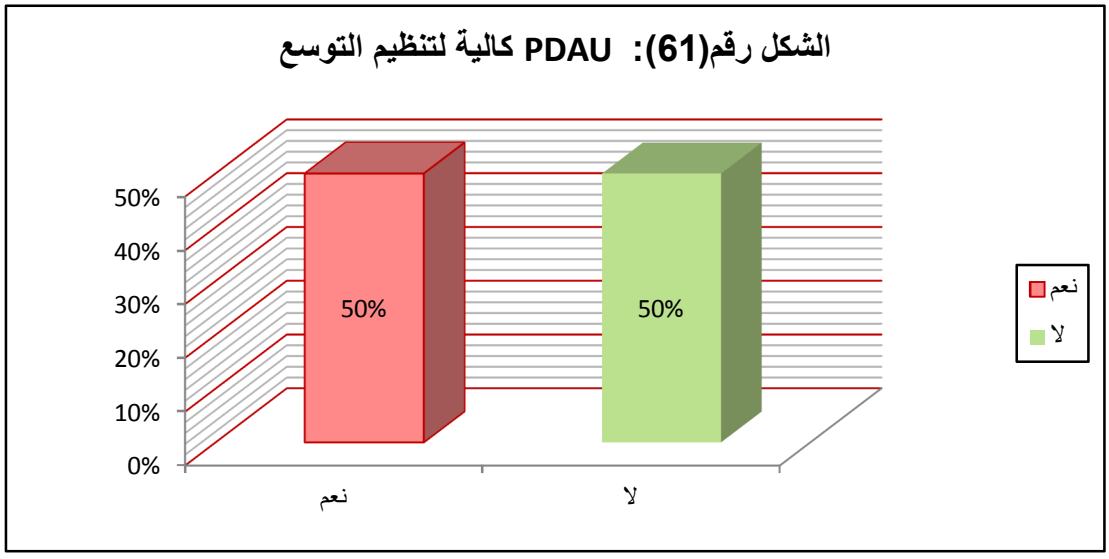

المصدر : اعداد الطالب

خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد أن النسبة متساوية بين اعتماد PDAU كآلية لتنظيم توسع المجال الحضري وبين عدم اعتماده كإلية لذلك .

- **مدى تطبيق أدوات التهيئة والتعمير وفق نصوصها**: لمعرفة ذلك تم طرح السؤال التالي :

حسب رأيك هل تطبيق أدوات التهيئة والتعمير يتماشى مع نصوصها وتوجيهاتها؟

الشكل رقم(62):تطابق أدوات التهيئة والتعمير وفق نصوصها

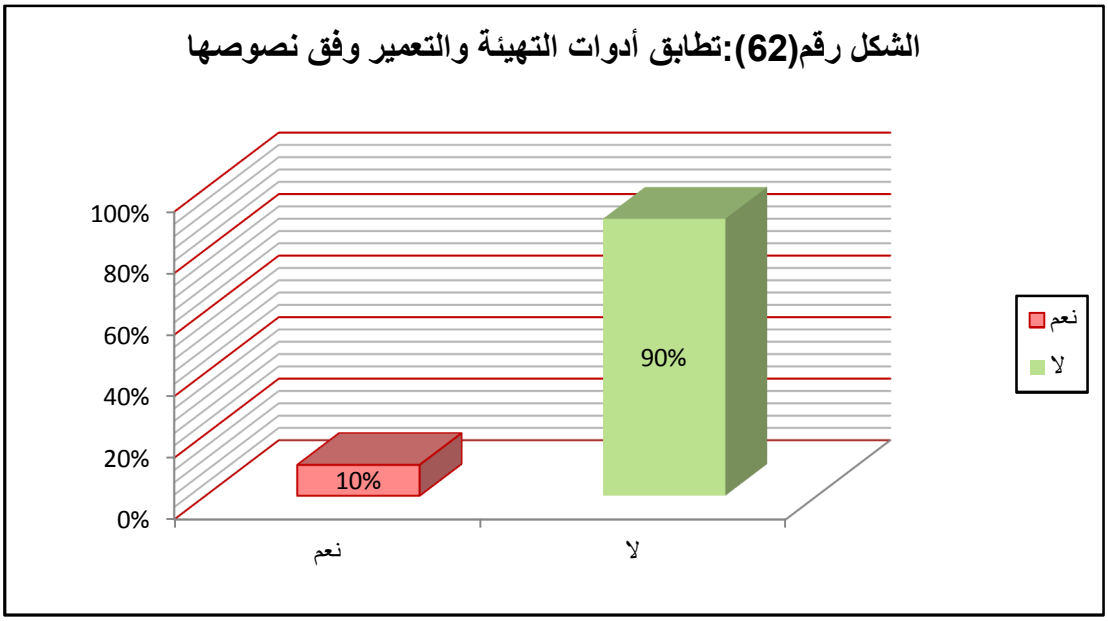

المصدر : اعداد الطالب

خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد أن الأغلبية وبنسبة 90% أجابوا أن تطبيق أدوات التهيئة والتعمير لا يوافق نصوصها حيث يرون انها انحرفت عن مسارها الأساسي من اختلال بين الجانبين النظري والتطبيقي وعدم استشارة الشركاء الفاعلين .

- **مدى مواكبة أدوات التهيئة والتعمير لاحتياجات المدينة** : لمعرفة ذلك تم طرح السؤال التالي:

هل أدوات التعمير التهيئة والتعمير مواكبة لاحتياجات المدينة ؟

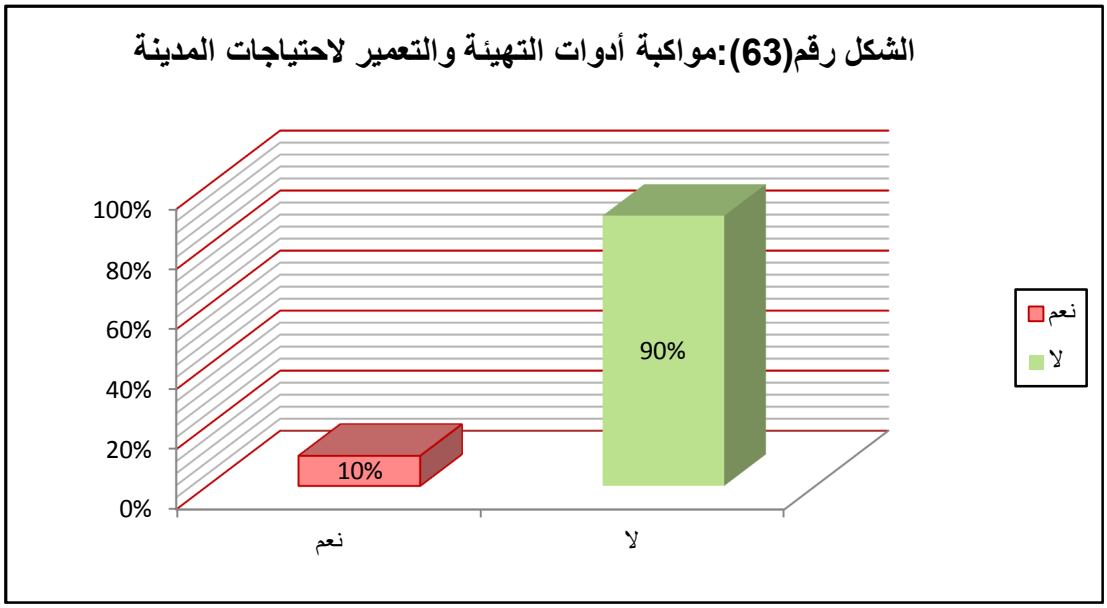

المصدر : اعداد الطالب

خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد مواكبة أدوات التهيئة والتعمير لاحتياجات المدينة غير مجسدة في أرضية الواقع فبنسبة 90 % أجابوا بعدم الواكبة بينما 10 % اجابوا بنعم .

مدى مساهمة المخططات في تخفيف الضغط على مركز المدينة : لمعرفة ذلك تم طرح السؤال التالي :هل المخططات الحالية ساهمت في تخفيف من الضغط الذي تشهده المراكز الحضرية ؟

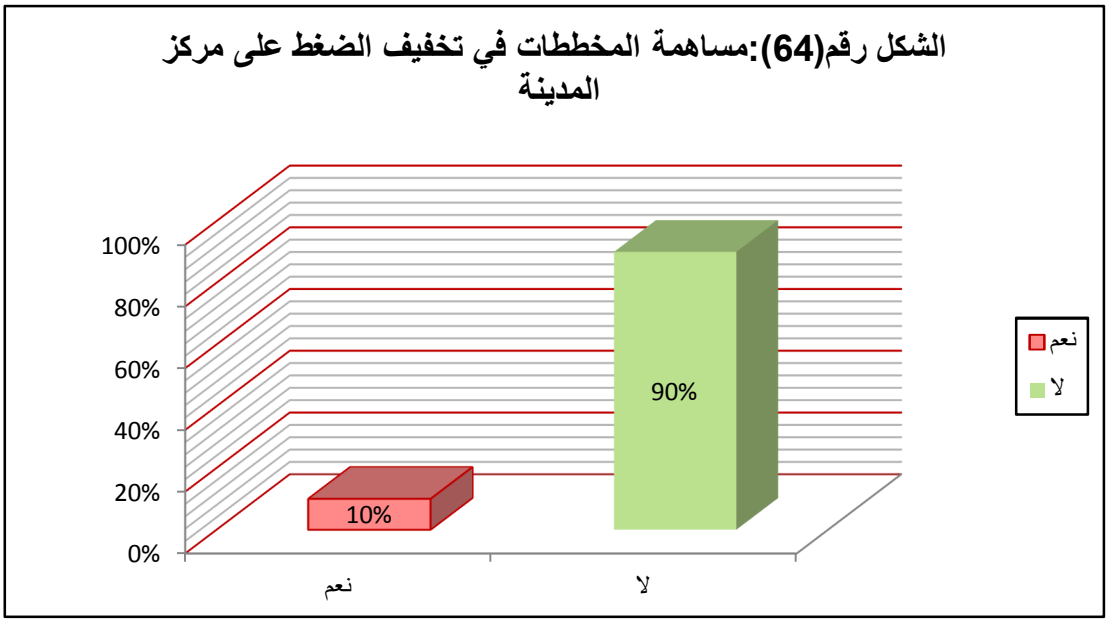

المصدر : اعداد الطالب

خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نلاحظ أن المخططات لم تساهم من تخفيف الضغط على مركز المدينة حيث أجاب وبنسبة 90% بعدم المساهمة بينما أجاب 10 % بمساهمة في تخفيف الضغط .

- **مدى اعتبار PDAU كآلية وإستراتيجية لتنظيم وتسيير توسع المدينة:** لمعرفة هذا تم طرح السؤال التالي : هل سيساهم PDAU كآلية واستراتيجية كفيلة بتنظيم وتسيير توسع المدينة ؟

الشكل رقم(65):PDAU كآلية وإستراتيجية لتنظيم وتسيير توسع المدينة

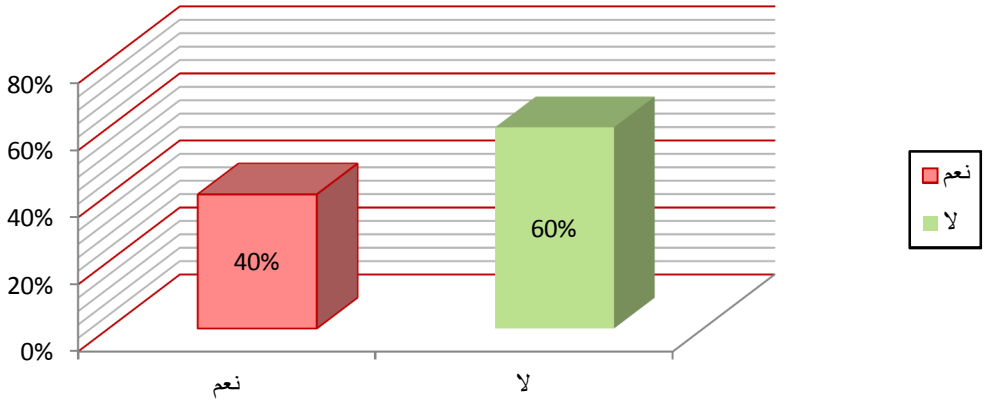

المصدر : اعداد الطالب

خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد بنسبة 40 % انهم اقروا بأنه يمكن اعتماد PDAU لمدينة الواد سيساهم كاستراتيجية كفيلة لتنظيم توسع المجال الحضري بينما الغالبية وبنسبة 60% أجابوا بعدم اعتباره آلية لتنظيم وتسيير توسع المدينة الا بتضافر الجهود وكل القطاعات وكذلك التشخيص الدقيق واخذ الواقع المحلي الذي تعيشه المدينة بكل تفاصيلها

1-3- على مستوى الفاعلين الحضريين :

- **مدى التنسيق بين الفاعلين على المستوى المدينة:** لمعرفة ذلك تم طرح السؤال التالي :

هل هناك تنسيق بين الفاعلين على المستوى المدينة ؟

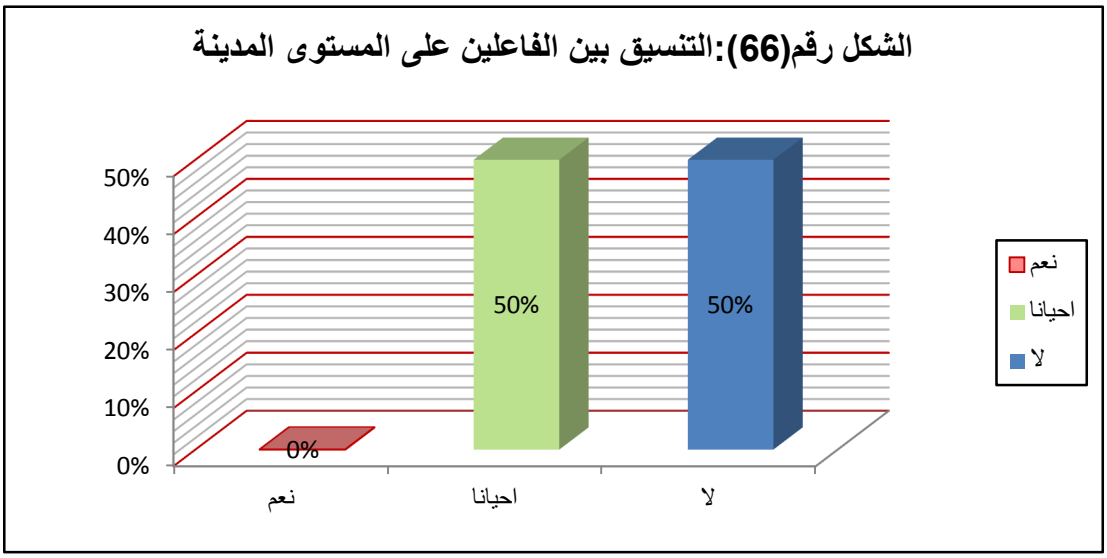

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة يرى البعض وبنسبة 50 % أن هناك تنسيق بين مختلف الفاعلين أحيانا بينما النصف الأخر يرى انه لا تنسيق بين مختلف الفاعلين .

- **مدى المام الفاعلين بدور أدوات التخطيط في تسيير المدينة:** لمعرفة هذا تم طرح السؤال التالي :

هل انتم على علم بالدور الهام الذي تقدمه أدوات التخطيط في تسيير المدينة ؟

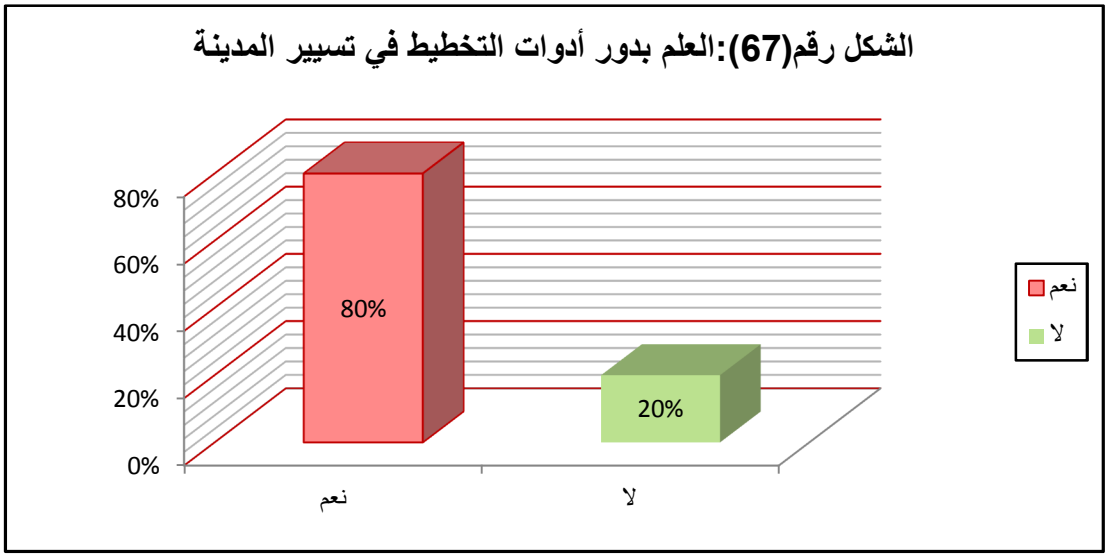

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد أن وبنسبة كبيرة أنهم يعلمون بأهمية الدور الذي تقدمه أدوات التخطيط في تسيير المدينة بينما البقية وبنسبة 20% يجهلون هذا الدور .

- **مدى كفاءة مكاتب الدراسات في ضبط دراسات التخطيط:** لمعرفة ذلك تم طرح السؤال التالي : هل هناك كفاءة لمكاتب الدراسات المسئولة في دقة وضبط دراسات التخطيط ؟

الشكل رقم(68): كفاءة مكاتب الدراسات في ضبط دراسات التخطيط

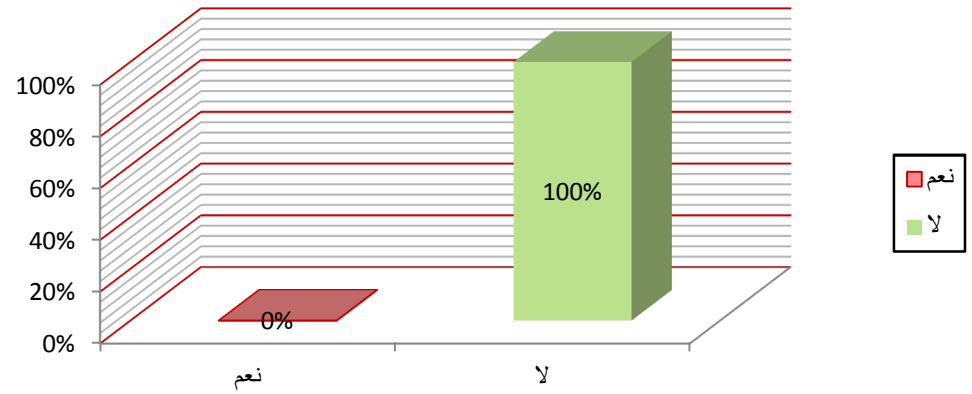

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد أن مكاتب الدراسات المسؤولة على ضبط دراسات التخطيط ليست بالكفاءة اللازمة .

- **مدى كفاءة اللجان المكلفة بمناقشة ومتابعة المخططات:** لمعرفة ذلك تم طرح السؤال التالي :

هل اللجان المكلفة بمناقشة ومتابعة المخططات ذو كفاءة ؟

الشكل رقم(69):كفاءة اللجان المكلفة بمناقشة ومتابعة المخططات

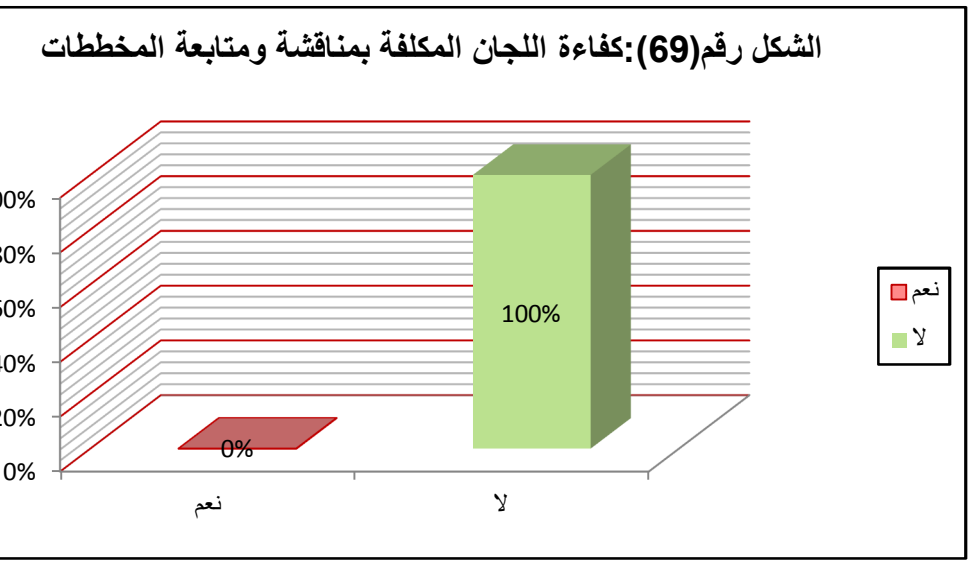

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد أن اللجان المكلفة بمناقشة ومتابعة المخططات ليست بالكفاءة اللازمة .

- **مدى الدور الذي يقدمه المجتمع المدني ولجان الإحياء كفاعل حضري في إعداد المخططات:**

للكشف هل هناك دور أم لا تم طرح التساؤل التالي : هل هناك دور فعال للمجتمع المدني ولجان الإحياء في المساهمة بصفته كفاعل حضري في إعداد المخططات التي تضبط تسيير المدينة؟

الشكل رقم(70):الدور الذي يقدمه المجتمع المدني ولجان الإحياء كفاعل حضري في إعداد المخططات

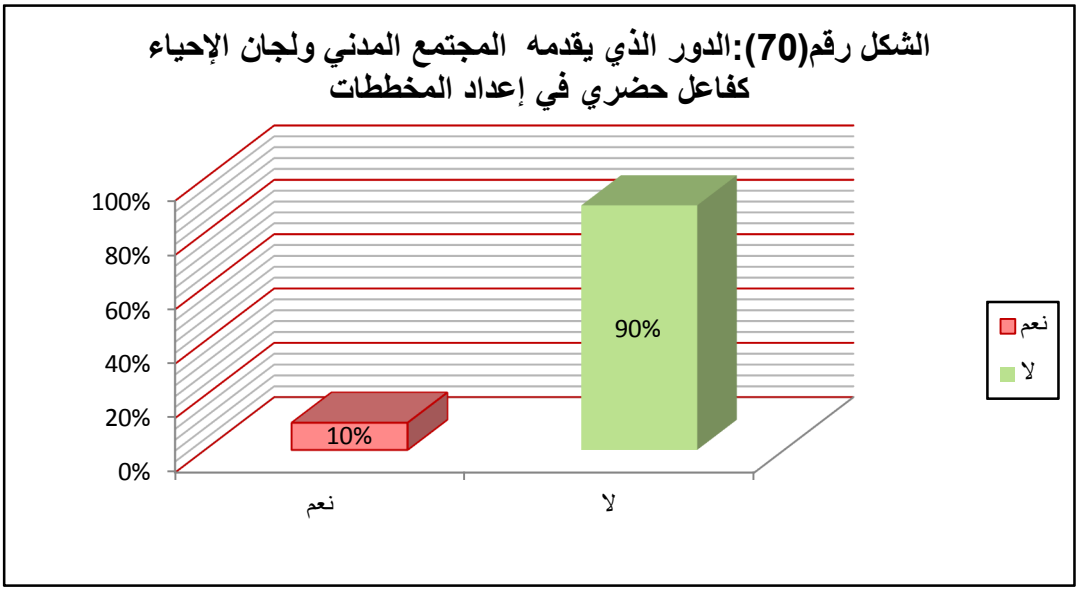

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد غياب الدور الذي يقدمه المجتمع المدني ولجان الإحياء كفاعل حضري في إعداد المخططات حيث وبنسبة 90% اقروا بغياب هذا الدور بينما وبنسبة 10 % قالوا في بعض الأحيان .

1-4- على مستوى الإدارة المحلية أو التسيير: إبراز الكفاءة الموجودة في التسيير الإداري والتقني: للكشف عن ذلك تم طرح السؤال التالي :ما مدى الكفاءات الموجودة في التسيير الإداري والتقني ؟

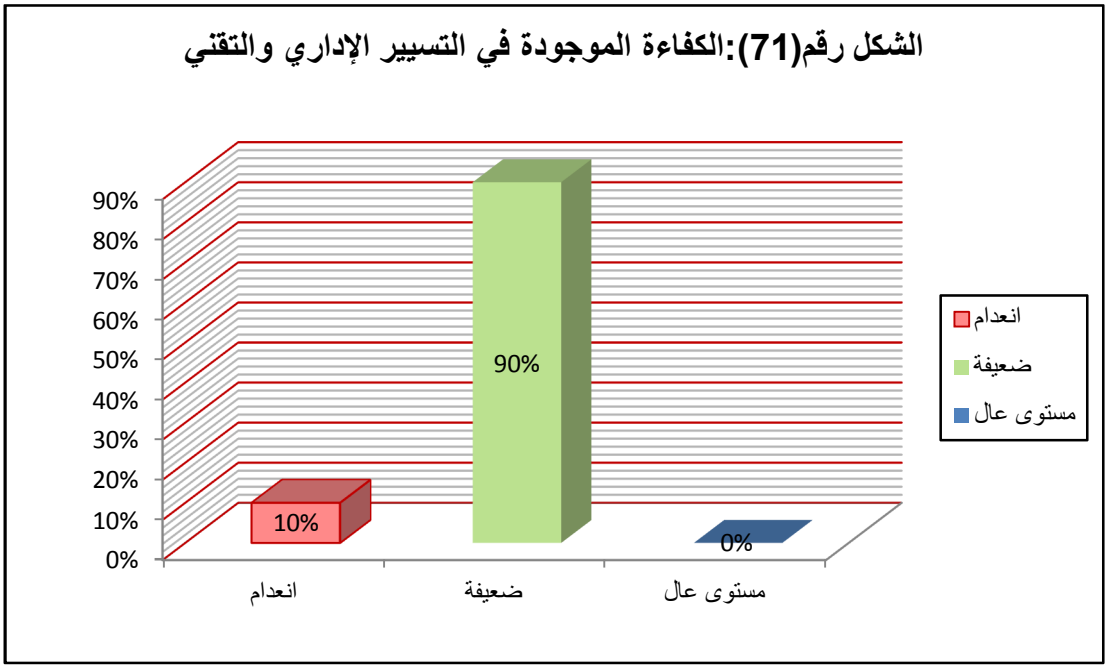

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد ان مستوى الكفاءة الوجودة في التسيير الاداري والتقني ضعيفة أي بنسبة 90% بينما البقية يرونها بانها منعدمة .

- **مدى أهمية عمل المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي** : لمعرفة مدى تأثيرهم تم طرح التساؤل التالي :

كيف تقيم عمل المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي؟

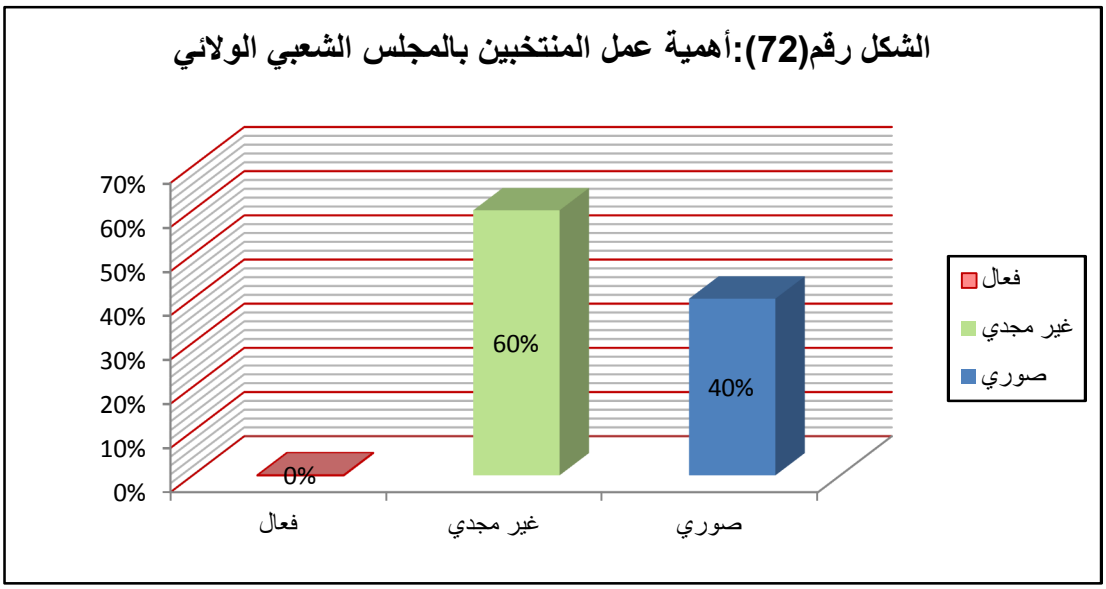

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد البعض بنسبة 60 % يرى ان أهمية عمل المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي غير مجدي دون تأثير وفعالية بينما البعض الأخر يرى انه شكلي اي صوري اي بنسبة 40 %.

- **مدى أهمية عمل المنتخبين بالمجلس الشعبي البلدي** : لمعرفة مدى تأثيرهم تم طرح التساؤل التالي :

كيف تقيم عمل المنتخبين بالمجلس الشعبي البلدي ؟

الشكل رقم(73):أهمية عمل المنتخبين بالمجلس الشعبي البلدي

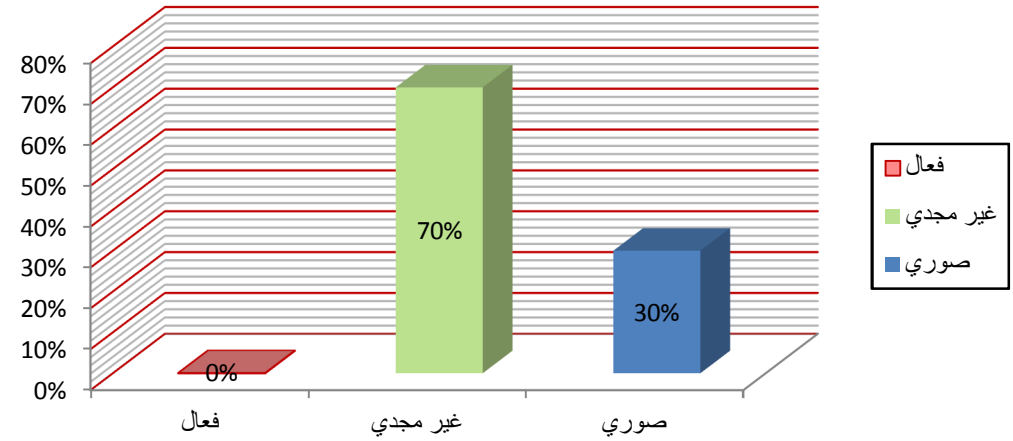

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد البعض بنسبة 70 % يرى ان أهمية عمل المنتخبين بالمجلس الشعبي البلدي غير مجدي دون تأثير وفعالية بينما البعض الأخر يرى انه شكلي أي صوري اي بنسبة 30 %.

- **مدى الموارد المتاحة لتأطير المخططات** : للكشف عن ذلك تم طرح السؤال التالي :

ما مدى الموارد المادية كانت أو البشرية في تأطيرها للمخططات ومسايرة التغيرات الجديدة؟

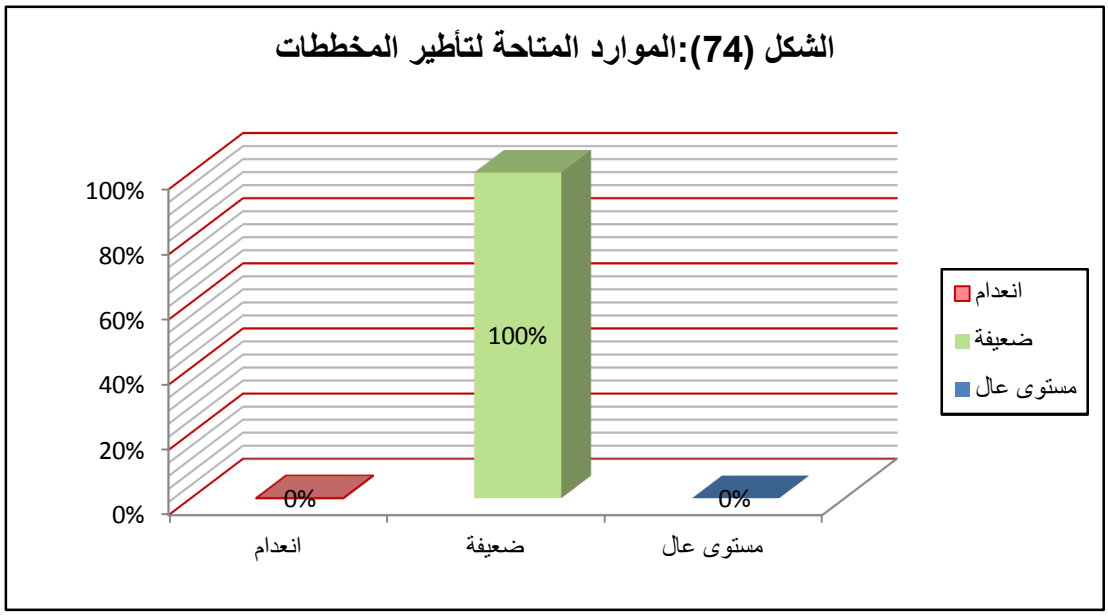

المصدر : اعداد الطالب

من خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد ان الجميع اجزم على ان الموارد المتاحة لتأطير المخططات ضعيفة .

- **مدى جدية الدولة في الحفاظ على تجسيد الواقع وفق المخططات**: لمعرفة ذلك تم طرح السؤال التالي: هل هناك جدية من طرف الدولة على الحفاظ على تخطيط المجال وفق المخططات ؟

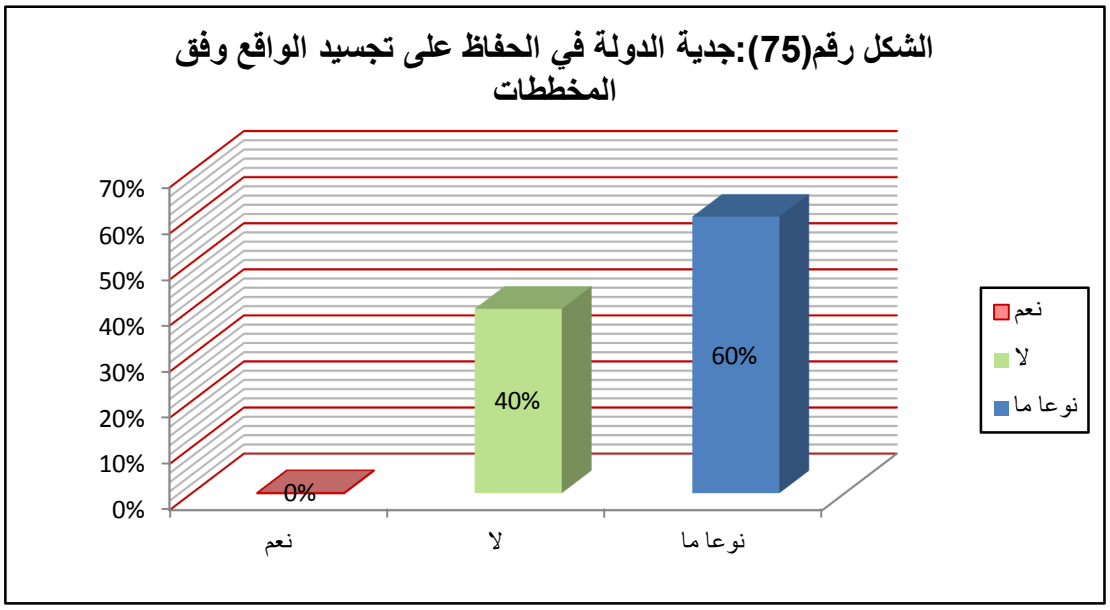

المصدر : اعداد الطالب

خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد بنسبة 40 % انهم يرون انه لا جدية الدولة في الحفاظ على تجسيد الواقع وفق المخططات بينما البقية يرون انه هناك نوعا ما من الجدية .

- **كشف الخلل القائم حسب رأي الفاعلين** : لمعرفة ذلك تم طرح السؤال التالي :

هل العيب أو الخلل حسب رأيك ؟

الشكل رقم(76): الخلل القائم حسب رأي الفاعلين

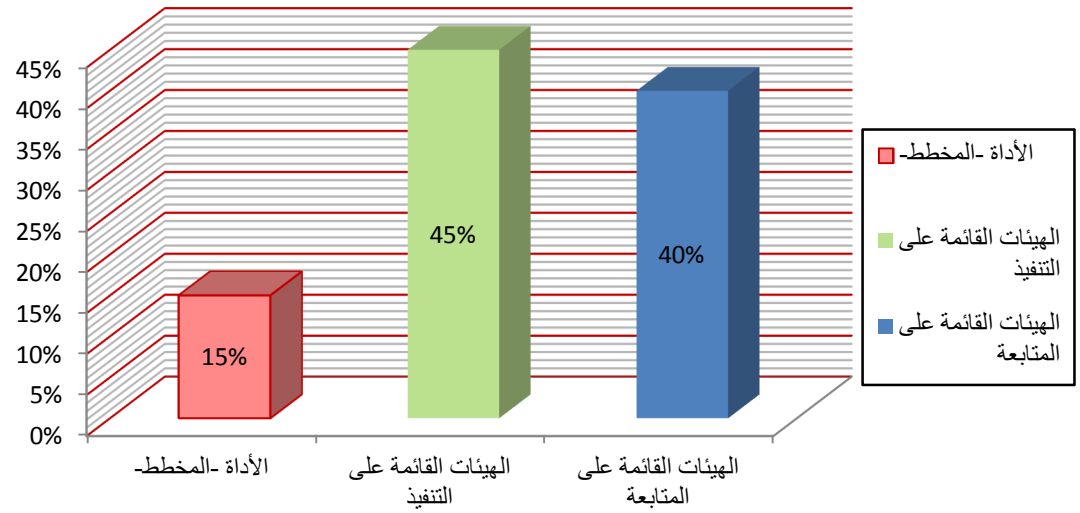

المصدر : اعداد الطالب

خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد ان البعض عد الخلل القائم الهيئات القائمة على المتابعة بأعلى نسبة أي بنسبة 45% بينما البعض الاخر وبنسبة 40% ارجع ذلك للهيئات القائمة على المتابعة بينما البعض وبنسبة 15% اعاد الخلل في المخطط ذاته .

1-5- على مستوى التسيير الحضري كأداة :

- **التسيير الحضري كأداة ضبط التوسع العمراني**: للكشف عن ذلك تم طرح السؤال التالي :هل تعتبر التسيير الحضري أحد الأدوات لضبط التوسع العمراني؟

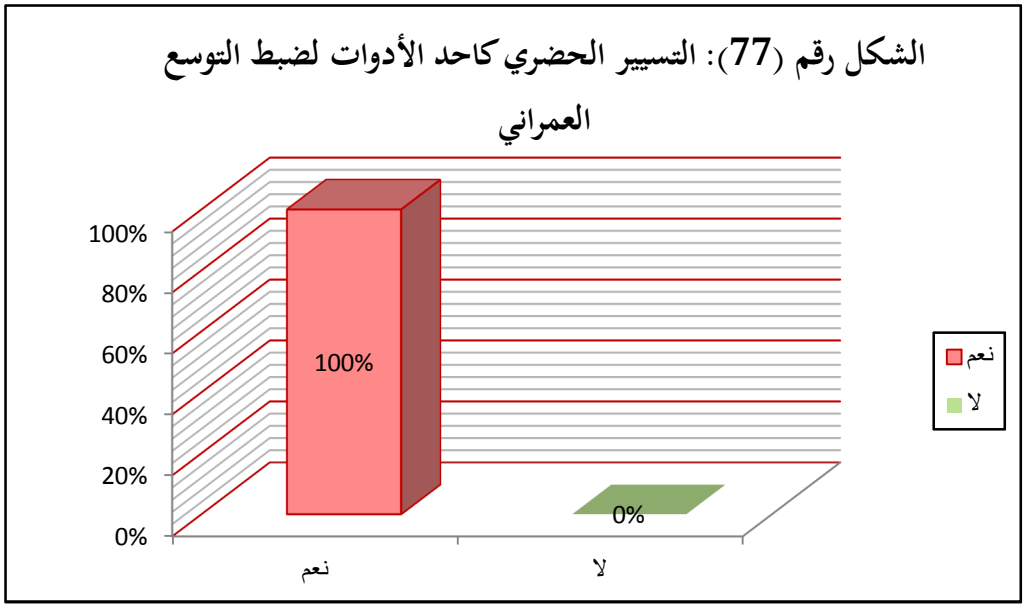

المصدر : اعداد الطالب

خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد ان الجميع أقر بان التسيير الحضري تعتبر احد الادوات لضبط التوسع العمراني.

- **آليات خلق تسيير حضري فعال** : لمعرفة ذلك تم طرح السؤال التالي :

كأحد الفاعلين كيف يمكن خلق تسيير حضري فعال للمدينة ؟

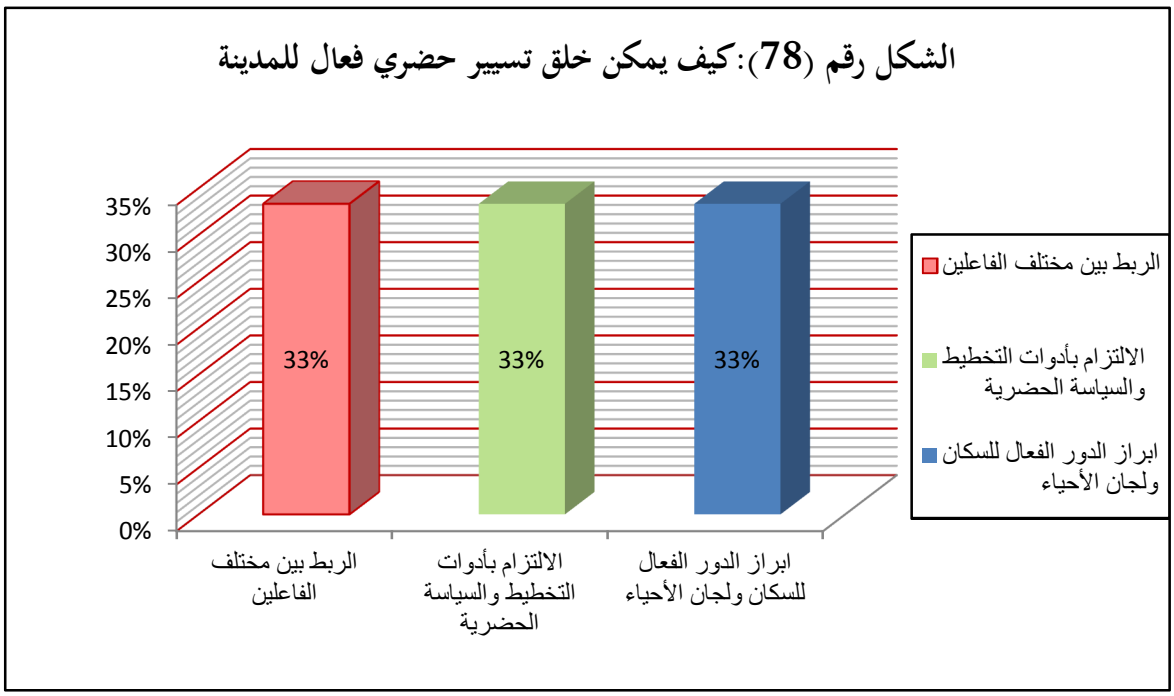

المصدر : اعداد الطالب

خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد ان النسب متفاوتة من اجل خلق تسيير حضري فعال للمدينة وان الثلاثة ركزوا عل الدور الفعال للسكان ولجان الإحياء على ضرورة اشراكهم الفعلي مع الالتزام بأدوات التخطيط والربط بين مختلف الفاعلين والتكامل بينهم .

- **التوسع على حساب الأراضي الشاغرة** : للكشف عن ذلك تم طرح السؤال التالي: هل يمكن التوسع على حساب المساحات الشاغرة – تكثيف حضري-؟

الشكل رقم (79) : توسع على حساب الاراضي الشاغرة

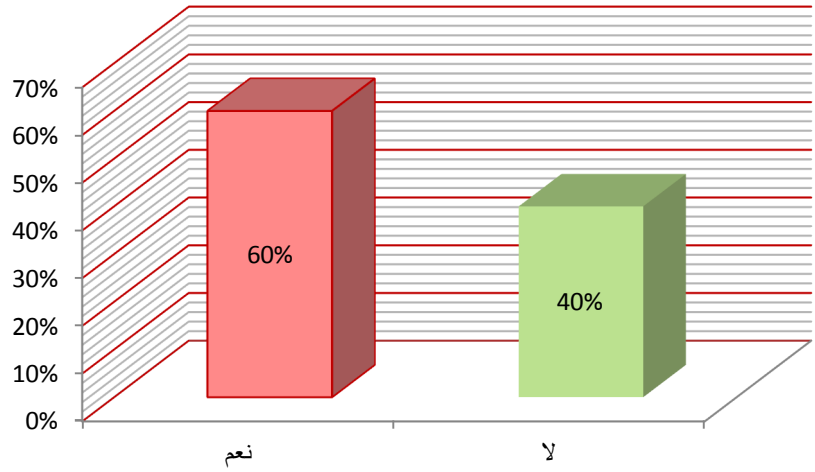

المصدر : اعداد الطالب

خلال النتائج المسجلة من العينة المستجوبة نجد ان البعض يقر بضرورة التوسع على حساب الأراضي الشاغرة داخل المدينة أولا أي بنسبة 60% بينما البقية وبنسبة 40 % يرى بأنه لايمكن ذلك وان هذه المساحات يجب أن تخصص للتجهيزات الناقصة والمساحات الخضراء والبعض يرى أنها ذات ملك خاص .

2- النتائج المستخلصة :

من خلال ما تطرقنا له في هذا البحث وكحوصلة لأهم ما تم استخلاصه من طرف الاستمارة المقدمة للفاعلين الحضريين في تشخيص الوضعية التي هي عليها الآن مدينة الوادي وما تشهده من توسع في مجالها الحضري، وجد أن هناك ظروف معينة متحكمة فيه، وأوضاع تشهدها كل حقبة زمنية ووصولا الى عدم قدرة المسير على التحكم في سيرورة هذا وكذا التكفل بمتطلبات المواطن اليومية التي تضمن له الراحة والتفاعل في محيط لائق، بالإضافة إلى عجز أدوات التعمير في مسايرة هذا التوسع العمراني هي الأخرى جعلتنا نحدد أهم المحاور التي نتجت عن كل هذا وهي كالتالي :

2- 1- بالنسبة للنمو السكاني :

شهدت مدينة الوادي كغيرها من المدن الجزائرية الكبرى في العشرية الأخيرة ظاهرة الهجرة الجاذبة نحوها بصفتها المركز الرئيسي (مقر الولاية) بفعل عدة عوامل منها المرتبة الإدارية التي تحتلها، وتركز مختلف المرافق الخدماتية الكبرى ذات التأثير الجهوري بها، والدارس للنمو السكاني، يلاحظ أن غياب آليات للتحكم في الهجرة مع غياب إستراتيجية تنموية للمدن المجاورة تساهم هذه الأخيرة في تفاقم الظاهرة نحو مدينة الوادي.

ومن خلال الدراسة الميدانية والاستجواب المقدم نجد غياب تنمية موازية في البلديات المجاورة ، دفعت بالكثير من المواطنين إلى المغادرة بحثا عن امتيازات أخرى غير التي هي متوفرة لديهم، خاصة في السنوات الأخيرة من الأزمة الأمنية التي مرة بها البلاد.

هذا بالإضافة إلى غياب آليات لمراقبة الهجرة والتحكم فيها التي خلفت هجرة غير شرعية تتم دون علم.

2-2- على مستوى أدوات التخطيط:

المخططات هي محاولة لإيجاد التوازن في الشبكة الحضرية عن طريق استغلال الطاقات البشرية والاقتصادية والطبيعية في مختلف مناطق الوطن، وتجسد ذلك في إتباع سياسة تهيئة إقليمية واضحة، وهو ما تجسده أدوات التخطيط، ونذكر من بينها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU، الذي يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية واحدة أو عدة بلديات متجاورة ويأخذ بعين الاعتبار جميع

تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، وللحد من الاستعمال العشوائي للمجال الحضري، ويحافظ على توجيهات مخطط شغل الأراضي ويحترمها ويضبط الصيغ المرجعية في استخدام الأرض والمجال حاضرا ومستقبلا.

إن جل البرامج النوعية المندرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، والمبرمجة للمدى القريب والمتوسط للمدينة لم يتم تنفيذها بدرجة كبيرة، وإنما بنسب متوسطة وتكاد تكون ضئيلة نظرا لعديد الأسباب والتي منها:

- عدم الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة القانونية للأراضي في توجيه استخدامات الأرض، مما أدى إلى عدم تطبيق جل البرامج الطوعية خاصة الملكية الخاصة.
- غياب اشتراك الفاعلين الأساسيين في التعمير (السكان).
- السياسة الحالية التي تبني سياسة التعمير لا التحضر، أنتجت مجالات مقصاة من النظام الحضري، والتي أصبحت مصدر لمشاكل اجتماعية وحضرية معقدة.
- الدراسة الموجودة تفتقر للدقة فالنظري شيء والواقع شيء أخر .
- غياب الإعداد المضبوط للمخططات وعدم قيام الهيئات المعنية والمختصة بدورها على أكمل وجه .
- المبالغ المخصصة للدراسات غير كافية لإجراء دراسات .
- هيئات خاصة تؤثر على مدى تطبيقه .
- المخططات ترى أن المدن مجال متشابه تخضع لنفس التنظيمات القانونية والنصوص وتصنيف المدن بأرقام وكتل سكانية .

2-3- بالنسبة للمجال الحضري :

إن غياب الدولة في التسيير والتحكم في المجال عن طريق القوانين أو سواء عن طريق تفعيل بعض الآليات المحلية، والتداخل في الصلاحيات كل هذا أدى إلى فوضى عارمة في استغلال المجال، هذا بالإضافة إلى وجود العوائق الطبيعية التي ساعدت على بروز ظاهرة البناء غير الشرعي واستفحال ظاهرة المضاربة العقارية ؟ في ظل عجز أدوات التعمير في التحكم في استغلال المجال، وهذا ما تم استنتاجه:

- لقد كان للعوائق الطبيعية دورا فعال في توجيه التوسع نحو اتجاهات محددة وخاصة على محاور الطرق وقد كان ابرز هذه العوائق صعود المياه والكثبان الرملية .

- كما تبين ان المدينة تعاني من مشكل العقار سواء كان للأراضي التابعة للخواص أو ذات ملكية خاصة أو سواء عن طريق أناسا كثيرين يقومون بشراء عقارات وقطع أراضي لاحتكارها لسنوات ثم بيعها بأثمان مرتفعة وهذا ما يسبب نفاذ كل القطع الأرضية .
- إن التوسع الذي تشهده المدينة اخذ الشكل الطولي ممتد على محاور الطرق الرئيسية تاركا فضاءات داخل النسيج الحضري فارغة وذلك لتحكم بعض الأطراف في توجيه التوسع وكذا الملكية الفردية التي حالت دون ذلك ولا ننسى أن البعض منها تركت بسبب ظاهرة صعود المياه.
- التوسعات التي شهدتها المدينة في السنوات الأخيرة سواء كانت المخططة وغير المخططة تشهد معاناة المواطنين من إجراء انعدام التهيئة العمرانية وهذا لمدة طويلة، بسبب عجز الدولة بالتكفل بتهيئة هذه الأحياء.

2-4 على مستوى الادارة و التسيير :

أن مصالح الفئات والأفراد والجماعات وحتى داخل أجهزة السلطة المحلية ليست دائما واحدة، فكثيرا ما تكون مجالا لصراعات النفوذ، ونظرا لأهمية المجال الحضري أو الموقع الحضري من حيث قيمته الاقتصادية، ووجود نفوذ وتراتب كبيرين في المدينة، قد يؤدي التغيير والتحديث إلى إحداث اختلالات لبعض المصالح، مما يجعل الصراع كبيرا بين الأطراف الفاعلة في التنفيذ تضع مصالحها هي الأولى، وذلك قد يؤثر سلبا على تطور المدينة أي نمو التوسع فيها، بل وقد يعرقله تماما.

- تفتقر الجماعات المحلية (البلديات) في الجزائر الى الإمكانيات البشرية ذات الكفاءة التي يمكنها أن تشرف على إنجاز وتطبيق واحترام مخططات التهيئة والتعمير، واستخدام شغل الأرض.
- النظرة الضيقة على مستوى البلديات تجاه هذه المخططات العمرانية، بأنها وثائق كباقي وثائق الحالة المدنية الأخرى، تقدم للوصايا على المستوى المحلي والمركزي كباقي الإجراءات الإدارية الأخرى كوسيلة لتبرير الغياب، ثم يتم نسيانها في المجال التطبيقي، بل هي برامج عمل تقنية يجب أن تحترم وتطبق ميدانيا.
- كما أن المنتخبين لا يساهمون على مستوى المجالس الشعبية البلدية حتى يتحكموا في التنمية الحضرية للمدينة التي يشرفون على تسيير مصالحها.
- معظم الذين كانوا في المجالس البلدية يجهلون دواليب التسيير الإداري والتقني للبلدية .

- الهيمنة إن تدخل الوصاية في اختيار الأراضي لإقامة مشاريع ما يحل لجان اختيار الأرضية، ووضعها حسب أهوائهم دون مراعاة للمخططات، يعتبر خرقا قانونيا ويتسبب في تشويه المنظر العام لأي توسع عمراني مستقبلي.
- ضعف رؤساء البلدية السابقين وجهلهم للقانون بالإضافة الى تسيير المجال البلدي في يد أشخاص يتصرفون حسب أهوائهم .
- ضعف الموارد البشرية والمالية للجماعات المحلية وطغيان الهاجس السياسي على حساب المصلحة العامة جعل السلطات تتميز بضعف الممارسة.

2-5- على مستوى الفاعلين الحضريين :

من خلال المقابلة التي تمت مع العديد ممن كانوا يديرون شؤون هذه المدينة لاحظنا أنهم كانوا يجهلون كليا هذه الأدوات ودورها في تسيير المجال وحل مشاكل العمران.

- ان الدراسات المسندة لمكاتب الدراسات التابعة للولاية رغم انعدام الكفاءات في جميع التخصصات مما يضفي على هذه الدراسات عدم الدقة في المعلومات وعدم القدرة تحليل الظواهر حسب الاختصاص وبالتالي تكون هذه الدراسات سطحية ولا تستجيب للتطلعات المواطنين وحتى المسيرين .
- تداخل مهام الفاعلين و اختلاف موازين القوى بينهم وكذا انعدام روح المسؤولية اتجاه مددننا وسيطرة الرأي الواحد .
- انعدام الكفاءات في اللجان المكلفة بمناقشة المخططات على مستوى البلديات: عدم اهتمام المسؤولين المحلين بأهمية هذه المناقشات، والاقتصار على بعث ممثلين عنهم لا يملكون حتى المعلومات عن قطاعهم، وبالتالي تكون النتائج كارثية.
- ضعف الموارد البشرية والمادية وعدم تجديدها وتأطيرها ليتماشى والتطور العمراني كما وكيفا يدفع بالمسير إلى الفشل وعدم مراقبة ومسايرة التغيرات الجديدة التي تطرأ على التحول العمراني.
- غياب التعاون والتشاور وصعوبة التنسيق بين المتدخلين في ضبط أدوات التعمير.
- غياب اشتراك الفاعلين الأساسيين في التعمير (السكان).

-تعدد المتدخلين يعني تعدد وجهات النظر وبالتالي تأخر القرار خصوصا في ميدان التعمير الذي من القطاعات الأساسية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي بلد يطمح إلى هذه التنمية فيجب إذن أن يكون بمثابة قاطرة للتنمية.

- تعدد وكثرة المتدخلين ينتج عنه كثرة المخططات مما يجعل المواطنين في حيرة من أمرهم في اختيار الجهة التي سوف يتجهون إليها.

3 – حلول مقترحة لتسيير الحضري يهدف لخلق مدينة مندمجة :

فن المدينة يحتاج اليوم إلى عناية أكثر سواء فيما يتعلق بتسييرها كفضاء حيوي ومعقد أو من حيث التكفل بعلاقتها الإستراتيجية بإشكالية تهيئة إقليمها، وما يرتبط به من إشكاليات فرعية كالتوزيع الديموغرافي للسكان وتخطيط اقتصاديات المستقبل هذه الحيثيات تطرح على تجربة التخطيط الحضري في الجزائر عموما وفي الوادي خصوصا أن تلتفت وبعناية إلى تأهيل المدن من جديد، وفق خارطة تتوازن فيها المصالح وتتجانس العمل بين كل الفاعلين. من خلال أجوبة المبحوثين يمكننا القول توسع المدن ضرورة عمرانية كونها هي الطريقة الوحيدة لاستمرار حياة المدن لكن المشكل يكمن في عدم الاستغلال الجيد والمدروس للمجال الحضري، هذه المسئولية التي تأخذ على عاتق مخططي مسيري المدن، لذا فإن الرهان الأساسي يجب أن نضعه نصب أعيننا كباحثين، هو محاولة خلق مدينة مندمجة في جميع مراحل العملية العمرانية، بدءا من التخطيط وانتهاء بالتسيير.

فتكمن أهم النقاط الرئيسية من اجل الوصول إلى ذلك :

- معرفة ودراية لكل جوانب المدينة لكي يتسنى للسلطات تحقيق تسييرها، دراسة عميقة، وتطبيق فعلي.
- تطبيق مختلف ما جاءت به أدوات التهيئة والتعمير من منطلق الطبيعة الاجتماعية والمناخية، مع احترام مختلف القوانين العمرانية وتعديل ما هو مخالف للقيم الاجتماعية المحلية.
- إشراك كل الفاعلين والمختصين ومساهمة أفراد المجتمع.
- الدراسة الواقعية لاحتياجات ومتطلبات السكان والمنطقة وأخذها بعين الاعتبار في المتابعة الميدانية .
- محاولة زرع ثقافة المواطن حتى يحترم ويحافظ على الانجازات .
- العمل بنظرة مستقبلية تصب في مصلحة الصالح العام .
- مشاركة الفاعلين الحضريين في المشاريع والتقليل من الخوصصة.
- إعطاء الوقت الكافي للدراسات، والحد من التخطيط العشوائي للمشاريع .
- محاربة الاحتكار العقار للخواص.
- التوزيع الجيد للمرافق الحضرية التي تحتاجها المدينة وذلك حسب ما تنص عليه ادوات التخطيط لا حسب البيروقراطية في التوزيع واخذ المصلحة .

-الإعداد المضبوط للمخططات وقيام الهيئات المعنية والمختصة بدورها على أكمل وجه .

- القيام بدراسة معمقة لهذه المدينة وحل المشاكل بطريقة جذرية مع المراقبة اليومية والدائمة لحل هذه المشكلات .
- البدأ بتصليح المنظومة التربوية لإخراج إطارات مهندسين أكفاء وإعداد منظومة قانونية شفافة ومدروسة وكذلك الابتعاد عن المركزية فلكل مدينة خصوصياتها .

وهناك نقاط أخرى يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كحلول :

- وضع إستراتيجية تنموية متوازنة بالمناطق المحيطة بالمدينة مما يشجع على البقاء واندثار عوامل الهجرة.
- يجب توفر معطيات وإحصائيات دقيقة تمكن من إعداد المؤشرات اللازمة من أجل إعداد تخطيط سليم وواضح يسمح برقابة مستمرة وتسيير جيد للمحيط العمراني لمدينة الوادي، فبدونها فإن كل عملية تخطيطية ستكون مبهمة الهدف والمعالم.
- من مصلحة الدولة وجود جمعيات تتكفل بالمحيط العمراني لأنها هي القناة الوحيدة والسليمة والاقرب للوصول الى معرفة معاناة المواطنين، وعليه فانه من الضروري العمل على وجود مثل هذه الجمعيات المختصة والتي لها رؤية مستقبلية للمحيط العمراني، ولابد من توفير كذلك لها كل الدعم المعنوي والمادي ولابتعاد بها من كل الحسابات السياسية.
- فتح المجال بشكل فعلي وعملي للمشاركة بين جميع الفاعلين الاجتماعيين في التصميم إلى الانجاز فالمواطن العادي لا يكاد يعرف شيئا عن هذه الأدوات الموجودة في الجزائر بالرغم انه هو المعني بها مباشرة فالمدينة تتشكل وتنتج خارج إدارته الفعلية وبالتالي لا يشعر المواطن بأنه جزء من المشروع وفاعل رئيسي في المدينة.
- إعطاء الدراسات حقها لان العمل الذي تقدمه مكاتب الدراسات في ميدان العمراني لا يرقى للإبداع والتخطيط السليم لضمان تطلعات المستقبلية للأجيال القادمة، ولا حتى للمسيرين المحليين، وذلك بسبب قلة الاعتمادات المالية المخصصة لمثل هذه الدراسات ولعدم توفر الكفاءات المختصة في مختلف الميادين بهذه المكاتب الدراسية، فنتيجة ذلك كانت واضحة في معالم التوسع العمراني الذي شهدته كل المدن.
- إن أدوات التعمير لابد أن تكون محلية المنشأ وان إعادة تشكيلها وفقا للخصوصيات الاجتماعية والحقائق المحلية للمجتمع حتى ننتهي مع قضية الاستيراد الجاهز لأدوات بعيدة عنا في التصميم والانجاز هذا دون الإقلال من الاستفادة بعقل وحكمة من التجارب العالمية الرائدة .

- حل مشكلة العقار: يعتبر المشكلة الأساسية للعمران ، لأن لا أحد يستطيع فعل عملية التعمير إن لم يكن هناك تحكم في الأرض، وهو أساس التضارب بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.
- بالإضافة المضاربة العقارية التي استفحلت في السنوات الأخيرة في ظل غياب قوانين تراقب وتحديد الملكية وفي ظل كذلك إدخال العقار ضمن اللعبة السياسية الضيقة، متمثلة في التحولات التي عرفها تسيير هذا القطاع بدء بالتسيير ضمن الاحتياطات العقارية عن طريق المجالس البلدية ثم الوكالات العقارية الولائية، وهذا ما يزيد من عرقلة التنمية المحلية، بالإضافة إلى معاناة المواطن البسيط في الحصول على قطعة ارض في ظل مركزية التسيير هذه.
- فسح المجال لذوي الاختصاص في التسيير: وعليه فانه يستوجب على الدولة ضرورة وضع شروط معينة للترشح في الانتخابات المحلية والولائية وحتى التشريعية، والابتعاد عن الحسابات السياسية الضيقة .
- إرساء دعائم المشاركة المشاورة والشفافية :تداخل مهام الفاعلين من اختلاف موازين القوى بينهم وكذا انعدام روح المسؤولية اتجاه مددننا وسيطرة الرأي الواحد جعلت من إنتاجنا للمجال يظهر كونه حل استثنائي للازمة لا السيطرة عليها فلا بد من وقفة صارمة لا تعني الردع والعقاب بل تقريب لوجهات النظر ومناقشها في شفافية في محاولة لإيجاد قالب للتنسيق بين عمليات التدخل في المدينة مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاجتماعية المتغيرة .
- اكتساب التكنولوجيا بالاعتماد على أساليب حديثة دقيقة سريعة (نظم المعلومات الجغرافية) فالتغير مس الجميع والتحول في التركيبة البشرية الاجتماعية أصبح جليا في متطلباتها وطريقة عيشها.

خلاصة الفصل

النسيج العمراني يتمدد ويتسع ويتحول بينما الأراضي الحضرية الضرورية تضيق، وبالتالي ظهور هوة بين وتيرة التهيئة العمرانية وما ينبغي على المدينة توفيره، وأصبحنا نشعر وكأن مدننا تتطور بوتيرة تفوق قدراتنا، لذا ونحن في عصر جديد ومع متغيرات مفروضة، فإن مسير المدينة مطالب بالتأقلم معها.

وهذا لن يخدم تنمية وتطوير المدينة بقدر ما يثبط عملها وخاصة إذا كانت هذه الفئة بعيدة تماما عن مجال التسيير والتخطيط وغير كفؤة بقدر عال يسمح لها بتولي هذه الوظيفة والإشراف عليها، وكذا نقص الوعي لدى المواطنين بطريقة المشاركة والمساهمة في هذه الآلية للتنفيذ، لأن عدم وعي المواطن ودرايته الكافية بكل تحول داخل المجال الحضري، وما تصبو له من خلال المشاريع التنموية المنجزة على أرضيته، فإنه لن يخدمه بل سوف يشوهه، ويساهم في فشل أدوات التخطيط ومن الاسباب الاخرى التي ميزت فشلها :

- ينظر إلى المجال بخاصية فيزيقية بحته انطلاقا من العقار ولا يوجد اهتمام بطبيعة المدينة وخصوصيتها.
- إهمال مشكلة العقار والملكية الخاصة .
- العشوائية في تخصيص الأراضي الصالحة للبناء .
- انعدام الانسجام بين الهيئات في التسيير المجال الحضري .
- غياب تام لدور اهم عنصر في التسيير الحضري وهو السكان .

الخاتمة

الخاتمــة

إن مسألة التوسع العمراني وقضايا تخطيط المدن يجب أن تخضع لمتطلبات مدينتها كما هي، فالمدينة هي روح تطور العمران المتضافر مع المكان والزمان وقاطرة التعمير، فبقدر ما يقتضي الأمر منا تجديدا، بقدر ما يقتضي منا السهر على حماية ذاكرة حواضرنا وهويتنا.

إن دراستنا لموضوع رصد تطورات العمران الصحراوي بمدينة الوادي هي أولا نتاج معايشتنا لتوسع ونمو هذه المدينة، على اعتبار أننا ننتمي إلى هذا المجتمع وتتبعنا لمساره وتطوره، واعتمادا على البيانات والمعلومات والشواهد المتحصل عليها عبر حواراتنا ومقابلاتنا، ساعدنا كل هذا في فهم وإدراك وتحليل تطورها التاريخي .

وثانيا فهذه الدراسة هي محاولة هادفة لإبراز دور التسيير الحضري من فاعلين وأدوات التخطيط والسياسات الحضرية في تسيير وتنظيم التوسع العمراني ولذلك حرصنا منذ البداية على الإلمام بالموضوع من جوانب عدة تحقق أهداف الدراسة ولبلوغ ذلك اعتمدنا في جمع المعلومات على المقابلات والاستجوابات والتي مكنتنا جميعها إلى حد كبير في جمع الحقائق الميدانية للمجتمع المحلي وكشفت لنا الشواهد والإحصاءات والمعاينات عن عوامل توسع المجال الحضري بمحل الدراسة (الوادي) ومحاولة لتخطيط للمدينة من اجل التحكم في نموها وتوسعها .

إن موقع مدينة الوادي الجغرافي والطبيعي أضفى على المدينة أهمية كبرى في مجال التنمية والمبادلات بين المدن الكبرى والمراكز العمرانية المنتشرة في الجنوب، كما تتجلى أهميتها في الوقت الحاضر بالوظيفة التي تؤديها كمقر رئيسي للولاية، هذا ماجعلها تشهد كباقي المدن الجزائرية نموا ديمغرافي كبير حيث وصل عدد السكان المدينة سنة 2016 حوالي 169345 نسمة مما اثر ذلك على المدينة وشكلها، الشي الذي استوجب تخطيط عمراني يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المدينة كموقع تطوري اقتصادي بشري .

و الجزائر حاليا تشهد تطورا ديموغرافيا متواصلا انجر عنه في المقابل تطور عمراني سريع، يتمثل في اتساع المساحات العمرانية بصفة كبيرة، وذلك نتيجة للمشاريع التنمية التي تقوم بها الدولة والقطاع الخاص في جميع الميادين، من أجل تلبية مختلف المتطلبات والحاجيات المتزايدة للمواطنين يوما بعد يوم، وبهذا لجأت الدولة إلى التهيئة العمرانية كأساس لتحقيق أهداف ملحة في جميع المدن الجزائرية وعبر كامل التراب الوطني، والتي تهدف من خلال تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ...، على المدى البعيد .

ولتحقيق ذلك لابد وأن تتخذ من التخطيط الحضري في علاقته مع التهيئة الإقليمية عبر أدوات التعمير، والقوانين التشريعية مثلا القانون التوجيهي للمدينة، ومن خلال ميكانيزمات وآليات فعالة للمراقبة والتنفيذ أن تجعل من تلك الأدوات وسيلة حقيقية للتسيير الحضري في يد الفاعلين والجماعات المحلية تحقق بها تنمية حضرية دائمة، كما أن المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار والتشاور والحوار وإشراك مختلف الفاعلين من العوامل أيضا التي تؤسس لتنمية حضرية متميزة ورائدة، معتمدين في ذلك على كل مقومات التنمية الاقتصادية والمادية والبشرية والتكنولوجية حتى تحقق الرفاهية الفردية والجماعية للمجتمع المحلي بمدينة الوادي عبر مجال نفوذها وامتدادها الجغرافي.

إن السعي نحو التنمية المتوازنة التي تطمح لها سياسة الدولة، وماسطرته لها من ترتيبات وأدوات وأعمال وبرامج منذ بداية التسعينات أضحى صعب المنال بسبب الرؤية المحدودة والمجردة لتنظيم المجال الوطني، بكل مايحمله من خصوصيات ومميزات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية، ناهيك عن تظافر عوامل اخرى زادت من حدت الاختلافات بين مختلف مناطق البلاد .

إذن إن توسع المجال الحضري لمدينة الوادي ومختلف عوامله خاصة ما تعلق بأدوات التهيئة والتعمير، هذه الأخيرة تعتبر كآليات في التخطيط والتسيير الحضري المعتمدة في الجزائر، والتي تم إجراؤها بمدينتنا لم تحدث النقلة النوعية المتوقعة، بل بالعكس تماما عرفت مدينة الوادي فوضى ومشاكل، وحتى ركود في بعض المجالات وتراجع ملموس في النمو الاقتصادي والبناء والتعمير والخدمات والترفيه، ما فتح المجال لمزيد من الضغوطات الاجتماعية وتزايد الطلب في حاجيات السكان المختلفة في مقابل تزايد عددهم بفعل مؤشري الزيادة الطبيعية والهجرة المتواصلة في اتجاه هذا المجال الحضري، ويكفي أن نقر بأن أدوات التخطيط والتسيير الحضري حاليا والتي جاءت في الأصل لتحقيق القفزة النوعية المنتظرة في التنمية الحضرية وضبط التوسع الحضري، ما قد يصاحب ذلك من رخاء فردي وجماعي وتحسن الخدمات في المدن وحفاظا على الاستغلال العشوائي للمجال، لم تحترم إطلاقا ولم تترجم ميدانيا عبر برامج تنموية مجسدة واقعيا ، وكان بالإمكان أن يلاحظها العام والخاص عبر القطاعات المختلفة في المدينة وتنظيم وتسيير مجالها الحضري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب:

- إبراهيم عبد الباقي، تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة، الناشر: مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، 1982 .
- إسماعيل احمد علي، دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الثانية، 1982.
- القباني هبة فاروق، دراسة التجمعات الحضرية في سوريا، جامعة دمشق، 2007 .
- خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى، الجزائر، 2005 .
- علام أحمد وآخرون، تاريخ تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993.
- حسن عاطف حمزة، تخطيط المدن أسلوب ومراحل، مطابع قطر الوطنية ، الطبعة الأولى، ، قطر، 1992.
- حيدر فاروق عباس، تخطيط المدن والقرى، دار المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية ، 1994.
- خلف الدليمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2002.
- خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن–نظريات – أساليب– معايير– تقنيات، دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان– الاردن ، 2015.
- صلاح حميد الجنابي، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ،مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل، 1987.
- علي الشواورة ، التخطيط في العمران الريفَي والحضري ، دار المسيرة، عمان الأردن، 2012.
- عبد اللطيف أبو العطا البقري، الموسوعة الهندسية المعمارية، المجلد الأول، مكتبة انجلوا المصرية، القاهرة، 2006 .
- عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية ، بيروت، 1980.
- علي غنابزية، مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي الى بداية الثورة التحريرية.
- عطيات عبد القادر حمدي، جغرافية العمران، دار المعارف، الإسكندرية، 1964 .
- علام أحمد خالد، تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر،1991.
- غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2003 .

- فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي، دار المعارف، الطبعة الثانية ، 1977.
- مالك الدليمي ومحمد العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الانسانية ، مطبعة وزارة التعليم العالي ، بغداد، 1990.
- مصطفى فواز، مبادئ تنظيم المدينة، الطبعة الأولى، بيروت، 1980.
- هاشم الموسوي، العمارة وحلقات تطورها القديم، دار دجلة، الطبعة الأولى، العراق، 2011.
- وحيد حلمي حبيب، تخطيط المدن الجديدة، دار ومكتبة المهندسين، القاهرة، 1991.

الرسائل الجامعية :

- أحمد لمخلطي، التوسع العمراني وأثره على تسيير المدينة دراسة حالة مدينة بوسعادة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المدينة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009.
- إياد جميل أحمد صالح، اتجاهات التطور العمراني في مدينة طوباس، دراسة في مورفولوجية المدينة، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2009.
- أمينة بن عميرة ،تقييم مخطط شغل الاراضي لحي البيرو والدقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة ،جامعه أم البواقي ، 2011 .
- باية بوزغاية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينة ياتنة نموذج، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في : علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
- جوابرة زياد، اتجاهات التطور العمراني في بلدة عميرة الشمالية في ضوء العلاقة الإقليمية بالتجمعات السكانية المحيطة، رسالة ماجستير جامعة النجاح الفلسطينية، 2001.
- عبد العزيز عقاقبة، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر مدينة باتنة نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 .
- علي غنابزية، مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن الثالث عشر (هـ) التاسع عشر (م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2000-2001 .
- فاتح أوذينة، التوافق بين العوامل البيئية وتصميم المخططات العمرانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، 2009م.

- فارس علي، العقار الحضري وعلاقته بالتوسع والتشكل العمراني (حالة مدينة بئر العاتر نموذج)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
- فتيحة الطويل، السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية دراسية ميدانية في مدينة بسكرة، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2005 .
- فتيحة سامعي، التسيير الحضري الآليات والفاعلون ورهانات الحكم الراشد حالة مدينة باتنة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة ،2012.
- مسلم كاظم حمدي الشكري، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسية في محافظة ديالي، اطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة بغداد، 2006.
- مصطفى مدوكي، دراسة تطور المدينة والتغيرات المرفونطبة للمجال الفيزيائي دراسة حالة مدينة تقرت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.
- مكيحل خديجة، دراسة تأثير التجارة العمرانية على مرفولوجية المدينة الصحراوية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2011 .
- يحي مدور، التعمير وآليات استغلال العقار الحضري في المدينة الجزائرية حالة مدينة ورقلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الهندسة العمرانية والعمران، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012.

مقالات ومنشورات والقوانين والوثائق الرسمية:

- محمد الهادي لعروق، التخطيط الحضري في الجزائر، الملتقى حول التحكم في التوسع وتسيير المدن الكبرى في الجزائر –جامعة هواري بومدين– 7مارس 1996م
- محمد الهادي لعروق، السياسات الحضرية في الجزائر "حوليات مخبر البحث في أفريقيا والعالم العربي "، المجلد أ، جامعة قسنطينة 1998م.
- القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بالقانون 05/04 المؤرخ في 14 اوت سنة 2004.
- القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006، المؤرخ في 20 فبراير 2006.

- المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد اجراءات اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به معدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 317/2005 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005
- المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد اجراءات اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به معدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 317/2005 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 .
- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الوادي .
- الدليل الاحصائي لولاية الوادي 2016.
- الاحصاء العام للسكن والسكان لسنوات 1966- 1977- 1987-1998-2008.

مصادر أخرى ومواقع:

-الإحصائيات، مدريرية التخطيط لولاية الوادي.
-مختلف تقارير ومخططات المتعلقة بالبحث من الهيئات والمصالح كالمصلحة التقنية لبلدية الوادي.
- معطيات محطة الأرصاد الجوية بقمار.
- http://it.wikipedia.org.
http://www.travel-studies.com/blogs/city-tomorrow

المراجع باللغة االاجنبية :

Ouvrage :

- Bataillon.Cl, Le souf étude de géographie humaine (Mmémoire N2) ,Edit Gilbert-Alger , 1955
- DORIER-APPRILL .E, Vocabulaire de la ville, notions et references,Editions du temps. Paris. 2001.
- Hugn.D.Chout: Rural geography, An introductory survey,pergamon press,oxford.1972.
- Pierre Merlin, françoise choay "dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement", presses universitaires de France, 1er édition, 1988.
- Pierre Bloc, Duraffour (les villes dans le monde), Armand colin, 2006.
- ZUCCHELLI A , Introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine, tome2, OPU, Alger, 1983.

- L'Algérie de demain , Ministère de l'Equipement et de l'Aménagement de territoire,
- Marc Cote, Si Le Souf m'était conté, édition Média-Plus, Blida (Algérie),
- Voisin. A. R, Le Souf monographie, Edition :El Walid , 2004 .

Thèses universitaire :

- KOUZMINE. Y,. Dynamiques et mutations territoriales du Sahara algérien,vers de nouvelles approches fondées sur l'observation, Thèse de Doctorat en géographie, ThéMA - Université de Franche-Comté(2007)
- LAFER Azeddine : gouvernance urbaine: Roles et Rapports des Différents acteurs dans les Pratique Urbaines Locales. Cas de la Ville de Tizi-Ouzou, Mémoire de magister en aménagement du territoire, université mentouri cinstantine, 2010.
- Bensebaine Tahar , Production du cadre Bâti en Algérie : de la planification centralisée à la participation citoyenne, thèse magistère,Université de Constantine,2001

Articles et rapports :

- M.Smouts :Du Bon Usage De La Gouvernance En Relations Internationales , In Revue Internationale des Sciences Sociales N°155,Mars1998
- Pr Cherrad Salah Eddine, Dr Badia Sahraoui: Constantine : Une Métropole A La recherche De La Gouvernance, colloque International : Gouvernance Local Et Développement Territorial Le Cas Des Pays Méditerranées , Université Mentouri, Constantine.
- PLIEZ. O, Les villes de transit peuvent-elles être durables ?.in Actes du Colloque international, Migration, urbanisation et entérinement entre Méditerranée et Afrique saharienne (MUREMA). Annaba, 2006.

.

الملحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه صالح بوبنيدر قسنطينة 3

معهد تسيير التقنيات الحضرية

سلك مابعد التدرج ماجستير

استمارة بحث ميداني خاصة بموضوع:

رصد تطورات العمران الصحراوي واستطلاع ممارساته المستقبلية –حالة مدينة الوادي–

ضع الإشارة X في المكان المناسب

1 بيانات عامة

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- التخصص : .....

3- الخبرة المهنية :

- اقل من 5 سنوات ☐
- من 5 الى 10 سنوات ☐
- اكثر من 10 سنوات ☐

2 بالنسبة للمجال الحضري :

1- ماهو تصنيفك لوظيفة المدينة

- سكنية ☐ خدماتية ☐ صناعية ☐ تجارية ☐

وظائف أخرى اذكرها :.....

2- هل أنت راض عن هذه الوظيفة : نعم ☐ لا ☐

تعليق أخر : .....

3- ماهو رأيك للتغيرات التي مست النسيج الحضري ووظيفة المدينة في الآونة الأخيرة :

جيدة ☐ حسنة مقبولة ☐ سيئة ☐

أخرى : .....

4- هل توسع المجال الحضري اثر على هوية المدينة على طابعها العمراني :

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك حسب رأيك :.....

5- هل تعتقد أن أسباب التوسع المجال الحضري يعود إلى :

- الطبيعة العقارية للأراضي ☐

- الطبيعة الطبوغرافية للأراضي ☐
- سياسة التخطيط العمراني القائمة ☐
- العمران الغير قانوني ☐

أخرى أذكرها :.....

أ- سياسة التخطيط العمراني القائمة :

- عفوية ☐
- بطيئة ☐
- فعالة ☐

ب- هل هناك مشكل في العقار أو المضاربة العقارية مما يؤدي إلى هيمنة أطراف معينة في توجيه والتحكم العمراني

نعم ☐ لا ☐

ج- هل هناك تأثير للعوائق الطبيعية على توجه التوسع للمدينة ؟

نعم ☐ لا ☐

فيا تتمثل .....

6- هل هناك تكثيف للنسيج العمراني واستغلال للمساحات الشاغرة داخل المدينة ؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا حسب رأيك :.....

7- هل التوسعات الجديدة تعاني نقص في الهياكل المرفقية والتهيئة الحضارية ؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا حسب رأيك :.....

8- هل التوسعات الحالية خلقت مشاكل في البني التحتية ؟

نعم ☐ لا ☐

فيما تتمثل .....

3- بالنسبة للزيادة السكانية

1- هل تعد مدينة الوادي منطقة جذب سكاني ؟

نعم ☐

2- هل هناك برامج تنموية موازية وخاصة للبلديات الأخرى المجاورة للمدينة ؟

نعم ☐ ☐

3- هل هناك آليات لمراقبة الهجرة نحو المدينة و التحكم بها ؟

نعم ☐ لا ☐

4-على مستوى السياسة الحضرية

1- إلى أي نسبة يأخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير pdau الواقع المحلي بعين الاعتبار ؟

نسبة كبيرة ☐ نسبة متوسطة ☐ نسبة ضعيفة ☐

2- هل يمكن تطبيقه كآلية من الآليات لتنظيم توسع المجال لحضري للمدينة ؟

نعم ☐ لا ☐

مامدي تطبيقه فعليا .....

3- حسب رأيك هل تطبيق أدوات التهيئة والتعمير يتماشى مع نصوصها وتوجيهاتها؟

نعم ☐ لا ☐

4- هل أدوات التعمير التهيئة والتعمير مواكبة لاحتياجات المدينة ؟

نعم ☐ لا ☐

5- ماهي الإسهامات التي تقدمها أدوات التهيئة والتعمير في توسع المجال الحضري لمدينة الوادي .....

.....

6- هل المخططات الحالية ساهمت في تخفيف من الضغط الذي تشهده المراكز الحضرية ؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا .....

7- هل سيساهم pdau كآلية وإستراتيجية كفيلة بتنظيم وتسيير توسع المدينة ؟

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك .....

4-على مستوى الفاعلين الحضريين :

1- هل هناك تنسيق بين الفاعلين على المستوى المدينة ؟

نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

فيما يتمثل .....

2- هل انتم على علم بالدور الهام الذي تقدمه أدوات التخطيط في تسيير المدينة ؟

نعم ☐ لا ☐

3- هل هناك كفاءة لمكاتب الدراسات المسئولة في دقة وضبط دراسات التخطيط ؟

نعم ☐ لا ☐

4- هل اللجان المكلفة بمناقشة ومتابعة المخططات ذو كفاءة ؟

نعم ☐ لا ☐

5- هل هناك دور فعال للمجتمع المدني ولجان الإحياء في المساهمة بصفته كفاعل حضري في إعداد المخططات التي تضبط تسيير المدينة؟

نعم ☐ لا ☐

5- على مستوى الإدارة او التسيير:

1- مامدى الكفاءات الموجودة في التسيير الإداري والتقني ؟

انعدام ☐ ضعيفة ☐ مستوى عال ☐

2- كيف تقيم عمل المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي

فعال ☐ غير مجدي ☐ صوري ☐

3- كيف تقيم عمل المنتخبين بالمجلس الشعبي البلدي

فعال ☐ غير مجدي ☐ صوري ☐

4- مامدى الموارد المادية كانت او البشرية في تأطيرها للمخططات ومسايرة التغيرات الجديدة ؟

انعدام ☐ ضعيفة ☐ مستوى عال ☐

5- هل هناك جدية من طرف الدولة على الحفاظ على تخطيط المجال وفق المخططات ؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

6- هل العيب أو الخلل حسب رأيك

في الأداة -المخطط- ☐

في الهيئات القائمة على التنفيذ ☐

في الهيئات القائمة على المتابعة ☐

أخرى .....

7-على مستوى التسيير الحضري :

التسيير الحضري إذا هو الأداة المناسبة لتجسيد السياسة الحضرية ويشرع لها ويعتبر من اكبر التوجهات المعالجة للمشاكل العمرانية ويمثل التسيير الحضري أساس التوازن العمراني، كونه نظام مراقبة العمران في حدود السياسة الحضرية والعمرانية.

1- هل تعتبر التسيير الحضري احد الأدوات لضبط التوسع العمراني :

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك حسب رأيك :.....

2- بصفتك احد الفاعلين كيف يمكن خلق تسيير حضري فعال للمدين

-الربط بين مختلف الفاعلين ☐

- الالتزام بأدوات التخطيط والسياسة الحضرية ☐

- إبراز الدور الفعال للسكان وللجان الإحياء ☐

أخرى اذكرها :.....

3- هل يمكن التوسع على حساب المساحات الشاغرة – تكثيف حضري-

نعم ☐ لا ☐

لماذا : .....

4- ماهي الحلول المناسبة التي تراها من اجل خلق مدينة مندمجة :.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملاحظة :هذه الاستمارة موجهة للبحث العلمي لاغير لذلك نرجو منكم التحلي بالصراحة التامة

شكرا جزيلا على تعاونكم

الملخص :

تشهد مدينة الوادي كباقي المدن الجزائرية اليوم توسع الحدود العمرانية بها بوتيرة متزايدة فكان بذلك انتشار العمران على مساحات أوسع فأوسع، هذا الانفجار العمراني الغير مخطط هو محصلة لتزايد النمو الديمغرافي الداخلي والهجرة الجماعية لها، ان تسارع هذه الظاهرة يعود أساسا إلى الظروف المعيشية الأفضل في المدينة، ما جعل القطاع العام عاجزا عن إيجاد حلول أو إستراتيجية توفيقية بين التوسع العمراني وطرق التحكم فيه.

تعالج هذه الدراسة تطور العمران بمدينة الوادي وتصليط الضوء على الأجهزة المسؤولة عن السياسة الحضرية من تسيير وتخطيط وتنفيذ للقرارات الحضرية على مستوى هذه المدينة، فالمدينة تحتاج اليوم إلى عناية أكثر سواء فيما يتعلق بتسييرها كفضاء حيوي ومعقد أو من حيث التكفل بعلاقتها الاستراتيجية بإشكالية تهيئة إقليمها، هذا ما يسمح إلى تأهيل المدن من جديد، وفق خارطة تتوازن فيها المصالح والتكامل بين كل الفاعلين .

الدراسة تمت وفق منهج وصفي يهدف كخطوة أولى إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن الظاهرة، وتحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية كخطوة ثانية، والتعرف على العوامل المكونة المؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة، وهذا من اجل بلوغ الهدف الأساسي هو الوصول بها إلى بنية اقتصادية وعمرانية متجانسة وبتسيير حضري فعال يسمح بخلق التوازن في الشبكة العمرانية والاستغلال الأمثل والعقلاني للمواد، وذلك لأجل توجيه آفاق التنمية بما يتناسب وخصوصية المجال الحضري للمدينة، وكمحاولة لإيجاد حلول فعلية للحد من استغلال المجال والتحكم في التوسع الحضري بها .

الكلمات المفتاحية :

المدينة– العمران الصحراوي– التوسع الحضري – التسيير الحضري – الفاعلون – مدينة الوادي.